

مصطفى صبيح الرافعي

تاريخ الخاتم العربي

الجزء الأول

مكتبة طه حسين

تاريخ الخلفاء العرب

الجزء الأول

مطبعة الاستقامة

ضبطه وصححه وحقق أصوله

محمد سعيد العريان

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد علي بمصر
لصاحبها : مصطفى محمد

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

محمد سعيد العريان

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في سنة ١٣٢٩ هـ — ١٩١١ م ،
أى منذ ثلاثين سنة تقريباً ؛ ولم يُطبع بعدها إلا اليوم ، على كثرة طُلابه وشدة
الحاجة إليه .

ولقد يكون مما يشوق القارئ أن يعلم أن مؤلفه قد أُلِّفه وسنّه ثلاثون
سنة ، وهى سنٌ قلما يتهيا فيها لشاب أن يُحصِّل من أبواب العلم باللغة ما اجتمع
لرافعى فى هذا الكتاب ؛ فضلاً عن أن يكون له فيما حصِّل من ذلك رأى
وموازنة واستنباط تُهيئ له أن يؤلِّف ويخرج برأيه للناس فى كتاب !
على أنه كتابٌ أولُ كتابٍ فى فنه ؛ فما رأى قراء العربية كتاباً علمياً
فى « تاريخ آداب العرب » قبل هذا الكتاب وكتاب جورج زيدان ؛ وإنما
كان يكتب الكتّابون من معلمي المدارس فى هذا الفن قبل هذين الكتّابين -
مذكراتٍ لتلاميذهم على نسق خاص يحدده منهج التعليم ؛ ليحفظوها فيجوزوا
بها الامتحان ؛ ولم تكن أبواب هذا الفن محدودة الأصول والفروع على
ما يعرف القراء فى هذا الكتاب والكتب من بعده ، ولكنها كانت تاريخ
وفياتٍ وبعض مختارات من شعر الشعراء ونثر الكتّابين والخطباء ، مقسمة
على التاريخ الزمنى كما لا يزال إلى اليوم فى بعض دور التعليم .

ولم يكن للرافعى فى الأدب قبل هذا الكتاب رأى ذو خطر أو دراسة ذات أثر أو جَولان فى باب من أبواب الكتابة ؛ وإنما كان مقصوداً على الشعر معنياً به مؤتملاً أن يكون له فيه منزلةٌ تُحمِل ذكرَ فلانٍ وفلانٍ من شعراء عصره ؛ وقد بالغ فى ذلك مبالغاً ؛ لذلك كان عجيباً أن يحيد الرافعى عن مذهبه فى الشعر إلى الكتابة والتأليف ، وكان أعجب أن يبلغ وهو فى أول الطريق ما بلغَ بهذا الكتاب !

وإنما لكل شىء سبب ؛ والسبب الذى عاج بالرافعى عن مذهبه فى الشعر إلى هذا المذهب فى التأليف — هو إنشاء الجامعة المصرية فى سنة ١٩٠٧ . . . ويعرف القراء بما ذكرتُ فى « حياة الرافعى » أنه لم يحصل من الشهادات العلمية غير (الابتدائية) ؛ إذ قطعتهُ بؤادرُ العلة التى وقّرتُ أذنيه عن المدارس ، فلزم داره يدرس لنفسه ويعلم نفسه حتى حصل ما حصل وظلّ يطلب المزيد ؛ فلما انشئت الجامعة المصرية تطلّع إلى ما يقال هناك فى دروس الأدب ، لعله يجد فيه الجديد الذى يتشوف إليه ويطلبه . . . ومضى على إنشاء الجامعة سنتان وما استحدثت شيئاً فى الأدب يفتقر إليه الرافعى ، وما تحدث أساتذتها حديثاً فى الأدب لا يعرفه الرافعى . . . وأيقن الرافعى من يومئذ أنه شىء . . . فلبث يتربص .

وطال انتظار الرافعى وما استطاعت الجامعة أن تثبت له أن فيها دروساً للأدب ، وما استطاع الرافعى أن يقنع نفسه بأن فى الجامعة أساتذة يدرسون الأدب ؛ فكتب مقالاً فى (الجريدة) يحمل فيه على الجامعة وعلى

أساتذة الجامعة وعلى منهج الأدب في الجامعة . ورن المقال رنينه وأحدث أثره ؛ فاجتمعت اللجنة الفنية للجامعة وسبقت بين الأدباء جائزة - مائة جنيه - لتأليف كتاب في (أدبيات اللغة العربية) - وكذلك كانوا يسمونها - وضربت أجلا لتأليف الكتاب سبعة أشهر .

وقرأ الرافعي دعوة الجامعة فلم يرض ولم تبدأ نفسه ؛ فكتب مقالا ثانيا في الجريدة ؛ ينعت فيه الجامعة ولجنة الجامعة ، ويتأبى على الدعوة التي دعت ، ويقرر أن الذين دعوا الدعوة إلى وضع الكتاب وجعلوا لذلك العمل إلى فصالة سبعة أشهر - إنما مسّت بهم الحاجة إلى كتاب وأعوزهم مؤلفه فالتسوه بتلك الدعوة يفتشون عنه في ضوء الجائزة .

« لأنهم على الأغلب سيعهدون بتدريس الكتاب لغير مؤلفه ، فيكون الحاضر لديهم كالغائب عنهم ، ولا فضل لدارهم إلا أنها مصدر التلقين ؛ فإذا طبع الكتاب صارت كل مكتبة في حكم الجامعة ، لأن العلم هو الكتاب لا الذي يلقيه ؛ وإلا فما بالهم لا يعهدون بالتأليف لمن سيعهدون إليه بالتدريس ؟ وهل يقتصرون على أن يكون من كفاية الأستاذ القدرة على إلقاء درسه دون القدرة على استنباط الدرس واستجماع مادته حتى لا يزيد على أن يكون هو بين تلامذته التلميذ الأكبر . . . ١

« لم تنفُ إدارة الجامعة يدها من قوم هم رؤساء الصناعة وظهور مناصبها العالية والسنة الحكم فيها ، ثم تلتبس من ضعف الأفراد ما لم تؤمله في قوة الجماعة وهي تعلم أن الحمل الذي تتوزعه الأكف يهون

على الرقاب^(١) »

ومضى الرافعى يتجنى ويتدل ، وعادت الجامعة تفكر فى الأمر ؛ ثم أعادت نشر المسابقة لتأليف الكتاب ، وزادت الجائزة إلى مائتين والمدة إلى سنتين وتعهدت بطبع الكتاب المختار . وتأهب الرافعى لتأليف كتابه . . .

انقطع الرافعى لتأليف هذا الكتاب فى منتصف ١٩٠٩ ، وفرغ منه وأتم طبعه فى سنة ١٩١١ قبل أن يحل الأجل الذى فرضته الجامعة . ولم يكن الرافعى طامعا فى جائزة الجامعة ، ولذلك لم يتقدم لها بكتابه ، ترفعا عن قبول الحكم فيه لجماعة ليس منهم من هو أبصر منه بالمحكوم فيه ! . . . ولعله كان يؤمل يومئذ أملا أكبر من الحصول على جائزة الجامعة . . . وكان أسبق المؤلفات ظهوراً لدعوة الجامعة ، الجزء الأول من كتاب جورج زيدان ، ثم هذا الكتاب الذى بين أيدينا ، « سبقة ذاك بشهر أو شهرين سبقاً مطبعياً »^(٢) ،

هممت أن أتحدث عن هذا الكتاب من حيث أراه وكيف اجتمع لمؤلفه الرأى فيه وأى نهج سلك ؛ ولكنى آثرت أن أدع لقارئه أن يقول قوله مجرداً غير

(١) ما بين الأقواس « هو من المقال الثانى للرافعى فى الجريدة ، والمقالان منشوران فى كتاب « المعركة تحت راية القرآن » الرافعى فليرجع إليهما من شاء

(٢) حكاة الرافعى !

متأثر بثناء صديق أو ممدحة ناقد . وحسبى ما ذكرتُ من ذلك في كتاب
« حياة الرافعي »

ويجد القارئ في ص ١٨ - ١٩ من هذا الجزء ثبوتا لأبواب الكتاب في
أجزائه الثلاثة ، وقد رتبها على اثني عشر بابا ، أما الأبواب الثلاثة الأولى منها
فقد صدر بها الجزءان الأول والثاني ، وقد سبق طبعهما في حياة المؤلف ، وأما
سائر الأبواب فلي حديث عنها في صدر الجزء الثالث : إذ خلفه المؤلف على
مكتبه ورقات مخطوطة ، على أنه كان قد فرغ من تأليفه - فيما أحسب - منذ بضع
وعشرين سنة ، ثم صرفته بعض شئون الحياة حتى أعجله الموت عن تمام
أمره !

يرحمه الله !

محمد سعيد العريان

السبت } ١٢ من ربيع الأول سنة ١٣٥٩
٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٠

مقدمة الطبعة الأولى

للمؤلف

باسمك اللهم أقدم بين يديّ فاتحة الكتاب ، وبحمدك أتقدم بين يديك
إلى ما تفتح من الصواب ، وبالصلاة والسلام على نبيك الحكيم أَسْتَفْتِيحُ من حكمة
الآلِباب هذا الباب ؛ اللهم فاجعل لكتابي من اسمك فائدة الذِّكْرِ والبقاء ، واكتب
له من حمدك معنى القبول والثناء ، وألِّق عليه من أثر الحكمة بركة المنفعة والنماء .
(أما بعدُ) فإن هذا التاريخ علمٌ قد كثرت عليه الأيدي واضطربت فيه
الأقلام ، واستبقت إليه العزائم حتى عثرت بها عَجَلَةُ الرَّأْيِ وأجاجة الإقدام ؛
وقد أخصب في الأوهام ، حتى نفشت في واديه كلُّ جَرْبَاءٍ ^(١) ؛ وامتزج
أمره بالأحلام ، فلم يُنَسِّ كُتَابُهُ عِلْسَاءَ حتى أصبح قَرَأُوهُ أَدْبَاءَ ؛ على أنهم
تجاذبوه انتهاباً فجاء واهياً في وثيقته ^(٢) ، وتناكروه اهتياباً فخرج ضعيف
الشَّبه بين ظاهره وحقيقته ^(٣) ؛ وما منهم إلا من يحسب أنه أَمال بالقلم يَدُهُ فمضى
مُرخِي العنان ، مُخْلِئاً له عن طريق السبق إلى الرِّهَانِ ؛ وإنَّ للقلم لو أطلقوه
لَنَفَرَةٍ أيسرَ خطبها الجِراحُ ، ولكنّه مَذَلٌّ والطائرُ أهونُ ما يَطْرُدُ إذا كان
مَهِيضَ الجِناح ^(٤) .

(١) يقال في السكناية عن الخصب : نفشت العنز لأختها ؛ لأنها تنفث شعرها
وتنصب روقها في أحد شقيها فتنتطح أختها ، وإنما ذلك من الأشر . ويقولون في
أوصافهم : خلفت أرضاً تظالم معزاها : أي تتظالم .

(٢) ضعيف العقدة : كناية عن تراخي التأليف واضطرابه .

(٣) الاهتياب ، والهيبة : بمعنى ، وتناكر الشيء : تجاهله .

(٤) الاطراد : جرى الشيء . والمهيض : المكسور .

كثرت الكتب ، وهى إما أجمعت الوضع والنسب ، وإما هجّين^(١) فى نسبته
إلى أدب العرب^(٢) ، يلتفت فيها الكلام التفاتة السارق إلى كل ناحية^(٣) ،
ويسرع فى مرّته لإسراع السابق على كل ناحية^(٤) ؛ فلا يحققون ولكن يُخلّدون
إلى سائح الخاطر كيفما تخطر^(٥) ، ولا يُنقبون ولكنهم يحدّون فى كل حجر
أصابوه معنى الأثر ؛ وإذا كتبوا تاريخ الرجال فكأنهم يكتبونه على ألواح
القبور^(٦) ، ثم ينطلق الكتاب وفى صدره اسم^(٧) (المؤلف) يسأل به كما يسأل المصدور ،
وهم لو علموا منطق المعانى لرأوا كلاماً كثيراً يدعوهم أن يدعوه ، وكان يرفعهم ،
لو أنصفوه ولم يضعوه ؛ ولكنهم يأخذون فى كل جانب ، ويضمون ما ضم
حبيل^(٨) الحاطب^(٩) ؛ وإنما العلم كالروض : يقصّر بعض أغصانه فيسهل على كل
متناول ، ويطول بعض فروعه فيسكد يد الفارع المتناول ؛ وهذا التاريخ قد
طوى فى ربوس أهله فكانت جماجمهم غلاف كتابه ، وغابت حقائقه فى القبور
كما يغيب أثر الميت فى ترابه ؛ فلم يبق إلا إنفاق الأعمار وسيلة لاستدراك
مافات ، وليكون ما يموت من عمر الأحياء فداء لآثار الحياة بعد من مات ؛

(١) الهجين : عربى ولد من أمة ؛ والمراد استعجام انسق التأليف ، كما ستعرفه
فى الفصل التالى .

(٢) كناية عن الاضطراب والأخذ من كل جهة

(٣) الناحية : السريعة ، وهى من صفات النوق .

(٤) سائح الخاطر : ما يعرض لأول وهلة وأكثر ما يكون خطأ ؛ وأخلد :
مبال إليه ، أو لزمه

(٥) لا يكتب على هذه الألواح إلا الاسم والتاريخ وشيء من النسب وبعض
الأشعار ...

(٦) من المجاز : هو حاطب ليل ، المخلط فى كلامه ؛ وحبيل الحاطب إنما يضم التخليط

وفي ذلك همُّ من السكدة يلحفُ القلوبَ والأكباد^(١)، وحرقةٌ تتلذعُ حتى في القلم
والصحيفة والمِداد ، وضيقٌ يُخَيِّلُ للباحث أن بين الأوراق ، بحاراً ذات
أعماق ؛ وأن رأسه يصطدم من أحرف السطور ، بحروف الصخور ؛ وضجر
يتوهم به الكاتب أن روحه تئبُ من جسده ، إلى يده ؛ فيجد للقلم حَزًّا كالخزٍّ في
الوريد ، ومسًّا من نفسه كمسِّ المبرد للحديد ؛ بل يرى كأن المعاني لا تنضج
إلا إذا جعل رأسه قَدْرَها ، وأوقد من فكره جَمْرَها ؛ فيتلسم وكأنه يتلسم
بعض دخانها^(٢)، ويزفر وكأنما يزفر من حرِّ نيرانها !

وأنا لم أصور للقارئ هذا الجحيمَ الذي خُلق للكتاب ، ولا ذكرت ما أُغْدِ
لهم فيه من أنواع العذاب ، لأدعي أني الكاتب الذي لا يصرف غيره الأقوال ،
ولا أن كتابي يعد شيئاً إذا الأشياء حصّلت الرجال^(٣) ، ولا أن لي محابر
الأقلام ومدادها ، وبياض الصحف وسوادها ؛ فإنني لست في هذا (العصر)
ممن تخدعه الشمس بطول ظله^(٤) ، أو تغره النفس بكثيره وقلة^(٥) ؛ ولكني
وأيت من كتب في هذا التاريخ يريد أن يستولي على الأمدِ وادعا في مكانه ،
ويلحق الطريدة ثانيا من عنائه ، ويستبد بالسبق من قبل أن يجرى في رهانه ،
ومن ألف فقد استهدف أيما استهدف ، والرأى — كما قيل — ميزان لا يزن
الوافي لناقص ولا الناقص لواف ؛ ولا أكذب الله ؛ فإن كتب القوم في

(١) أي يلحسها فيشتد عليها

(٢) التنسم : التنفس

(٣) إذا ميزت الأشياء الرجال وأظهرت صفاتهم ؛ والجملة شطر بيت لذي الرمة

(٤) وقت (العصر) يبلغ ظل كل شيء مثليه ، والتورية في هذه اللفظة .

(٥) بكثيره وقليله

الأيدي كالشباب المتداعية : كلما حيضت من ناحية تهتكت من ناحية ^(١) ؛
اقتصروا فيها على تمزيق الأسفار ، فقلوا القلم كالمقراض ^(٢) ؛ واقتصروا من
النار يخ أقبج الاختصار ، فكأنه لم يكن للعرب أمر ماض ؛ وهذا العلم إن لم
يزاول بقوة النية خرج ضعيفاً ، والقلم غصن روحى فإن لم تزوه النفس
أصبح قصيفاً .

لا جرم أن هذا التأليف ليس إلا مدرجة التاف ، بعد أن أغفله من سلف ،
وعفا الله عما سلف ، وقد يقتحمه رجل المهم ، فلا يلبث من فرقه ، أن تراه
كالصبي في مشيته يتخلع ^(٣) ؛ ويركبه فارس القلم ، فلا يلبث من نزوه وقلقه ،
أن تراه كالجبان في سرجه يتقلع ؛ فإنما هي حقائق بعضها متمنى فات ، وبعضها
لا يزال حمالاً في بطون المؤلفات ؛ فليس الصبر على رفض تراب المناجم ، حتى
يخرج معدن الذهب ، بأشد من الصبر على ففض الكتب والمناجم ، حتى يخلص
تاريخ الأدب .

بيد أنى وإن طالوت التعب فيما استطعت من الإتقان والتجويد ،
وحسبت زمنى في إغفال حسابه كأنه عمر قديم ليس فيه يوم جديد — لا أقول
إني أتيت منه على آخر الإرادة ، ولا أزعم أنى أوفيت على الغاية من الإفادة ،
فذلك أمر تنصرم دونه أعمار ، وللكمال عمر لا يحسب بالسنين ولكن بالأعصار ؛
وجهد ما بلغت من همة النفس أن أكون بنجوة من التقصير ، وأن أدل بما

(١) الحوص ، والحياسة : الحياطة ؛ ومنه المثل : إن دواء الشق أن تحوصه

(٢) يسمى ظرفاء (الصحافيين) هذا النوع من النقل : (التحرير بالمقص) !

(٣) تخلع الصبي : تفككه في مشيه حين يدرج

جمعته من حوادث التاريخ على أن عمر التاريخ غير قصير ، ولقد رميت في ذلك
المَرْمَى القَصَى ، وعالجت منه الطيِّع والعَصَى ؛ ولو أن لى قلما ينفض مداده
شبابا على الأفهام ، ويكون في جنة هذا التاريخ آدَمُ الأقلام ، لخرج منها وليس
عليه من حلاته ، إلا مثل ما هبط به آدَمُ من « ورق » الجنة في قلته .
بيد أن الورقة من أحدهما تعدُّ في بركتها بأشجار ، ومن الآخر تُعدَّل في
منفعتها بأسفار ؛ وحسبي ذلك عذراً إن جريت على العادة في تقديم الأعذار .

كلمة في هذا التأليف

لست أريد بما أثبتته من هذه الكلمة أن أظهر الاستبصار فيما ألفت من هذا الكتاب ، أو أستطيل بما تنهيا لي من طريقته : فذلك مني جهد المقل ، وقوة الضعيف الذي لا يمضي حتى يكل ، وبعد فما أنا وهذا الأمر ؟ وأين أقع منه ؟ وهل ولدت مع التاريخ فأكون شاهداً نشأته ، والقاضي في خصومة أهله ، ومن إليه الكلمة في الجرح والتعديل ، والطرح والتبديل ؟ وهل أنا إلا رجل يقرأ ليكتب ، ويكتب ليقرأ الناس : فإن أصاب فلهم ولا هم ، وإن أخطأ فعليه وخلاهم ذم .

ولكني أريد أن أصف الطريقة التي انتهجتها ، وأبين لِمَ خالفت القوم في نمط التأليف إلى ما ابتدعته ، وما هو مبلغهم من العلم فيما يتقحمون من تلك الخطئة ؛ وأن أنزع في ذلك بالدليل وأدعي بالبيّنة ، مستعيناً بالله من فتنة القول وزوره ، وخطل الرأي وغروره :

اجتمع المتأخرون على جعل التدبير في وضع « تاريخ أدبيات اللغة العربية »^(١) أن يقسموا هذا التاريخ إلى خمسة عصور : الجاهلية ، فصدر الإسلام ، فالدولة الأموية ، فالعباسية إلى سقوطها سنة ٦٥٦ للهجرة ، ثم ما تعاقب

(١) هذا هو الاسم الذي ضربت به الذلة على كل كتاب عربي ، وقلما يغيرون منه إلا لفظة (أدبيات) يبدلون بها آداب ، وإني لو لم أكن أعرف أن هذا العلم ينقله الضعفة عن موضوعات اللغات الأعجمية ويحتذون مثالها فيه ، لعرفت ذلك من ركاكة هذه التسمية واختبالها ، فلا أدري كيف يجعلونها مع فرط ثقلها عنواناً لآداب اللغة التي توزن حروفها بالأسنة !

من العصور بعد ذلك إلى قريب من هذه الغاية حيث ابتدأت النهضة الحديثة .
وأول من ابتدع هذا التقسيم ، المستشرقون من علماء أوربا ؛ قياساً على
أوضاع آدابهم مما يسمونه *Littérature* فهم الذين تنبهوا لهذا الوضع في
العربية ، فجاءوا به كالمُنْبَهَةِ على فرط عنايتهم بفنونها وآدابها ؛ وحسبهم من
ذلك صنيعاً ^(١) !

بيد أن تلك العصور إذا صلحت أن تكون أجزاءً للحضارة العربية
التي هي مجموعة الصور الزمنية لضروب الاجتماع وأشكاله ؛ فلا تصلح أن
تكون أبواباً لتاريخ آداب اللغة التي بلغت بالقرآن الكريم مبلغ الإعجاز
على الدهر ، ولم تسكد تطوى عصرها الأول حتى كان أول سطر كتبت
لها في صفحة العصر الثاني شهادة الخلود وما بعد أسباب الخلود من كمال !
ثم إن تاريخ الآداب ليس فنّاً من الفنون العملية التي يحدو فيها الناس
بعضهم حدّو بعض ، يأخذ الآخر منها مأخذ الأول ، وتتسارق فيها الأمم على
وضع واحد ؛ لأنها لا تتغير على الجملة في تعرف مآذنها وتصرف أداها حتى يتعين
علينا أن نجعل آداب لغتنا حميلة على آداب اللغات الأعجمية ، يفصل على
أزيائها وإن ضاقت به وخرج فيها باذّ الهيئة مجموع الأطراف متداخل
الأعضاء وكأنه مشدود الوثاق ، أو مأخوذ بالخناق . إنما التاريخ حوادث قوم
بعضهم ؛ والآداب اللسانية ليست أكثر من مواضع يتواطأ عليها أولئك

(١) أول من ميز الأدب والفنون بالتاريخ ، هو باكون ، مؤسس الفلسفة
الحديثة (توفي سنة ١٦٢٦ للميلاد) فإنه جعل أقسام التاريخ ثلاثة : التاريخ الديني ،
وتاريخ الاجتماع ، وتاريخ الأدب والفنون

القوم حتى تخرج منها الحوادث المعنوية التي هي ميراث التاريخ كله في أيديهم من العادات والأخلاق على أنواعها . فتاريخ الآداب في كل أمة ينبغي أن يكون مفصلاً على حوادثها الأدبية ، لأنها مفصل عصوره المعنوية ، والشأن في هذه الحوادث التي يقسم عليها التاريخ أن تكون بما يحدث تخييراً محسوساً في شكله ، وأن تلحق بمادته تنوعاً خاصاً بنوع كل حادثة منها ؛ فإذا لم تكن كذلك لم يكن التاريخ متجديداً إلا باعتبار الزماني فقط ؛ وهذا ليس بشيء ؛ لأن تغير الزمن طبيعة الوجود ؛ من أجل ذلك تجد الأمة التي لا حوادث لها ليس لها تاريخ .

على أن مثل تلك الحوادث التي وصفناها قد تعمق بها الأزمنة المتطاولة في تاريخ بعض الأمم ، وقد تتساقق في بعض تصورها الراقية : كآداب اللغات الأوربية ؛ وقد تكون متقطعة كما هي في تاريخ الأدب العربي . وهذا التاريخ فضلاً عن تداخل أدواره بعضها في بعض حتى لا حد بينها ولا يتعين لأحدها مفصل يبتدئ منه أو ينتهي إليه ، فإنه يمتاز عن كل ماسواه بذهاب الكثير من أصول حوادثه ، لانقطاع متن التأليف من أول عهده ، واضطراب النسق التاريخي فيما ألف بعد ذلك بحيث يستحيل أن تنضد كل حوادثه في متعاقب أزمانه ، أو تنزل على مراتب عصوره .

وهذا الجاحظ إمام الكتاب ، ورأس الآداب ، والذي لا يستعصى عليه من داء القلم إلا ما يُعَيَّ طِبُّ أساته ، ويمتنع أن يكون من قدرة كاتب متأخر وضع دوائه في دوائه — قد حاول بعض ذلك مرة في باب من كتابه (البيان والتبيين) ؛ فلم يصنع شيئاً ، ورهقه من العجز مأسوغ له أن يجعل عجزه في

معنى استطاعته ، فاكتفى به عذراً !

قال في باب أسماء الخطباء : « كان التدبير في أسماء الخطباء وحالاتهم وأوصافهم ، أن نذكر أسماء أهل الجاهلية على مراتبهم ، وأسماء أهل الإسلام على منازلهم ، ونجعل لكل قبيلة منهم خطباء ، ونقسم أمورهم باباً باباً على حدته ، ونقسم من قدمه الله عز وجل ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم في النسب ، وفضله في الحسب ؛ ولكن لما عجزت عن نظمه وتنظيمه تكلفتُ ذكرهم في الجملة » اهـ .^(١)

هذا على أنه في شباب اللغة وريعان الأدب ، والرواة يومئذ متوافرون ، ومادة العرب لا تزال باقية ؛ فكيف بنا وقد بعد العهد ، وانقطعت الأسانيد ، وبليت الصحف ؛ وليس التدبير في أسماء الخطباء الذي أعجز الجاحظ وهو ماهر ، إلا جزءاً مما يجب من التدبير في أصول التاريخ كله إذا وسعنا في الكثير ما ضاق عنه في القليل ؛ ولكن الذي ينظر أمامه إلى حد ، قلما ينتبه إلى مقدار ما وراءه مما لا يحُدُّ

وعلى هذه السبيل وضعت الكتبُ في « تاريخ أدبيات اللغة العربية » ؛ فقد تصوروا حدوداً معينة من الزمن ، لا يلبث أحدهم أن يمدَّ إليها قلبه حتى يتجاوزها ويكاد يؤرخ ما في الغيب أيضاً ...

وقد رأينا لتاريخ الحضارة في كل أمة راقية أربعة أبواب متفرقة على أركانها : وهي الأدب ، والسياسة ، والدين ، والعلم ؛ فتلججُ الأمة من باب

(١) عجز الجاحظ أيضاً عن ترتيب شواهد كتاب الحيوان ، كما صرح بذلك في باب الضب في المصحف السادس من كتابه ، وإن كان هذا العجز من معاني الفوضى التي اقتضتها طبيعة الأدب يومئذ

الأدب إلى نوع الكمال في عواطفها ، ومن باب السياسة إلى مبلغ القوة في
كيانها ، ومن باب الدين إلى درجة السعادة في أنفسها ، ومن باب العلم إلى
ما تعزُّ به في مجتمعاتها من هذه الثلاث . يبيد أن تلك الأركان لا تستوى في
جميعها ضعفاً وقوة ، ولا في اعتماد أصل التاريخ على بعضها دون بعض ؛
فقد كانت دعامة التاريخ العربي في قيامه أدبية محضة ، ثم جاء الدين فاستتبع
السياسة والعلم . لا جرم كان للأدب عندهم تاريخ خاص لا يمتزج بالدين
ولا بالسياسة ولا بالعلوم ، إلا من جهات معلومة تعرف بها وجوه الاتصال
بين أجزاء تاريخهم في جملة وإفضاء بعضها إلى بعض في المخالطة والارتباط
وبديهي أن تعاقب ثلاثة عشر قرناً من تاريخ الأدب الإسلامي لم ينشئ
لغة أفصح مما نطقت به العرب قبل ذلك ، ولا جاء بشعر يبين أشعارهم في
الجملة ، ولا جعل لأدبائنا مذاهب متميزة في تكوين الدين والسياسة والعلم ،
بل ليس في تعاقب تلك العصور الأدبية على الأغلب إلا موت رجال وقيام
رجال ، وإلا أمور عرضية مما يترك في مادة الأدب آثاراً قابلة تدل على
اختلاف القرائح وتباين الغرائز في أولئك الرجال الذين قاموا عليه ، وتاريخها
متعلق بمواقع رجالها من طبقات الزمن ؛ ثم هي من قلتها بحيث لا تبلغ إلا
أن تلوى عليها بعض عرى التاريخ ويبقى سائرُه على تفصيله الذي أشرنا
إليه آنفاً .

إذا تدبرت هذا وأنعمت على تأمله ، علمت السبب في حشو ماتراه من
كتب الأدبيات التي ترتَّب على العصور بالطَّم والرَّم^(١) من تاريخ العلوم

(١) كل ما لا يراد منه إلا الكثرة

الدينية والدينية ، وبالتراجم الكثيرة التي تخرج بشطر الكتاب إلى أن يكون سجل وفیات ، ثم بتعداد الكتب والمؤلفات التي تلحق شطره الآخر بكتب الفهرست . ومؤلفو هذه الكتب لا يدرون أنهم مرغمون على ذلك بحكم هذه الطريقة العقيمة التي تتبني ولا تلد ؛ إذ ليس في تفتيش القبور عن بقايا الحياة إلا العظام ، ومن يرجع إلى ورائه لا يقطع شيئاً إلى الأمام !

ثم هم يجهلون أن لتاريخ كل أمة تباين غيرها مباينة طبيعية — مزاجاً معنوياً تتعلق به حوادثها ، كما تتعلق أخلاق الفرد بنوع مزاجه الفطري ؛ ومن أين يكون للعصبي في أبواب التحمل والأناة والسعة والخفض ما يكون لدى المزاج الليمفاوي مثلاً ؟ فأيا امرؤ أجرى على الاثنين حكماً واحداً ظاهراً كليهما ، وكذلك الأمر في أزجة التاريخ

وأنت نخير بأن الرجال في تاريخ الآداب الأوروبية هم قطعاً التي يتألف منها ؛ لأنهم متصرفون في اللغة كأنها إنما توضع لعهدهم أو ضاعاً جديدة ، فكل رجل منهم في طريقته ومذهبه فن علم ، أو هو على الحقيقة قطعة متميزة في تركيب التاريخ العقلي ؛ ولكن الرجال عندنا في قياسهم بأولئك ينزلون منزلة التشبيهات من المعاني الأصلية ، إلا ما ندر ؛ ولا حكم للنادر . وذلك لأن في لغتنا معنى دينياً هو سرها وحقيقتها ؛ فلا تجد من رجل روى أو صنف أو أمل في فن من فنون الآداب أول عهدهم بذلك ، إلا خدمة للقرآن الكريم ؛ ثم استقلت الفنون بعد ذلك وبقي أثر هذا المعنى في فوائج الكتب ؛ والقرآن نفسه حادثة أدبية من المعجزات الحقيقية التي لا شبهة فيها ، وإن لم يفهم سر ذلك « من لا يفهمونه »

أفيصلح بعد هذا أن يكون تاريخ الأدب العربي مبنيًا على غير حوادثه التي
كوّنته وتعلق بأكثرها رجاله دون أن تتعلق بهم ، كما هو الشأن في سواد
على أن المستشرقين فيما أرى لم يختاروا ذلك الرنح إلا لما كان العجمة
منهم : إذ لا سليقة لهم في العربية وآدابها ، وإن كان منهم رموس في بعض
فنون التاريخ العربي ؛ ثم لأنهم يتعجلون الفائدة كيف أصابوها ، فأيا ما يضعوا
من ذلك فلهم به فضل ؛ ثم هم يكتبون لأنفسهم ولا قواهم ، فلا يبالون بما
تفتق عليهم هذه الطريقة التي يستمرّون عليها . ولكن ما بال أدبائنا (أصلحهم
الله) قد أضلوا الحجة و جهلوا بموضع الشبهة ، فتابعوا على غير نظر وكانوا
جميعاً في ذلك كياناً وأخواتها فيما يعمد وما يكف ؟ ... وما بالهم وهم بقية
العرب وأهل اللسان وحفظه الكتاب ، لا يأنفون أن يعدّوا من « أدبيات
اللغة » تاريخ علم الفلك مثلاً ، وإن كانت روائع الألفاظ تشبه بالنجوم :
ولا أن يقرنوا علم الصرف بعلم الكيمياء ، وإن كان لكل منهما « وزن »
معلوم .. (١)

إن صديق أولئك (المستشرقين) وهو لاء (المستغربين) لا يعتبر في حقيقة
التأليف إلا توسعاً من ضيق ، وتوفيراً من قلة ، وإغراقاً في الحشد والاجتلاب ؛
والفرق بعيد بين علم يورد منه المؤلف إشباعاً لكتاب ، وبين كتاب يفرد

(١) كان العرب في صدر الإسلام يسمون ما عرف يومئذ من العلوم - كالنحو
والفرائض - بعلوم الموالي ، ويأنفون منها لأنها غميمة في سلاقتهم ، ثم لما استبحر
العلم بعد شباب الدولة العباسية كان العلماء يفرقون بين (أنواع العلوم وأصناف
الآداب) كما يؤخذ من طبقات الأدباء لابن الأنباري ، وكل ذلك لأن المذاهب
العلمية « اختصاص لا اختصار »

لإشباعاً للعلم نفسه ؛ ولهذا بقي تاريخ آداب العرب محتاجاً إلى طريقة أخرى ،
لا يُختصر فيها الزمن بسرعة النقل ، ولا يرفّه على الفكر بهذا « الاضطراب
الرياضي » في وثوبه بين الكتب ، ولا يُستتر فيها قبجُ التأليف بحسن التقسيم ،
ولا يقوى ضعفُ المعنى بما يكون من العناية ، ولا تنفقُ الفصولُ الهزيلة
بمَحَنًا بما تلبس من الأوراق الكثيرة !

ولم تسقط دولة العقول في هذه الأمة إلا منذ ابتدأ العلماء يعتبرون العلم
فهمَ العلم كما هو ؛ فهافترا على ذلك باختصار الكتب وشرحها وتفتيقها بالخواشي
والتعليق (الهواش) ، وتلخيص المتون ؛ ونحو ذلك مما يورث الاضمحلال ،
ويفقد العقل معنى الاستقلال ، ويجعل القرائح كالظلال المتقل : كل آونة يقرب
إلى الزوال .

وقد بلغ من أثر ذلك أن صار العلماء يجهلون حتى أسماء العلوم التي لم تمسح
على أيديهم ، وخاصة في مصر ؛ فهذا شيخ الإسلام محمد بن عبد البر السبكي
المتوفى بدمشق سنة ٧٧٧ هـ يقول : إنه يعرف عشرين عالماً لم يسأله عنها
بالقاهرة أحد .

ونقلوا عن القاضي عز الدين بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ هـ وهو الذي كان
يفخر به المصريون علماء العجم في كل فن ؛ ويشيرون إليه في أنواع المعقول -
أنه كان يقول : أعرف ثلاثين عالماً لا يعرف أهل عصرى أسماءها !

وكل ذلك من وناء الهمم ، واجتماع العلماء من هذه الشروح على ما يشبه
تشریح الرمم ، حتى ليس إلا قال وقيل ، وإن قلت قلت ، وفيها قولان . . .

وامرئى ما جبل (قاف) إلا جزء من هذه السلسلة . . .^(١)

وإذا كان عمود التاريخ سياقة الحوادث كما أسلفنا ، فلا تُرغم هذه الحوادث على أن تقع في غير وقتها ، وتنفصل عن طبيعتها ، وتتصل بغير طبقها في التاريخ ؛ ولذلك رأينا الطريقة المثلى أن نذهب في تأليفنا مذهب الضم لا التفريق ، وأن نجعل الكتاب على الأبحاث التي هي معاني الحوادث لا على العصور ؛ فنخصص الآداب بالتاريخ ، لا التاريخ بالآداب كما يفعلون ؛ وبذلك يأخذ كل بحث من مبتدئه إلى منتهاه ، متقلباً على كل عصوره ، سواء اتسقت أم افرقت ؛ فلا تسقط مادة من موضوعها ، ولا تقتصر على غير حقيقتها ، ولا تلجأ إلى غير مكانها ، ثم لا يكون بعد ذلك في التاريخ إلا التاريخ نفسه ، لا ما يُزين به من العبارة المونقة ، ولا ما تُوصّل به الحقائق القليلة من تصورات الخيال وشعر التأليف ، إلى أمثال ذلك من مواضع الاستكراه وضيق المضطرب ؛ وأمثله فيما بين أيدينا ماثلة لا تحتاج إلى انزعاج ، وهي على نفسها شاهدة . فلم يبق في أمرها نزاع .

وإذا تدبرت طريقتنا هذه ، وقابلت آثارها بما شئت من آثار الطريقة الأخرى ، وأحكمت ذلك بعقل راجح ؛ وأنعمت فيه بنظر غير مدخول —

(١) مما نورده تفسكه ، أن بعض العلماء كان لا يقرأ دروسه إلا في كتب مخطوطة (تحققاً بالعلم) ومن عاداتهم في المخطوطات أن يكتبوا أوائل الكلمات في الشروح والحواشي بالحرّة ؛ فكان صاحبنا يدفع نسخته لأنبغ طلبته ، يقرأ فيها ثم يشرح هو بعده ، وكان إذا فرغ القارئ من جملة في المتن ، أعادها الشيخ ومطل بها صوته ونغم كلماتها حتى يفرغ منها على هذا الوجه ، ثم يبتدئ الشرح بقوله للقارئ : قال إليه ، قال : (شوف عندك الحمر يا سيدي شوف) . . .

رأيتَ أَيْ هذه الكتب أحسن قياماً على تاريخ الأدب ، وأرْفَى بالحاجة منه ،
وَأَرَدُ بالفائدة على طالبه ، وتبيّنتُ أَيْها أضعف مُنْزَعَةً من الرأى والتدبير
فى طريقته ، بما يكشف لك خِلاوُ باطنه من ورم ظاهره ، وما تجسده من
سرعة الاتصال فى هذا « الفراغ المعنوى » بين أوله وآخره .

نمط الكتاب وأبوابه

قد قلنا في طريقة الكتاب : أما تأليفه وأسلوبه ونمطه فإننا لم نأل جهداً في البحث والتنقيب ، ولم نأخذ في أمرنا بالرسالة ، ولا استوطأنا منه الهين اللين ؛ بل طاولنا ما طال من التعب ، وصابرنا ما يعز عليه الصبر من الضجر ؛ وما زلنا نرد النفس على مكروهاها حتى استقرت ، فلم نترك كتاباً يمكن أن يستفاد منه حرف مما نحن بسبيله إلا قرأناه في طلبه ^(١) ، وحملنا على النفس ما يكون من نصبه ؛ وهذا أمر كما ترى متطاول ، ومثال ولكن لم نجد له لبعده من متناول ؛ ثم إن مواد هذا التاريخ إذا لم يتولها الكاتب بالذهن الشفاف ، ولم يعتبرها بالفظنة البفاذة حتى يكون لغيبها كالعراف ؛ فقلنا تجتمع إلا متفرقة في طلب مواضعها ، منازعة إلى منازعها ؛ لأنها في أصلها

(١) اصطلاح بعض المتأخرين على أن يذكر في مؤلفاتهم أسماء الكتب التي ينقلون عنها ، ويعينون مواضع النقل ليخرجوا من تبعه ما ينقلون إذا كان خطأ ؛ فيلقون ذلك على الكتاب زيادة في حسنات مؤلفه . . .

وقد كان سبيل الرواية عند محقق المتقدمين أن يذكر الراوية سنده في كل ما يرويه ؛ للقطع بصحته أو فسادة ؛ إذ العدالة شرط في الصحة ؛ فإن لم يذكر أنه روى عن فلان عن فلان الخ ويسميه ، لم تعرف عدالة المروي عنهم ، فلا يوثق بصحة ما يرويه ؛ وبذلك لا يكون ذكر السند إلا لإثبات الصحة ، وسيأتيك هذا البحث مستفيضاً . أما نحن فلما لم يكن لنا سند ، وكنا نستعجن أن نثبت شيئاً لانخفاض الرأي فيه ولا نثق بصحته بعد تقدم النظر ، دون أن ننبه عليه إذا مست الضرورة إلى إثباته . فقد أهملنا ذكر الكتب ؛ لأن ذلك تطويل من غير طائل ، ولأننا نبسط كل معنى نأخذ فيه ، ولم نعين مواضع ما نقله لأن علينا تبعته

غير كاملة الذوق ، ولا قريبة المتسق ؛ ومن تحرى ما تحريناه من ذلك يقف من تاريخ الأدب على غور بعيد .

ولم نبالغ في تهذيب العبارة ، ولا تدقيق المعاني ، ولا تنقيح الألفاظ ؛ إذ كان سبيل التاريخ أن لا يجيء عن طبقة واحدة من الناس ؛ فبالحرى لا يوضع لطبقة واحدة منهم ، وحسبنا من البلاغة أن يكون كتابنا مطابقاً لمقتضى الحال . . . ولم نستكثر من الأمثلة (والمختارات) ؛ رغبة منا عن حشو الكتاب بما لا فائدة فيه إلا تعذيب حجمه ، وتذويب نجمه ؛ إذ كان ذلك لا يُغنى شيئاً في مادة التاريخ ، إلا قليلاً منه يُستوفى به حق النقد ، ويُدلُّ ببعضه على أثر من آثار ما نحن فيه ؛ والأمثلة مطروحة في طرق النظر من كل كتاب ، وقد ابتدأها المتأخرون حتى لم يعد من دونها حجاب ^(١)

وكذلك ضربنا صفحاً عن الروايات الضعيفة ، والمبالغات السخيفة ، وما اعترضنا من التكاذب والتهاول إلى ما يدخل في تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ؛ وبالغنا في التثبت والتحقيق وتصفح الآراء وتجريح النقلة والرواة ، مقتصدين في الثقة بهم ، معتدلين في التهمة لهم ، لا نتجاوز مقدار الصواب حتى نقبل ما لا يُعقل ، ولا مقدار الوهن حتى نلحق ما يُقبل بما لا يُقبل . وقد جعلنا أبوابه اثني عشر باباً تنطوي على جملة المأثور ، ويدور عليها

(١) لعنا تتبع هذا التاريخ بكتاب د القرائح العربية ، الذي انتقينا فيه عيون الكلام نظمه ونثره إن شاء الله !

قلت : وكم كان للمؤلف (رحمه الله) من آمال أعجله الموت دون تمامها ؛ ومن بيننا هذا الكتاب !

التاريخ كما تدور السنة على عدة الشهور ، وهذه سياقتها بعد فصلين من التمهيد
في تاريخ الأدب ، وأصل العرب :

(الباب الأول) في تاريخ اللغة ونشأتها وتفرعها وما يتصل بذلك

(الباب الثاني) في تاريخ الرواية ومشاهير الرواة وما تقلب من ذلك على
الشعر واللغة .

(الباب الثالث) في منزلة القرآن الكريم من اللغة وإعجازه وتاريخه ، وفي

البلاغة النبوية ونسق الإعجاز فيها

(الباب الرابع) في تاريخ الخطابة والأمثال جاهلية وإسلاماً

(الباب الخامس) في تاريخ الشعر العربي ومذاهبه والفنون المستحدثة منه
وما يلتحق بذلك

(الباب السادس) في حقيقة القصائد الملحقات ودرس شعرائها

(الباب السابع) في أطوار الأدب العربي وتقلب العصور به وتاريخ أدب

الأندلس إلى سقوطها ومصرع العربية فيها

(الباب الثامن) في تاريخ الكتابة وفنونها وأساليبها ورؤساء الكتاب

وما يجرى هذا المجرى

(الباب التاسع) في حركة العقل العربي وتاريخ العلوم وأصناف الآداب

جاهلية وإسلاماً (بالإيجاز) التاريخي

(الباب العاشر) في التأليف وتاريخه عند العرب ونوادير الكتب العربية

(الباب الحادي عشر) في الصناعات اللفظية التي أولع بها المتأخرون في النظم

والنثر وتاريخ أنواعها

(الباب الثاني عشر) فى الطبقات وشيء من الموازنات

هذه هى حوادث التاريخ وأبوابه ، ومنها كما ترى فصوله وكتابه ؛ وأنا
أسأل الله أن يكون قد كتب فيه من السلامة ما يحقق به الفائدة للقراء ، وأن
يهب له من حسنات أهل الإنصاف ما يكفر عن سيئات أهل المراء ، والحمد لله
على ما أنعم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الفصل الأول

الأدب — تاريخ الكلمة

تقلبَت هذه اللفظة في العربية على ثلاثة أدوار لغوية ، تتبع ثلاث حالات من أحوال التاريخ الاجتماعي ؛ فهي لم تكن معروفة في الجاهلية وصدر الإسلام إلا بما يؤخذ من معناها النفسى الذى ينطوى فيه وزن الأخلاق وتقويم الطباع والمناسبة بين أجزاء النفس فى استوائها على الجملة ، وكل ما هو من هذا الباب ؛ ومنه الحديث الشريف : « أدبى ربى فأحسن تأديبى » ولعل ذلك كان توسعاً منهم فى أصل مدلول الكلمة الطبيعى ، على ما هو معروف من أمرهم فى اشتقاق اللغة وانتزاع بعضها من بعض ؛ فإنهم يقولون : أدب القوم بأدبهم أدباً ، إذا دعاهم إلى طعام يتخذونه . والقوم أهل بادية مقفرة تأكل فيها الشمس حتى ظلّها ، وتشرب نسيمةً وطلّها ؛ فإذا هلك فيها الزاد هلك حامله ، وإذا لم يدفع عن نفسه بأسلحة فيه فالجوع قاتله ؛ ولذلك تمدّحوا من أقدم أزمنتهم بالقرى وعدّوه من أعظم مفاخرهم ؛ لأنه شريعة الطبيعة التى أدبتهم هذا الأدب ، بل هو شعرها فى أخلاقهم ، إذ ارتقى بعد ذلك بارتقاء الشعر حتى تخرّقوا فيه ، كما يؤثّر عن كرمائهم وأجوادهم بما استوعبته كتب المحاضرات .

فلما كان هذا الخلق مظهر الخيم الصالح فيهم ، وحقبة الأدب الطبيعى منهم ، وأرقى معانى الإنسانية عندهم ؛ لأنه ليس وراء إمساك الحياة على الحى غاية — توسّعوا فيه بمقدار ما بلغوا من رقى الآداب ، وجعلوه تعريفاً نفسياً كما مرّ ؛ ولا بد أن يكون ذلك بعد أن ارتقوا فى اجتماعهم ،

واشتبكت العلائق بينهم ، حتى أخذت الفطرة الطبيعية تتمزج في أكرمها بما يخالطها من صنعة الاجتماع ، وكان ذلك سبباً في انتباههم إلى هذا الوضع ؛ لأن الأدب على اختلاف معانيه إنما هو ردُّ النفس إلى حدود مصطلح عليها اصطلاحاً وراثياً .

ثم لما جاء الاسلام ووُضِعَتْ أصولُ الآداب ، واجتمعوا على أن الدين أخلاق يُتَخَلَّقُ بها ، فشت الكلمة ؛ حتى إذا نشأت طبقة المعلمين لعهد الدولة الأموية كما سيجيء ، أطلق على بعض هؤلاء لفظُ المؤدِّبين ، وكان هذا الإطلاق توسعاً ثانياً في مدلول (الأدب) ، لأنه اكتسب معنى علمياً إذ صار أثراً من آثار التعليم .

ثم استفاضت الكلمة ، وكانت مادةُ التعليم الأدبي قائمةً بالرواية من الخبر والسبب والشعر واللغة ونحوها ، فأطلقت على كل ذلك ، ونزلت منزلة الحقائق العرفية بالاصطلاح ؛ وهذا هو الدور الثالث في تاريخها اللغوي ، وهو أصل الدلالة التاريخية فيها .

وقال ابن خلدون في حدِّ الأدب : « هذا العلم لا موضح له يُنظر في إثبات عوارضه أو نفيها ، وإنما المقصود منه عند أهل اللسان ثمرته ، وهي الاجادة في قنَى المنظوم والمنثور على أساليب العرب ومناحيهم ، فيجمعون لذلك من كلام العرب ما عساه تحصل به الملمكة ، من شعر عالي الطبقة ، ويجمع متساوٍ في الاجادة ، ومسائل من اللغسة والنحو مبشوة أثناء ذلك متفرقة يستقرى منها الناظر في الغالب معظم قوانين العربية ، مع ذكر بعض من أيام العرب ، ليفهم به ما يقع في أشعارهم منها ، وكذلك ذكر المهتم من الانساب

الشهيرة ، والأخبار العامة : والمقصود بذلك كله أن لا يخفى على الناظر فيه شيء من كلام العرب وأساليبهم ومناحي بلاغتهم إذا تصفحه ... ثم إنهم إذا أرادوا حدّ هذا الفن قالوا : الأدب هو حفظ أشعار العرب وأخبارها والأخذ من كل علم بطرف . اهـ

فهذا كما ترى ثبت لما قررناه ؛ لأن كل ما عُدّه من موضوع الأدب إنما هو مادة الرواية ؛ وعلى ذلك يستحيل أن يكون معنى الأدب الاصطلاحي جاهلياً ، ولا أن يكون من مصطلحات القرن الأول ؛ لأن الكلمة لم تجئ في شيء من شعر المخضرمين ولا المحدثين ، وقد كانوا أهلها ومورثيها من بعدهم لو أنها اتصلت بهم أو كانت منهم بسبب . والعجيب أنك تجد لهم القوافي الطويلة على الباء وقد استوعبوا فيها الألفاظ ، إلا مادة الأدب ومشتقاتها ، مع أنه ليس أخف منها عند المتأخرين ولا أعذب ولا أطرب ولا أعجب ، والسبب في ذلك ما ذكرناه وما نذكره

بلى ، قد روى صاحب العقد الفريد في باب الأدب من كتابه كلمة أسندها لعبد الله بن عباس (رضى الله عنهما) وهى قوله : « كفاك من علم الدين (أن تعلم) ^(١) ما لا يسع جهله ، وكفاك من علم الأدب أن تروى الشاهد والمثل » ومقتضى ذلك أن (علم الأدب) كان بالغاً من الاتساع في عهد ابن عباس حتى صار أقل ما لا يسع جهله منه رواية الشاهد والمثل للقرآن والعريية ، وهو نهاية الغرابة والشذوذ ؛ لأن ابن عباس توفي فيما بين سنة ٦٨ و ٧٤ هـ ، على اختلاف أقوال المؤرخين ، ولم يكن يومئذ بالتحقيق ما يصح أن يسمى علم الأدب .

(١) سقطت هذه الكلمة من نسخ العقد الفريد

وقد تناقل المتأخرون هذه الرواية عن العقد الفريد دون أن ينتبهوا لما فيها من فساد الدلالة التاريخية ، ولسكن الصحيح أن الكلمة لمحمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، كما أسندها إليه الجاحظ في كتاب البيان . ومحمد هذا هو أصل الدولة العباسية ؛ لأنه أبو السفاح أول الخلفاء العباسيين ، وتوفي سنة ١٢٥ و قيل ١٢٦ ؛ وما يرجح فساد تلك النسبة إلى ابن عباس ، قول عمرو بن دينار فيه : ما رأيت مجلساً كان أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس : الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر . ولو كانت لفظ الأدب معروفاً يومئذ لاجتزأ به وطوى فيه الثلاث ؛ فالكلمة إذن من موضوعات القرن الثاني ، أي بعد أن بلغت الدولة الأموية مبلغها من المجد العربي

أما في القرن الأول فقد كانوا يسمون ما يقرب من ذلك (بعلم العرب) كما ذكره المسعودي في (مروج الذهب) إذ نقل عن المدائني حديثاً تصادر عليه ابن عباس وصعصعة بن صوحان ، وفيه أن ابن عباس بعد أن سأل الرجل عن قومه وعن الفارس فيهم ونحو ذلك مما يتعلق بالأيام والمقامات قال : أنت يا ابن صوحان باقر علم العرب ^(١) . وما كان الأدب الاصطلاحي بأكثر من هذا العلم يومئذ .

وبعد أن عرفت حدود الأدب في القرن الثاني واشتهرت الكلمة ، بقيت لفظة « الأدباء » خاصة بالمؤدبين ، لا تطلق على الكتّاب والشعراء ، واستمرت لقباً على أولئك إلى منتصف القرن الثالث ؛ ومن ذلك كان منشأ الكلمة المشهورة « حرفة الأدب » وأول من قالها الخليل بن أحمد صاحب

(١) الباقر : المتبحر في العلم ، وبه سمي محمد بن علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم لتبحره

العروض المتوفى سنة ١٧٥ هـ ، وذلك قوله كما جاء في المضاف والمنسوب
للشعالي : « حرفة الأدب آفة الأدباء » ؛ لأنهم كانوا يتكسبون بالتعليم
ولا يؤدّبون إلا ابتغاء المَنَالَة ؛ وذلك حقيقة معنى الحرفة على إطلاقها^(١) .

فلما فشت أسباب التكسب بين الشعراء في القرن الثالث ، وبطلت
العصبية التي كانت تجعل للشعر معنى سياسياً فاتخذوه حرفة يكسبون بها ،
وجعلوه مما يُتَدَرَّعُ به إلى أسباب العيش ، من جائزة خليفة أو منادة أمير
أو مادون ذلك من الأسباب أيها كان — انتقل إليهم لقب الأدباء ؛ للمناسبة
بين الفئتين في الحرفة ، ولم يلبثوا أن استأثروا به لتوسّعهم في تلك الأسباب ،
ثم جاء ابن بسام الشاعر المتوفى سنة ٣٠٣ فجعل « الحرفة » تَبْزَآ ،
وأخرجها عن وضعها اللغوي إلى معنى مجازي غلب على حقيقتها واستبد بها
فأرسلها مثلاً . وذلك فيما رثى به عبد الله بن المعتز حين قُتل في سنة ٣٩٦
ودفن في خربة بإزاء دارد بعد جلال الإمارة وعزة الملك إذ يقول :

لله درُّكٌ من مَيّتٍ بَعْضِيَّةٍ ناهيك في العلم والآداب والحسب
ما فيه لوٍّ ولا ليتٌ فتَنَقَّصَهُ لكننا أدركته « حرفة الأدب »

وهذا هو أصل الكلمة التي تعاورها الأدباء واعتبرها الشعراء ميراثاً
دهرياً إلى اليوم . وإنما تناولها ابن بسام من لغة العامة ، وطبعها على شيء
من عبث أخلاقه التي بلغت من هجاء الأمراء والوزراء وذوى المكانة من

(١) يقال : أحرف الرجل إحرافاً ، إذا نما ماله وكثر ؛ والاسم الحرفة من
هذا المعنى ، قال قطرب : والحرفة عند الناس : الفقر وقلة الكسب ، وليست من
كلام العرب ، إنما تقولها العامة

الناس إلى هجاء أبيه وإخوته وسائر أهل بيته حتى سنّها طريقة ، فيقال لمن يقفوا أثره في عبث اللسان : « إنه يجرى في طريق ابن بسام »

ثم صارت الآداب من يومئذ تطلق أيضاً على فنون المنادمة وأصولها ، وأحسب ذلك جاءها من طريق الغناء ؛ إذ كانت تطلق عليه في القرن الثالث ؛ لأنه باغ الغاية من إحكامه وجردت فيه الكتب وأفردت له الدواوين من مختارات الشعر ، كما سنفصله في موضعه ، وكانوا يعتبرون معرفة النغم وعمل الأغاني من أرقى فنون الآداب ، وفيها وضع عبيد الله بن طاهر من ندماء الخليفة المعتضد بالله المتوفى سنة ٢٨٩ كتابه « الآداب الرفيعة » ^(١) . لذلك قال ابن خلدون : إن الغناء في الصدر الأول كان من أجزاء هذا الفن « الآداب » وكان الكتاب والفضلاء من الخواص في الدولة العباسية يأخذون أنفسهم به حرصاً على تحصيل أساليب الشعر وفنونه

وقد ألف كشاجم الشاعر الرقيق الذي كان طبّاخ سيف الدولة ابن حمدان كتابه « أدب النديم » أودعه ما لا يستغنى عنه شريف ، ولا يجوز أن يخل به ظريف ؛ وهو مطبوع مشهور . وعلى هذه الجهة قال أبو القاسم إسماعيل بن أحمد الشجري من شعراء القرن الرابع أيضاً ، وقد جمع « حرف » الآداب :

إن شئت تعلم في الآداب منزلي
وأنتي قد عمداني العز والنعم

(١) تصلح هذه الكلمة أن تكون تعريباً لما ترجمه المتأخرون (بالفنون الجميلة) beaux arts وعبيد الله هذا كان نادرة في الغناء ، قال صاحب الأغاني : إنه توصل إلى ما عجز عنه الأوائل من جمع النغم كلها في صوت واحد تتبعه هو وأتى به .

فالتطرف والسيف والأوهاق تشهد لي

والعود والنرد والشطرنج والقلم^(١)

وكل ذلك إنما كان في تاريخ البلديين ، أما الأعراب فلم يجر عليهم حكم
الأدب ، ولم يتناولوا الكلمة على اصطلاحها ، وإنما اتخذ بعضهم لقب
الأديب يتمدح به على جهة ما ينشأ عنه من معاني الرقة الحضرية التي تقابل في
طبائعهم الجفاء ولوثة الأعراية ، كقول بعضهم ، أنشده الجاحظ :

ولاني على ما كان من عُنْجُهَيْتِي وَلَوْثَةِ أَعْرَابِيَّتِي لأديب^(٢)

ولم ينتصف القرن الرابع حتى كان لفظ « الأدباء » قد زال عن العلماء
جملة ، وانفرد بمزيتة الشعراء والكتاب في الشهرة المستفيضة ، لاستقلال
العلوم يومئذ وتخصُّص الطبقات بها ، على ما كانت من ضعف الرواية
ونضوب مادتها حتى قالوا : « ختم تاريخ الأدباء بشعلب والمبرد » وكانت
وفاة المبرد سنة ٢٥٨ ، وشعلب سنة ٢٩١ ؛ فيسكون ختام تاريخ الأدباء
« أي المعلمين » في أواخر القرن الثالث ، ومن يومئذ أخذ الأدب يتميز
عن علم العربية ، بعد أن كانوا يعدون « الأدباء » أصحاب النحو والشعر ،
وإن كان ذلك بقي موضوع علم الأدب ؛ ومن هذا أنه لما وضع علي ابن

(١) الطرف : الكريم من الخيل ، والأوهاق : جمع وهق ، قال الليث : هو

الحبل المغار يرمى في أنشودة فتؤخذ به الدابة والإنسان ، وغرض الشاعر أن يجمع
حرف الكدية التي ينال بها ، وسيأتي تفصيل ذلك في بحث الشعر

(٢) العنجهية : الحق والجهل ، واللوثة : الهيبج والحق أيضاً ، والمراد بكل ذلك

جفاء الأخلاق

الحسين المعروف بالباخرزي ^(١) كتابه « دُمِيَّة القصر » الذي جعله ذِيلاً
على اليتيمة للشعالي ، عقد فيه فصلاً « لأئمة الأدب » قال في أوله : « هؤلاء
قومٌ ليس لهم في دواوين الشعر رسم ، ولا في قوافين الشعراء اسم » ، ثم ترجم
طائفةً من علماء اللغة : كأبي الحسين بن فارس صاحب فقه اللغة ، وابن جني
النحوي ، وأسد العامري ، والجوهري صاحب الصحاح ، وتلميذه أبي صالح
الوراق ^(٢) ؛ فدل صانعه على أن الشعراء يومئذ كانوا هم المستبدين بلقب
الأدباء ، ولا يزالون على ذلك إلى اليوم وإلى ما شاء الله ؛ لأن معنى الأدب
قد استحجر فعاد لغوياً كأنه كذلك في أصل الوضع ، من جهة الدلالة به
على الشعراء والكتاب .

(١) نسبة إلى باخرز : ناحية من نواحي نيسابور ، وقتل على هذا في بعض
مجالس الأتس سنة ٤٦٧

(٢) وكذلك ألف الفرزدق القيرواني المتوفى سنة ٤٧٩ في تراجم اللغويين
والنحاة كتاباً سماه (شجرة الذهب في معرفة أئمة الأدب) ، دع عنك كتب طبقات
(الأدباء) في تراجم القوم وهي مشهورة

المؤدّبون

وقد أشرنا إلى المؤدّبين فيما سبق ، ونحن ذاكرون طائفة منهم تتبعنا
أسماءهم فيما بين أيدينا من كتب الأدب والتاريخ : لأنهم كانوا مادة هذه
الكلمة ، وإنما قيل لهم المؤدّبون تمييزاً لهم من المعلمين الذين اختصوا بإقراء
صبيان العامة في الكتاتيب : فإن هؤلاء لم يكن يطلق على أحدهم إلا لقب
المعلم ، وقد جعلوهم مثلاً في الحُقق حتى قالوا : « الحق في الحاكّة والمعلمين
والغزّالين » ثم جعلوا الحاكّة والغزّالين أقل وأسقط من أن يقال لهم حمقى ...
لأن الأحمق هو الذى يتكلم بالصواب الجيد ثم يحىء بخطأ فاحش ، وليس عند
هؤلاء صوابٌ جيد فى مقال ولا فعال ، فبقى الحق فى عرفهم خاصاً بالمعلمين
أما المؤدّبون فهم الذين ارتفعوا عن تعليم أولاد العامة إلى تعليم أولاد
الخاصة أو أولاد الملوك المرشحين للخلافة ، وأخذهم بفنون الآداب : كالخبر
والشعر والعربية ونحوها ، ولذا كانوا يسمونها (علوم المؤدّبين)

قال الجاحظ : مرّ رجل من قريش بفقى من وُلد عتّاب بن أسيد وهو
يقرأ كتاب سيديويه ، فقال : أف لكم ! علم المؤدّبين وهمة المحتاجين ^(١)
على أن المؤدّبين كانوا عندهم على ضربين : أصحاب العلوم ، وأصحاب البيان ؛
وكانوا يخصصون هؤلاء بالأثرة ؛ قال ابن عتاب : « يكون الرجل نحوياً عروضياً ،
وقسماً فرضياً ^(٢) ، وحسن الكتابة جيد الحساب ، حافظاً للقرآن راوية

(١) وكانوا يقولون : لا ينبغي للقرشى أن يستغرق فى شيء من العلم إلا علم الأخبار
أما غير ذلك فالتف والشذور
(٢) عالماً بالمواريث

للشعر : وهو يرضى أن يعلم أولادنا بستين درهماً ، ولو أن رجلاً كان
حسن البيان حسن التخريج للمعاني ليس عنده غير ذلك لم يرض بألف درهم ،
ومن ثم اختص مشاهير العلماء والرواة بتأديب أولاد الخلفاء والأمراء .
فمن المؤدبين أبو معبد الجهني ، وعامر الشعبي : كانا يعلمان أولاد
عبد الملك بن مروان ، وهما أقدم المؤدبين فيما وقفنا عليه ^(١) ؛ ويزيد بن
مساحق ، أدب الوليد بن عبد الملك أيضاً ؛ وعبد الصمد بن الأعلى ، أدب
الوليد بن يزيد ، وأدب ولد عتبة بن أبي سفيان ؛ وصالح بن كيسان ، أدب
بني عمر بن عبد العزيز ؛ والجعد بن درهم ، كان يعلم مروان بن محمد آخر
خلفاء بني أمية ؛ والشرقي بن القطامي ، كان يؤدب المهدي بن المنصور ؛
وأبو سعيد المؤدب ، كان يؤدب موسى الهادي ؛ ومحمد بن المستنير المعروف
بقطرب ، كان يؤدب المهدي ؛ وأبو عبيدة كان يؤدب الرشيد ؛ والأحمر النحوي
كان يعلم الأئمة ، ثم أدبه الكسائي ؛ وفي طبقات الأدباء أن الكسائي كان
يؤدب الرشيد أيضاً — واليزيدي النحوي ، كان يؤدب المأمون ؛ والفراء كان
يؤدب ولدي المأمون ، وقيل إنه نهض يوماً لبعض حوائجه فابتدرا إلى نعله
ليقدمها له ، فتنازعا أيهما يقدمها ، ثم اصطاحا على أن يقدم كل منهما واحدة ؛
ورُفع ذلك إلى المأمون فاستدعاه ، فلما دخل عليه قال له : من أعز الناس ؟ قال ؛
لا أعرف أحداً أعز من أمير المؤمنين ! فقال المأمون : بل من إذا نهض تقاتل
على تقديم نعليه وإلياً عهد المسلمين حتى يرضى كل واحد منهما أن يقدم له

(١) وأقدم من عرف من المعلمين قبل ظهور لقب المؤدب ، أبو الأسود الدؤلي :
كان يجتمع له الناس فيعلمهم النحو تعليماً

فردا ! فقال : يا أمير المؤمنين ، لقد أردت منعهما عن ذلك ولكن خشيت
أن أدفعهما عن مكرمة سبقا إليهما ، أو أكسر نفسيهما عن شريفة حرصاً
عليها ... الخ

وكان المفضل الضبي يؤدب الواثق ، وألزم المتوكل يعقوب بن السكيت
المتوفى سنة ٢٤٤ تأديب ابنه المعتز ، قالوا فلما جلس عنده قال له : يا بني ،
بأى شيء يحب الأمير أن يبدأ من العلوم ؟ قال بالانصراف ... ثم اختار
المتوكل لتأديب المعتز وأخيه المنتصر - أبا جعفر بن ناصح ، وأبا جعفر بن قادم ؛
ومن ذلك العهد بدأ لقب المؤدب ينزل عن رتبته ؛ إذ كانت العجمة قد فشت
وضعفت النزعة العربية في الدولة ؛ فختم تاريخ الأدباء - كما قيل - بشعلب
والمبرد اللذين تخرج عليهما عبد الله بن المعتز ، أما مؤدبه فكان أبا جعفر ابن
عمران الكوفي

وقد ضربنا صفحاً عن أدباء المسلمين ممن دارسوا أولاد الخاصة والأمراء ؛
لأن فيما قدمناه كفاية على برهان مذهبنا إليه

علوم الأدب وكتبه

كان الأدب - كما أسلفنا - مجموع علوم المؤدبين ؛ فلا جرم حدّوه كما رأيت فيما نقلناه عن ابن خلدون ، وهو حدٌّ يطابق أمرهم كل المطابقة ، فلما أرادوا تعيين هذه العلوم ، نظروا في غرض الأدب فجعلوا له غرضين : أحدهما يقال له الغرض الأدنى ، والثاني الغرض الأعلى ؛ فالأول أن يحصل للتأدب بالنظر في الأدب والتمهر فيه قوة يقدر بها على النظم والنثر ، والغرض الأعلى أن يحصل للتأدب قوة على فهم كتاب الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وصحابته ، ويعلم كيف تُبنى الألفاظ الواردة في القرآن والحديث بعضها على بعض حتى تستنبط منها الأحكام وتفرّع الفروع وتنتج النتائج وتقرن القرائن على ما تقتضيه معاني كلام العرب ومجازاتها .

قال البطّايوسي ، وهو الذي ننقل عنه هذه الكلمات من شرح أدب الكاتب : والشعر عند العلماء أدنى مراتب الأدب . ثم نظروا في تعيين العلوم التي تُفضى إلى هذه المقاصد ، فاختلفوا فيها ، ولكنها في الجملة كانت علوم العربية ، ولم يعيّنوا أحدٌ إلى أواخر القرن الخامس . فلما أنشئت المدرسة النظامية ببغداد ، أنشأها نظام الملك (وزير ملك شاه السلجوقي) المتوفى سنة ٤٨٥ ، اختير لتدريس الأدب فيها أبو زكرياء الخطيب التبريزي المتوفى سنة ٥٠٣ وهو من أئمة اللغة والنحو ، ثم درّسه بعده علي بن أبي زيد الفصيح ، وكان نحويّاً ، ثم عزل (لتهمة التشيع) بأبي منصور الجواليقي . وتعاقب هؤلاء المدرسين جعل للأدب موضعاً معيناً كان لا يزال مقرراً عند العلماء إلى آخر القرن السادس ، على ما ذكره ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧

في طبقاته ، فإنه لما ترجم هشام بن محمد بن السائب الكلبي قال : « إنه كان عالماً بالنسب ، وهو أحد علوم الأدب ؛ فلذلك ذكرناه في جملة الأدباء ، فإن علوم الأدب ثمانية : النحو واللغة والتعريف والعروض والقوافي وصناعة الشعر وأخبار العرب ، وأنسابهم ... » (ثم قال) : « وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما : علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو ^(١) » .

إلا أن الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ أراد أن يجعل الأدب حداً علمياً من الحدود (الجامعة المانعة) على طريقة المتكلمين ، فعرف علوم الأدب بأنها علوم يُحْتَرَزُ بها عن الخال في كلام العرب لفظاً وكتابةً ، وجعلها اثني عشر ، منها أصول لأنها العمدة في ذلك الاحتراز ، وهي : اللغة ، والصرف ، والاشتقاق ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع (وجعلوه ذيلاً لعلى المعاني والبيان داخلاً تحتها) والعروض ، والقوافي ومنها فروع ، وهي : الخط — أي الإملاء — وقرض الشعر ، والإنشاء ، والمحاضرات ، ومنه التواريخ .

وهذا التقسيم هو المعروف عند العلماء إلى اليوم .
وقال صاحب نفح الطيب : « إن علم الأدب في الأندلس كان مقصوراً على ما يحفظ من التاريخ والنظم والنثر ومستظرفات الحكايات ، قال : وهو أنبل علم عندهم ، ومن لا يكون فيه أدب من علمائهم فهو « غفل مستثقل » .
أما كتب الأدب فهي على الحقيقة كتب العلوم التي مرت ، بيد أن أهل اللغة كانوا ينتحلون لفظة الأدب في تسمية كتبهم الخاصة بأوضاع اللغة

(١) لذلك تفصيل سيأتي في موضعه عند الكلام على النحو

وشواهدها ، لأن اللغة أصل المادة ؛ فمن ذلك : ديوان الأدب ، وكتاب ديوان العرب وميدان الأدب ، وروض الآداب ، ومفتاح الأدب ، وسر الأدب ، ومقدمة الأدب ، وعنوان الأدب ؛ وكلها في اللغة ، ذكرها صاحب (كشف الظنون) وغيره ، وبعضها موجود ، كديوان الأدب للفارابي ، ومقدمة الأدب للزمخشري ؛ ومن هذا القبيل (أدب الكاتب) لابن قتيبة ولابن دريد ولابن النحاس وغيرهم .

أما الكتب التي هي من شرط الأدب فكثيرة ، وأصولها كما قال ابن خلدون : أربعة دواوين ، وهي : أدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكامل للبرد ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وكتاب النوادر لأبي علي القاسي البغدادي ^(١) وماسوى هذه الأربعة فتبع لها وفرع عنها

وإنما عدت هذه الأربعة أصولاً لأنها تدور على فنون الرواية ؛ وقد وضعت كتب كثيرة ، وأشهرها كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي ، وكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، وهو الكتاب الذي استوعب فيه أخبار العرب وأنسابهم وأشعارهم وأيامهم ودولهم ، فكان أفضل ما يتأدب به في العربية ، وكثرت كذلك كتب الأمالى والتذاكر ، وأعظمها أمالي ابن الشجري ، وتذكرة الصلاح الصفدي . وللإكلام في ذلك موضع نتولى فيه بسطه ونوفيه بسطه إن شاء الله

(١) كل هذه الكتب مطبوع مشهور ، وقد شرحت كلها شروحاً مختلفة ، ما عدا بيان والتبيين ؛ ولولا التفادي من الملل لا تينا على تاريخ كل كتاب منها

الفصل الثاني

العرب

هم جيلٌ من الناس تدلّت عليه الشمس منذ القدم في هذه الجزيرة التي كأنها قطعةٌ انخرأت من السماء مع الإنسان الأول ، فلا يزال أهلها أبعد الناس منزعاً في الحرية الطبيعية ، وأشدّهم منافسة في مغالبة الهمم ، كأنما ذلك فيهم ميراثُ الطبيعة الأولى ، فهم منه ينبتون وعليه يموتون

سكان الفيافي وتربية العراء ، ينبسطون مع الشمس ويفيئون مع الظل ويطيرون في مَهَبِّ الهواء ؛ بل أولاد السماء ، ما شئت من أنوف حَمِيَّة ، وقلوب أَيَّْة ، وطباع سيّالة ، وأدهان حِداد ، ونفوس منكّرة ؛ وقد أصبحت بقاياهم الضاربة في بوادي العربية ومصر وسورية لهذا العهد ، موضع العجب لأهل البحث من علماء الطبائع ، حتى أجمعوا على أنه لاندّ لهذا الجنس في جميع السلاسل البشرية ، من حيث الصفات التي تتباين فيها أجناس البشر خالقاً وخلقاً وحتى صرح بعضهم بأن هذه السلالة تسمو على سائر الأجيال ، بالنظر إلى هيئة القحف وسعة الدماغ وكثرة تلافيفه وبناء الأعصاب وشكل الألياف العضلية والنسيج العظمي وقوام القلب ونظام نبضاته ، فضلاً عما هي عليه من ملاحظة السّحنة وتناسب الأعضاء وحسن التقاطيع ووضوح الملامح ، فضلاً عما في طباعها من الكرم والأَنَفَة والأَرِيحِيَّة وعزة النفس والشجاعة

لاجرَمَ كانوا أهل هذه اللغة المعجزة التي ناسبتهم بأوضاعها في معاني التركيب ، حتى كأنما كُتب لها أن تكون دينَ الألسنة الفطريّ ، لتصلح بعد ذلك أن تكون لسانَ دين الفطرة

بلاد العرب

العربية شبه جزيرة موقعتها إلى طرف الجنوب الغربى من قارة آسيا ،
ويحدها من الشمال سورية ، ومن الشرق الفرات حتى مصبه فى خليج العجم
وجهة من بحر الهند ، ومن الجنوب بحر الهند أيضاً ، ومن الغرب البحر الأحمر ،
وكانوا يحدونها قديماً بأنها من بحر القلزم (الأحمر) إلى بحر البصرة ، ومن
أقصى الحجر^(١) باليمن إلى أوائل الشام ، بحيث كانت تدخل اليمن فى دارهم
ولا تدخل فيها الشام ؛ ثم يقسمونها معتبرين الأصل فى ذلك جبل السراة
الذى تبتدى سلسلته فى اليمن وتمتد شمالاً إلى أطراف بادية الشام ، فتجعل
العربية شطرين : غربياً وشرقياً ، ينحدر الغربى من سفح ذلك الجبل حتى يصل إلى
شاطئ البحر الأحمر وقد صار هابطاً ، فيسمونه لذلك : الخور وتهامة ؛ ويرتفع
الشرقى إلى أطراف العراق والسموة ، فيسمونه نجداً — ومن هذا قولهم
أغارَ وأنجدَ — ويسمون ما فصل بين تهامة ونجد ، بالحجاز ؛ لأنه يحجز بينهما ،
ثم يسمون ما ينتهى به نجد فى الشرق حتى يصل إلى خليج فارس من بلاد
اليامة والبحرين وعمان وما إليها — بالعروض ؛ لاعتراضها بين اليمن ونجد ؛
ويسمون القسم الجنوبى مما وراء الحجاز ، باليمن ؛ لوقوعه عن يمن السكبة
إذا استقبلت المشرق

فالعربية عندهم خمسة أقسام كبيرة : اليمن ، وهو إلى الجنوب ، يحده البحر
من ثلاث جهات ، ويحد من الجهة الرابعة بتهامة واليامة والبحرين . ومن هذا
القسم حضرموت وعمان والشحر ونجران

(١) والحجر : فى شمال الجزيرة ، وهى ديار ثمود

وتهامة ، وهى شمال اليمن وإلى شرق البحر الأحمر وغرب الحجاز
والحجاز ، وهو جبال انتشرت فيها المدن والقرى ، وأشهر مدنه مكة والمدينة
ونجد ، وهو بين الحجاز والعراق العربى غرباً وشرقاً ، وبين اليمامة والشام
جنوباً وشمالاً ؛ وهذا القسم أطيب أرض فى بلاد العرب ، ولذا كانت
بؤاديه من معادن الفصاحة

واليمامة ، وهى بين اليمن ونجد جنوباً وشمالاً ، وبين الحجاز والبحرين
غرباً وشرقاً .

وأحسن ما انتهى إلينا عما هو خاص بوصف البلاد العربية على نحو
عهدى الجاهلى ، هو كتاب « صفة جزيرة العرب » للهمدانى المعروف بابن
الحائك المتوفى سنة ٣٣٤ ، فقد رحل إليها ووصفها كما رآها واستقصى فى ذلك
وبالغ إلى حد التحقيق .

أصل العرب

ليس من شأنا فى هذا الكتاب أن نستغرق ما قيل عن العرب وأصلهم
ومدشهم ، وما حققه من ذلك علماء البحث من المتأخرين الذين استشاروا
الدقائن واستنطقوا الآثار واستخرجوا تاريخ الحياة من القبور ، ولا أن
نستوفى معانى الاجتماع العربى مما يدخل فى العادات والأديان ونحوها ؛
فذلك مما يحتمل المجلدات الكثيرة ، وهو منجى تبعد الصلة بينه وبين ما نحن
بسبيله من آداب اللسان ؛ ولذلك نلج هذا المعنى مكتفين منه بما تمس إليه
حاجة التحديد ، وما توفى به فائدة هذا التمهيد .

العرب أحد الشعوب السامية ، نسبة إلى سام بن نوح ، وهي الأمم التي ذكرت التوراة أنها من نسله ، وتسمى لغاتها باللغات السامية أيضاً : كالعربية والعبرانية ، والسريانية ، والحبشية ، والآرامية ، وغيرها ؛ وهي تسمية استحدثها بعض المتأخرين من علماء اللغات .

وقد اختلف الباحثون في منشأ تلك الشعوب الذي امتهدته وتفرقت منه ؛ فذهب بعضهم إلى أن مهد الساميين الحبشة في أفريقيا ، وقال آخرون بأن مهدهم جزيرة العرب . والقائلون بهذا الرأي أكثر نفراً وأعز أنصاراً ، ولهم في ذلك آراء أخرى متنوعة الأدلة ، ولكن مما لا يمترون فيه أن العربية كانت أبعد آفاق التاريخ التي أضاء فيها كوكب الحضارة المشرق ، وقد تحققوا ذلك بما اكتشفوه سنة ١٩٠١ للميلاد في بلاد السوس من آثار دولة حمورابي وهي المسئلة التي دونت عليها الشريعة البابلية في ٢٨٢ نصاً ، وما ثبت لهم من أن هذه الدولة عربية ، وهي تبتدئ سنة ٢٤٦٠ ق . م وبهذا الاكتشاف قضى للجنس العربي أنه أسبق الأمم إلى وضع الشرائع ، وأنه باغ طبقة عالية في الحضارة سقطت دونها الشعوب القديمة ؛ بل يذهب الأستاذ صموئيل لاينج في كتابه (أصل الأمم) إلى أن الساميين استوطنوا بلاد العرب ، وأنهم حيناً وجسدوا في غيرها فهم غرباء ، وأن تقدمهم في الحضارة معرق في القدم ، ربما كان زمن تحول العصر الحجري ، فتحولوا يومئذ عن الصيد والقتص إلى الزراعة والصناعة ، وهو يشير بذلك إلى الدولة الميعينية التي جاء ذكرها في سفر الأخبار الثاني ، الاصحاح ٢٦ عدد ٧ . وقد عثر الباحثون على أمة بهذا الاسم ذكرت في أقدم آثار بابل سنة ٢٧٥٠ ق . م . على أنصب

من أنصاب النقوش المسماة .

وبالجملة فإن أصل العرب من أصول التاريخ الإنساني التي ألحقها الله
بغيره ، فلا يحلّ لها لوقتها إلا هو ، وفوق كل ذي علم عليم

طبقات العرب

المؤرخون على أن العرب قسمان : بائدة ، وباقية ؛ ويسمون البائدة
بالعرب العاربة ، على التأكيد للمبالغة ، كما يقال : ليلٌ لائل ، وصومٌ صائم ،
وشعرٌ شاعر : يؤخذ من لفظه فيؤكد به ، وذلك لرسوخهم في العروبة كما
يقولون .

ويقسمون الباقية إلى قسمين : يسمون الأول بالعرب المستعربة ؛ لأنهم
ليسوا بصرحاء في العروبة ولا خلصاً ، بل هم استعربوا بانتقال الصفات
العربية إليهم عن قبلهم ، وهم من بني حمير بن سبأ ؛ ويسمون القسم الثاني
بالعرب التابعة للعرب ، وهم من قضاة وقحطان وعدنان وشعبها العظمين
سبيعة ومضر .

وقد يقسمون العرب إلى ثلاث طبقات : بائدة ، وعاربة ، ومستعربة ^(١)
ويريدون بالبائدة القبائل الهالكة ، وبالعاربة عرب اليمن ومن ولد قحطان ،
وبالمستعربة أولاد إسماعيل عليه السلام ؛ لأنه كان عبرانياً فاستعرب بعد

(١) يسمى بعضهم البائدة بالعاربة ، والقحطانية بالمستعربة ، والاسماعيلية بالمستعربة ؛
وبعضهم يجعل المتعربة والمستعربة مترادفتين ، ويراد بهما الاسماعيلية ؛ واختلاف
المؤرخين في ذلك إنما جاء من تطبيقهم أقوال علماء اللغة على التاريخ ؛ فانهم يريدون
في اللغة بالعاربة والعرباء : الخالص ، وبالمستعربة والمستعربة : الدخلاء

لأن اتصل بجُرْهُم الثانية من ولد قحطان وأصهر إليهم .
وقد يطلقون على القسم الأول من قسمي العرب الباقيّة : القحطانية ،
والسبئية ، والخيرية ، والسكهلانية ، واليمنية ، والسكبية ؛ وعلى القسم الثاني :
الاسماعيلية ، والعدنانية ، والمعدنية ، والمضرية ، والقيسية .

العرب البائدة

وهذه يريدون بها القبائل التي بادت واندثرت أخبارها فلم يقع إلى
التاريخ شيء منها وهي : عاد ، ومسكنهم الأحقاف ؛ وثمود في الحجر ، وأميم
في بادية أبار بين عمان والأحقاف ، وعبيل في يثرب ، وطسم وجديس
ومسكنهم اليمامة ، والعمالقة ، وهم قبائل عدة مساكنهم عمان والحجاز وتهامه
ونجد وتيماء وبطره — وهي التي سماها اليونان بالعربية الصخرية ، غير البتراء
المذكورة في سيرة ابن هشام ^(١) — وفلسطين ؛ وجاسم ، وهي قبيلة تفرعت
من العماليق ؛ وجُرْهُم الأولى ومسكنهم باليمن — ومن بقاياهم جرهم الثانية
الذين هاجروا إلى مكة وتزوج منهم إسماعيل عليه السلام ثم ألدوا في
الحرم فنزل بهم العذاب — ووبار ، ومسكنهم أرض وبار باليمن ^(٢) .

وما تذكره للدلالة على بعض مزاعم العرب في آثار القبائل البائدة ؛
ما حكاه الجاحظ في الحيوان قال : « زعم أناس أن من الإبل وحشياً ... »

(١) ذكرت في سياق غزوة النبي صلى الله عليه وسلم لبني لحيان . وأين بنو لحيان
من أرض الأنباط

(٢) عد ابن دريد في الجهرة ، العرب العاربة سبع قبائل ، وقال : هي عاد ، وثمود ،
وعمليق ، وطسم ، وجديس ، وأميم ، وجاسم . وعدهم ابن قتيبة تسعاً كما سيأتي

فزعّموا أن تلك الإبل تسكن أرض وبار ؛ لأنها غير مسكونة ، ولأن الحيوان
كلما اشتدت وحشيته كان للخلاء أطلب ، قالوا : وربما خرج الجمل منها
لبعض ما يعرض فيضرب في أدنى هجمة من الإبل الأهلية ؛ فالمهريّة ^(١) من
ذلك النتاج . وقال آخرون : هذه الإبل الوحشية . . . من بقايا إبل
و بار ، فلما أهلكهم الله تعالى . . . بقيت إبلهم في أماكنهم التي لا يطردها
أحد ، فإن سقط إلى تلك الجزيرة بعض الخلاء أو من أضل الطريق ، حشا
الجن في وجهه ، فإن ألح خبَلته ،

وقد حقق أهل البحث من المتأخرين شيئاً من تاريخ بعض القبائل
البائدة ، وعينوا أزمعتها ، مستندين في ذلك إلى التوراة ، وما ذكره قدماء
الجغرافيين ، ثم إلى ما اكتشفوه أخيراً من الآثار في طرفي الجزيرة
وليس ذلك من غرضنا فنكتفي بالإيماء إليه .

القحطانية

وهم عرب اليمن ، ينسبونهم إلى يعرب بن قحطان ، وهو المذكور في
التوراة باسم (يارح بن يقطان) وقحطان عند نسبة العرب بن عابر بن شالح
ابن أرغشذ بن سام بن نوح .

ويعرب هذا هو الذي يزعم العرب أنه أصل اللغة الفصحى ، قال حسان

ابن ثابت :

(١) الهجمة من الإبل : الجماعة منها ، وقد اختلفوا في عددها ، والمهريّة إبل
منسوبة لمهرة بن حيدان (بفتح الميم والحاء) وهو حي من أحيائهم

تعلمتم من منطق الشيخ يعرب أيدنا ، فصرتم معربين ذوي نفع
وكنتم قديماً ما بكم غير عجمة كلام ، وكنتم كالبهائم في القفر^(١)

وفي تاريخ هذه الطبقة القحطانية عند العرب تخطيط كثير لاسيما إلى
تخليص الحقيقة منه ، وقد عرف أهل البحث من علماء المتأخرين — بما
أصابوا من الآثار في أطلال اليمن وبعض أطلال آشور وغيرها — أنه قامت
في اليمن ثلاث دول كبرى كلها ذات شأن : وهي المعينية ، والسبئية ، والخيرية .
والمعيليون أبعد في القدم من قحطان ، ولم يعرفهم مورخو العرب ولا عرفوا
الدولة السبئية : وهم يرمون مع ذلك تاريخ الخيرية بالسقم والتفكيك لأنهم
كانوا في عصور متعاقبة وأحقاب متطاولة .

(١) في كتاب العرب لابن قتيبة : أن أصل العربية لليمن ، لأنهم من ولد يعرب
ابن قحطان قال : وكان يعرب أول من تكلم بالعربية حين تلبلت الألسن بابل ،
وسار حتى نزل اليمن في ولده ومن اتبعه من أهل بيته ، ثم نطق بعده ثمود بلسانه ،
وشخص حتى نزل الحضر . . . إلى أن يقول : حين بوأ الله إسماعيل عليه السلام
الحرم وهو طفل ، وأنبط له زمزم ، ومرت به من جرهم رفقة فتبركوا بالمكاتب
ونزلوه وضموه إليهم ، فنشأ معهم ومع ولدانهم ، فتكلم بلسانهم ، فقليل نطق بالعربية
(أي العربية) قال : إلا أن الياء زيدت في الاسم فحذفت في النسب ، كما تحذف
أشياء من الزوائد ، وغير كما تغير أشياء عن أصولها . اهـ

وابن قتيبة يعد العرب العاربة هم اليمن ، ويسمى غيرهم المتعربة : أي الداخلة فيهم
المتعللة منهم ، ويقول أيضاً إن القبائل القديمة تسع : طسم ، وجديس ، وعهينة ،
وضجيم (بالجيم والحاء) ، وجعم ، والعماليق ، وقحطان ، وجرهم ، وثمود .

الاسماعيلية

ويبدأ تاريخهم في القرن التاسع عشر قبل الميلاد ، ولسكن العرب لم يُفَيضُوا في أخبارهم إلا حوالى التاريخ المسيحى ، أى من نحو سبعة قرون قبل الهجرة ؛ ومنازلهم شمالى بلاد اليمن فى تهامة والحجاز ونجد وما وراء ذلك شمالا إلى مشارف الشام وإلى العراق ، وهم يُنسَبون إلى إسماعيل عليه السلام ، وخبر نزوله بالحجاز مذكور فى التوراة ، وقد تزوج هناك برعلة بنت مضاض أحد ملوك جرهم ، وهى القبيلة التى ذكر جدّها فى التوراة باسم (الموداد) .

وأشهر من يعرفه العرب من أعقاب اسماعيل : (عدنان) وهم يختلفون فى عدد الآباء بينهما ، فيعدون من خمسة عشر إلى أربعين أباً ؛ وإلى عدنان ينتهى النسب الصحيح المجمع عليه الذى لا يتجاوزونه فى عمود النسب النبوى الشريف .

وكان عدنان فى القرن السادس قبل الميلاد ، إذا صحّت رواية ابن خلدون من أنه لقي بختنصر فى غزواته للعربية بذات عرق ، وقد خرج منه عك ومعدّ ، وهما فرعا العدنانية ، ونزلت عك نواحي زُبيد إلى جنوبى تهامة ، وبقيت منها بقية إلى الإسلام .

أما معدّ فهو البطن العظيم الذى تناسل منه عَقْبُ عدنان على ما هو مفصل فى مواضعه من كتب الأنساب ، فارجع إليها إن شئت الاستيعاب .

العرب والأعراب

اعلماء اللغة كلام مسهب في وجه تسمية العرب بهذا الاسم ؛ وقد استوفى الزبيدي قسماً منه في شرحه على القاموس ، ولا فائدة في جميعه ؛ لأن مداره على اشتقاق اللفظة من (عَرَبَة) التي قالوا إنها بآحة العرب - واختلفوا بين أن تكون مكة أو تهامة - أو ارتجائها كغيرها من أسماء الأجناس ؛ أو هم سُمُّوا كذلك لأعراب لسانهم ، أي إيضاحه وبيانه ، لأنه أوضح الألسنة وأعربها عن المراد بوجوه من الاختصار .

والصحيح أن اللفظة قديمة يراد بها في اللغات السامية معنى البدو والبادية ، وتلك خصيصة العرب في التاريخ القديم . وقال بعض الباحثين إنهم سُمُّوا بذلك حين نزحوا عن أرضهم الأولى - جهة العراق - إلى الجزيرة ؛ لأن نزوحهم كان إلى الغرب ؛ واللغة السامية الأصلية ليس من حروفها العين ، فأصل اللفظة على ذلك « غرب » وهو تخريج على النسبة كالذي خبط فيه علماء اللغة

ثم حدثت من هذه اللفظة لفظة الأعراب ، وذلك حين تحضرت القبائل ، فخصوا الكلمة بأهل البادية .

وقال الأزهري : رجل عربي ، إذا كان نسبه في العرب ثابتاً وإن لم يكن فصيحاً ، وجمعه العرب . ورجل أعرابي ، إذا كان بدوياً صاحب نجعة وانتواء وارتباد السكَّال وتتبُّع مساقط الغيث ^(١) ، وسواء كان من العرب أو من

(١) المراد بذلك أنه يقيم حيث يجد المرعى ، فإذا أجذب انتجع وذهب في طلبه ، وهذا التعريف الذي جاء به الأزهري إنما هو من أمرهم بعد الإسلام

مواليهم ، قال : والأعرابي إذا قيل له يا عربي فرح بذلك وهش ، والعربي إذا قيل له يا أعرابي غضب ؛ فمن نزل البادية أو جاوز البادين فظعن بظعنهم وانتوى باتوائهم فهم أعراب ، ومن نزل بلاد الريف واستوطن المدن والقرى العربية وغيرها مما ينتمي إلى العرب فهم عرب وإن لم يكونوا فصحاء

وقد صار لفظ الأعرابي بعد الإسلام مما يراد به الجفاء وغلظ الطبع ، وكانوا يسمون ذلك في الرجل أعرابية ، فيقولون للجاني منهم : ألم تترك أعرابيتك بعد ؟ وبذلك خرجت الكلمة عن مطلق معنى البادية إلى معنى خاص يلزمها .

والأعراب يومئذ هم أهل الفصاحة ، يلتبسهم الرواة ويحملون عنهم ويرَوْن فيهم بقية اللغة ومادة العرب كما ستقف على تفصيله ؛ وبهذا نزلوا من تاريخ الإسلام منزلة العرب من تاريخ الجاهلية في المعنى اللغوي .

الباب الأول

أصل اللغات

اللغة بذات الاجتماع ، وليس من السهل أن تُحدّد الطفولة التاريخية للإنسان ، ولكن العلماء وأهل البحث ممن تقدم نظرهم يهجمون من ذلك على التشابهات ، ويعقدون من النّسب المختلفة سلسلة طويلة يسلكون فيها العصور التي جمعها التاريخ ، وينتهون من ذلك إلى طّرف دقيق يتلّسه التصور ، لأن مادته من الوهم المضمّت ، وهذا الطرف هو عندهم أصل الإنسان أو طفولة تاريخه الهّرم

منذ خلق اللسان خلقت الأصوات ، وهي مادة اللغة ؛ ولكن الطفولة الفردية تدلنا على أن الطفل يبتدئ من أبسط درجات النطق الطبيعي الذي هو محض أصوات مصبوغة بصبغة من الشعور تكون هي حقيقة الدلالة المعنوية فيها ، فيسكون كأنما يُلهم المنطق بهذه الأصوات التي هي لغة روحه ، ثم يدرك معاني تلك الدلالة ويميز بين وجوهها المختلفة ، ثم ينتهي إلى الفهم فيقلّد من حوله في طريقة البيان عنها بالألفاظ ، متوسّعاً في ذلك على حسب ما يتسع له من معاني الحياة ، إلى أن تنقاد له اللغة التي يحكيها ؛ ولولا التقليد الذي فطر عليه ما بلغ من ذلك شيئاً

وعلى هذا القياس رجع العلماء إلى طفولة التاريخ ، فمنهم من رأى أن الإنسان كان محاطاً بالسكوت المطلق ، فذهب إلى أن اللغة وحي وتوقيف من الله في الوضع أو في الموضوع ، وهو مذهب أفلاطون من القدماء ، وبه

أخذ ابن فارس والأشعري وأتباعه من علماء العرب .

وفريق آخر ذهب إلى أن الإنسان طفلٌ تاريخي ، فاللغة درس تقليدي ، طویل مداره على التواطؤ والاصطلاح ؛ وهذا هو المذهب الوضعي ، وبه قال ديودورس وشيشرون ، وإليه ذهب أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني وطائفة من المعتزلة ^(١) .

وبالجملة فإنه لم يبق من أصول الاستدلال على تحقيق هذا الرأي إلا تتبعُ منطق الحيوان الذي يسرح في حضيض الإنسانية ، وتبينُ وجوه الدلالة في أموره ، واستقراء مثل ذلك في الأمم المتوحشة التي لا تزال من نوع الإنسان الأدنى ؛ وقد رأوا أن الحيران يُفهم بضروب الحركات والإشارات والشمائل وتباين الأصوات باختلاف معاني الدلالة ، وهذا أمر تحقّقه رُؤاؤس الدواب وسوّاسها وأصحاب القنص بالكلاب والفهود ونحوها ، فإنهم يدركون ما في أنفسهم الحيوانية باختلاف الأصوات والهيئات والتشوّف واستحالة البصر والاضطراب وأشباه ذلك ؛ ومن ثمّ قيل إن أول النطق المعقول في الإنسان كان بدلالة الإشارة كما يصنع الخرس ؛ فكأن معاني الحياة لما لم تجد مُنصّرفاً من اللسان فاضت على أعضاء البدن ، وترى أثر ذلك لا يزال

(١) لما ألف ابن جني كتاب (الخصائص) تناول في بعض مواضعه الكلام عن أصل اللغة فأظهر ميله إلى المذهب الوضعي ؛ إلا أنه لم يقطع به ، بل وازن بين أدلة المذهبين ثم قال : « وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف باحدى الجهتين ويكفها عن صاحبها قلنا به » ثم جزم بهذا الرأي بعد ذلك . وقد أورد السيوطي في المزهرة كلاماً طويلاً جمع فيه آراء المتكلمين في أصل اللغة واستوعب ذلك أتم استيعاب ، ولكن الفصل برمته « من صناعة الكلام »

باقياً في الدلالة على المعاني الطبيعية الموروثة من أول الدهر : كالتعطيب وتزوية بعض عضلات الوجه واستحالة البصر ، في الغضب ؛ ثم انبساط الأسارير واستقرار النظر ، في الرضا والسرور ؛ ونحو ذلك مما تراه لغة طبيعية في الخليفة الإنسانية .

ورأوا أيضاً أن لبعض القبائل المتوحشة من سكان أستراليا وأواسط أمريكا الجنوبية ألفاظاً ، ولكنها محض أصوات لا تدل على المعاني المقصودة منها إلا إذا صحبتها الإشارة والحركة والاضطراب ، بحيث إن العين هي التي تفهمها لا الأذن ؛ وهم إذا انسدل الليل وأغمدت الألفاظ في أجفانها حبسوا ألسنتهم وباتوا بحياة نائمة ؛ ومن ثم قيل إن الإنسان استعمل الصوت للدلالة بعد أن استكمل علم الإشارة ؛ ولذلك بقي الصوت محتاجاً إليها احتياجاً وراثياً ثم ارتقى الإنسان في استعمال الأصوات بارتقاء حاجاته ، وساعده على ذلك مرونة أوتار الصوت فيه ؛ وبتجدد هذه الحاجات كثرت مخارج الأصوات ، واتسع الإنسان في تصريف ألفاظه ، فتهيأ له من المخارج ما لم يتهيأ لسائر الحيوان ؛ فان منطق الكلب مثلاً قد لا يخرج عن العين والواو في (عَوَّوْ) وقس عليه ما يسمع من منطق الغراب والسنور وسائر أنواع الحيوان ؛ ومن ذلك كان منشأ اللغة

المواضعة على الألفاظ

إذا تدبرت ما تقدم رأيت القول بأن اللغة وحي وتوقيف إنما هو من باب التقوى التاريخية لا أكثر ؛ لأن الإنسان مخلوق مستعداً منفرداً ليصير بعد ذلك عالماً مجتمعاً ، وليجرب في كماله المقسوم له على سنة الله التي لم تبدل.

ولأن تجد لها تبديلاً ، وهذه الشئفة هي أن المتغير لا يوجد كاملاً ، بل لا بد له من نشأة يمر في أدوارها حتى يتحقق معنى التغير فيه ؛ ولعل أصل هذا المذهب كان مبالغة في تصور الاستعداد الإنساني ، لأنه إلهام لامرية فيه ؛ ولذلك ترى أهله منقسمين : فمنهم من يقول بأن الإنسان ألهم أصول المواقعة ، ومنهم من يقول بأنه ألهم اللغة نفسها

والحقيقة أن الإنسان ملهم بفطرته أصول الحياة ، وليست اللغة بأكثر من أن تكون بعض أدواتها التي تعين عليها ؛ ولذا تراها في كل أمة على مقدار ما تبلغ من الحياة الاجتماعية قوة وضعفاً . وإذا كان من أصول الحياة الاجتماع ، فمن أصول الاجتماع اللغة ، وهذه من أصولها المواقعة .

وأقرب ما يصح في الظن مما لا يبعد أن يكون الوجه المتقبل ، وإن كان الظن لا يغني عن الحق شيئاً ، أن الأصوات الحيوانية هي المثال المحتذى في لغة الإنسان ؛ لأنها محيطة به تتقلب على سمعه كلما سمع ، خصوصاً والإنسان في أول اجتماعه مضطراً لمغالبة الحيوان ، فهو بهذا الاضطراب يتدبر اختلاف هيآت الصوت الواحد ومعاني ما فيه من النبر ، ودليله في ذلك أفعال الحيوان التي تؤدي معاني هذا الاختلاف ، من نحو الغضب والألم والذعر وغيرها . ومن هنا يتعين أن تكون أوائل الألفاظ التي نطق بها الإنسان وأدارها على معان متنوعة ، هي ألفاظ الإحساس وما يصرح به عن الوجدان ، على الصور البسيطة التي لا يزال أكثرها ميراثاً في الجنس كله على تباين اللغات وهي التي تشبه في تركيبها مقاطع الصوت الحيواني ؛ إذ يكثر فيها الحرف الهاوى الذي هو أخف الحروف ، بل هو الصوت الطبيعي في الحياة ، وهو

حرف اللين بأنواعه : الألف ، والواو ، والياء ؛ وما عدا هذا الحرف فقلها يكون فيها ، إلا أحرف الحلق : كالعين والغين والهاء والخاء ؛ لأنها قريبة من الحنجرة ، وذلك في الإنسان نحو : آه ، وأخ ، وأمثالهما من المقاطع الصوتية التي لا يزال يعبر بها عن أنواع من الإحساس إلى اليوم

ولما أدرك الإنسان حقيقة هذا الاستعمال وتقلب فيه واصطلحت عليه
الجماعات منه ، فتق له استعدادة الإلهام أن يتأمل في الأصوات الطبيعية
الأخرى ، من قصف الرعد ، وانقضاء الصواعق ، وخريف الماء ، وهزيم
الريح ، وحفيف الشجر ، واصطكاك الأجسام ، وما إليها من أصوات هذه
اللغة الجامدة وهي ربما تبلغ المائة عدداً — فقلدها واهتدى بها إلى مخارج حروف
أخرى غير التي تنهياً في الأصوات الحيوانية ، فدار بها لسانه ، وابتدأ
يجمع بينها على طريق المحاكاة ، دالاً بالصوت على تحديده . ولا يزال ذلك
طبيعة في لغة الأطفال ، فهم يسمون الدجاجة : كاك ، والشاة : ماما ، والسنور :
نُونُو ؛ وذكر الجاحظ في الحيوان : أن طفلاً سئل عن اسم أبيه فقال :
بَوَوَوَو ، وكان أبوه يسمى كلباً .

وهذه الحالة كانت بدء اختراع اللغة ، أى حين كانت حاجات الاجتماع قليلة لا تتجاوز الإشارة إلى أمهات المعاني الطبيعية بالمقاطع الثنائية ، كأنهمال المطر ، وانفلاق الحجر ، وانكسار الشجر ، وأمثالها ؛ فلما بدأ الاجتماع يرتقى بلسبة أحوال الإنسان يومئذ ، بدأ الاختراع الحقيقي فى اللغة ؛ وأمثل ما يُظن فى ذلك أن الإنسان جعل يقلب المقاطع الثنائية التى عرفها على كل الوجوه التى تحدثها آلات الصوت ، فلما استتم صورها ارتجل المقاطع الثلاثية ، فدارت

(٤ — تاريخ)

بها الحروف دورة جديدة ، وفشت ألفاظ أخرى غير التي عهد بها ، وكان ذلك ابتداءً تسلسل اللغة ، فتواضعوا على اعتبار المقطع الثنائي أصلاً في مدلوله . كقط مثلاً ، حكاية صوت القطع ، ثم جعلوا كل صورة تتحصل من زيادة حرف عليه فرعاً من هذه الدلالة ، ثم استفادوا في الاستعمال على هذا التركيب بالقلب والإبدال ؛ وبذلك اهتدى الإنسان إلى سر الوضع .

لا جرم أن هذا أبين وجوه الطريقة التي يمكن أن توحى بها الفطرة في تاريخ المواضعة على اللغات ، وهي السنة التي لا تزال تجري عليها أحكام الخلق في كل ما يتكون ويلشأ ، ثم هي متحققة بما يقطع الريب في هذا الخلق السوي الذي يعقل ويفكر ، وهو الإنسان معجزة المخلوقات الذي يتكون جنيناً كسائر الأجنّة الحيوانية لا فرق بينه وبينها في التركيب .

ولكن هذا الذي أتى على اللغة إنما تم في دهور متطاولة ، وعلى طريقة وراثية بطيئة ؛ لأن جماعات الإنسان يومئذ لم تكن (أكاديميات) أو مجالس علماء يُبَتُّ فيها الرأي وتُقطع الكلمة ، ولسكنها كانت طبيعية ، وأعمال الطبيعة لا حساب لها في عرف الإنسان . وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون .

وما نستوفي به « الفائدة الظنية » في هذا الفصل ، أن علماء طبقات الأرض حققوا بعد ما عانوه من البحث وماتها لهم من أنواع الاكتشافات أن الحيوانات التي كانت تكتنف الإنسان في أول نشأته الأرضية ليست من الأنواع التي نعهد لها اليوم ، بل كانت غاية في العظم والهول وشدة المراس . لا جرم كانت هذه الحالة مضطرةً للإنسان إلى الاصطلاح في

مخاطبة نوعه كلما تَذَر بها ، كما كانت هي الباعثة له على انتقاله من أول أطواره إلى الطور الثاني الذي هو بداية تاريخ العقل الاجتماعى الساذج ؛ وذلك أن العلماء يجعلون الزمن من نشأة الإنسان الأرضية إلى بداية التاريخ ثلاثة عصور : عصر التوحش المطلق ، وعصر الحجر ، وعصر البرنز ؛ ويليهما عصر الحديد الذى يبتدئ مع إنسان التاريخ ، وهذا التقسيم عنه يصح أن يطلق على اللغة أيضاً ، فعصر التوحش فيها هو الذى خرجت فيه الأصوات الوجدانية مصحوبة بالإشارات أولاً ثم استقلت هذه عنها ، وعصرها الحجرى هو الذى ابتداء فيه الإنسان ينحت من المقاطع الحيوانية والطبيعية لغته الأولى ، وعصرها البرنزى الذى يدخل فيه شيء من الصناعة هو العصر الذى اهتدى فيه الإنسان إلى الزيادة على المقاطع الشائية وصنعة الألفاظ على هذا الوجه ؛ ثم انقادت له اللغة وتماسكت ، وذلك عصرها الحديدى الذى ابتداء مع التاريخ .

وما يستأنس به أن تلك المخلوقات الهائلة التى كانت لعهد النشأة الأولى وانقرضت ، ربما كان فى أصواتها بعض مقاطع متنوعة يتألف من مجموعها (أبجدية) صالحة ، وهى التى ورثها الإنسان وركب منها أصول لغته ، وذلك فضلاً عن جهازة الصوت وشدة التى تترك له أثراً فى النفس هنيئة يتمكن فيها الإنسان من استيفاء صنعة التقليد الصوتى على أتم وجوها . والله أعلم بغيبه .

فاللغات قبل التاريخ بزمان لا يذكر التاريخ فى حسابها ، وقد تمشت على سنن الاجتماع وجرت معه فى طريق واحدة ؛ ولا يزال ذلك من أمرها إلى

اليوم في الشعوب المنحطة ، فإن من أهل أستراليا من ليس في لغتهم من العدد إلا واحد واثنان (تات ، ناييس) فإذا عدوا ثلاثة جمعوهما ، وإذا أرادوا أربعة كرروا لفظ (ناييس) ويكررونه مع لفظ الواحد إذا عدوا خمسة ، فإذا بلغوا الستة كرروه ثلاث مرات ، ثم يقرنون بها لفظ الواحد للبعة ، وذلك منتهى ما يعدون ؛ أما ما وراء السبعة فيشيرون إليه باللفظ (كثير) . وما كانت لفظة الكثرة لتطلق على الثمانية كما تطلق على الثمانين مثلاً إلا لأن ما بين المعنيين من الجزئيات غير مضبوط في نظام الاجتماع بل هو مطلق فيه ، وكذلك يطلق الاسم عليه .

وقد وجد علماء اللغات أيضاً أن من أولئك من يعبرون عن معنى الصلابة ، بلفظ الحجر ؛ وعن معنى الاستدارة ، بلفظ القمر ؛ وهكذا من المترادفات التي هي أصول طبيعية ثابتة لتلك المعاني المتفرعة .

وذكروا أن أهالي (المكسيك) القدماء لما رأوا السفينة أول مرة سموها (بيت الماء) ، وأن أهل (ميسوري) لم يكن عندهم غير الأدوات المتخذة من الصوان ، فلما جرى إليهم بالحديد والنحاس سموها الأول حجراً أسود والثاني حجراً أحمر ؛ وأن بعض أهالي أمريكا لما رأوا الخيل أول مرة ولم تكن في أرضهم اختلفوا في تسميتها ، فبعضهم سمي الجواد (الكلب المسحور) وآخرون سموه (الخنزير الحامل للإنسان) ؛ وكذلك لما رأى أهل (المكسيك) المعزى ولم يكونوا عرفوها من قبل سموها (رأس شجرة وشقة شعر) . ومثل هذا كثير أحصاه علماء اللغات ودلوا عليه بألفاظه في منطق أهله ، فلا بد أن تكون كل اللغات قد جرت في ارتقاها على هذا النحو

الذى حفظه التاريخ في جملة أدلته ، والذي هو بسبيل ما تخلده الطبيعة بما يعتبر به الآخرون من أمر الأولين .

ولما كانت اللغة كما أسلفنا تابعة لأحوال الاجتماع في البسط والقبض وما يتقلب عليه ويحدث فيه ، بحيث لا تخرج عن أن تكون مرآة تظهره كما هو في نفسه مهما تنوعت أشكاله واختلفت أزياءه — كان لا بد أن تتغير بحسبه ما دامت مستعملة فيه ، وهذا التغير هو حقيقة الاصطلاح والمواضعة ؛ فالإنسان لما ارتجل المقاطع الثلاثية دل بها على معان محصورة في حدود نظامه الاجتماعي ، ثم ضرب في الكلام بمقدار ما يجحد من أمره وما يتنبه إليه ، من حقائق الموجودات التي تكشفه بنفسها ، وما يقتضيه التبسط في مناحي المجتمعات شيئاً فشيئاً ؛ وذلك على طريقة تكرار الألفاظ وتنويعها للمعاني المختلفة بدلالة القرينة . وهذا النحو لا يزال باقياً في اللغة الأكادية ؛ فإنهم يدلون بلفظة لا تعدو هجاءً واحداً على خمسة عشر معنى ، وهي لفظه ga أو ca يدلون بها على الفم والوجه والعين والأذن والشكل والقدم والرجل والنظر والتكلم والمدينة ، وهذا أكثر معانيها .

ثم يعبر الإنسان عن المعاني بما يرادفها من ألفاظ المحسوسات ، كما يعبر أهل المكسيك عن معنى الصلابة بلفظ الحجر ، وكما وجدوا في الكتابة الهيروغليفية بمصر والصين والمكسيك أيضاً ، وهي الكتابة الصورية ؛ فإنهم يرسمون الشمس ويريدون بها التعبير عن الضوء ، ويرسمون القمر ويعبرون به عن الليل ، وإذا أرادوا أن يدلوا على المشى مثلاً رسموا ساق رجل في حال الحركة ، وهلم على هذا القياس ، مع أن هؤلاء ، وإن كانوا في أقدم عهد

الكتابة إلا أنهم في أول عهد التاريخ ، فأحرر المتكلمين أن يكونوا كذلك في أول عهدهم بالدلالة المعنوية ؛ ومن هذا القبيل أن زوج (غريو) يدلون على معنى الغضب بما ترجمته : (قد تتأ عظم في صدرى) !

ويرتقى الإنسان من ذلك التعبير عن غرائب الاجتماع في عهده على نحو ما رأيت من تسمية الخيل والمعزى ، وكما فعل سكان جزيرة (فاكومز) فإنهم لما رأوا أول رجل أوربي دخل بلادهم سموه بما ترجمته (طويل وجه شعر رجل) ولفظها في لغتهم (يكيكو كسالكوس) ثم استمروا يصقلونها ويخففون من ثقلها بمقدار ما تخفف هذه الدهشة الأولى ، حتى صارت الكلمة في لغتهم بعد أن ألفوا الأوربيين (يكبوس) .

ومتى بلغ الإنسان إلى هذه الدرجة فقد صار في أعلى سلم الاجتماع الطبيعي ، وحينئذ تدخل اللغة في التطور الصناعي وتجري عليها أحكام الاشتقاق والنحت والقلب والإبدال ، ويفعل الزمن فعله فيها كما يفعل في تكوين الجماعات ، وبذلك تتنوع وتنشأ منها اللغات الكثيرة .

تفرع اللغات

الأصل في تشعب اللغات تشعب الجماعات ؛ فإن اللغة كما أسلفنا بذت الاجتماع ، وهى ألفاظ ملك السامع فى الحقيقة لا ملك المتكلم ، لأنها لا يُلغى بها لغو الطائر ، ولكنها تُلَقى لدلالة خاصة يعينها الاصطلاح العرفى بين المتكلم والسامع ، وهذا الاصطلاح عمل اجتماعى محض لا يتهياً لفرد فيما بينه وبين ذات نفسه ؛ وليس ما بسطناه فيما تقدم مما يدل على كيفية نشء اللغات فى القدم وتدرج الإنسان فى استعمال المنطق والتوفيق فى الدلالة بين الصوت وحركة النفس التى هى المعانى القائمة بالفكر — ليس كل ذلك مما تتعين معه دلالة خاصة على كيفية اختلاف اللغات ، فإن هذا الاختلاف لا يتعلق بسر الوضع اللغوى ؛ إذ هو إلهام مخلوق فى فطرة الإنسان ، ولكن اختلاف اللغات عمل صناعى تكييفه حالة الاجتماع كما تكييف سائر الأحوال من العادات وأمثالها ؛ ولهذا كانت حقيقة معنى اللغة أنها بجموع العادات الخاصة بطائفة من طوائف الاجتماع^(١)

فلا يمكن القطع إذن بأن أصل اللغات كلها لغة واحدة ، إلا إذا نهض الدليل على أن النوع الإنسانى فى أول وجوده لم يكن إلا جماعة واحدة ، أو كان جماعات مختلفة ولكنها تنفق فى حالة جامدة من أحوال الحياة الاجتماعية ، كالحيوان السائم الذى لا يتعدى درجة معينة من الإلهام على تفاضل أنواعه فيما دون ذلك ؛ وهذا (أى نهوض الدليل) بعيد عن اليقين ، بل هو بعيد عن

(١) هذا هو التعريف المعنوى ، أما تعريف اللغة باللفظ فهو كما يقولون « ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم »

الظن أيضاً ، لأن « الظن العلى » أضعف مراتب اليقين

نقول هذا لنقطع بأنه لا يمكن تعيين الأمهات التى ينتهى إليها التسلسل اللفظى ، ولا الحكم بأصالة لغة دون غيرها ، كالذين يقولون إن آدم الألسنة أو لسان آدم كان سريانياً أو عبرانياً أو نحو ذلك ؛ فإن الإنسان الأول أمر من الأمور الغيبية ، والزمان نفسه لا يمتدى الآن إلى موطن قدمه من الأرض ؛ ولا يعلم الغيب إلا الله .

وإن ما حصره علماء اللغات من ذلك وعدوه أمهات إنما هو خاص بالأزمنة المتأخرة التى أحصاها التاريخ مما يرجع إلى حد من الزمن يختلفون فى تقديره من ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ سنة ، على أنهم يقولون إن الإنسان الأول نشأ على ضفاف الفرات ودجلة بين العراق وأرمينيا ، فتناسل هناك وكانت ذريته بعضها من بعض ، ثم انساحت الجماعات وتفرقت ، بما يلجئها من الأسباب الطبيعية : كضيق الوطن ، وبغى بعضهم على بعض ؛ فضربوا فى الأرض ؛ وبهذا تنوعت الجماعات أو دخلت فى أسباب التنوع الذى هو الأصل فى تفرع اللغات . ومن ذلك ما أشارت إليه التوراة (أقدم كتاب تاريخى) مما يعرف بحكاية تبليل الألسنة (سفر التكوين الإصحاح الحادى عشر) وذكر تفرق الأمم التى انشعبت من نسل نوح عليه السلام بعد الطوفان ، فكانت لغة كل فئة تنفصل عن أمها ثم تنمو وتتغير بالاستعمال فتصير أمماً لفروع أخرى ، وهلم جرا . وقد استدلوا على تحقق هذا التسلسل بتشابه الأسماء الخالدة فى الإنسانية ، وهى التى لا يمكن أن تتغير ، لثبوت مداوها على حالة واحدة فى تاريخ النوع كله : كاسم الأم ، فقد وجدوا أن هذه الميم أصلية فى كل ما عُرف من لغات

العالم ؛ وكذلك وجدوا أن الباء أصلية أيضا في لفظ الأب . وهما يسكن من الأمر فإن هذا وأمثاله مما يُستأنس به ليس غير ؛

وعلى الاعتبار الذى أومأنا إليه ، ردّوا اللغات إلى ثلاثة أصول : الأصل الآرى ، والسامى ، والطورانى ؛ وهم يريدون بهذه الأصول ، الأمم التى تتكلم باللغات الراجعة إليها ، فيقولون إن الأمم التى تنطق باللغات الآرية ترجع إلى أصل واحد فى تاريخ الاجتماع ، وكذلك السامية والطورانية ، ثم انشعب كل أصل وانشعبت معه اللغة ، ولكن بقيت المشابهة فى لغاتهم المتفرعة دليلا تاريخيا على وحدة الأصل .

ويعدون من اللغات الآرية ، السنسكريتية وما خرج منها : كالهندية ، والفارسية ، والأفغانية ، والكردية ، والبخارية ، وغيرها ، وهى اللغات الجنوبية ؛ ثم اللغات الشمالية ، ومنها اللاتينية وفروعها : من الفرنسية ، والإيطالية ، والأسبانية ، والبرتغالية ؛ وكذلك الهيلينية ، ومنها اليونانى القديم والحديث ، والوندية ، ومنها لغات روسيا ، وبلغاريا ، وبوهيميا ؛ والتبوتونية ، ومنها لغات إنجلترا ، وجرمانيا ، وهولاندا ، والدانمارك ، وإسلاندا وسنفرد للغات السامية كلاما ، لأنها أصل ما نحن بسبيله من هذا التأليف ؛ أما الطورانية فيعدون منها الفروع التركية التى يتكلم بها ما بين آخر حدود النمسا الشرقية وآسيا الصغرى فالتر إلى ما وراء أواسط آسيا وشمالا إلى حدود سيبيريا ، وهى لغات كثيرة .

وهذا كله وإن كان ليس من حاجتنا ولا نريد التكثير به ، إلا أننا سقناه كما قالوه بياننا لما ذهبوا إليه من الرأى فى تنوع الجماعات ، وأصل انشعب اللغات ؛ والله يقول فى مُحْكَم تنزيله : وما أوتيتم من العلم إلا قليلا .

علوم اللغات

عنى أهل العلم فى أوربا منذ القرن التاسع عشر للميلاد بالبحث فى مظاهر العقل الإنسانى بحثاً علمياً مبنياً على قواعد وأصول مقررة كسائر العلوم الأخرى ، فدرسوا الأديان والعادات ، ولما أرادوا مقابلة ذلك بعضه ببعض لتعيين المواضع المتداخلة منه ، اضطروا إلى مراجعة اللغات والبحث فيها ؛ فنشأ من ذلك علمان : أحدهما سموه علم اللغات (La philologie) والثانى علم الأساطير ومعارضتها (La mythologie combrès) وبذلك وضع الأستاذان كريم وبوب علما يبين أصل اللغات وتحولها .

ثم لما وقفوا على لغات الشعوب الصيدية وقابلوها بلغات الأمم القطرية التى درسها « المرساون » المنبشون فى كل قاصية ، وضع الأستاذ همبولدت علماً عاماً سماه دراسة اللغات (Linguistique) وأول المشتغلين بهذه العلوم وأشهرهم من الألمان ، وإن كان قد فكر فيها قبلهم بعض العلماء من الفرنسيين .

وقد أمكنهم بعد ذلك سحين بالغوا فى الاستقراء والتقصص ، أن يردوا اللغات إلى أصول وأنواع ، حتى أوقفوا عليها أحكام المذهب الداروينى فى النشوء والارتقاء بالتغير والانتخاب الطبيعى ؛ فبحثوا فى سلسلة التحول لكل لغة ودأبوا على تحصيل الصورة المتوسطة بين الصورتين المتشابهتين ، وهم لا يزالون فى جد ذلك وهزله ، ليردوا ما عرف من لغات البشر كلها إلى أصول قليلة ، ثم ينبشون بعد ذلك « الجذ الغوى » من قبره القديم فى مغارة التاريخ ولم نجد لأحد من علماء العربية فى التاريخ الإسلامى كله بحثاً يشبه

ما وضع من تلك العلوم ، حتى ولا في لهجات العرب أنفسهم ومعارضة بعضها ببعض ؛ لأنهم لم ينظروا إلى اللغة بالعين الزمنية (التاريخ) التي تطمح إلى كل أفق ، بل أخذوها على المعنى الديني الثابت الذي لا يتغير ، وجعلوا عليها سافلها ، فاعتبروا أصل الفصاحة إسماعيل عليه السلام ، وأن لغته درست من بعده ، ثم كانت في القرآن الكريم والبلاغة النبوية وهما أفصح ما عرف من الكلام ^(١) ، إلا أن قليلاً منهم : كأبي علي الفارسي ، وتلميذه ابن جني ، والزحشرى ، قد أصابوا من ذلك مخزاً جرت فيه أقلامهم ؛ وكان أسبقهم إلى الغاية ابن جني ، فإنه بحث في وضع اللغة ونشأتها وحكم اشتقاقها ومقابلة موادها بعضها ببعض ، وستمر بك أشياء من ذلك في مواضعها إن شاء الله . على أن هذا القليل الذي جاءوا به ، إنما كان بعد أن استفاضت المقالات واستحرّ الجدل بين أهل « الألسنة العريضة » من علماء الكلام ، فتحرك المعنى الديني الثابت الذي سبق الإيماء إليه ، وكان أثر ذلك في اللغة ماعرفته ، ثم عاد الأمر كما بدأ

وقد اختلف العلماء في عدد اللهجات التي يتكلم بها أنواع الإنسان ، فهي عندهم بين ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠ وأحصاها بعضهم في قارات الأرض ، فعد في أوروبا ٥٨٧ وفي آسيا ٩٣٧ وفي أفريقيا ٢٧٦ وفي أمريكا ١٦٢٤ فذلك ٣٤٢٤ لهجة .

ويريدون باللهجات الأنواع التي نشأت من لغة واحدة بالأسباب الاجتماعية ، كأنواع العربية المتحضرة مثلاً ، ومنها عامية مصر والشام والمغرب الخ . وكذلك

(١) سنستوفي القول في هذا النقص عند البحث في لهجات العرب

أحصى بعضهم عدد الكلمات في بعض اللغات المعروفة ، فذكروا أن كلمات اللغة الإنجليزية لا تقل في عهدهما الحديث عن ٢٥٠ ألف كلمة ، وتليها الألمانية (٨٠ ألفاً) فالإيطالية (٤٥ ألفاً) فالفرنساوية (٣٠ ألفاً) ثم الإسبانية (٢٠ ألفاً) أما اللغات الشرقية فأوسعها العربية ، وهي تتألف من ٨٠ ألف كلمة ، ثم الصينية ويستعمل فيها عشرة آلاف علامة يتألف منها ٤٩ ألف كلمة مركبة ، ثم التركية وهي تحتوى نحو ٢٣ ألف كلمة ، ثم لغة هاواى وفيها زهاء ١٦ ألف كلمة ، ثم لغة الكفر وذكروا أنه ليس فيها إلا ٨ آلاف كلمة ، ثم لغة غالا الجديدة ، وقالوا إنها تتألف من ألفى كلمة لا غير . على أن ذلك كله إنما يقال وينقل تشقيقاً للبيان ، لا تحقيقاً للبرهان

اللغة العامة

وأصلها العربي فيما يقال

لا يفكر عاقل في اختلاف اللغات وتعددِها — مع وحدة الإنسان في أصله ، وفي تركيب هذه الجارحة اللسانية ، التي تختلف ألوان المنطق فيها كما يختلف الشجر الذي يُسقى بماء واحد — إلا خطر له أمر التوحيد واجتماع الناس على لغة عامة ، لأن هذا هو الأصل في حكمة النطق ، ولكن الفكر في الشيء غير معاناته ، فلم ينقل إلينا تاريخ الأمم التي سلفت أن أحداً عمل لهذه الخاية البعيدة . ولا جرم أن هذا إنما يكون عند اشتباك العلائق بين الأمم ، واختصار المسافات التي تفصل فصلاً طبيعياً بين الآفاق ، على نحو ما هو في العصور الحديثة ؛ فإن الإنسان في هذه الحالة يحتاج إلى اختصار المسافات بين الألسنة أيضاً ، فلا يفصل بين كل لسانين لسانٌ ثالث للنقل والترجمة ؛ ولما كانت الحاجة أم الاختراع ، فقد ولدت تلك الحاجة هذه اللغة العامة .

ويقال إن أول من عانى هذا الضرب من الوضع ، الامام محي الدين ابن العربي الأندلسي من أهل القرن السادس للهجرة ، وكان من أعلام الحقيقة وأئمة المتصوفة ، فذكر بعض علماء المشرقيات من الفرنسيين أنه عثر على أن الشيخ وضع لغة خاصة باستعمال المتصوفة ، أخذ ألفاظها من العربية والفارسية والعبرانية وسماها (بَلَيْبَلَان) قال : وهذا الاسم من أوضاع اللغة نفسها ، ومعناه (لغة المحي) .

وقيل إن تيمورلنك الفاتح التتري الشهير الذي كان في القرن الثامن ،

لما رأى جيشه طوائف من أجناس مختلفة متناكري الألسنة واللغات ،
تقدم إلى قوم من خاصته بإنشاء لغة عامة تقتبس من لهجاتهم جميعاً ، فأنشؤا
لغة (أوردو) أى الجيش ، وهى التى يتكلم بها الهنود اليوم على اختلاف
جهااتهم ، وقد ذكروا أن هذا الخبر التاريخى كان من جملة البواعث التى
حملت على وضع اللغة العامة المعروفة فى هذه الأيام (بالاسبرانتو)

على أنه قبل أن توضع هذه اللغة ، عنى بأمرها عدة من العلماء ، حتى بلغ
ما وضعوه من نوعها بضع عشرة لغة ، وأقدم من حاول ذلك ، باكون
الفيلسوف الشهير من أهل القرن السادس عشر للميلاد ، ولكن أول من
أفرد هذا الوضع بكتاب ، إنما هو الأستاذ بيشر ، فإنه صنع كتاباً استقرى فيه
المعانى ، فوضع بإزاء كل معنى اللفظ الدال عليه ؛ ووضع أحكام الصيغ
الصرفية والتركيبية ، ثم انسحب على أثره كثيرون ، حتى جاء الأستاذ اللغوى
شليير الألمانى ، فوضع كتاباً نشره سنة ١٨٧٩ م بعد أن صرف فى تأليفه
عشرين سنة ، وسمى لغته (الفولابوك) وهو لفظ من أوضاعها معناه (اللغة
الجامعة) ولكن هذه اللغة لم تنتشر إلا قليلاً ، ثم ذهبت مع القرن التاسع عشر
فى مدرجة واحدة من التاريخ . وفى أثناء ذلك كان الأستاذ (زامهوف)
المشهور يشتغل بوضع لغته المتداولة ، فقصى اثنتى عشرة سنة ثم نشر رسالة
عرض فيها أصول تلك اللغة ، وجعل عنوانها (دكتورواسبرانتو) أى
الأستاذ المؤمل ؛ إشارة إلى يأس العلماء قبله من النجاح فى هذه الأوضاع ،
على أن هذا الاسم مالبث أن لزم لغته ولا تزال تعرف به إلى اليوم .

والاسبرانتو تألف من ٣٢٠٠ مادة ، مقتبسة من جميع لغات أوروبا على

نحو اقتباس هذه اللغات نفسها من اللاتينية والجرمانية واليونانية ؛ وكلها في سبيل واحد من السلاسة والانقياد وأطراد القواعد بلا شذوذ ولا استثناء ؛ وقد ألحق بها وأضعها ثلاثين لفظة تركب مع سائر ألفاظها فيدلُّ بها على نوع المعاني الوصفية ، وسبع عشرة زيادة صيغية تدل على المعاني التصريفية ، فصارت بذلك من الثروة في ألفاظها بحيث تنتهي في التركيب إلى عشرة ملايين من الكلمات .

وقد انتشرت هذه اللغة في أوروبا واطرد استعمالها وكثر أهلها والقائمون عليها ، وكأنها لم تكن إلا حاجة في نفس الإنسان قضاها ، وإنه لذو علم بما علَّمه الله .

اللغات السامية

والمراد بها لهجات سكان القسم الجنوبي من غرب آسيا من حدود الأرمين شمالاً إلى البحر العربي جنوباً ، ومن خليج العجم شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً ؛ وهي منسوبة إلى سام بن نوح عليهما السلام ، باعتبار أن المتكلمين بهن في الجملة من نسله ، كما تسمى اللغات الآرية باليافثية أيضاً نسبة إلى يافث .

والذين يزعمون أصالة بعض اللغات في النوع الإنساني لا يعدّون في زعمهم هذه اللهجات السامية ، لأنهم يذهبون إلى أن مهد الإنسان الأول إنما كان حيث نشأت تلك اللغات على ضفاف الفرات ودجلة . فالعبرانيون والسريان وبعض الغلاة من العرب ، يزعم كل فريق منهم أن لغته أصل اللغات ، وأنها كانت لغة آدم عليه السلام ؛ وهذا على غرابته وانقطاعه من نسب البرهان لا يخلو من بعض المعنى في الدلالة على قدم اللغات السامية .

وعلماء اللغات يعينون السامية منها في التقسيم ، بحسب موقع أهلها الجغرافي ، كما كانت الشعوب السامية قديماً ينسبون بعضهم بعضاً إلى موقعه من شرق الشمس وغربها . وذلك التقسيم أصحّ بياناً في اللغة ، لأن أشدّ العوامل في تغييرها إنما هو أمر الحضارة لا كروار الزمن وحده ؛ فإنّ العبرانيين مثلاً حينما غلبهم الكلدانيون ، جعلت لغتهم تفنى حتى صارت الآرامية في منطقتهم إلا حيث يتعبدون ، فإن لغة العبادة بقيت العبرانية ، ولا تزال إلى اليوم ؛ وكانت لغتهم هي العبرانية وحدها إلى الزمن الذي خرب فيه

بختنصر ملك الكلدانيين بيت المقدس وأوقع باليهود وأجلاهم عنها إلى بابل وذلك سنة ٥٨٦ قبل الميلاد .

لذلك يعتبرون اللغات السامية شرقياً وغربياً ، ومن الشرق اللغتان البابلية والآشورية ، والغربي عندهم قسيان : شمالي ، وجنوبي ؛ ويجعلون الشمال منهما قسمين أيضاً :

(١) السكنعاني ، ومنه العبراني والفيليني ولغة موآب شرقى فلسطين وغيرها .

(٢) الآرامي ويجعلونه قسمين : غربي ، وهو لسان اليهود المتأخرين في فلسطين ومصر ، ثم هو لسان أمم أخرى ؛ وشرقي ، وهو لسان اليهود في بابل ولسان السريان وغيرهم .

وهذا في القسم الشمالي من الجزء الغربي من اللغات السامية ؛ أما الجنوبي فهو نوعان ، أحدهما لغة القبائل العربية العدنانية (أى العرب المستعربة) ، والثاني لغة القبائل العاربة ، وهي السبئية والحيرية والحبشية .

ويردون اللغات السامية كلها إلى ثلاثة أصول : الآرامية ، والعبرانية ، والعربية ، كما يردون اللغات الآرية إلى ثلاثة أصول أيضاً : وهي اللاتينية ، واليونانية ، والسندسكريتية ؛ وكل من هذين النوعين بأصوله يُردُّ عندهم في الاشتقاق إلى لغة مفقودة يتوهمونها انفصلت عنها هذه اللغات ، فكانت متشابهة في أول عهدها ؛ ثم جعلت تتنوع وتباين حتى قلت وجوه التشابه إلا ما يكون من قبيل الدلالة التاريخية على وحدة الأصل

والذي يعيننا من هذا البحث أن نكشف عن أصل العربية ، وإنما سقنا ذلك توطئة حتى يحىء الكلام آخذاً ببعضه ببعضه .

الأصل السامي

رجّح علماء الأثر الذين تخاطبهم الأرض بلغتها الحجرية الصامتة فينقلون عنها آثار الأَوَّل ، أن الأصل السامي الذي انشقت منه اللغات المتقدمة إنما هو اللسان البابلي القديم ، الذي عثروا على بقية من آثار دولة حمورابي كما أومأنا إليه في أصل العرب ؛ لأنهم رأوا مشابة قريبة بين هذا اللسان وبين العربية ، بل رأوا كلمات في العربية كأنما نقلت عن البابلية نقلاً صريحاً ، مع أنها في العبرانية والسريانية قد دخلها التحريف . وعلموا ذلك بأن العربية بادية ، فهي قلما تتغير كلمات الحضر التي تتنازعها التبعية لغيرها والاستقلال بنفسها ، على حسب ما يتقلب عليها من أدوار العمران ؛ فمن المشابة بين البابلية والعربية ، حركات الأعراب ، وهي في اللغتين واحدة ، ولا وجود لها في سائر اللغات السامية ، حتى لقد كانوا يذهبون قبل ذلك الاكتشاف إلى أنها من اختراع العرب ، تميزوا بها لركة أسلافهم وتوخيهم عذوبة البيان - كما سنفصله في موضعه . واللغات تتباين في سكون الآخر وتحريكه ؛ فالتحريك في السنسكريتية القديمة ، وفي بعض اللغات الأوربية الحاضرة : كالإيطالية ، والأسبانية ؛ ولكن جميعها خالية من هذا الضبط الموزون بالحركات المتساوية التي تجدها إعراباً في العربية ؛ ويقال أيضاً إن ما اكتشفوه من لغة بطره وتدمر ، يوجد فيه آثار لحركات الإعراب ، وذلك لأن أهلها من بقايا العمالة

ومن تلك المشابة ، التنوين ، فهو في البابلية ميم ، وفي العربية نون ، وهما من أحرف الإبدال ؛ ومن العرب من يجوز إبدال أحدهما من الآخر كما سيعر

بك - ومنها علامة الجمع ، فهي في البابلية الواو والنون كما في العربية - ، وفي السريانية الياء والنون ، وفي العبرانية الياء والميم - ومنها أن صيغ الأفعال في البابلية أقرب إلى الصيغ العربية منها إلى غيرها من سائر اللغات السامية .

أما الكلمات التي حفظت في العربية كأنها نقل صريح عن البابلية مع تغييرها في سواها ، فمنها لفظة (أنف) سقطت نونها في العبرانية والسريانية دون العربية والبابلية ؛ وكذلك لفظة (عنب) فهي أيضاً ساقطة النون في تينك دون هاتين

ولما رجحوا أن البابلية هي اللغة السامية الأصلية ، أو هي بقيت بها بعد أن تنوعت ، قالوا إن هذا الأصل تفرعت منه سائر اللغات السامية ، ثم انفصلت اللغات الشمالية عن الجنوبية ، وتميزت كل طائفة منهما بخصائص بحيث لا يمكن أن تكون إحدى الطائفتين قد أخذت لغتها عن الأخرى ، لئلا تكون اللغات الجنوبية بخواص لسانية ، ولخالفه أوثانها لأوثان اللغات الشمالية ؛ لأن اللغة كما قدمنا مجموع العادات

وقال بعضهم : إذا لم تكن اللغة السامية الأصلية قد نشأت في شمال جزيرة العرب ، فلا بد أن يكون منشؤها في وسطها . وقد أفاضوا في المشابهة بين جميع الفروع السامية ، وأسلسوا عنان الرأي في الكلام على تاريخها ، مما لا يعدو في برهانه الظن والاستئناس ؛ ولا يهمننا من ذلك إلا أن نحصل ما يتعلق باللغة العربية

أصل العربية

لا يذهب عنك أن العلماء إنما يكشفون عن أصول اللغات القديمة بما يثرون عليه من بقايا الطبقات التاريخية ، وبقية التاريخ في الدلالة الزمنية غير التاريخ نفسه ؛ وبذلك يجيئون في أحكامهم بالناسخ والمنسوخ ، وربما كشفوا عن حفرة من الأرض فأحيوا منها تاريخاً ميتاً ودفنوا فيها تاريخاً حياً ؛ فنحن إن قلنا (أصل العربية) لا نريد أنها فجر اليوم من أمس ، أو نهارٌ يدلُّ به على الشمس وإن لم تظهر الشمس ، ولسكنه فجر يوم من أيام الله أظهره ثم محاه ، وشهد الأولون قباشيره ثم تعاقبت الأجيال ولا يزال العالم في ضحاه .

بعد أن انشعبت اللغات من البابلية ، ذهب المعينيون ، وهم من القبائل الذين اقتبسوا تمدن السومريين مع الدولة البابلية في عصر حمورابي ، فنزلوا اليمن وحدثوا في عمارتها حذو بابل ؛ وكانت لغتهم من البابلية في منزلة العامة من الفصحى ، لما ثبتت فيها من أثر المخالطة والتجول ، وهم الذين اقتبسوا حروف الفينيقيين واستعملوها في التدوين على طريقة سهلت للزمن أسباب التنويع فيها ، حتى انتهت في صورها إلى الخط المسند المشهور ، وهو القلم الحِميري ؛ واستمرت لغتهم تتباين من البابلية بتقادم الزمن ، حتى لم يعد من الشبه بينهما إلا أثر الدلالة التاريخية فقط ، وقد وجدوا من ذلك علامة لا توجد من اللغات السامية إلا في هاتين اللغتين وفي الحبشية أيضاً ، وهي السين التي هي ضمير الغائب في اللغات الثلاث ؛ وقالوا إن هذه السين ربما كانت دخيلة في الأصل السامي من اللغة الطورانية .

ثم نشأت الدولة السبئية ، وهم القحطانيون الذين يسمونهم العرب

المتعربة ، ويرجح العلماء أن أصلهم من الحبشة ؛ وكان ظهور دولتهم على ما تحققوه من القرن الثامن إلى سنة ١١٥ قبل الميلاد ؛ وقد اقتبسوا لغة المعينيين إلا في ضمير الغائب الذي أشرنا إليه ؛ ولعل هذا ما ينظر إليه قول المؤرخين إنهم أخذوا العربية عن العرب العاربة . وبديهي أن هذه العربية لا يمكن تكون لغة مضر ، فإنهم يعرفونها - أي العربية - درجات ويعدون منها لغة حمير ، فلا يكون إذن إلا أنهم أرادوا عربية ذلك الزمن ، وهي أصل في المضرية وغيرها ؛ ولا عبرة بما يتعلق عليه أهل اللغة من أن منطق القحطانيين ومن قبلهم ، بل ومنطق آدم ، هو العربية القصصية ؛ فإن ذلك كذب لغوي يحتاج إلى تصحيح^(١)

وابتدأت الدولة الحميرية من سنة ١١٥ قبل الميلاد واستمرت إلى سنة ٥٢٥ بعده ، وهو العهد الذي زهت فيه عربية مضر وحفظ أهلها بعض خصائص الحميرية كما سنبينه .

أما الأحباش فيرجح بعضهم أن أصلهم عرب هاجروا من اليمن زمن المعينيين ، وأخذوا معهم لغتها ، واستدلوا على أن ذلك من مشابهة لغتهم للمعينية والبابلية في ضمير الغائب (السين) ، ثم من مشابهتها للغة الحميرية ، حتى إن أحرف الكتابة تسكاد تسكون واحدة في اللغتين ، غير أن الأحرف الحبشية تكتب من اليسار إلى اليمين ، وهم يزيدون عليها رسم الحركات بمالم يكن هذا

(١) بعضهم يغلو في ذلك غلوأ كبيراً حتى يقول إن لغة آدم عليه السلام في الجنة كانت العربية ، فلما عصى ربه سلبه العربية وأعطاه السريانية ، ثم لما تاب ردها عليه !

الحميريين . هذا غير ما يرى من تشابه الملامح في الأحباش وأهل اليمن ، وتماثل الآثار في البلدين ، ونحو ذلك مما يرجح أنهم طارئون على تلك البلاد من اليمن .

وقد أسلفنا أن عرب الشمال المستعربة ، وهم الاسماعيلية ، يبتدئ تاريخهم من القرن التاسع عشر قبل الميلاد ؛ ولكن عدنان الذي ينتهي إليه عمود النسب العربي الصحيح كان في القرن السادس قبله ؛ فلا بد أن تكون العربية الدنانية قد ابتدأت بعد الحميرية أو قبلها بقليل ، ومهما يكن من ذلك فإن أصل هذه العربية لا بد أن يكون من الحبشية والحميرية ، ثم من اللغات السامية الأخرى ؛ لأن العرب قوم رحل ، وقد اختلطوا بأمم كثيرة ، فلا بد أن يكون أثر هذا الاختلاط بيئنا في تكوين لغتهم ؛ وتلك سنة عامة في اللغات كلها ، حتى لقد تجد في لغات هذا الزمن ما لا صفة له في نفسه ، بل هو لغة مركبة كالعروض التجارية : تؤخذ من كل مكان إلى مكان واحد ، وذلك خاص بالبلاد التي عرفت بتجارة المقايضة على نحو ما كان يصنع العرب . ومن هذا القبيل لغة (البيجميين) في الشرق الأقصى ، وهي مزيج من الإنجليزية والصينية ؛ ولغة السابير ، وهي تتألف من العربية والفرنسية والإسبانية والإيطالية . وهكذا كانت العربية في أول نشأتها إلى أن ضربت القبائل في البادية بعد سيل العرم ؛ وذلك يرجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد على أبعد تقدير ^(١) ؛ فاستقلت بعدئذ طريقة

(١) ذكرت هذه الحادثة في سورة سبأ ، ويقال إن سد العرم هذا بني في القرن الثامن قبل الميلاد ، كما وجدوا ذلك في النقوش التي على صدفه . وأكثر الروايات على أن الحادثة كانت حوالى تاريخ الميلاد

العربية ، وانصرف أهلها إلى العناية بتشويقها ؛ وعلى ذلك لا يمكن الجزم مطلقاً
بأن للعربية العدنانية أصلاً معيناً ، إلا إذا أمكن القطع بأن لهم دولة مستقرة
في التاريخ مميزة الحضارة ، حتى تقتضى أصالة اللغة ؛ وهذا مما لا يقول به أحد ؛
لأنه لا مكان له في التاريخ

مجانسة العربية لأخواتها

لم يبق من أمهات اللغات السامية إلا ثلاث : العربية ، والعبرانية ، والسريانية :
أما الحميرية فقد اندثرت قبل الإسلام غير ألفاظ قليلة ، وتولدت منها طهجات
مهرة والشحر في جنوب الجزيرة ، وقد عثروا من هذه اللغة على آثار من
القرن الخامس والسادس قبل الميلاد ، وتمسكوا من قراءة الخط المسند^(١)
أما اللغة البابلية أو الآشورية أو الكلدانية القديمة ، فقد وقَّعوا في قراءة
آثارها ، حتى استخرجوا قواعدها ووضعوا فيها المعجمات كأنها من اللغات الحية ؛
وصيغ الأفعال التي وجدوها في هذه اللغة اثنتا عشرة صيغة ، أكثرها موجود
في العربية والعبرانية والسريانية ، وبعضها غير موجود في جميعها ولسكنه طبيعي
في أصل المنطق ، مما يدل دلالة صريحة على أصالة تلك اللغة وتفرع الباقيات
عنها ، وتلك الصيغ هي :

فَعَلَ	نَفَعَلَ	فَاعَلَ	شَفَعَلَ
إِفْتَعَلَ	إِفْتَنَعَلَ	إِتَفَعَلَ	إِتَنَفَعَلَ
إِفْتَاعَلَ	إِفْتَنَعَلَ	إِسْتَفَعَلَ	إِسْتَنَفَعَلَ

فصيغتا افتنعل واستنفعلا لا توجدان في غير الآشورية ، وفعل وفاعل
لا توجدان إلا في هذه اللغة وفي العربية ، ونفعل واتفعل مما يوجد في
السريانية والعبرانية دون العربية .

أما المشابهة بين الأخوات الثلاث (العربية والعبرانية والسريانية) فهي

(١) أشهر الباحثين في الحميرية الأستاذ هاليفي الفرنسي ، وغلازر الألماني . وهم
اليوم يبحثون في آثار الحبشة ، ويقال إنهم أصابوا فيها بعض ما يعين على الكشف
عن أصل العربية

متحققة في جهات منها تحقّقاً يقطع الريب ويمتلخُ الشبهة في أنهن أخوات أو فروع لأصل واحد^(١) ، وأخص ما يكون ذلك في الألفاظ الطبيعية التي لا تتغير بتبدل المواطن واختلاف الحالة الاجتماعية ، وهي التي سميناهم الألفاظ الخالدة : كالأرض والسماء ، وكثير من ظواهر الطبيعة وأعضاء الإنسان ونحوها فإن مادتها فيهن واحدة على اختلاف قليل في بعض الأوزان والمقاطع ، مما يرجع أكثره إلى الخصائص المقومة لهيئة كل لغة منها في منطوقها ؛ وتجد في الأفعال والأسماء المشتقة دليلاً من ذلك في تناسب الوضع وتدفان اللفظ . أما الألفاظ الثابتة في اللغة الإنسانية التي هي خالف من لغته الأولى ، وهي الضمائر ؛ فإنها في اللغات الثلاث باقية على حالة واحدة ، وإن لم تخل من الفروق العارضة التي لا بد منها في الهيئة المقومة لمنطوق اللغة . والضمائر - كما لا يخفى - مادة أصلية لا تؤثر فيها زيادة مواد اللغة أو نقصها ، وهذا مثال من حقيقة التشابه فيها :

العربية	العبرانية	السريانية
أنا	أني	أنا
أنت	أنته ^(٢)	أنت
أنتِ	ات	انتى
هو	هوا	هو
هي	هيا	هى

(١) على هذه المشابهة ووجوهها المختلفة بنى علم مقارنة اللغات السامية

(٢) ينطق الحرف الذى نضع تحته هذه الكسرة بالإمالة

العربية	العبرانية	السريانية
نحن	انחנו	حنن
أنتم	אתם	انتون
أنتن	אתن	انتين
هم	هم	هنون
هن	هن	هنين

فالمقابلة بين هذه الضمائر كافية في الدلالة على أن العربية مجانسة لأختيها
وأنها أعذب منهما وأخف ، والسبب في ذلك أنها صُرِّفت على وجوه كثيرة ،
لأنها كانت غير مدونة ، بخلاف العبرانية مثلاً ، فإنها مدونة من أقدم أزمانها ،
والكتابة نص على النص ، فبقيت ثابتة كما هي ؛ فضلاً عما لقي العبرانيون
من طول الاغتراب والتقلب بين أظهر الأمم المختلفة ، وما ابتُسلوا به من
الجوائح السياسية في متعاقب أزمانهم ؛ وكل ذلك قد خلا منه الغرب ، وهم
ليسوا من أهل المهن ، ولا أورثتهم الطبيعة أسباب التبلد والغرة والذل
وبعد ؛ فإن الكلام في مجانسة العربية لأخواتها من اللغات السامية طويل
الذيل عند علماء اللغات ، وقد فصلوه تفصيلاً وجاءوا فيه بأشياء كثيرة من
الحبشية والحيرية والعبرانية والسريانية والفروع الأخرى التي أومأنا إليها
فيما سبق ، مما لا محل لبسطه وتقريره ، لأننا إنما نشير إلى التاريخ ، وقد يكون
المثال الطبيعي برهاناً فيه

على أنه يخلص من جملة أبحاثهم أن المشابهة بين العربية وباقي اللغات
السامية أمر لا ريب فيه ؛ وعلى ذلك فهي إما أن تكون فرعاً من الأصل الذي

انفصلان عنه جميعاً ، ويكون أصل الوضع مستصحباً في جميعها على السواء ؛
ولما أن تكون مشتقة من بعض تلك الفروع ثم كالت بما تناولته من
غيرها إلى أن استقلت طريقها المقومة لها بعد ذلك . وكلا الرأيين قريب
بعضه من بعضه في النسبة ، غير أنهم يرجحون الرأي الأول كما سلف بيانه .
ومما يحسن ذكره في هذا الموضع ، أن العدنانية يُعدّون أنفسهم متميزين
عن القحطانية ، ويقولون إن حميراً تُنمى إلى العرب وليست منهم ، وكذلك
يرون أن اليهود مع طول معاشرتهم إياهم واختلاطهم بهم ليسوا إلا حلفاءهم ،
فلا يبالون بأنسابهم ولا بلغتهم ، وكأنهم لا يرون أنهم أخذوا من العبرانية أو
الحميرية شيئاً وإنما ذلك شعور طبيعتهم السامية

اللسان العربي في الشمال

قامت في شمال الجزيرة دول عربية متحضرة : كالنبط والتدمريين ، وهؤلاء
وإن كانوا عرباً فيما حققه العلماء ، بيد أن عربيتهم غثّة غير متوقفة ؛ لأنهم
على أطراف البادية مما يلي الحجاز ، وبذلك لا تعرف نسبة لغتهم إلى العربية
العدنانية ، وقد كانوا زمن نشأتها ؛ لأن أقدم ما عرف من تاريخ النبط يرجع
إلى أوائل القرن الرابع قبل الميلاد ، وكانت أطراف مملكتهم تترامى إلى
نواحي دمشق ، وهم قوم كانوا يكتبون بالآرامية التي خلفت البابلية في
مدونات السياسة والتجارة ؛ لأن الأحرف العربية لم تكن وضعت يومئذ ،
والملك من أخص حاجاته الكتابة . على أن ما اكتشفه من آثارهم الكتابية
لا يخلو من ألفاظ شبيهة بعربية العدنانيين ، مما رجح عند العلماء أنها تحوّل في
الآرامية التي هي مشتقة من البابلية القديمة ، كما خرجت المضربة بذلك التحول

عينه من فروع البابلية : وقد استدلوا بهذا على أن لسانهم كان عربياً على وجه ما حتى أثرت عربيته على لغة الكتابة التي اضطروا إليها بحكم الحضارة ؛ وذلك شبيهه بأمر النوبيين الذين يكتبون اليوم بالعربية ، مع أنهم يتكلمون لغة تكفر بها العربية كفرة لا إيمان له . وفي البلاد العثمانية طوائف من الأرمن والروم يتكلمون التركية ولسانهم يكتبونها بحروفهم القديمة ، وذلك كان شأن بقية العرب في الأندلس بعد سقوطها ، فإن بعضهم كانوا يكتبون عربيتهم بالأحرف الأسبانية ، وتسمى هذه الكتابة (الحياذو) وكانوا يكتبونها حتى الفقه والحديث والتصوف ؛ ومن هذا النحو القلم (الكرشوني) عند السريان ، وهو كتابتهم العربية بالأحرف السريانية .

وقد نخل تاريخ النبط منذ صارت مملكتهم ولاية رومانية في أوائل القرن الثاني للميلاد ، وكتبه من بعدهم تاريخ التدمريين ، وهم عرب أيضاً ، حذفوا حذف النبط في استعمال الكتابة الآرامية ، ووجد العلماء في آراميتهم صبغة ضعيفة من العربية ، مما يدل على أنها بسبيل من عربية من قبلهم ، لا أثر فيها لإحكام البدارة ولا للغريزة الصحيحة . وقد عثروا على خطوط فيما بين دمشق والعلی وهي من رسم الرعاة خطوها على الصخور ؛ ومن أغرب ما في عربيتها أن التعريف فيها بالهاء ، إذ قرعوا في بعضها هذه الكلمات « حامل ابن سلم أخذ هفرس بخمسة أمنى » أي أخذ الفرس ، (وأمنى) نوع من النقود كانوا يتعاملون به ، ويرجع تاريخ بعض ما قرعوه من هذه الخطوط إلى أوائل القرن الثاني للميلاد ؛ لأنهم وجدوا هذه الكلمات في بعضها « الأنعم بن فاحش غنم سنة حرب نبط » وهذه الحرب كانت في أيام طرايانوس ملك الرومان

(٢) وأخضع قبياتي أسد ونزار وملوكهم ، وهزم مذحج إلى اليوم ،
وقاد .

(٣) الظفر إلى أسوار نجران مدينة شمر ، وأخضع معدا ، واستعمل بنيه .

(٤) على القبائل ، «وأنا بهم» عنه لدى الفرس والروم ؛ فلم يبلغ مَلِكٌ
مبلغه

(٥) إلى اليوم ؛ هلك سنة ٢٢٣ في اليوم السابع من أيلول ، وفق
بنوه للعبادة^(١)

وهذه اللغة تكاد تكون الحلقة المتوسطة بين الآرامية والعربية ، أو هي
أقدم ما يمكن أن يسمى عربية في اللغات الشمالية . أما البادية لذلك العهد
فلا شك في أن لغتها كانت أخلص منطقاً وأعذب بياناً وأدنى إلى عهد
الجمالية التي أدركها التاريخ ؛ والفرق في ذلك بين اللغتين ، طبيعة الفرق بين
الجهتين .

(١) كان أهل الشام وهوران في ذلك العهد يؤرخون من دخول بصرى عاصمة
حوران في حوزة الروم سنة ١٠٥ لليلاد ، فاذا أضيف هذا التاريخ إلى سنة ٢٢٣
المذكورة في الكتابة ، كانت وفاة ذلك الملك سنة ٢٢٨ م .

تهذيب العربية

أردنا بما تقدم الكلام في أولية هذه اللغة ، وكيف نشأت وتفرعت ،
والقول في وجوه المشابهة بينها وبين غيرها ، لنضم أطرافاً من التاريخ
تَحصرُ جهةً معينةً من جهاته ، يستدل بها الباحثُ على الوضع المكاني لهذه
اللغة في التاريخ العام ؛ إذ لا سبيل إلى تعيين موضع من المواضع الدائرة التي
تراكت عليها طبقات الزمان القديم ، إلا بتتبع الآثار التي تومئ إليه ولو
إيماءً معنوياً .

والعرب — أهل هذه اللغة — قوّم ملكوا الأرض ولم تملكهم ، فلم
يؤثر عنهم شيء في جاهليتهم الأولى من أنواع الدلالة الثابتة : كالكتابة
والآثار ونحوها ، ولا دخلوا في تاريخ أمة من أمم الحضارة فيكون لهم
نوع من تلك الدلالة ؛ وعلى ذلك يتعين أن تكون لغتهم أيضاً قد ملكت
التاريخ ولم يملكها ؛ وهي لا بد أن تكون قد تقلبت معهم على وجوه من الإصلاح
وجرت على مناح من التهذيب ؛ وتاريخ ذلك بالطبع غير محقق بالنص ،
ولا سبيل إليه إلا تلك الطريقة التي سلكناها من قبل ، وإن كانت هذه
الجهة منها قد حفظت بعض الآثار التي يترسمها الباحث ويرأها كأنما تُركت
بالأمس ؛ وذلك لقرب عهد الرواة في صدر الإسلام بقبائل العرب الذين
خلصت من لهجاتهم هذه اللغة المضرية .

وقبل أن نأخذ إلى القصد من هذا التاريخ ، نأتى على شيء من أقوال
علماء العرب في أمر اللغة وتهذيبها ؛ فهم مجمعون على أن إسماعيل عليه السلام
أصل العربية المضرية ؛ ولذلك قال صاحب المخصص في موضع من كتابه حين

أراد أن يدل على أن لغة أهل الحجاز هي الأصل في جميع لهجات العرب :
« وإنما صارت لغتهم الأصل ، لأن العربية أصلها إسماعيل عليه السلام ،
وكان مسكنه مكة » ^(١) وعندهم أن العربية قحطانية وحميرية وعربية محضة ؛
وهذه هي التي نزل بها القرآن ، وقد انفتق بها لسان إسماعيل ، قالوا : وعلى
هذا يكون توقيف إسماعيل على العربية المحضة يحتمل أمرين : إما أن يكون
اصطلاحاً بينه وبين جرهم النازلين عليه بمكة ، وإما أن يكون توقيفاً من الله
تعالى ، وهو الصواب اهـ

وقال الجاحظ يشير إلى فلسفة هذا المعنى وإن لم يقصده ، في سياق كلامه :
« أما الخواص الخلص فإنهم قالوا : العرب كلهم شيء واحد : لأن الدار
والجزيرة واحدة ، والأخلاق والشيم واحدة ، وبينهم من التصاهر والتشابه
والاتفاق في الأخلاق وفي الأعراق ومن جهة الخشولة المرددة والعمومة
المشبكة ، ثم المناسبة التي بنيت على غريزة التربة وطباع الهواء والماء ؛ فهم في
ذلك شيء واحد (في الطبيعة واللغة) والهمة والشئائل . . . فإذا بعث الله عز
وجل نبياً إلى العرب فقد بعثه إلى جميع العرب ، وكلهم قومه ، لأنهم جميعاً يد
على العجم . وعلى كل من حاربهم من الأمم ، ولأن تناكحهم لا يعدوهم ،
وتصاهرهم مقصور عليهم . قالوا والمشاكلة من جهة الاتفاق في الطبيعة والعادة
ربما كانت أبلغ وأوغل من المشاكلة من جهة الرحم . نعم ، حتى تراه أغب عليه
من أخيه ، لأمه وأبيه ، وربما كان أشبه به خلقاً وخلقاً وأدباً ومذهباً ،

(١) لهذا يعتبر النحاة مذهب الحجازيين مقدماً ؛ وصاحب الاختصاص ينقل
دائماً عن العلماء ولكنه لا يعزو أكثر ما ينقله ؛ وسنمر بك أقوال أخرى في الكلام
على لهجات العرب

فيجوز أن يكون الله تبارك وتعالى حين حوّل إسماعيل عربياً ، أن يكون كما حوّل طابع لسانه إلى لسانهم وباعده من لسان العجم — أن يكون أيضاً حوّل سائر غرائزه ، وساخ سائر طبائعه فنقلها كيف أحب ، وركبها كيف شاء ، ثم فضله بعد ذلك بما أعطاه من الأخلاق المحمودة ، واللسان البين بما لم يكن عندهم ، وكما خصه من البيان بما لم يخصهم به ، فكذلك يخصه من تلك الأخلاق ومن تلك الدلائل بما يفوقهم ويروقههم ، فصار بإطلاق اللسان على غير التلقين والترتيب ، وبما نقل من طبائعه إليهم ونقل إليه من طبائعهم ، وبالإضافة التي أكرمها الله بها — أشرف شرفاً وأكرم كرمًا .

ولو صح هذا وأمثاله لكان دليلاً على أن لغة القرآن متوارثة في قريش من لدن إسماعيل عليه السلام ، وتكون قد بقيت زهاء خمسة وعشرين قرناً وهي جامدة على حال واحدة ؛ وهذا الرأي مدفوع في العقول ، وإنما سوّغه عندهم ما يريدونه من إعطاء هذه اللغة صفة إلهية لمنزلة القرآن منها ، وما كان إلهياً فهو كذلك إلى الأبد ؛ غير أن التاريخ لا دين له في نسقه الزمني ، وإنما التحوّل والتنوع من سنن الله ، وإن تجدد لسنة الله تبديلاً .

والذي عندنا ، أن المراد بانطلاق لسان إسماعيل بالعربية ، ووضّع أصلها بما أضاف من لغة جرهم إلى لغة قومه ؛ وبذلك انطلق لسانه من الكلام في مذهب أوسع منحي وأوضح دلالة ؛ وهذا معنى ماورد في الحديث من أنه أول من فُتق لسانه (بالعربية المبينة) ، وذلك أمر خاص بالكمال الفطري لا يحتاج إلى تمرين ولا تلقين ولا تدريج ولا تخريج ؛ هذا إذا صح الحديث ، وإلا فإن إسماعيل علّم من أعلام التاريخ الصحيح ، وهو الرأس الذي أودع (٦ — تاريخ)

المعقول من تأريخ العدنانية أهل هذه اللغة ، لا يتجاوزونه إلا إلى الخدس والتخمين ؛ فلا جرم كان في الاعتبار أصل اللغة ، وكانت كأنها منسوبة إليه نسبة تأريخية ؛ لأن ما وراءه كأنه منقطع عن التاريخ ؛ إذ هو رتبة من الظن لا يعرف في أى موضع منه توجد الحلقة المفصولة من سلسلة التاريخ العربى .

وعلى هذا يصبح لنا أن نقول : إن أول تهذيب حقيقى فى العربية ، يرجع إلى عهد إسماعيل ؛ أما تنقيح اللغة قبل ذلك فإنما هو درجات من النشوء الزمنى لا يمكن بوجه من الوجوه أن يحدد أو ينسب إلى فرد معين ، كنسبتهم بعضه ليعرب بن قحطان مثلا ، إلا إذا صح التسلسل التاريخى حتى ينتهى إليه ، وذلك غير صحيح .

والاستدلال على نسبة المنطق العربى إلى يعرب إنما هو استدلال لغوى فقط ، تنبّه إليه المجانسة اللفظية ؛ وإلا فإن من المؤرخين من يقول إن يعرب هذا هو المعروف فى التوراة باسم (يارح بن يقطان) وإذا وجدنا دلالة الإعراب — أى الإبانة — فى يعرب ، فلا نجد لها فى يارح ، لا بالنص ولا بالتأول .

انتشار القبائل العربية

والتهذيب الثاني

خرج أولاد إسماعيل عليه السلام ومنهم انشعبت القبائل بعد أن كانت لغتهم قد اشتدت وقطعت مسافة بعيدة من الفرق بينها وبين أصلها الذي اشتقت منه ، فابتدأت تأخذ صورة متميزة من الاستقلال .

ومن شأن الكمال في الاستقلال اللغوي استعمال القوى الكامنة في اللغة نفسها وإعطاؤها الحياة والنمو من باطنها ، لتهيئة هذا الكمال بما يُتناول من قوى غيرها ، فإن ذلك تبعيٌّ لا استقلال ؛ وقد كان هذا الاستعمال الذي أشرنا إليه أصل التهذيب الثاني الذي أحدثته القبائل بعد انشعابها ، فإن أعظم الأسباب في تكوين العربية على هذا النحو من اللين والمطاوعة على التغيير الذي تعاورها في كل عصورها قبل الإسلام ، إنما هو عدم كتابتها ؛ لأن ما كتب لا يتغير كما أومأنا إليه في محله ؛ وهي قد صادفت من العرب قوماً كما علمت في وصفهم من التركيب الخلقى الصحيح ، والفطرة البدوية السليمة ، والطبيعة العربية السامية ؛ وإذا كنا نرى اختلاف صور الحيوان على قدر اختلاف طبائع الأماكن ، فأحرى بذلك أن يكون في الإنسان وفي اللغة المقومة له .

لا جرم كانت جزيرة العرب وكانت قبائل العرب وكانت لغة العرب سواءً في سمو الطبيعة وتمييز الشأن والنزعة إلى الكمال الفطري في كل ما هو من معاني الفطرة ؛ وإنما يمتنع الكمال عن اللغات من قبيل أمور تعرض من الحوادث وأمرٍ في أصل تركيب الغريزة ، فإذا كفى الله أهلها تلك الآفات ، وحضنهم من تلك الموانع ، ووفر عليهم الذكاء ، وجلب إليهم

جِيَادِ الْخَوَاطِرِ ، وَصَرَفَ أَوْهَا مَهُمَ إِلَى التَّعَرُّفِ ، وَحَبَّبَ إِلَيْهِمُ التَّبَيُّنَ — وَقَعَتِ
الْمَعْرِفَةُ وَتَمَّتْ نِعْمَةُ الْكَمَالِ ؛ وَذَلِكَ شَأْنُ الْعَرَبِ الْعَدْنَانِيَةِ فِي كُلِّ أَدْوَارِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ .
وَلِهَؤُلَاءِ الْعَرَبِ أَسْبَابٌ خَاصَةٌ فِيهِمْ بِالْجَارِحَةِ اللَّسَانِيَةِ ، وَهِيَ الَّتِي اتَّخَذُوا
مِنْهَا أَدْوَاتٍ لَتَهْذِيبِ اللُّغَةِ وَصَقْلِهَا ، وَسَنَفْصِلُ أَمْرَهَا بَعْدَ .

فَلَمَّا تَفَرَّقَتِ الْقَبَائِلُ أَخَذَتِ اللَّهْجَاتُ تَنْدُوعَ ؛ وَالْعَرَبُ إِنَّمَا تَهْجُمُ بِهِمْ
طَبَائِعُهُمْ عَلَى حَقَائِقِ الْكَلَامِ ، وَبِذَلِكَ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ قَدْ تَعَسَّدَتِ طَرُقُ
الْوَضْعِ فِي اللُّغَةِ بِطَوِيلِ الْمُدَّةِ وَاتِّسَاعِ الْاسْتِعْمَالِ وَتَقْلِيبِ الْكَلَامِ عَلَى وَجْهِهِ
الْمُسْتَحْدَثَةِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ نَشَأَتِ اللُّغَاتُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي تُشِيرُ إِلَى تَارِيخِ هَذَا التَّنَوُّعِ
لِأَنَّهَا مَادَتُهُ الْحَقِيقِيَّةُ ، وَسَنُكَسِّرُ عَلَيْهَا بَابًا مُفْرَدًا .

وَكَانَتِ الْعَرَبُ يَأْخُذُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِالْمُخَالَطَةِ وَالْمُجَاوِرَةِ ، فَرُبَّمَا انْتَقَلَ
لِسَانُ الْعَرَبِيِّ عَنْ لُغَتِهِ إِلَى لُغَةِ قَبِيلَةٍ أُخْرَى ، وَرُبَّمَا تَدَاخَلَتِ اللُّغَاتُ فَنَشَأَتِ مِنْ
اللُّغَتَيْنِ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ ، عَلَى أَنَّهِمْ فِي ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ كُلُّ مَنَّهُمْ عَنْ قِيَاسِ نَفْسِهِ وَوِزْنِ
طَبْعِهِ ، حَتَّى كَأَنَّ أَلْسِنَتَهُمْ تَخْتَلِفُ مِثْلَ الْاِخْتِلَافِ مَا بَيْنَ أَجْسَامِهِمْ وَأَذْوَانِهِمْ ؛
فِكُلُّ مَنَّهُمْ يَفْصِلُ مِنَ الْكَلَامِ وَيَتَصَرَّفُ فِي وَجْهِ الْقَوْلِ عَلَى حَسَبِ هَذَا
الْقِيَاسِ الَّذِي يُخْلَقُ فِيهِ وَرُكِبَ فِي طَبْعِهِ وَكَانَ مَظْهَرًا قَرِيبًا ؛ وَمِنْ هَذِهِ
الْجِهَةِ نَشَأَ بَيْنَهُمُ التَّنَافُسُ فِي إِحْكَامِ اللُّغَةِ وَالْمُفَاخَرَةِ بِالْبَيَانِ وَانْحِرَافِ اللِّسَانِ
عَنِ الشَّدُوذِ الَّذِي يَعْتَبِرُونَهُ خُلُقِيًّا فِي الْأَلْسِنَةِ الشَّاذَّةِ ، وَسَاعَدَتْهُمْ عَلَى ذَلِكَ
مَوَاقِعُهُمْ وَأَيَامُهُمْ وَأَسْوَاقُهُمْ الَّتِي يَقْصِدُونَهَا لِلتَّسْوِيقِ وَالْبَيْعَاتِ وَالْمُنَافَرَةِ
وَالْحُكُومَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا هُوَ مِنْ طَبِيعَةِ الْمُخَالَطَةِ . وَهَذَا هُوَ الدَّورُ الثَّانِي مِنْ
أَدْوَارِ تَهْذِيبِ الْعَرَبِيَّةِ

الدور الثالث

في تهذيب اللغة

أما هذا الدور فهو عمل قريش وحدها، وهي القبيلة الأخيرة في تاريخ الفصاحة، بعد أن كان الثاني عمل القبائل جميعاً؛ وكان الأول عمل القبيلة الأولى؛ فتكون اللغة قد أحكمت على أدوار التاريخ الاجتماعي كل الأحكام؛ وذلك أن قريشاً كانوا ينزلون من مكة بؤادٍ غير ذي زرع، لا يستقل أهلُه بتكاليف الحياة، ولا يرزقون إذا لم تهو إليهم أفئدة من الناس؛ وكانت الكعبة شرفها الله وجهة العرب ويبت حجهم قاطبة في الجاهلية، فكان لكل قبيلة منهم صنم يحجون إليه، حتى قيل إنهم كانوا يقربون القرابين في الكعبة من الإبل والغنم ثلاثمائة وستين صنماً^(١)، وكانت تلك القبائل بطبائعها متباينة اللهجات. مختلفة الأقيسة المنطقية المودعة في غرائزها؛ فكان قريش يسمعون لغاتهم ويأخذون ما استحسَنوه منها فيديرون به ألسنتهم ويجرون على قياسه؛ ولو كانوا بادين كسائر القبائل ما فعلوه، ولكن نوع الحضارة الذي اكتسبوه من تاريخهم الآن من طباعهم وكسر من صلابتهم؛ فاتفقت في ذلك حياتهم اللغوية وحياتهم الاجتماعية القائمة بالتجارة وتبادل العروض مع أصناف الناس. فلما اجتمع لهم هذا

(١) هذه رواية هشام بن محمد بن الكلبي عن أبيه محمد هذا؛ فقد ذكر في كتاب (الأصنام) أنه لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة، وجد حول البيت ٣٦٠ صنماً، فجعل يطعن بسية قوسه في وجوهها وعيونها وهي تتساقط على رؤوسها، ثم أمر بها فأخرجت من المسجد وحرقت، ولهذا الراوية كلام كثير عن العرب زيفه العلماء وردوه. ولا يخلو عدد الأصنام التي ذكرها من المبالغة كما حققه المتأخرون الذين بحثوا في تاريخ أصنام العرب وأصلها وأسمائها واهتمدوا من ذلك إلى حقائق كثيرة لا محل لبسطها في هذا الموضع

الامر ارتفعت لغتهم عن كثير من مُستَبَشَع اللغات ومستقبحتها ، وبذلك
مَرَنُوا على الانتقاد ؛ حتى رقت أذواقهم ، وسمت طبائعهم ، وقويت سلاقتهم ؛
وحتى صاروا في آخر أمرهم أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ ،
وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة عما في
النفوس ؛ وكانت لهم رحلتان في التجارة كل عام : رحلة الشتاء إلى اليمن ،
ورحلة الصيف إلى بُصْرَى في حوران ، وهي حاضرة ذلك الجبل ، وكذلك
كانوا يضربون في الأرض إلى فارس وإلى الحبشة ، فسمعوا مناطق الناس
وتدبروا وجوة العذوبة في أعذبها ، وتناولوا كثيراً من ألفاظ تلك الأمم ،
فداخلت كلامهم وأعربوها من الرومية والفارسية والعبرانية والحبشية
والخيرية ؛ وعلى ذلك صاروا بطبيعة أرضهم في وسط العرب كأنهم مجمع
لغوى يحوط اللغة ويقوم عليها ويشد أزرها ويرفع من شأنها ويزيد في
ثروتها ، وبالجملة يُحقق فيها كل معاني الحياة اللغوية .

ولا يسع المتأمل في الأدوار التي تعاقبت على قريش في تهذيبها اللغة ،
إلا أن يستسلم للدهشة ، ويحار من أمر هذا التعاقب ، فإنه كالسلم المدرجة :
تنتهي الدرجة منها إلى درجة ، على نمط وتسارق من الرقي إن لم يكن عجيباً
في تاريخ أمة متحضرة ، فهو عجيب على الخصوص في تاريخ العرب ، ولا سيما
إذا اعتبرنا مبدأ تلك النهضة ، وأنها لا تتجاوز مائة سنة قبل الهجرة إلى مائة
وتحسين على الأكثر ؛ فلا بد من التسليم بأنها حادثة كونية من خوارق
النظام الطبيعي ، ظهرت نتيجتها بعد ذلك في نزول القرآن الكريم بلغة
قريش ، وهو أفصح الأساليب العربية بلا مراعاة ؛ والله يحكم ما يشاء ويقدر .

أسواق العرب

آخر الأدوار التي قامت فيها قریش مقامها في تهذيب العربية ، هو الدور العكاظي ؛ وقد أشرنا إلى أسواق العرب آنفاً — ومنها عكاظ — ونحن نوجز القول في بيانها لأنها ليست من غرض ما نحن فيه .

وهي أسواق كانوا يقيمونها في أشهر السنة وينتقلون من بعضها إلى بعض فكانوا ينزلون (دومة الجندل) أول يوم من شهر ربيع الأول ، ثم ينتقلون إلى (هجر) بالبحرين فتقوم سوقهم بها في شهر ربيع الآخر ، ثم يرتحلون نحو (عمان) في أرض البحرين أيضاً فتقوم بها سوقهم إلى أواخر جمادى الأولى ، ثم ينزلون سوق (المشقر) وهو حصن بالبحرين فتقوم سوقهم به أول يوم من جمادى الآخرة ، ثم ينزلون سوق (صحار) فيقيمونها خمسة أيام لعشر يمينين من رجب الفرد . وتقوم سوقهم (بالشحر) وهو ساحل بين عمان وعدن في النصف من شعبان ، ثم يرتحلون فينزلون (عدن أبين) وهي جزيرة في اليمن أقام بها أبين فنسبت إليه ، ثم تقوم سوقهم في (حضر موت) نصف ذي القعدة ، ومنهم من يحوزها وينزل (صنعاء) فتقوم أسواقهم بها .

ولهم أسواق أخرى غير هذه : (كذي المجاز) بناحية عرفة ، وسوق (جحنة) رى تقام قرب أيام موسم الحج ويؤمها كثير من قبائلهم ، وسوق (حباشة) كانت في ديار بارق نحو قنونا من مكة إلى جهة اليمن ، ولم تكن من مواسم الحج وإنما كانت تقام في شهر رجب ؛ وأسواق كانت بين دُرهم ودور العجم يلتقون فيها للتسوق والبياعات ، وهي التي كانت أوسع أبواب الدخيل

والمعرب في هذه اللغة ، وذكر منها الجاحظ في الحيوان سوق الأبلّة وسوق
لقه (كذا) وسوق الأنبار ، وسوق الحيرة

عكاظ

أما عكاظ فهي أعظم أسواقهم ، اتخذت سوقاً بعد عام الفيل بخمسة عشرة
سنة — ٤٠٠ للميلاد — ثم بقيت في الإسلام إلى أن نهى الخوارج الحرورية
حين خرجوا بمكة مع المختار بن عوف سنة ١٢٩ للهجرة .

وعكاظ نخل في واد بين نخلة والطائف ، فكانت تحضره قبائل العرب
كلها ، لأنها متوجههم إلى الحج الأكبر ، فيجتمعون منه في مكان يقال له
الابتداء ، فتقوم أسواقهم ويتناشدون ويتحاجون ، لأنه مشهد القبائل كلها ؛
إذ كان كل شريف إنما يحضر سوق ناحيته ، إلا عكاظ فإنهم يتوافون إليها
من كل جهة ^(١) ، وهم كانوا لذلك العهد يتعلقون بالكلمة السائرة والخبر
المرسل ، لا يعدلون بذلك شيئاً ؛ لما ركب في طباعهم من الفخر وحب
المحمدة ، وما انصرفوا إليه من المباهاة بالفصاحة وقوة العارضة وقرب ما بين
اللسان والقلب ، ونحو ذلك مما اقتضته أحوالهم يومئذ .

وفي هذه السوق كان يخطب الشاعر الفحل بقصيدته ، والخطيب المصقع

(١) كانت هذه السوق تقوم في ذي القعدة ، فمن كان له أسير يسعى في فدائه ،
ومن كانت له حكومة ، ارتفع إلى الذي يقوم بأمر الحكومة ، وهم ناس من بني تميم
كان آخرهم الأقرع بن حابس على ما نقله القلقشندي في قبائل العرب ؛ ثم
يقفون بعرفة ويقضون مناسك الحج ، ثم يرجعون إلى أوطانهم بما حملوا من آثار
هذا الاجتماع .

بكلمته ، كما فعل حمرو بن كثوم بطوياته التي سميت بالمعلقة على قول بعضهم
إنها مع باقي القصائد السبع المعروفة عُلقت في هذه السوق أو في الكعبة
— وهو من الأكاذيب ، وسنفصل أمره في موضعه — وكما خطب قس بن
ساعة الإيادي حكيم العرب خطبته المشهورة التي شهدها منه رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو يخطب الناس على جبل أورق ، وفيها ضربت للناطقة الذبياني
قبة من آدم ليتها كم إليه الشعراء في أيهم أشعر ، وقد أنشده فيها الأعشى
والخنساء وحسان في قصة مشهورة (١)



ولا يخفى أن مثل هذا الاجتماع العام حالة من أحوال الحضارة ، ولذلك
اقتضى الصناعة اللسانية ؛ فكان العرب يرجعون إلى منطق قریش ، كما كان
هؤلاء يبالغون في انتقاد اللهجات واتقاء الأفصح منها . وهذا هو الدور
الآخر من أدوار التهذيب اللغوي إذ يدخل في حالة عادة يشيع فيها المنطق
الفصيح وتباعج بها اللغة درجة عالية من النشوء ليس بعدها إلا موت الضعيف
وتحوُّله إلى شكل أثرى لا منفعة فيه للمجموع المسكون على هذه الطريقة ولكنه
يدل على أصل التكوين .

(١) وخلف عكاظ في هذا المعنى الأدبي بعد الاسلام : مربد البصرة ، وهو من
أشهر محالها ، وكان يكون سوق الابل فيه قديماً ، ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس ،
وبه كانت مفاخرات الأشراف ومجالس الخطباء يتوافون إليه ساعة من نهار للحديث
والمناشدة والمفاخرة ويجتمع إليهم الناس فيصدر الشعراء ويخطب الخطباء ويتكلم
العلماء ، ولهم فيها مقامات مأثورة ومواقف مشهورة ؛ وسنشير إليه في الكلام على
الشعر . ولا يعرف لهم من أسواق الكلام غير المربد وعكاظ .

هذا أثر قريش في تهذيب اللغة ، وبلغتهم نزل القرآن فتكونت به الوحدة اللغوية في العرب ، ومنع لغتهم على الدهر أن تضمحل أو تذعن فتصير إلى ما انتهت إليه لغات الأمم من تباين اللهجات واختلاف مناحي الكلام كما ترى في اللغات العامية العربية ، فهي من أصل واحد وقد تتباين حتى يصير هذا الأصل فيها كأنه بعض الجذور الزاهية في طبقات الأرض خفاءً وضعفاً في التأثير .

وكما أن الذي أنزل عليه القرآن نبي العرب ، فالقرآن نبي العربية ، بحيث لا تجد من فضّل لرسول الله على الأنام ، إلا وجدت فضلاً في معناه لكلام الله على الكلام .

الأسباب اللسانية

أومأنا في الفصل السابق إلى هذه الأسباب ، وأن العرب قد اُخصوا بها لتكون معدلاً لألسنتهم ، وهي أسباب طبيعية فيهم مادامت اللغة بالقياس ، وما دام قياس العربي قريحته ، فهي تجعل حركات الألسنة على مقادير مضبوطة توازن الحروف التي تجري عليها كما تميل كفة الميزان بمقدار ما يوضع فيه ثقلاً وخفة .

وقد كان يسبق إلى ظننا أن هذه الجارحة اللسانية في العرب قد تكون ممتازة في أصل تركيب الخلقة كما امتازت أدمغتهم عن أدمغة السلائل الأخرى ؛ وكنا نعالل بذلك ما في منطقهم من الفخامة وما في حروفهم من لطيف الحس وسري المخرج وعجيب التركيب والترتيب ؛ بيد أننا لما تتبعنا لغات القبائل واستقرينا لهجتها الباقية في كتب العربية ، رأينا أنهم ليسوا سواء في هذه الميزة ؛ فإن لبعضهم لهجات رديئة وطرقاً شاذة في سياسة المنطق ، كما سنبينه في موضعه ، فرجع عندنا أن ذلك من عمل التنقيح وأنه صنعة ورائية في الألسنة جرت بها اللغة مجرى الكمال ؛ وهي في بعض القبائل أظهر منها في البعض الآخر ، وعلى حسب ذلك قسموها درجات في الفصاحة كما ستعلم .

غير أنه مما لا ريب فيه أن كل قبيلة كانت تهذب في منطقها باعتبار ما ألفتته وعلى مقدار يكافئ طبيعة أرضها ، راجعة في كل ذلك إلى الثقل والخفة ؛ فكل ما رفضه العرب في الجملة أو عدلوا عنه إلى غيره من هيئات المنطق ؛ فإنما فعلوه استئقالات ؛ وكل ما قبلوه أو عدلوا إليه فلخفته على ألسنتهم ؛ وهذا مذهب كل من يستبطن أسرار لغتهم ويتتبع هيأتها وتراكيبها ، حتى جعلوه في تقدير

الكلام علة ما لا تظهر له علة .

قال ابن جني في فصل من كتابه (الخصائص) بعد أن ذكر علة عدل عامر وجاشم إلى عُمر و جُشم ، مع تلك الأسماء المحفوظة التي تُمنع من الصرف للعامة والعدل دون أن يكون هذا العدل في مالك وحاتم ونحو ذلك ، ووجهها على أنهم لم يخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره إلا لاعتراضهم طرفاً عما طف لهم — أي أمكن — من جملة لغتهم كما عن وعلى ما اتجه ، لا لأمر يخص هذا دون غيره مما هذه سبيله ، قال : « وعلى هذه الطريق ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ، ولكن لا ينبغي أن تُتخذ إليها إلا بعد السبر والتأمل والإنعام والتصفح ، فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه واعتمدته ؛ وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه ومأماً تتورده » .

وبعد فالثقل والخفة أمران معنويان في اللغة لا يقدرهما إلى الذوق ، وهو ليس من الصفات التي يُجمع عليها الناس ؛ ثم إن الذين دونوا اللغة لم يجمعوها إلا بعد ما انطبعت الألسنة على لغة القرآن وجرت في نهجها ، وبعد تنقل هذه اللغة في أدوار التهذيب حتى بلغت نهايتها من السكال ؛ فمن هنا تألف ذوق عام في تقدير لهجات القبائل المختلفة والتمييز بينها خفة وثقلا . وليس يخفى أن العلماء إنما دونوا لغات بعينها وتناولوا من اللهجات الأخرى تنقلاً قليلة بما كان باقياً لغيرهم ، وذلك للحاجة إليه في العربية ، ثم أغفلوا ما عداها فضلاً عن كثير لم يقع إليهم عليه ؛ ولذلك تأتت لهم أن يحضروا أبدية الكلام وأنواع المستعمل منها والمهمل ، وأن يضعوا قوانين وضوابط لتأليف الحروف

حتى توافق (منطق العرب) ومثل هذا لا ينهض به الدليل على أن ذلك كان شأن اللغة في كل القبائل جاهلية وإسلاماً : فلهجات العرب مختلفة ، وكلهم كانوا يدأبون في تهذيبها متابعة لسنة السكك ، راجعين في ذلك إلى موازين القرائح التي لا تميل بطبيعتها إلا مع الاستثقال والاستخفاف على ما يكون بين مقاديرهما من التفاوت

أمثلة من هذه الأسباب

من نوادر اختلاف العرب في لغتهم للأسباب اللسانية ، هذه الأمثلة :
(١) من العرب من يحرك آخر الكلمة بحركة الحرف الذي قبله مطلقاً في الفتح والضم والكسر ، فيقول في « رُدَّ مالي » : « رُدُّ مالي » كما يقول : « عَضَّ » يحرك الضاد كتحرريك العين ، ويقول في نحو « فِرَّ يا غلام واطمئن واستعدَّ » : « فِرِّ واطمئن واستعدَّ » وهلم جرّاً .

(٢) وكذلك يفعلون إذا اتصل الفعل بضمير غير الهاء : فإن جاءت الهاء والألف فتتحوَّراً أبداً ، لأن الهاء خفيفة فكأنها لا تنطق ، فيقولون : رُدَّها وأمدَّها : يعتبرون أنفسهم لحقة الهاء المفتوحة عندهم كأنهم قالوا : رُدَّ وأمدَّ ، والألف بالطبع تقتضي الفتحة .

وأما إن كانت الهاء مضمومة فإنهم يرجعون لطبيعتهم فيضمون ما قبلها وعلى ذلك يقولون في « مَدَّه وعَضَّه » : « مَدُّه وعَضُّه » — كلمة العامة — وسمع الأخفش ناساً من بني عقيل يقولون مَدَّه وعَضَّه

(٣) زعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون في نحو رددن

ومررن ورددت ومررت : رذن ومرن وردت ومرت . وهذا الفعل المضاعف إذا كان آخره مفتوحاً نحو ردودمد ، فالعرب يجمعون على الإدغام وذلك فيما زعم الخليل أولى به ؛ لأنه لما كانا — أى الحرفان اللذان صار أحرفاً مشدداً — من موضع واحد ، ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الأخير ؛ فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة ، وذلك قولهم : رددي وضاري ، إلى سائر تصاريف الفعل .

(٤) قال سيبويه : فإذا كان حرف من هذه الحروف — المدغمة — في موضع تُسَكَّن فيه لام الفعل نحو رد (فعل الأمر) ، فإن أهل الحجاز يضاعفون (لا يدغمون) ، لأنهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن بد من تحريك الذي قبله لأنه لا يلتقي ساكنان ؛ وذلك قولهم : أردد ، وإن تضارر أضارر ، وإن تستعبد أستعبد ؛ يدعونه على حاله ولا يدغمونه . وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين ، فيقولون : رد ياقى ، وإن تضارر أضار الخ . وهي اللغة المأنوسة في الفصيح .

(٥) قال سيبويه في باب ما شد من المضاعف : إنهم يقولون : أحست يريدون أحستت ؛ وأحسن ، يريدون أحسنن . قال : وكذلك تفعل في كل بناء تُبنى اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة ؛ شبهوها بأقت . . . فإذا قلت : لم أحس ، لم تحذف ، لأن اللام — أى آخر الفعل — في موضع قد تدخله الحركة ولم يُبن على سكون لاتناله الحركة — أى كفولهم أحستت — فهم لا يكرهون تحريكها . وأورد من شاذ اللغة : ظلت ، ومست

وَضَلَّتْ ، وَمَسَّتْ ، فِي ظَلَلَتْ وَمَسَّتْ : شَبَّهُوا الْأَوَّلَى بِخَفَّتْ وَالثَّانِيَةَ بِلَسَّتْ .
قَالَ : وَلَمْ يَقُولُوا لَسَّتْ ، أَلَبَّة

(٦) وَقَالَ أَيْضاً : اعْلَمْ أَنَّ لِلْعَرَبِ لُغَةً مَطْرَدَةً تَجْرَى فِيهَا فُعِلَ (الْمَبْنَى لِلْجَهْلِ) مِنْ رَدَدْتُ وَنَحْوِهِ ، يَجْرَى فُعِلَ مِنْ قَلْتُ — أَيْ عَلَى وَزْنِ قِيلَ —
وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : قَدْ رَدَّ ، وَهَدَّ ، وَرَحَّبْتُ بِلَادِكَ وَظَلَّتْ — وَأَصْلُ ذَلِكَ كَلَامُهُ
بِالضَّم — وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ قَدْ رَدَّ فَأَمَالُوا الْفَاءَ — يَرِيدُ أَنَّهُمْ يَنْطَقُونَ كَسْرَةَ
الرَّاءِ كَحَرْفِ هَ — لِيُعْلِمُوا أَنَّ بَعْضَ الرَّاءِ كَسْرَةٌ قَدْ ذَهَبَتْ — لِأَنَّ أَصْلَهُ
عَلَى فُعِلَ — كَمَا قَالُوا لِلرَّاءِ أَغْزَى ، فَأَشْمُوا الزَايَ (وَجَعَلُوا فِي كَسْرَتِهَا
صَوْتَ الضَّمَّة) لِيُعْلِمُوا أَنَّ هَذِهِ الزَايَ أَصْلُهَا الضَّم .

(٧) الْوَاوُ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، فَإِنْ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ
يَبْدُلُ مَكَانَهَا الْهَمْزَةَ ، فَيَقُولُ : فِي نَحْوِ وُلْدٍ وَوُجُوهُ : أُلْدُ وَأُجُوهُ ؛ وَإِذَا
اجْتَمَعَ الْوَاوَانِ فِي كَلِمَةٍ فَتَنْهَمُ مِنْ لَا يَهْمَزُ فَيَقُولُ فِي قَوْلٍ وَهُوَ قَوْلُهُ : قَوْلُ
وَمَوْوَنَةٌ : يَجْرَى الْحَرَكَةُ عَلَى الْوَاوِ الْأَوَّلَى ؛ وَالَّذِينَ يَهْمَزُونَهَا إِنَّمَا يَرَوْنَهَا حَرْفًا
ضَعِيفًا فَيَضَعُونَ مَكَانَهَا حَرْفًا أَجَلَدَ مِنْهَا وَهُوَ الْهَمْزَةُ .

(٨) إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ مَفْتُوحَةً ، فَتَنْهَمُ مِنْ يَبْدُلُهَا بِالْهَمْزَةِ ،
وَلَكِنْ هَذَا فِي كَلِمَاتٍ مَعْدُودَةٍ : كَوَجَمَ ، وَوَنَاءَ ، يَقُولُونَ : أَجَمَ ، وَأَنَاءَ ؛
وَهُوَ لَيْسَ مَطْرَدًا ؛ قَالَ سِيبَوِيهِ : وَلَكِنْ نَاسًا كَثِيرًا يَجْرُونَ الْوَاوُ إِذَا كَانَتْ
مَكْسُورَةً يَجْرَى الْمَضْمُومَةُ ، فَيَهْمَزُونَهَا إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
إِسَادَةٌ ، وَإِعَاءٌ ، فِي وَسَادَةٍ وَوَعَاءٍ ، وَهَكَذَا ^(١)

(١) لَا بَنَ جَنَى فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ بَحْثٌ طَوِيلٌ أَشْبَعُ فِيهِ الْقَوْلُ فِي كِتَابِهِ (سِرِّ الصَّنَاعَةِ) .
وَقَدْ سَاقَهُ فِي كَلَامِهِ عَلَى وَجْهِهِ الْإِبْدَالِ مَطْرَدَهَا وَشَاذَهَا

(٩) من لغة بعضهم إدغام الهاء في الحاء - أى إخفاؤها عندها ، وهذا الإخفاء يسميه سيبويه إدغاماً - وذلك كقول الراجز يصف ناقة كأنها بعد كلال الزاجر ^{وَمَسْجِي} * مرَّ عَقَابٍ كَاسِرٍ يريد (ومسجحه) وشبهه بذلك قول بني تميم : نَحْمُ ، وَنَحْمَاؤُلَاءِ : يريدون (معهم ومع هؤلاء) فيحولون العين حاء ثم يدغمون الهاء فيها ، وذلك لاستثقالهم أصله وإن كان خفيفاً على السنة من عداهم .

(١٠) من نوادر باب الإدغام في كتاب سيبويه - وهذا الباب صفحة مُمتعة من تاريخ الأسباب اللسانية عندهم واعتبارهم في التأليف مخارج الحروف ومرور الصوت وما هو أُنْدَى وأَفْشَى وأَخْفَى في السمع ابتغاء الخفة على ما ألفه كل قبيل من لغته الموروثة - قول بعضهم : ذَهَبَ سَلَمَى وَقَسِمَعَتٌ ، يريد ذهبَ سلمى وقد سمعت ، ويقولون : مُزْمَان ، وَمُسَاعَة ، في (مذ زمان ومذ ساعة) ؛ وأغرب من ذلك قول بعضهم . حَدَّثْتُهُمْ ، في حدثتهم (وهي العامة المعروفة اليوم) . ومنهم من يقول هَشْيٌ ، في هل شيء ، وهَشْعِينُ ، في هل تعين ، وقد وردت الكلمتان في الشعر ^(١)



ومراتب الثقل متفاوتة عند العرب ، فقد يقل الشيء من الصحيح في كلامهم وإن كان له بعضُ نظائر من المعتل مثلاً ، كراهية أن يكثُر في كلامهم ما يستثقلون ، وقد يطرَحونه لهذا السبب ؛ وقد يقل عندهم ما هو

* قلت : وإخفاء الهاء في هذه الكلمة يقتضى تحريك الياء بالكسر

(١) على هذه اللغة قرأ بعضهم هُتوب الكفار ، في « هل ثوب الكفار » ، وتؤثرون في « بل تؤثرون » وقد بقيت أشياء من هذا الفصل اللساني تتعرفها فيما يأتي بعد

أخف بما يستعملونه ، لتوهمهم فيه سبباً من أسباب الثقل ، وقد يطرحونه
وغيره أثقل منه في كلامهم لهذا التوهم عينه ؛ وقد يدعون البناء من الشيء
وهم يتكلمون بمثله في لفظ آخر . وذلك كله راجع إلى قياس القرينة
المستقلة ، فلا يتقيد العربي بمتابعة غيره ولا تقليده في منطقته ناظراً إلى
حقيقة المتابعة والتقليد ، بل ذلك أمر طبيعي في جميعهم ، يرجعون فيه إلى
السليقة ، وينزلون منه على حكم الغريزة ؛ وقد رأينا سيوبه يقول في باب
الإمالة من كناية بعد أن أشار إلى اختلاف العرب ، وأن منهم من يوافق
غيره في الإمالة وقد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه ، وأن تلك
الموافقة ليست تقليداً من بعضهم لبعض ولكنها طبيعية — قال : « فإذا رأيت
عربياً كذلك (يخالف أو يوافق) فلا تُرينه خلطاً في لغته ، ولكن هذا من أمرهم »

مواقع الحروف اللسانية

نظر ابن دُرَيْد في كتابه (الجهرة) إلى مواقع الحروف في كلام العرب
باعتبار الأسباب اللسانية في دورانها ، فرأى أن أكثر الحروف استعمالاً
عندهم : الواو ، والياء ، والهمزة ، وأقل ما يستعملون منها لتفاوتها في الثقل
على ألسنتهم : الظاء ، ثم الذال ، ثم التاء ، ثم الشين ، ثم القاف ، ثم الخاء ،
ثم العين ، ثم النون ، ثم اللام ، ثم الراء ، ثم الباء ، ثم الميم ؛ أما باقي الحروف
فهى بين المنزلتين . وقال في موضع من كتابه : اعلم أنه لا يكاد يحىء في
الكلام ثلاثة أحرف من جلس واحد في كلمة واحدة ، لصعوبة ذلك على
(٧ — تاريخ)

السنةم ؛ وأصعبها حروف الحاق ، فأما حرفان فقد اجتمعا ، مثل أحد ، وأهل ، ونحج ؛ غير أن من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يبدعوا بالأقوى من الحرفين ويؤخروا الألين ، كما قالوا : ورل^(١) ، ووتد ؛ فبدعوا بالتاء مع الدال ، وبالراء مع اللام ؛ فذق التاء والدال ، فإنك تجد التاء تنقطع بحرس (صوت) قوى ، واللام تنقطع بغنة ؛ ويدلك على ذلك أيضاً أن اعتياص اللام على الألسن أقل من اعتياص الراء ، وذلك للين اللام . وقال الخليل : لولا بحة في الحاء لأشبهت العين ، فلذلك لم يتألفا في كلمة واحدة ، وكذلك الهاء ، ولكنهما يجتمعان في كلمتين لكل واحدة منهما معنى على حدة ، نحو قولهم حيهل وحيهلا ؛ فحي : كلمة معناها هلم ، وهلا : حثيثاً^(٢)

ثم قال ابن دريد في امتزاج الحروف وسر التأليف في أبلية كلامهم بمراعاة المخارج المتباعدة والمتقاربة وملاءمة بعضها لبعض مما هو حقيقة الأسباب اللسانية : اعلم إن أحسن الأبنية أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة ؛ ألا ترى أنك لا تجد بناءً رباعياً هُصِّمَت الحروف لا مزاج له من حروف الذلاقة^(٣) إلا بناءً يجيئك بالسين وهو قليل جداً : مثل عشجد ، وذلك أن السين لينه وجرسها من جوهر الغنة ، فلذلك جاءت في هذا البناء ، فأما الخماسي : مثل قرزدق وسفرجل ، فإنك لست واجده إلا بحرف أو حرفين من حروف الذلاقة من مخرج الشفتين أو أسلة اللسان (طرفه) ، فإذا جاءك بناء يخالف ما رسمته لك : مثل (دعشق وضعتج وحضانج وضقهج ، أو مثل

(١) الورل : دابة كالضب ، أو العظيم من أشكال الوزغ

(٢) يقال : حي هلا الثريد : أى هلم ، وحي هلك أيضاً

(٣) انظر مخارج الحروف وأقسامها في الفصل التالي

عقجش^(١) فإنه ليس من كلام العرب فاردده ؛ فإن قوما يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المصمّمة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة ، فلا تقبل ذلك . فأما الثلاثي من الأسماء والثنائي فقد يحوز بالحروف المصمّمة بلا مزاج من حروف الذلاقة : مثل خدع ، وهو حسن ، لفصل ما بين الخاء والهمزة بالبدال ، فإن قلبت الحروف قبجح ؛ فعلى هذا القياس ألف ما جاءك منه وتدبره ، فإنه أكثر من أن يُحصَى

عدة أبنية الكلام

وقد أطل العلماء النظر في وجوه التأليف المتصورة من تركيب الحروف العربية بضرب من الحساب واضح ، ليستخرجوا بذلك عدة أبنية الكلام العربي من البناء الثنائي إلى الخماسي ، ويستقصوا من كلام العرب ما تكلموا به وما رغبوا عنه مما يأتلف أو لا يأتلف باعتبار الأسباب اللسانية أيضاً . وهذه الطريقة الحسابية من وضع الخليل بن أحمد ، وقد شرحها ابن دريد في الجهرة ونقلها عنه السيوطي — في الكلام على إحياء اللغة من المزهري — وبها حصر أبو بكر الزبيدي الأندلسي في مختصر كتاب العين عدة أبنية الكلام ، ما أهمل منه وما استعمل ، صحيحاً ومعتلاً ؛ فذكر أن عدة مستعمل الكلام كله ومهملة ٦٦٥٩٤٠٠ ، المستعمل منها ٥٦٢٠ ، والباقي مهملة لم يستعملوه لافي الصحيح ولا في المعتل ؛ أما الصحيح من المستعمل فهو ٣٩٤٤ والمعتل منه ١٦٧٦ ؛ وقد نقل كلامه برمته صاحب المزهري في الفصل الذي أومأنا إليه ،

(١) هذه الكلمات أمثلة مفتعلة لا معنى لها

وهو يشمل عدة الكلام المتصور في كل بناء ، مستعمله ومهمله ، في الصحيح والمعتل من كليهما ؛ فارجع إليه إن أحببت الاستقصاء ^(١)

والمهمل عندهم على ضربين : ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البتة ، وذلك بحجم تؤلف مع كاف ، أو كاف تقدم على جيم ، وكعين مع غين ، أو حاء مع هاء أو غين ؛ فهذا وما أشبهه لا يأتلف .

والضرب الآخر ما يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه ، وذلك كإرادة مرید أن يقول عَضَخَ ، فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر ؛ إلا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة خَضَعَ ؛ لكن العرب لم تقل عضخ .

فهذان ضربان للهمل ، وله ضرب ثالث ، وهو أن يريد مرید أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف وأى هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلاماً .



(١) قد يعجب بعضهم لاستغراق العلماء في مثل هذا الإحصاء ، بل وجدنا من يكذبه زاعماً أنه منزع بعيد ، وذلك قياساً على همم « المتأخرين » من علمائنا ؛ ولكن المطلع على تاريخ المحققين من العرب أيام كان العلم علماً ، يرى أن هذا مما امتازوا به في التحقيق ، ونحن نسكتفي بخبر عن الزبيدي نفسه الذي نقلنا عنه هذا الحساب ، فإنه لما كتب (طبقات النحاة) وقف في ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ على خبر ؛ وذلك أنه قيل له : « إن فلاناً يقول أخطأ أبو عبيد في مائتي حرف من الغريب المصنف ، فلم أبو عبيد ولم يقع في الرجل بشيء وقال : إن في المصنف كذا وكذا حرفاً ، فلو لم أخطئ إلا في هذا القدر اليسير لم يكن كثيراً »

فنهضت همه الزبيدي إلى تحقيق قول أبي عبيد وإتمام الرواية حتى يضع بدل (كذا وكذا) عدداً معيناً ، فعد ما تضمنه الكتاب من الألفاظ ، قال : فألفت فيه ١٧٧٧ حرفاً اه فتأمل

ومن يتتبع تراكيب هذه اللغة ويتدبر أثر الأسباب اللسانية فيها ، لا يجد كلاما يعدل كلام العرب في العذوبة والبيان ، وفي الاختصار ونهج التأليف بين حروف الكلمة الواحدة ، حتى إنهم قد يراعون مواضع الحروف من معانيها ، فيجعلون الحرف الأضعف فيها والألين والأخفى والأسهل والأهمس ، لما هو أدنى وأقل وأخف عملاً وصوتاً ؛ ويجعلون الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر ، لما هو أقوى عملاً وأعظم حساً ؛ ولتفصيل ذلك موضع سيأتيك .

أما صيغُ كلامهم فهي بذلك أبدع الصيغ وأسماها ، لما تحوّه في استعمالها من التخفيف ، وما طلبوه في صوغها من الاختصار ؛ وأكثر الصيغ المهمة في العربية تجدها مستعملة في العبرانية والسريانية أو في إحداهما دون الأخرى ، مما يدل على أن هذه اللغة خلقت لسانى حتى كما بيناه في صدر هذا الكلام .

أوزان الأفعال في اللغات الثلاث

وصيغ الأفعال معروفة في اللغات الثلاث ، وقد نقلنا ما عرفوه منها في اللغة البابلية ، ونحن ذاكرتون هنا أوزانها في هذه اللغات المتشابهة ؛ ليستدل بالمقابلة بينها على ترقى الصفات اللسانية في العرب ، وأن مبنى كلامهم على خفة اللفظ وعذوبته ، حتى كأنهم جروا في اللغة على ناموس اقتصادى . وهو نهاية ما تباعه القرائح من الكمال في أوضاع اللغات ؛ هذا إلى ما انفردت به العربية من استقامة الصوت وامتلائه ووضوحه ؛ لأنه مادة الحرف ، وصلاح كل شيء من مادته

العبرانية	السريانية	العربية
فَعَلَ	فَعَلَ	فَعَلَ
فَعَّلَ	أَفْعَلَ (١)	أَنْفَعَلَ
فُعِّلَ	فَعِلَ	أَفْتَعَلَ
هَفْعِيلُ	فَاعِلُ	أَفْعَلَّ
هَفْعَلُ	سَفْعَلُ	أَفْعَالَ
نَفْعَالُ	شَفْعِلُ	فُعِّلَ
هَتَفَعَلُ	فَتَاعَلُ	تَفَعَّلَ
	اتَفَعَّلَ	فَاعَلَ
	اتَفَاعَلُ	تَفَاعَلَ
	اتَفَعَّلَ	اسْتَفَعَّلَ
	اتَفَاعَلَ	أَفْعَوَلَ
	اسْتَفَعَّلَ	إِفْعَوَلَ
	اسْتَفَعَّلَ	إِفْعَنَلَى
	اتَفَعَّلَ	

(١) كل الكسرات التي تكون (على العين) في هذه الأوزان يترك فيها الصوت أعور فلا تنطق إلا بالإمالة ، وكل أوزان العربية محركة الاواخر بالفتح

مناطق العرب

الحروف العربية

الحرف هيئة عارضة للصوت الساذج يتكون في مواضع من اللسان والحنق والسن والنطق^(١) والشفة ، وهذه المواضع هي مخارج الحروف . ومحال أن يتكون الصوت في جميعها تكوناً طبيعياً يشمل الناطقين جميعاً ، بل لابد في ذلك من عمل وراثي يتبع حالة اللغة من الكمال ويقدر بقدرها ، وذلك لا تجده على أكمل الوجوه إلا في لغة العرب :

وقد بينا فيما سبق أن الحرف الطبيعي في المنطق إنما هو الحرف الهاوى الذى يتسع مخرجه لهواء الصوت فلا يقع الحرف فيه على مدرج من مدارج الحلق ولا اللسان ولا غيرهما من سائر المخارج ، ويتلوه في التكون أحرف الحلق ، لقربها من مصدر الصوت ؛ ثم تكونت باقى الحروف على نظم طبيعى بطيء ، وذلك بارتقاء أوتار الصوت وتفتُّن الإنسان في توقيع الأصوات عليها ؛ لأن الحلق إنما هو فى أصل الخلقة أداة الموسيقى اللغوية . وثبت ما قدّمناه ما وقف عليه علماء اللغات فى مباحثهم ، وهو أن بعض القبائل فى أواسط إفريقية لا توجد فى لغتهم الحروف الشفوية : كالفاء والباء والميم والواو ؛ وبعض هنود كولومبيا لا يجدون سبيلاً إلى النطق بهذه الحروف (ب ف ج د و) ، وأكثر أقوام أستراليا لا يستعملون

(١) النطق : ما ظهر من الغار الأعلى للنفث وفيه آثار كالتحزيز ، وحروفه (ط

ث ت) وتسمى الحروف النطعية

حروف الصفير (س ص ز) ولا هذه الحروف (ش ث ط) ؛ وأهل
(نيوزيلاندا) لا ينطقون هذه الحروف (ب س د ف ح ج ل ن ص و
ي) وكذلك وجدوا اللغة الهيروغليفية القديمة — وهي من أقدم اللغات
المعروفة — ليس من حروفها في المنطق (ب ج د ز ظ ض) ، بل أنت
ترى الدليل الذي لا سبيل إلى رده في هذه الحروف الطبيعية الخالدة التي
لا يزداد فيها ولا ينقص منها وهي ما يتهيا في منطق الحيوان السائم^(١) فإنها على
قدر الحاجة الحيوانية مما لا يتجاوز معنى الإحساس الذي هو النطق الباطني .
أما الحروف العربية فهي المعروفة اليوم بالحروف الأبجدية ، أو ألف
باء ، ولم تكن على هذا الترتيب الهجائي من قبل ، وإنما هو ترتيب نصر بن عاصم
ويحيى بن يعمر العدواني ، في زمن عبد الملك بن مروان ، حين بُدئ في
إصلاح الخط وتمييز الحروف والحركات — كما سيأتي في موضعه — وكانت قبل
ذلك على ترتيب (أبجد هوز) المعروف ، وهو ترتيب السريانية والعبرانية .
ومن علماء اللغة من يرتبها على وجه آخر ، كالخليل بن أحمد ؛ فإنه اعتبر
ترتيبها على مخارجها الطبيعية ذاهباً من الصدر إلى الشفتين ، وبنى على هذا
الوضع كتاب (العين) الذي هو أول كتاب جمع اللغة فجعلها هكذا^(٢) :

(١) أما الحيوان المروض المسأخوذ بالعناية والتعليم والتلقين ، فقد يقتبس جملة
من حروف اللغة التي يعلم بها ، وبذلك تأتي لبعض الألمانين أن ينطق كلبه بألفاظ
خالصة من اللغة الألمانية ، ولكنها في الجملة من حاجات الكلب الطبيعة : كالأكل
والشرب ، فلا تخرج عن معنى الإحساس أيضاً

(٢) قال الأزهري في (التهذيب) نقلاً عن الليث بن المظفر — متمم كتاب
العين بعد الخليل — : لما أراد الخليل الابتداء في كتاب العين ، أحمل فكره فيه فلم

ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط
د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ي

وقد خالفه بعضهم ، ولا نرى فائدة في استقصاء أقوالهم المختلفة .
وهذه الحروف ٢٩ حرفاً بإضافة الهمزة - وهو رأى سيبويه وعليه
المحققون ، وكان أبو العباس ثعلب لا يعدّها منها - وتسمى حروفاً أصلية ،
ولها أربع حركات أصلية أيضاً ، وهي الفتحة والضمّة والكسرة والسكون ^(١)
وهذه الحركات قديمة في اللغة ، لأنها هيئات المنطق ، ولكن دلائلها
الخطية (— °) لم تكن عندهم ، بل اخترع أصولها السريان حينما تنصروا
وأرادوا ضبط قراءتهم في الأناجيل ؛ فوضعوا علامات صغيرة تدل على
الحركات ، وهي نقطة أو خط صغير فوق الحرف أو تحته أو بين يديه ، ولا يزال
أثر هذه الطريقة في المصاحف المخطوطة في القرن الثاني للهجرة ؛ فقد كانت

يمكنه أن يبتدىء من أول ا ب ت ث الخ ، لأن الألف حرف معتل ، فلما فاتته أول
الحروف ، كره أن يجعل الثاني أولاً (وهو الباء) إلا بحجة وبعد استقصاء ؛ فتدبروا نظر إلى
الحروف كلها وذاقها ، فوجد مخرج الكلام كله من الحلق ، فصير أولها
بالابتداء أدخلها في الحلق ، وكان ذوقه إياها أنه كان إذا أراد أن يذوق الحرف ،
فتح فاه بألف (أى الحرف الطبيعي في النطق كما قدمنا) ثم أظهر الحرف (الذى
يريد ذوقه) نحو ا ت ، ا ح ، ا ع ، فوجد العين أقصاها في الحلق وأدخلها ،
فجعل أول الكتاب العين ، ثم ما قرب مخرجه منها ، الارتفاع فالأرفع ، حتى أتى على
آخر الحروف .

(١) في كتاب سر الصناعة لابن جنى : الحركات أبعاض حروف المد واللين ؛
فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمّة بعض الواو ، وكان متقدّم
النحويين يسمون الفتحة : الألف الصغيرة ، والكسرة : الياء الصغيرة ، والضمّة :
الواو الصغيرة .

تكتب من غير نقط إلا للشكل ؛ فالنقطة فوق الحرف علامة الفتحة ، وتحتة علامة الكسرة ، وإلى جانبه علامة الضم ؛ وأول من وضع هذه الطريقة للعرب أبو الأسود الدؤلى ؛ ولذلك تأريخ يأتى فى محله

والمراد بالحروف والحركات (الأصلية) التى يستوى فى الإتيان بها الأقحاح من العرب الذين لم تخلط لغتهم ولا ورثوها مخلوطة ؛ فإن لمن عداهم حروفاً أخرى تسمى متفرعة

الحروف المتفرعة

وهى حروف من التسعة والعشرين حرفاً تتميز بإشراب الحرف^(١) صوتاً من غيره ، وهى قسمان : مستحسنة ، ومستهجنة ؛ ونحن نذكرها فى هذا الفصل مقرونة بما يناسبها من لغات العرب ، تحقيقاً لغرضنا التاريخى :

المستحسنة

أما المستحسنة فهى التى عرفت فى لغة من يؤثق بعربيته وتستحسن فى قراءة القرآن وإنشاد الشعر بحيث لا تشوب المنطق منها هجنة أو زراية ، وهى :

(١) النون الخفيفة التى يكون مخرجها من الخياشيم ، كما تقول «عَنكَ» تخرج النون بغنة من الخياشيم ، وهذه النون فى منطق كثير من أشراف العرب . ومن لغاتهم أنهم يستجيزون فى الشعر جمع الميم والنون فى القوافى لاجتماعهما فى الغنة التى ترتفع إلى الخياشيم ، وعليها قول الراجز
بُنَىْ إِنْ الِيبْرُ شَيْءٌ هَيْنَ المنطقُ اللَّيْنُ والطَّعْمُ

(١) سَمَى سَلْبُوِيَه بعض الحروف : بالمشرية ، وذلك فى باب الوقف من كتابه

ينطقها « الطَّعَيْنُ » * ، للقافية . وقال آخر :

ما تنقِمُ الحربُ العوانَ مِنى بازلُ عامينَ حديثُ سنى
لمثل هذا ولدتنى أُمى

ينطقها « أُنى »

التسهيل

(٢) الهمزة التى بينَ بينَ ؛ وهى التى تقع متحركة بعد ألف ؛ فإنهم ينطقون بها حرفاً بين الهمزة وبين حرفٍ حركتها ، ويجعلون الحركة التى عليها (أى الهمزة) مختلصةً سهلةً بحيث تكون كالساكنة وإن لم تسكن ؛ فينطقون بها بحرف بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة : نحو تساءل ، وبينها وبين الواو إن كانت مضمومة : نحو تفاؤل ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة : نحو قبائل

وهذا الحرف المنطوق به يسمى الهمزة المسهلة أيضاً ؛ وذلك فى لغة قريش وأكثر أهل الحجاز : يخففون الهمزة لأنها أدخل فى الحلق ولها نبرة تجرى مجرى التهوع ^(١) فثقلت بذلك على ألسنتهم . وروى عن علي أنه قال : نزل القرآن بلسان قريش وايسوا بأصحاب نبر ، ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا . أما تحقيق الهمزة فهو الأصل ، وهو لغة تميم وقيس

(٥) قلت : والطعيم : تصغير الطعام .

(١) يريد أن صوت الهمزة فى مخرجها من الحلق يشبه صوت من يتكلم القىء

لغات في التخفيف

والتسهيل نوع من أنواع التخفيف المقررة في علم الصرف ، ولا محل لبسط ذلك في هذا الكتاب ، ولكننا نذكر منه أمثلة من لغاتهم فيه جرياً على طريقتنا من جمع الصور التاريخية لهذه اللغة كما سنفصله :^(١)

فمن العرب من يبدل الهمزة المفتوحة إذا كانت منفصلة (أى بين كلمتين) إلى لفظ ما قبلها ويدغمها فيه (ويسمونه التخفيف البدلي) فيقولون في (أر أنت) : أَوَّنت ؛ وفي (أبو أيوب) : أبوَّيُوب ، وهكذا

فإذا كانت الهمزة المنفصلة **مكسورة** أو مضمومة فأهل التخفيف لا يدغمونها فيما قبلها بل يقولون في نحو (أحلبنى إيلك) : أحلبنى بلك ، وفي نحو (هذا أبو أمك) : أُوُمَّك . فيلقون حركة الهمزة على ما قبلها .

أما إن كانت الهمزة في كلمة واحدة (أى غير منفصلة) نحو سواة ، وموالة ، فإنهم يحذفونها فيقولون : سَوَة ، ومَوَلة .

فذلك كما ترى قريب من لغاتنا العامية ، وأقرب منه أنهم يحذفون الهمزة بعد المتحرك المبني ويلقون حركتها عليه ، فيقولون في نحو (قال إسحق ، وقال أسامة) قال شُحْق ، وقال سَامة

وكذلك يحذفون الهمزة إذا كانت أول كلمة وكان آخر الكلمة التي قبلها ألفاً ؛ وفي هذه اللغة : إن كان ما بعد الهمزة حرفاً ساكناً حذفوا معها الألف التي قبلها لئلا يجتمع ساكنان ، فإن لم يكن ذلك أبقوا الألف

(١) نتقدم إلى القراء أن يتقصصوا ما ذكرناه من لغات العرب وما نذكره وما سنذكره منها في الفصول التالية ، لأنها في حقيقتها درجات تاريخية ، ثم هي بحملها لا يجمعها كتاب كائناً ما كان لمقدم أو متأخر

وحذفوا الهمزة وحدها ؛ فيقولون في نحو (ما أحسن زيدا) : مُحَسِّنَ زيدا .
وفي (ما أشدَّ عمرا) : ما شَدَّ عَمْرًا ، يُبقون في هذا المثال الألف التي قبل الهمزة
لأن ما بعدها متحرك (وهو الشين) .

الإمالة

(٣) من الحروف المستحسنة ، الألف التي تَمال إمالة شديدة ، وذلك
أن يُنَحَّى بالفتحة نحو الكسرة إلى حد لو زاد صارت الألف ياء ؛ وهي
الإمالة الكبرى ، ويسمونها المَحْضَة ، ونطقها كحرف (E) أما غيرها
فيسمونها الإمالة الصغرى ، وبينَ بينَ ، وبين اللفظين ، وتسمى ترقيقاً أيضاً ؛
وهذا خاص بإمالة الفتحة التي قبل الألف فقط : كعابد ؛ والمراد من الإمالة
إما غرض مناسبة صوت النطق بالفتحة إلى صوت النطق بالكسرة التي
قبلها حتى تقرب منها : كجهاد ، أو التي بعدها : كعالم ؛ أو المناسبة لصوت
النطق بياء قبلها : كسيّال ، وشيبان ؛ أو للتنبيه على أصل الألف الإمالة إذا
كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة : كباع ، وخاف ؛ أو للتنبيه على الحالة
التي تصير إليها الألف في بعض الأحوال : كأفعى ، وحبلى ؛ لأنهما تصيران
في التشبيه أفعَيان ، وحَبْلَيان .^(١) وسائر أسباب الإمالة وأنواعها مفصل
في كتب التصريف ولا تمس حاجتنا إليه ، وإنما نقصد منه إلى معنى التاريخ

(١) من لغات العرب أن بعضهم يبدل الألف في أفعى وحبلى ياء في الوقف ،
فيقول : أفعى وحبلى (بكسر العين واللام) ، وبعضهم يبدلها واواً فيقول : أفعو
وحبلو ؛ وقال ابن سيده في النحوص بعض العرب يجعل الياء والواو ثابتتين في
الوصل والوقف . وفي سر الصناعة : حكى سيبويه عنهم في الوقف : هذه حبلاء ،
يريدون حبلى ؛ ورأيت رجلاء ، يريدون رجلا ؛ وقال : إن الهمزة فيهما بدل من
الألف ، وحكى أيضاً أنهم يقولون : هو يضربها ، بالهمزة . وهذا كله في الوقف

اللغوى فقط .

فأضل التقريب شائع في كلامهم ، يقربون الحرف إلى الحرف للشبه .
بينهما ، كما يقربون الصاد من الزاي ونحوها — على ما سيأتى — وليست
الإمالة مطردة في أهل اللغة الواحدة ؛ فإن أهل الحجاز يُميل بعضهم قليلاً
في مواضع معينة ، وأكثرهم لا يُميلون ؛ وبنو تميم وهم أحرص العرب عليها
في منطقتهم — يُميل بعضهم في مواضع وينصب بعضهم (لا يُميل) في مواضع
أخرى ، وقد يميلون جميعاً في أشياء معروفة .

ولناس كثير من العرب ممن تُرتضى عربيتهم أنواع من إمالة الألف ؛
فيقولون : هو يريد أن يضربها ، ونحو ذلك ؛ لأن الهاء خفيفة والراء مكسورة ،
فكأنها عندهم (يضربا) — بدون هاء — ولذلك يميلون ؛ وفي هذه اللغة
يقولون : منها ، فيُميلون أيضاً ، ويقولون : فينا ، وعلينا ؛ فيميلون للياء حيث
قربت من الألف ، وكذا (يدا ، ويدها) يميلون فيهما للياء أيضاً ؛ ومن أهلها
بنو تميم وقوم من قيس وأسد

وتَم حروف تمنع من إمالة الألفات وهى (ص ض ط ظ غ ق خ)
إذا كان حرف منها قبل الألف وكانت الألف تليه : كصادق ، وضامن ،
وطائف ، وظالم ، وغائب ، وقاعد ، وخامد ؛ وإنما منعت هذه الحروف
الإمالة لأنها مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها
استعلت إليه فغلبت عليها هذه الحروف وقربتها منها لاستواء الصوت في
مجموع الكلمة .

قال سيبويه : ولا نعلم أحداً يُميل هذه الألف (مع المستعلية) إلا من

لا يؤخذ بلغته ؛ فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسوراً ، فإنه لا يمنع الألف من الإمالة ، نحو : الضعاف ، الصعاب ، والقباب ، مثلاً ؛ لأنهم يضعون ألسنتهم في موضع هذه الحروف المستعلية ثم يصوبونها فالانحدار أخف عليهم من الإصعاد .

وبقيت أشياء كثيرة لا تتعلق بغرضنا ، ولكن جماع القول في هذا الباب التاريخي ما قاله سيديويه ، من أنه ليس كلُّ من أَمَالَ الألفاتِ وافقَ غيره من العرب من يُمِيلُ ، ولكنه قد يخالف كلُّ واحد من الفريقين صاحبه ، وكذلك من كان النصبُ من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر ، فإذا رأيت عربياً كذلك فلا تُرَيِّنْهُ خلط في لغته ، ولكن هذا من أمرهم .

المضارعة بين الحروف

(٤) ومن الحروف المتفرعة المستحسنة ، الشين التي تكون كالجيم ؛ فإنهم يُشربونها صوتَ الجيم متى كانت الشين ساكنة قبل دال ؛ لأن الدال مجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة^(١) فيريدون بهذا النطق تناسب الصوت على ما هو من أمرهم . وذلك نحو أشدق ومشدود ؛ فإنهم يُشربون هذه الشين صوت الجيم فتنطق كحرف (ز) وهي الجيم في منطلق السوريين

(٥) ومنها الصاد التي تكون كالزاي ، وذلك أن الصاد متى كانت ساكنة وكان بعدها دال نطقوها زائاً مفخمة غير خالصة ، لأنهم يضارعون

(١) انظر فصل مخارج الحروف

بها أشبه الحروف بالذال في موضعه وهو الزاي ، لأنها حرف مجهور غير مُطَبَّق ، فيقولون في نحو (أصدر ، ومصدر ، والتصدير) . أذر ، ومزدر ، والتزير ؛ ولكن كما ينطق عامتنا حرف الظاء ؛ وقال سيبويه : وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة ... إرادة أن يكون عملهم من وجه واحد ، وليستعملوا الستهم في ضرب واحد .

وقد يضارعون بالصاد أيضاً منطق الزاي إذا كانت الصاد متحركة ، نحو : صدق ، وربما ضارعوا بها وهي متحركة وبعيدة عن الذال ، نحو مصدر ، بل وفي نحو الصراط أيضاً وإن لم يكن في الكلمة ذال ، ولكنهم يعتبرون الظاء كالذال . وفي شرح الفصيح لابن خالويه : إن من لغة بعض العرب أن يُشَمَّ (الصفا والعصا) فيُشرب الصاد صوت الزاي مع أنه ليس فيهما ذال ولا ماهو في حكمها ، قال : وهي لغة سوء .

وكذلك قد يضارعون الشين بالزاي إذا كان بعدها ذال ، لأنها في الهمس والرخاوة كالصاد ، فيقولون في نحو (أشدق) : أزدق ؛ وقد مرت اللغة الأخرى في النطق بهذه الشين

(٦) ومن الحروف المستحسنة ألف التفخيم ، وهي ألفٌ يُنحَى بها نحو الواو فتكون كحرف و وينطق بها أهل الحجاز في قولهم : الصلاة ، والزكاة ، والحياة ؛ ويقال إنهم كتبوا هذه الكلمات في المصحف بالواو بدل الألف على هذه اللغة ؛ ولا يقاس في ذا المنطق بل ينتهي فيه عند ما انتهت إليه العرب .

الحروف المستهجنة

وهي حروف لا يستحسنونها ولا تكثر في لغة من تُرتضى عريته ، ولا يؤخذ بها في قراءة القرآن وإنشاد الشعر ؛ وهذه الحروف لا يستطيع بعضهم النطق بأصولها ، فإذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها ، وهي :

(١) حرف بين الجيم والكاف ينطق به كمنطق الجيم المصرية ، فيقولون في (كافر) : جافر ، وهو اليوم من لغات اليمن وبغداد

(٢) الجيم التي ينطق بها كالكاف ، وكانت لغة سائرة في اليمن ، وهي اليوم فاشية في أهل البحرين ، يقولون في (رجل ، وجمل) : رَكل ، وكَمَل .

(٣) الجيم التي كالشين ، وهي عكس الشين التي كالجيم في الحروف المستحسنة ، واسكنهم استهجنوا هذه لأنها إنما يُنطق بها كذلك إذا كانت ساكنة وبعدها دال أو تاء نحو (اجتمعوا ، وأجدر) ، يقولون فيهما : اَشْتَمَعُوا ، وَأَشْدَر ؛ وموضع الثقل أنه ليس بين الجيم والدال ، ولا بينها وبين التاء ، فتباين ؛ بل هما شديدتان .

ومن لغاتهم أيضاً أنهم يقربون الجيم من الدال في وزن (الافتعال) فيبدلون الدال مكان التاء من هذا الوزن ليكون العمل من وجه واحد ، يقولون في نحو (اجتمعوا واجتروا) : اَجْدَمَعُوا وَاَجْدَرُوا

(٤) حرف بين الكاف والقاف ، وهذا لم يذكره سيبويه في كتابه بين الحروف المتفرعة ، ولكن ذكره ابن فارس في فقه اللغة قال : فأما بنو تميم فيأنهم يُلحِقون القاف باللهاء حتى تغاظ جداً ، فيقولون : (القوم) ، فيكون (٨ - تاريخ)

بين الكاف والقاف ، وهذه لغة فيهم ، قال الشاعر :
وَلَا أَكُولُ لِكَدْرِ السَّكْوِمِ قَدْ نَضِجْتُ وَلَا أَكُولُ لِابَابِ الدَّارِ مَكْفُولُ
يريد في كل ذلك القاف . وهذا الحرف يسمى القاف المعقودة ، قال
أبو حيان في ارتشاف الضرب : وهي الآن غالبية في لسان من يوجد في البوادي
من العرب حتى لا يكاد عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة لا بالقاف الخالصة
المنقولة على وضعها الخالص على السنة أهل الأداء من أهل القرآن

(٥) الضاد الضعيفة ، قال سيديويه في مخرجها : إنها تُتَكَلَّفُ من الجانب
الأيمن ، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف ؛ لأنها من حافة
اللسان مطبقة . وقال الفارسي : كما إذا قلت ضَرَبَ ولم تُشَبِّعْ مَخْرَجَهَا (أي
الضاد) ولا اعتمدت عليه ولكن تخفّف وتختلس فيضعف إطباقها . ويقول
السيرافي إنها في لغة قوم ليس في لغتهم ضاد ، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها
في العربية اعتضلت عليهم فربما أخرجوها ظاء لإخراجهم إياها من طرف
اللسان وأطراف الثنايا ، وربما تكفّوا لإخراجها من مخرج الضاد فلم يأت
لهم فخرجت بين الضاد والطاء .

(٦) الصاد التي كالسين ؛ يقربونها من السين لسكونهما من مخرج واحد
وهي كبعض لغات المتظرفين من العوام ، يقولون في (صالح) : سالح .
ومن لغات العرب إبدالهم السين صاداً إذا كان بعدها قاف وكانت في
كلمة واحدة ، فيقولون في (سُقْتُ) : صُقْتُ . وكذا يعتبرون الغين والحاء
بمنزلة القاف ، يقولون : صالح وصالخ ، في (سالخ وصالخ) ، وهذه من لغة بني
العنبر ؛ وقد قالوا أيضاً : صاطع ، في (ساطع) .

(٧) الطاء التي كالتاء ، وهي فاشية في لغة عجم أهل الشرق ؛ لأن الطاء في أصل لغتهم معدوم ، فإذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس في لغتهم فارتضخوها هذه اللسنة ، فيقولون في (سَاطَان) : سَاطَان بفتحيم قليل .

(٨) الظاء التي كالتاء ، وهو حرف يحىء من المبالغة في إنشاء الظاء فتخرج كأنها تاء مفتحة

(٩) الباء التي كالفاء ، في نحو (أصبهان و باخ) ، وهي على ضربين . أحدهما لفظ يكون الباء أغلب عليه من الفاء كحرف (P) ، والآخر لفظ يكون الفاء أغلب عليه ، وهما حرفان من حروف المعجم سوى الباء والفاء المختصين . قال السيرافي : وأظن العرب إنما أخذوا ذلك من المعجم لمخالطتهم إياهم

(١٠) الياء كالواو في نحو قيل وبيع بالإشمام ، وهي لغة بعض العرب ، يُشَمُّون الياء صوت الواو فتخرج كحرف (ou)

(١١) الواو التي كالياء في نحو ، مذعور و ابن بور ، ينطقون بها كحرف (u) وهي في لغة كثيرين من قيس وأكثر بني أسد : كقفقس و دبير ، يحيمون بها بدل واو المد التي بعدها راء مكسورة ، فتميل الضمة إلى جهة الكسرة ، ويتبع ذلك ميل الواو إلى جهة الياء كما قال سيديويه .

تلك جملة ما عرفوه في مناطق العرب ، وهي ولا شك آثار يرتضخونها من لغات أخرى : كالعبرانية والسريانية ولغة الفرس والروم والحبشة وغيرهم من خالطوهم في أقدم أزمانهم ، ولا يزال ذلك يندأ في مناطق هذه اللغات إلى اليوم

صفات الحروف ومخارجها

لأنريد أن نطيل في بيان مخارج الحروف العربية وضبطها على وجوهها الصحيحة المتناقلة عن العرب ؛ فذلك خارج عن غرضنا في هذا الكتاب ، ثم هو موضوع فن برأسه ، وهو فن التجويد الذي وضعه حفص بن عمرو الدوري صاحب القراءة المشهورة بقراءة حفص ، وقد أخذ عن عاصم عن التابعين عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك بعدُ مستفيض في كتب التصريف ، وقد وضع فيه ابن جنى كتابه (سر الصناعة) ، وهو أتم كتاب في ذلك ، قسمه على أبواب بعدد الحروف ، وذكر فيه أسماءها وأجناسها ومخارجها ومدارجها وفروعها وخلاف العلماء في ذلك مستقصى مشروحاً .

ولكننا نذكر أنواع هذه الحروف باعتبار صفاتها ، لأن هذه الصفات إنما هي مصطلحات تاريخية في اللغة ، وهم يسمون الخطأ فيها — صفات الحروف — خطأ خفياً ، وقد سميناهم بعضها فيما تقدم لنا من الكلام ، فنذكر جملة في هذا الفصل ترجمةً لتلك وتوفيةً للفائدة ، ثم نلم بمخارجها بعد .

الصفات

يقسمون الحروف باعتبار صفاتها إلى تسعة عشر نوعاً ، وبعضهم يبلغ بها إلى أربعة وأربعين ، وكثير ينقصون أو يزيدون ؛ أما الأنواع المشهورة عند علماء هذا الفن والتي هي كالأصول ، فهي حروف همس ، وجهر ، وشدة ، ورخاوة ، وبين بين ، وحروف استعلاء ، واستفال ، وإطباق ،

وانفتاح ، وتفخيم ، وترقيق ، وآفش ، وتكرير ، واستطالة ، وغنة ،
وذلاقة ، ومدولين ، وصفير ، وقلقلة :

(١) فالحرف المهموس هو الذى ضعف الاعتماد فى موضعه حتى جرى
النفس معه ، وحروف هذا النوع عشرة : (ه ح خ ك ش س ت
ص ث ف)

(٢) والحرف المجهور هو الذى أشبع الاعتماد فى موضعه — أى على
مخرج الحرف — ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه
ويجرى الصوت ، وحروف هذا النوع تسعة عشر ، لأنها كل ما كان
غير مهموس .

(٣) والشديد هو الذى يتمتع الصوت أن يجرى فيه لكمال قوة الاعتماد
على مخرج الحرف ، ولهذا النوع ثمانية حروف : (ع ق ك ج ط ت د ب)

(٤) والرخو هو الذى يجرى فيه الصوت لضعف الاعتماد على مخرجه مع
نفس قليل ، وذلك فى الرخو المجهور ، أو كثير وهو فى الرخو المهموس ، وحروف
الرخاوة ستة عشر : (ذ ظ غ ض ز و ي ا ه ح خ ش س ت ص
ث) وهذه الثمانية الأخيرة هى كل حروف الهمس ما عدا الفاء والكاف .

(٥) وأما الحرف الذى هو بَيْنَ بَيْنَ فهو المتوسط بين الرخاوة والشدة ،
وذلك من عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريه ؛ وحروفه خمسة :
(ل ن ع م ر) وهذه الحروف المتوسطة كلها مجهورة .

أما الأنواع السابقة فمنها الشديد المجهور ، وهو ستة حروف : (ع ق ط
ب ج د)

ومنها الشديد المهموس وهو حرفان : (ك ت)
ومنها الرخو المجهور وحروفه ثمانية : (ض ظ ذ غ ز ا و ي)
ومنها الرخو المهموس وهو ثمانية أيضاً : (ه ح خ ش س ص ث ف)
وهذه الثمانية هي جميع الحروف المهموسة ما عدا الكاف والتاء .

(٦) الاستعلاء : هو أن يستعلي اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة
الحنك العليا ، وحروفه سبعة (خ ص ض غ ط ق ظ) وأشدها استعلاء القاف .
(٧) الاستيفال ضد الاستعلاء ، وحروفه كل ما عدا السبعة المتقدمة
(٨) الإطباق : وهو انحصار الصوت فيما بين اللسان والحنك ، لا تطابق
الحنك على وسط اللسان بعد استعلاء أفصاه ووسطه إلى جهة الحنك ، كما
يعرف ذلك عند النطق بحروفه ، وهي أربعة : (ط ظ ص ض) وجملة
من حروف الاستعلاء ، ولا يكون الإطباق تاماً إلا مع الطاء

(٩) والانفتاح : هو عدم انحصار الصوت بين وسط اللسان والحنك
عند النطق بالحرف لانفتاح ما بينهما ، سواء انطبق الحنك على أقصى اللسان
أولاً ؛ وحروفه كل ما عدا الأربعة المطبقة ؛ وكل حروف الاستيفال منفتحة
(١٠) النفخيم : وهو تغليظ الحرف في مخرجه بحيث يمتلئ الفم بصداه ،
وحروف الاستعلاء كلها مفخمة ، ولا يجوز تفخيم شيء من حروف
الاستيفال إلا الراء واللام في بعض أحوالهما ، وإلا ألف المد ، فإنها تابعة
لما قبلها تفخيماً وترقيقاً .

(١١) والترقيق : وهو نفاثة الحرف بحيث يكون جسمه ناعلاً لا يمتلئ

الفم بصداه

(١٢) والتفشي : كثرة انتشار خروج الهواء بين اللسان والحنك ، وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف ، وحرف التفشي هو الشين فقط على المشهور ، وبعضهم يجعله في الضاد والذاء والفاء ، وبعضهم يقول إن في الصاد والسين تفشياً أيضاً ، وكل ذلك غير مجمع عليه .

(١٣) والتكرير : ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف ؛ وحرفه الراء فقط ، وأكثر ما يظهر تكريره إذا كان مشدداً نحو : مرة ، وكرة .
(١٤) والاستطالة : امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها وهي جنب اللسان لأطرافه ، وحرفها الضاد فقط ، وبعضهم يقول إن الشين مستطيلة أيضاً لأنها تفشت واستطالت حتى خالطت أعلى الثنيتين ، وهذا نقله صاحب المخصص .

(١٥) والغنة : صوت يخرج من الخيشوم — أقصى الأنف — ولذلك لو أمسك المتكلم بأنفه لم يمكن خروجها ، وحرفها النون (ولو تنوينا) والميم ، إذا سكنتا ولم تظهرا .

(١٦) والذلاقة : حروف سُمِّيَتْ بذلك لخروج بعضها من ذاق اللسان وبعضها من ذاق الشفة ، أي طرفهما ، وهي (ف ر م ن ل ب) وضدها حروف الإصمات ، وهي ما عدا هذه الستة .

(١٧) والمد : هو إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين زيادة على المد الطبيعي ، وحروفه (ا و ي) لأن مخرجها متسع لانتهاؤها إلى هواء الفم ، ومخرج الحرف إذا اتسع انتشر فيه الصوت وامتد ولان ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب ، وكل حرف تجده مساوياً لمخرجه إلا

هذه الحروف الثلاثة^(١). والمد في علم التجويد ألقاب عشرة ليس هذا موضعها .
(١٨) والصفير : صوت يخرج مع الحرف يشبه صفير الطائر ، وحروفه
ثلاثة : (س ص ز)

(١٩) والقلقلة : صوت زائد يحدث بفتح مخرج الحرف بتصويت ،
ويشترط عندهم في إطلاق اسم القلقللة على ذلك الصوت ، أن يكون شديداً
جهرياً ؛ وحروفها خمسة : (ق ط ب ج د) والمبرد يعد الكاف من حروف
القلقلة ، كأنه لم يشترط قوة الصوت الزائد ، وعلى ذلك تكون التاء منها
أيضاً ، وهو ما يفهم من كلام سيبويه ، لأنها كالـكاف ، والصوت فيهما
يلابس جري النفس ، وهو صوت همس ضعيف ، ولذلك عدا شديدين
مهموسين .

المخارج

تلك صفات الحروف المجمع عليها ، أما مخارجها الطبيعية فهي خمسة عشر
على ترتيب ذهابها مع الصوت من ابتداء الصدر إلى الشفتين كما ترى :

١ — حروف المد (ا و ي) تخرج من جوف الصدر وتنتهي إلى
هواء الفم

٢ — (هـ ، هـ) مخرجهما من أقصى الحلق ، غير أن الهمزة أدخل فيه

٣ — (ع ، ح) من وسط الحلق ، والعين أدخل من أختها

(١) سيبويه يعتبر للين حرفين : الواو والياء ، ويسمى الألف (الهاوى) لأنه
حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه ، أشد من اتساع مخرج الياء والواو ، قال : لأنك
قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك .

- ٤ — (غ ، خ) من أدنى الحلق إلى الفم : والغينُ أدخل
- ٥ — (ق) من بين أقصى اللسان وما فوقه من الحنك
- ٦ — (ك) مما يلي مخرج القاف من اللسان والحنك
- ٧ — (ج ، ش ، ي) من بين وسط اللسان وما فوقه من الحنك ، غير أن الجيم أدخل والياء أخرج
- ٨ — (ض) من بين جانب اللسان من أقصاه إلى قرب رأسه وبين ما يقابل ذلك من الأضراس العليا فتستخرق أكثر حافة اللسان ،
- ٩ — (ل) من بين جانب اللسان حيث ينتهي مخرج الضاد إلى منتهى طرفه وبين ما يقابل ذلك من الحنك الأعلى فوق الأسنان ، فالضاد واللام يتوزعان حافة اللسان^(١)
- ١٠ — (ر ، ن) من بين طرف اللسان إلى رأسه وبين لثة الشفتين العلويتين ، غير أن الراء أدخل في ظهر اللسان قليلاً^(٢) .

(١) سيبويه يسمي اللام والراء حرفي الانحراف ، لأن اللسان ينحرف عند النطق باللام إلى داخل الحنك ، فلا يخرج الصوت من موضع اللام بل من ناحية مستدق اللسان فويق ذلك ؛ وينحرف عند النطق بالراء إلى جهة اللام ، قال : ولهذا يلشغ فيها الأطفال فيخرجونها لا مآ .

(٢) المراد بهذه النون ما يسمونه النون المظهرة ، والإظهار والإدغام والإقلاب والإخفاء هي أحكام هذا الحرف ؛ فالمظهرة النون الساكنة إذا كان بعدها حرف من حروف الحلق ، نحو أنعمت ، والمدغمة التي يتلوها من كلمة أخرى حرف من الحروف المجموعة في قولهم (يرملون) ، ويكون الإدغام بغنة إذا كان الحرف التالي ميماً أو نوناً ، وتقلب النون ميماً إذا تلاها باء : نحو منبع ، وتكون خفية ، أي بين الإظهار والإدغام إذا تلاها حرف من الخمسة عشر الباقية بعد الحروف التي أشرنا إليها .

١١ - (ط ، د ، ت) من بين طرف اللسان وبين أصول الشنايا العليا مصعداً إلى الحنك ، غير أن الظاء أَدْخَلَ والتاء أخرج .

١٢ - (ص ، س ، ز) من بين رأس اللسان والشنايا من غير أن يتصل بها الحرف وإنما يحاذيها ويسامتها ، غير أن الصاد أدخل والزاي أخرج

١٣ - (ظ ، ذ ، ث) من بين طرف اللسان وأطراف الشنايا العليا ، غير أن الظاء أدخل والتاء أخرج

١٤ - (ف) من بين الشفة السفلى وأطراف الشنايا العليا

١٥ - (ب ، م ، و) من بين الشفتين منطبتين للباء والميم ، ومنفتحتين للواو ، غير أن الباء أدخل والواو أخرج

اختلاف لغات العرب

قدّمنا أن من بعض أسباب اختلاف اللغات عند العرب كونهم أميين لا يكتبون ، فبقيت اللغة متعلقة على الألسنة ، تتغير مادام يُتكلّم بها وما دامت ألسنتهم متصرفة بالسليقة أو ماهو في حكمها ، كالنقل الطبعي الذي يأخذ به العربي للخفة وانحراف لسانه إليه طبيعةً لأنه يركب منه قياس نفسه كأنه من منطقة الموروث

لاجرم كانت اللغات كثيرة ؛ فإن العرب قبائل ، وتحت كل قبيلة بطون متعددة ، ثم الانحياز ، ثم العشائر ، ثم الفصائل^(١) ؛ ولا بد أن يكون ناموس الاختلاف قد عمّ هذه الأقسام كلها ، إن لم يكن في أصل اللغة في الفروع واللهجات .

وقد نقل صاحب المخصص في موضع من كتابه أن أبا عبيد روى عن الكسائي النحوي (توفي سنة ١٨٢) أن المضارع من (نمى) إنما هو (ينمى) بالياء ، وقال الكسائي : لم أسمع (ينمو) بالواو إلا من أخوين من بني سليم ، ثم سألت عنه جماعة من بني سليم فلم يعرفوه بالواو . هذا على انتشار اللغة يومئذ بالقرآن والشعر في جمهور العرب ، ولزومها على الغالب طريقة واحدة وحدًا معروفاً ، ومع ذلك بقي الاختلاف حتى في الفصيحة الواحدة ؛ لأن هذين الأخوين أهل بيت واحد امتاز بهذه اللغة عن العشيرة كلها .

ولا بد لنا من التنبيه على أن الرواة والعلماء لم يدوّنوا اللهجات على

(١) العشيرة : رهط الرجل ، والفصيحة : أهل بيته خاصة

مناطق العرب قبل تهذيب قريش للغة ، ولكنهم تناقلوا من ذلك أشياء كانت لعهد الإسلام ، وأشياء أصابوها في أشعار العرب مما صحت روايته قبيل ذلك ؛ أما سواد ما كتبوه فقد شافهوا به العرب في بواديها وسمعوه منهم ، وهو بلا ريب من بقايا اللهجات الأولى التي كانت لعهد الجاهلية

على أنهم لم يدونوا من كل ذلك إلا كفاية الحاجة القليلة في تصارييف الكلام ، أو ما تنمض به أدلة الاختلاف بين العلماء المتناظرين : كالبصريين والكوفيين ؛ أما تدوين اللهجات على أنها أصل من أصول الدلالة التاريخية في اللغة فهذا لم يتذبه له أحد فيما نعلم ، لأن أكبر غرضهم من جمع اللغة وتدوينها يرجع إلى علوم القرآن والحديث ، ولغتهما قرشسية ؛ وهذه يقل الاختلاف فيها لأنها حضرية مهذبة ، والتحصن شيء ثابت فكانها في حكم المدونة . وقبل أن نأتى على ما وقفنا عليه من وجوه الاختلاف والكشف عن معنى الأدلة التاريخية فيها ، نذكر شيئاً قليلاً عن تفرع قبائل العرب ؛ لأنه من الأدلة الطبيعية على تفرع اللهجات وانشقاقها بما يطرأ عليها من أسباب المخالطة وقدم العهد ونحو ذلك :

قبائل العرب

تنقسم القبائل العربية إلى قسمين : القحطانية ، والعدنانية ؛ وقد تداخلت لغاتهما جميعاً بعد الإسلام وصارت لغة واحدة هي القرشية ، إلا فروقاً قليلة بقيت في المناطق كأنها أدلة أثرية .

فن القحطانية حمير ، وغسان ، ولخم ، والأزد ، ومذحج ، وكندة ، وطى ، وغيرها (وبعضهم يعد منها قضاة أيضاً) ؛ وأولئك عرب الجنوب .

أما العدنانية أو عرب الشمال وهم أهل هذه اللغة ، فنمازهم في تهامة ونجد والحجاز ، إلا فريشاً فإنهم تحضروا في مكة ؛ وتلك البادية هي التي صهرت اللغة وأحالتها إلى هذه السبيكة الفنية العجيبة ؛ ويرجع هؤلاء العرب إلى فرعين ينتهيان إلى عدنان ، وهما عك ، ومعد ؛ وقد بقيت من عك بقية إلى الاسلام ؛ أما معد فهو البطن العظيم الذي تناسلوا منه ، وكانت قبيلة كبرى ثم انشقت إلى فرعين : نزار ، وقنص ؛ وتفرعت نزار إلى خمسة فروع وهي : أنمار ، ومُضَر ، وقضاعة ^(١) عند من لا يعدها من القحطانية ، وربيعه ، وإياد ؛ وتحت كل فرع من هذه الخمسة قبائل كثيرة ، إلا أن الفصاحة اشتهرت في مُضَر ، حتى عُرفت اللغة بالمضرية ، ومن أشهر قبائلها كِنانة — ومن بطونها قريش — ثم تميم ، وقيس ، وأسد ، وهذيل ، وضبة ، ومزينة ؛ وتحت كل قبيلة بطون وأنخاذ بسط النسابون عليها الكلام في كتبهم ولا فائدة في استقصائه لمثل هذا الفصل ؛ وسنلم بشيء من تاريخ تفرق القبائل ومنازلها عند الكلام على أولية الشعر العربي ؛ فهناك موضع الحاجة إليه

(١) الظاهر أن من يعدون قضاعة من القحطانية إنما يعتبرونها كذلك لأنها لما تفرقت ذهب منها قوم فأنشئوا دولة متحضرة في العراق والشام : كسليح ، فإنهم نزلوا مشارف الشام وفلسطين ، وكانت الدولة في بطن من بطونهم يسمون الضجاعة ، وهم يعملون للروم ؛ وتنوخ . نزلوا البحرين ثم رحلوا إلى الحيرة وأنشئوا هناك دولة ، ومن ملوكهم جذيمة الأبرش صاحب الخبر المشهور مع الزباء ؛ ومن تنوخ قوم رحلوا إلى الشام فاستعملهم الروم على بادية العرب ومشارف الشام ، وبعض النسابين يقولون عن تنوخ إنها مزيج من قضاعة والأزد ؛ وكثير من اللغات الشاذة يرجع إلى قضاعة هذه .

أفصح القبائل

وهذا فصل لا يؤخذ فيه إلا بأقوال الرواة الذين جمعوا اللغة و تلقوها
عن أهلها ؛ وذلك لتقدم العهد بزمان العرب ، ولأن لغاتهم غير مميزة في
التدوين حتى يُعَارَض بعضها ببعض ويفصل بينها بطبقات من النظر يعاود
إليها وينحدر عنها كما هو الشأن في التنظير والمقابلة بين المتفاضلات
والفصيح عندهم ما كثر استعماله في السنة العرب ودار في أكثر لغاتهم ؛
لأن تكراره على الألسنة المستقلة بطبيعتها في سياسة المنطق دليل على تحقق
المناسبة الفطرية فيه .

وليس يخفى أن فصاحة العربي إنما هي عمل من أعمال الطبيعة المحيطة به ،
فإن كانت خالصة وإلا كثر في لسانه الابتذال والتنافر ، كما تجدد في لغات
القبائل الضاربة إلى العراق واليمن والشام ؛ وهذه أيضاً تقرب أو تبعد من
الفصاحة على نسبة مضبوطة باعتبار قُرْبها وبعدها من ذلك الاختلاط
الطبيعي ^(١) ؛ حقيقة الفصاحة أنها عمل تبتدئه الطبيعة وتكمله الوراثة ، فإن
وقع اختلال في أحد العاملين وقع مثله في العمل ، على نسبة واحدة .

ومن قبائل العرب قوم لم يخرجوا من ديارهم ، ويسمّونهم الأَرَحَاء ؛ لأنهم
أحرزوا دُوراً ومياها فلم ينزحوا عن أوطانهم بل هم يدورون في دورهم
كالأرحاء على أقطابها ، إلا أن يلتجع بعضهم في السُّرَحَاء وعام الجذب ، وذلك
قليل ؛ وهم ست قبائل : تميم بن مرة ، وأسد بن خزيمة في مضر ؛ وكنب بن وبرة ،

(١) كان العرب أنفسهم يعرفون تأثير الطبيعة في خلوص منطقهم ، وسأقي
بالنص على ذلك في موضع آخر

وطيئ بن أزد في اليمن ؛ وقبيلتان أخريان في ربيعة لم يذكروهما ؛ ومنهم قبائل
يسمونها الجَمَرَات ، لا اجتماعهم ^(١) على أن لا يُخرجوا منهم إلى غيرهم ولا يُدخلوا
من غيرهم فيهم ، وهم : بنو تميم بن عامر بن صعصعة ، وبنو الحرث بن كعب ،
وبنو ضبة ، وبنو علب بن بغيض ^(٢)

وبالأرحاء والجمرات نستدل على أن الطبيعة العربية تتفاوت في الميل إلى
العزلة والمخالطة ، وهي بحسب ذلك أيضاً متفاوتة في خلوص المنطق والتشابه ؛
ولسنا نريد المخالطة على إطلاقها ، بل مخالطة الأعاجم خاصة ، والمخالطة الدائمة
على الأخص ، وهي التي تكون في القبائل النازلة على حدودهم ؛ وذلك عند
العلماء هو الحد بين من تُرْتَضَى عريته ومن لا يُوثَقُ بلغته ، حتى إنهم نصروا
على أن نطق من تُرْتَضَى عريته بالشاذ الذي يخالف قياسهم لا يُخِلُّ بفصاحته ،
لأنه لا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً أو انحأ نحواً من الوجوه التي يُتَأَوَّلُ
عليها ؛ وذلك لأن الجأدة على غير ما جاء به فيكون ما شذ من منطقهم مأموئاً
عليه من فساد المخالطة ؛ ولهذا يلحقونه بقياس القريحة الصحيحة .

وأفصح القبائل الذين هم مادة اللغة فيما نص عليه الرواة : قيس ، وتمر ،
وأسد ، والعجز من هوازن الذين يقال لهم عليا هوازن ^(٣) ، وهم خمس قبائل
أو أربع ، منها : سعد بن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف .

(١) الجرة لغة : الجماعة ؛ والتجمير : التجميع

(٢) سنشير في بعض المواضع من بحث الشعر إلى هذه الجمرات وما طفق منها

(٣) وفيهم قال أبو زيد : أفصح الناس سافلة العالية ، وعالية السافلة . يعني عجز
هوازن . وأهل العالية أهل المدينة ومن حولها ومن يليها ودنا منها ؛ ولغتهم ليست
بتلك عنده

قال أبو عبيدة : وأحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر ، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا أفصح العرب بيّداً أنى من قريش ، وأنى نشأت فى بني سعد بن بكر — وكان مسترضعاً فيهم — وهم أيضاً الذين يقول فيهم أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عليّاً هُرازن وسُفلى تميم^(١)

ولهذا كان لا يكتب فى المصاحف برأى عمر وعثمان إلا كاتب من ثقيف . وتلك القبائل كلها كانت تسكن فى بوايد نجد والحجاز وتهامة ، وقد بقيت معادن الفصاحة العربية زمننا بعد الإسلام ، وإليها كان يرحل الرواة ، حتى إن السكسائي لما خرج إلى البصرة فلقى الخليل بن أحمد وجلس فى حلقة ، قال له رجل من الأعراب : تركت أسداً وتيمياً وعندهما الفصاحة وجئت إلى البصرة ! فقال للخليل : من أين أخذت عليك ؟ قال : من بوايد الحجاز ونجد وتهامة . فخرج إليهم ولم يرجع حتى أنفذ خمس عشرة قنينة حبراً فى الكتابة عن العرب

ولم تزل هوازن وتمر وأسد متميزة بخلوص المنطق وفصاحة اللغة إلى آخر القرن الرابع للهجرة ؛ وهذا الأزهري صاحب (تهذيب اللغة) المتوفى سنة ٣٧٠ يقول فى مقدمة كتابه : « لما وقعت فى إيسار القرامطة ، وكان الذين وقعت فى سهمهم عرباً ، علمتهم من هوازن واختلط بهم أصرام من تمر وأسد ... يتكلمون بطباعهم البدوية وقراءتهم التى اعتادوها ، ولا يكاد يقع فى نطقهم لحن ولا خطأ فاحش ... إلى أن يقول : واستفدت من مخاطباتهم ومحاوره بعضهم بعضاً ألفاظاً جمّة ونوادير كثيرة أوقعت أكثرها

(١) فى رواية أخرى عن أبي عمرو أيضاً : أفصح الناس علياً تميم وسفلى قيس

في مواقعها من الكتاب . هـ اه

أما القبائل التي اختلطت بغيرها فلم ينقلوا عنها ولا عدوها خالصة
الفصاحة ، فسنذكرها مع تفصيل لما تقدم عند الكلام على رواية اللغة
إن شاء الله

معنى اختلاف اللغات

رأينا محصل ما يروى من كلام العلماء فى معنى اختلاف اللغات يرجع فى كل وجوهه إلى ثلاثة معان :

(١) ما يكون من تباين اللهجات وتنوع المنطق ؛ وهذا رأس الأنواع ، لأنه يشمل اختلافهم فى إبدال الحروف وحركات البناء والإعراب واختلاف بناء الكلمة فى اللغتين والتقديم والتأخير والحذف والزيادة ونحوها مما يرجع فى جملة إلى صيغة الكلمة أو كيفية النطق بها . والعرب أنفسهم يعدون مثل ذلك من اللغات الأصلية التى تمثل نوعا من أنواع الاختلاف الطبيعى فيهم ؛ وقد روى أن رجلا قال لعمر بن الخطاب : ماترى فى رجل ظحى بظي ؟ فعجب عمر ومن حضر ، وقال : ما عليك لو قلت : ضحى بظي ؟ فقال الرجل : يا أمير المؤمنين ، إنها لغة افكان عجبهم من هذه أشد .

(٢) ما يكون من اختلاف الدلالة للفظ الواحد باختلاف اللغات التى تنطق به ؛ ومن هذا النوع المترادف والأضداد وغيرهما مما سيأتى فى محله . ورووا أن أبا هريرة لما قدم من دؤس عام خيبر ، لقي النبي صلى الله عليه وسلم وقد وقعت من يده السكين . فقال له : ناو لنى السكين ا فالتفت أبو هريرة يمتة ويسرة ولم يفهم ما المراد بهذا اللفظ ، فكرر له القول ثانية وثالثة وهو يفعل كذلك ، ثم قال : آلمديسة تريد ؟ وأشار إليها ، فقيل له : نعم ! فقال : أو تسمى عندهم مسكينا ؟ ثم قال : والله لم أكن سمعتها إلا يومئذ . ودؤس بطن من الأزد .

(٣) ما يكون قد انفرد به عربى مع إطباق العرب على النطق بخلافه ؛ وهذا أقل الأنواع ، وإنما يعد من اختلاف اللغات ، لجواز أن يكون ذلك وقع إليه

من لغة قديمة طال عهدُها وعفا رسمُها ؛ وقد رَووا عن أبي حاتم أنه سأل
أم الهيثم الأعرابية عن نوع من الحَبِّ يسمى (اسفيوش) : ما اسمه بالعربية ؟
فقلت : أرني منه حبات ! فأراها ، فأفكرت ساعة ثم قلت : هذه البجدق !
ولم يُسمع ذلك من غيرها .

وعندنا أن لغات القبائل في اختلافها إنما هي درجات تاريخية في سلم
النشوء والارتقاء ، يُستقرى فيها سيرُ التاريخ اللغوي من طبقة إلى طبقة ؛
لأن هذه اللغات جرت من أول عهدِها على اندماج النوع الأدنى منها في
النوع الأعلى ، واستمر ذلك بين العرب ، فكما انتشرت لغة أو لغات لقوم
دون قوم تعاوَرها كلٌّ ، وبهذا جعلت القبائل تدرج في سبيل الوحدة اللغوية
العامة التي تقضى بها سنّة الحياة ، واعتبر هذا بما حصل آخرأ ، فإنه لم يبق
بين اللغات كلها إلا فروق جنسية ، ثم لما ذهب عصرُ العرب وفسدت
السلائق واختبل الكلام وأصبح اللسان تعليماً ، لم يبق من اللغة إلا اللغة ،
وأودعت تلك الفروق الجنسية في معرض التاريخ ؛ على أن العلماء أنفسهم
قد أضرخوا لهذه الفروق قبل أن تموت ؛ وذلك لمكان القرآن من الوحدة
اللغوية ، فلم يكونوا يسمونها لغات إلا للدلالة على أنها مخالفة لما أُطبق عليه
أكثر العرب ، وهو المعنى الاصطلاحي القديم منذ دُوّنت اللغة

روى أبو بكر الزيري الأندلسي في طبقات النحويين : قال ابن نوفل :
سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء (توفي سنة ١٥٤) : أخبرني عما وضعت
عما سميت عربية ، أيدخل فيه كلامُ العرب كله ؟ فقال : لا . فقلت :
كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أحمل على الأكثر

وأسمى ما خالفني لغات .

وقد نهينا فيما سبق إلى أن العلماء إنما يريدون بلغات العرب ما كان باقياً
لعهدهم في السنة من أخذوا عنهم من القبائل ، وهم أقوام يمكن حصرهم
والإحاطة بلهجاتهم : ولذا ترى سيبويه يقول في مواضع من كتابه : هذا عربي
كثير في جميع لغات العرب ، وهذا عربي كثير في كلامهم ، وذلك قول العرب
سمعناه منهم ؛ ونحو هذا مما يحقق أنهم يريدون باللغات ما بيناه ؛ وكذا نقلنا
عن صاحب المخصص في بعض المواضع أنهم يعتبرون لغة الحجازيين الأصل
عند اختلاف اللغات ، لأن أصل العربية لإسماعيل عليه السلام ؛ وهذا المعنى
قد كشفه سيبويه في باب الإدغام من كتابه حين ذكر أن أهل الحجاز دعاهم
سككون الآخر في المثلين أن يبينوا في الجزم ، فقالوا : ارْدُدْ ولا تَرْدُدْ ،
بخلاف بني تميم فهم يدغمون — قال : « وهي اللغة العربية القديمة الجيدة » .
وسأشير إلى هذا المعنى ببيان أوسع فيما يلي .

وبقيت اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها من العرب عند الرواة والعلماء
إلى آخر القرن الثالث على أضعف الظن ، لكثرة الرواة يومئذ وتشعب
فنون الرواية ، وإن كانت الجوهري صاحب (الصحاح) وهو في أواخر
القرن الرابع قد ذكر أنه شافه بهذه اللغة العرب العاربة في باديتها^(١)

وما يروونه : أن الخليفة الواثق المتوفى سنة ٢٣٢ لما قدم عليه أبو عثمان
المازني سأله : بمن الرجل ؟ فقال : من بني مازن : قال : أي الموازن ، أمازن
تميم ، أم مازن قيس ، أم مازن ربيعة ؟ قال : من مازن ربيعة . فكله الواثق

(١) سنفصل تاريخ الفساد في السنة العرب البادين عند الكلام على اللغة العامية

بكلام قومه وقال : (بأسبُك) ؟ يريد : ما اسمك ؟ لأنهم يقلبون الميم بباء والباء ميماً ، قال المازني : فكرهت أن أجيبه على لغة قومي كيلا أواجهه بالمكر . لأن اسمه بكر . فقلت : بكر يا أمير المؤمنين ! فأعجبه ذلك وقال لي : اجلس فاطبئن . يريد : اطمئن . . .

وبدئية أن مثل هذا الاختلاف لا يُتَدَارَسُ ويُجَعَلُ من رياضة اللسان مالم يكن أهله في شباب أمرهم ؛ لأن هَرَمَ لغة من اللغات لا يكون إلا بوشك انقراض أهلها أو تغير تاريخهم بما يشبهه الانقراض ، إذ تُفقد أكثر مميزات الاجتماعية الأولى فكانهم غير من كانوا

تحقيق معنى اللغات في الاصطلاح

رأينا علماء اللغة وأهل العربية قد طرحوا أمثلة اختلاف اللغات في كتبهم فلا قيمة لها عندهم إلا حيث يطلبها الشاهد وتقتضيها النادرة في عرض كلامهم ، لأنهم لم يعتبروها اعتباراً تاريخياً ، فقد عاصروا أهلها ، واستغنوا بهذه المعاصرة عن توريث تاريخها لمن بعدهم ؛ ولو أن منهم من نصب نفسه لجمع هذه الاختلافات وإفرادها بالتدوين بعد استقصائها من لهجات العرب ، وتمييز أنواعها بحسب المقاربة والمباعدة ، والنظر في أنساب القبائل التي تتقارب في لهجاتها والتي تتباعد ، وتعيين منازل كل طائفة من جزيرة العرب والرجوع مع تاريخها إلى عهدها الأول الذي يتوارث علمه شيوخ القبيلة وأهل أنسابها ، لخرج من ذلك علمٌ صحيح في تاريخ اللغة وأدوار نشأتها الاجتماعية ، يُرجع إليه على تطاول الأيام وتقادم الأزمنة ؛ وليكن هذا بُعداً أصلاً فيما يمكن

أن يسمى تاريخ آداب العرب ، يفرعون منه ويحتنون مثاله في الشعر وغيره من ضروب الأدب .

واسكن القوم انصرفوا عن هذا وأمثاله لإعتقادهم أصالة اللغة ، وأنها خلقت كاملة بالوحي والتوقيف ، وأن أفصح اللهجات إنما هي لهجة إسماعيل عليه السلام ، وهي العربية القديمة الجيدة كما قال سيديويه .

والرجوع بالتاريخ اللفظي إلى عهد إسماعيل ضرب من المحال ، ومن تكلم فيه فقد أكبر القول : لأن الله يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم عن الأمم وسيرهم : « منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك » . وعلى هذا اعتبروا لهجات العرب لعهدهم كأنها أنواع منحطة خرجت عن أصلها القرشي بما طرأ عليها من تقادم العهد وعبت التاريخ ، فلم يحشوا ببعضها إلا شاهداً على الفصاحة الأصلية في العربية وخلوها من التناثر والشذوذ ، وتاماً على الذي جمعوه من أصول العربية ، وتفصيلاً لكل شيء إلا التاريخ .

مع أن الرواة قد وضعوا كتباً كثيرة ومصنفات ممتعة في قبائل العرب ومنازلها وأنسابها وأسمائها واشتقاق الأسماء وألقابها ومدحها وأشعارها وفرسانها وأيامها ، ونحو ذلك مما يرجع إلى التاريخ المتجدد ، فلو أنهم اعتقدوا اللغات بسبب من ذلك ولم يعرفوها بالوصف الديني الثابت الذي لا يتغير في حقيقته ، لأجروها مجرى غيرها من آثار التاريخ ، ولكن ذلك الزمن قد طوى بأهله ، ولحق فرعه بأصله ، فبقى ذلك الخطأ التاريخي كأن صوابه من بعض التاريخ الذي هو حديث الغيب !

نقول هذا وقد قرأنا ما بين أيدينا من كتب الفهرست والتراجم والطبقات على كثرتها ، وتبيننا ما يُسرد فيها من أسماء الكتب والأصناف ،

عسى أن نجد من آثار أحد الرواة أو العلماء ما يدل على وضع كتاب في تاريخ لهجات العرب وتمييز لغاتها على الوجه الذي أومأنا إليه ، أو ما عسى أن نستدل به على أنهم كانوا يعتبرون ذلك اعتباراً تاريخياً ؛ ولسنا خرجنا منها على حساب ما دخلنا فيها : صفر في صفر ؛ ولم يزدنا تعداد أسماء الكتب علماً بموت هذا العلم وأنه لا كتب له ، للسبب الذي شرحناه من اعتبارهم أصالة العربية .

بيد أننا استفدنا تحقيق معنى اللغات في اصطلاحهم بما يقطع الريب ويمتلخ عرق الشبهة فيما أيقننا به ، فقد وجدنا كتاب التراجم والطبقات مجمعين في صنيعهم على أن اللغات إنما هي الشواذ والنوادر واختلاف المعاني للكلمة الواحدة باختلاف المتكلمين بها ، وما يتعاور الأبنية من الاختلاف الصرفي والنحوي ، لأن كل وجه من ذلك إنما هو أثر من لغة ، وعلى هذه السبيل يقولون مثلاً : كان منفرداً في حفظ اللغات والآداب ، وكان من شيوخ العلم عارفاً باللغات والإعراب ، وكان حافظاً للتفسير والحديث إذا كرا للأدب واللغات ، وكان مبرزاً في علم العربية حافظاً للغات . وأوضح من هذا أننا رأينا لعمر بن شبة النحوي المتوفى سنة ٢٦٢ كتاباً سماه (الاستعانة بالشعر وما جاء من اللغات) ورأينا ياقوتاً يقول في ترجمة عمر بن جعفر الزعفراني : « إنه متخصص بمعرفة علم الشعر والقوافي والعروض ، وله كتاب (اللغات) » . ونهاية البيان ما ذكره ياقوت أيضاً في ترجمة أبي مالك الأعرابي الراوية المشهور ، من أنه يقال إن أبا مالك هذا كان يحفظ لغات العرب . وقد فسر أبو الطيب اللغوي ذلك بأن المراد التوسع في الرواية والفُتْيَا ، لأن الأصمعي مثلاً كان يضيق ولا يجوز إلا أصح (اللغات) ،

وغيره كأبي مالك يتوسع في ذلك ولا يرى حرجاً في نقل ما شذَّ وندر.
— كما سيأتى في بحث الرواية — وقرأنا كذلك أن لكثير من الرواة : كأبي
عبدة ، وأبي زيد ، والأصمعي ، والفرّاء ، وغيرهم ، مصنفات يتواردون
جميعاً على تسميتها (بكتاب اللغات) : فهذا الإجماع دليل على تعيين المعنى
وتحديده كما أسلفنا ؛ ولكننا رأينا فيما استقريناه من أسماء المؤلفات ، أن
لجسين بن مذهب المصرى اللغوى كتاباً سماه (كتاب السبب في حصر
لغات العرب) ؛ والذي يبادر الظن من معنى هذه التسمية — إن لم تكن
لفظة (السبب) قد جئ بها للسجع — أن الكتاب يتناول الكلام عن تأثير
القرآن في حصر اللغات وتغليب القرشية عليها ؛ فإن كانت اللفظة للسجع
فالكتاب في حصر ما يسمونه باللغات ، من نحو المصنوع والضعيف والمنكر
والمتروك والردى والمذموم والحوشى والنوارد ، إلى أمثال ذلك مما بَوَّبَ على
أكثره السيوطى في (المزهرة) ، وهو نفس ما تواضعوا عليه من معنى
(اللغات) كما علمت ، والله أعلم

أمثلة اختلاف اللغات

وقد فلّينا كتب العربية والأدب ، وتناسينا حساب الوقت في تصفحها لاستخراج هذه الدقائق التي نعتبرها بمنزلة الآثار التاريخية ؛ وإنما جهدنا بما جمعناه أن ندل على علم مات في رموس علمائنا رحمهم الله ، ونصور من بقاياها هيكلًا نصّفه ، كما يفعل علماء عصرنا في درس البقايا العظيمة القديمة التي استحجرت عليها طبقات الأرض . والمثالان سواء في ذلك الموت الأبدى ؛ ورأينا أن نقسم أنواع الاختلاف التي جمعناها إلى خمسة أقسام :

(١) لغات منسوبة ملقبة

(٢) لغات منسوبة غير ملقبة تجري في إبدال الحروف

(٣) لغات من ذلك في تغيير الحركات

(٤) لغات غير منسوبة ولا ملقبة

(٥) لغة أو لشعة في منطق العرب .

وكما قدمنا أشياء من ذلك في بعض الفصول التي سلفت ولا نعيدها ، كذلك أخرنا أشياء لبعض الفصول التي تأتي فلا نشبهها ؛ لأن لكل موضعًا متى اقتضاه استوفاه

النوع الأول

وقد عده العلماء من مستبشع اللغات ومستقبّح الألفاظ ، وهو كذلك بعد أن هذبت اللغة وأطبقت العرب على المنطق الحر والأسلوب المصنّى ؛ ومن أمثلته :

(١) الكشكشة ، وهى فى ربيعة ومضر : يجعلون بعد كاف الخطاب فى المؤنث شيئا ، فيقولون فى رأيتك : رأيتكش ، وبكش ، وعآيكش ؛ وهم فى ذلك ثلاثة أقسام : قسم يثبت الشين حالة الوقف فقط ، وهو الأشهر ؛ وقسم يثبتها فى الوصل أيضا ؛ وقسم يجعل الشين مكان الكاف ويكسرهما فى الوصل ويسكنهما فى الوقف ، فيقولون فى مررت بك اليوم : مررت بش اليوم ، وفى مررت بك فى الوقف : مررت بش

وقال ابن جنى فى (سر الصناعة) : قرأت على أبى بكر محمد بن الحسن عن أبى العباس أحمد بن يحيى قول بعضهم :

على فيما أبتغى أبغيش بيضاء ترضينى ولا ترضيش
وتطبي ود بنى أبش إذا دنوت جعلت تئيش
وإن نأيت جعلت تئيش وإن تكلمت حثت فى فيش
حتى تنقى كنعيق الديش

فثبت به كاف الديك لكسرتها بكاف ضمير المؤنث .

وقد تروى الكشكشة لأسد وهوازن ، وقال ابن فارس فى فقه اللغة :
إنها فى أسد .

(٢) الكسكسة ، وهى فى ربيعة ومضر أيضا : يجعلون بعد الكاف أو مكانها فى خطاب المذكر شيئا على ما تقدم ؛ وقصدوا بالفرق بين الحرفين :
السين والشين ، تحقيق الفرق بين المذكر والمؤنث فى النطق .

ونقل الحريرى أن الكسكسة لبكر لا لربيعة ومضر ، وهى فيما نقله
زيادة سين بعد كاف الخطاب فى المؤنث لا فى المذكر .

وروى صاحب القاموس أنها لقيم لا لبكر ، وفسرها كما فسر الحريرى .

(٣) الشفشة في لغة اليمن : يجعلون الكاف شينا مطلقاً ، فيقولون في
البيك اللهم لبيك . لبيش اللهم لبيش

(٤) العنينة في لغة تميم وقيس : يجعلون الهمزة المبدوء بها عيناً ، فيقولون
في إنك : عينك ، وفي أسلم : عسلم ، وفي إذن : عذن ، وهلم جرا .

(٥) الفحفحة في لغة هذيل : يجعلون الحاء عيناً ، فيقولون في مثل
سحلت الحياة لكل حي : سحلت الحياة لكل عي . وعلى لغتهم قرأ ابن مسعود :
عني عين ، في قوله تعالى : « حتى حين » فأرسل إليه عمر بن الخطاب : إن
القرآن لم ينزل على لغة هذيل ، فأقرئ الناس بلغة قريش .

(٦) العجاجة في لغة قضاة : يجعلون الياء المشددة جيماً ، فيقولون في تميمي :
(تميمجي) : وكذا يجعلون الياء الواقعة بعد عين ، فيقولون في الراعي : الراعيج ،
وهكذا — وسيأتي في النوع الثاني عكس هذه اللغة — وكانت قضاة إذا تكلموا
غمغموا فلا تكاد تظهر حروفهم ، وقد سمي العلماء ذلك منهم (غممة قضاة)
(٧) الوتم في لغة اليمن أيضاً : يجعلون السين تاءً ، فيقولون في الناس :
النات ، وهكذا .

(٨) الوكم في لغة ربيعة ، وهم قوم من كلب يكسرون كاف الخطاب
في الجمع متى كان قبلها ياء أو كسرة ، فيقولون في عليكم وبكم : عليكم وبكم .
(٩) الوهم في لغة كلب : يكسرون هاء الغيبة متى وليتها ميم الجمع مطلقاً
(والفصح أنها لا تكسر إلا إذا كان قبلها ياء أو كسرة نحو عليهم وبهم)
فيقولون في منهم وعنهم وبينهم : منهم وعنهم وبينهم .

(١٠) الاستنطاء في لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار :
يجعلون العين الساكنة نوناً إذا جارت الطاء ، فيقولون في أعطى : أنطى .

وعلى لغتهم قرئ شدوذا : « إنا أنطيناك الكوثر » وجاءت أمثلة منها
في الحديث الشريف

(١١) التثنية في بهراء ، وهم بطن من تميم ، وذلك أنهم يكسرون أحرف
المضارعة مطلقاً ، وقد ذكر سيديويه في الجزء الثاني من كتابه مواضع يكون
فيها كسر أوائل الأفعال المضارعة عاماً في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز ،
وذلك في نحو مضارع (فَعِل) إذا كانت لامه أو عينية ياءً أو واواً ، نحو
وَجَلَّ وَخَشَى ، مثلاً ، فيقولون : نَجَلَّ وَخَشَى : وهكذا ، فراجعته في
الكتاب فإن فيه تعليلاً حسناً . وقال في آخر هذا الفصل : إن بني تميم
يخالفون العرب ويتفقون مع أهل الحجاز في فتح ياء المضارعة فقط . ونسب
ابن فارس في فقه اللغة هذا الكسر لأسد وقيس ، إلا أنه جعله عاماً في
أوائل الألفاظ ، فمثل له بقوله : (مثل : تَعْلَمُونَ وَنَعْلَمُ وَشَعِيرٌ وَبَعِيرٌ)^(١)

(١٢) القُطعة في لغة طيء : وهي قطع اللفظ قبل تمامه ، فيقولون في
مثل يا أبا الحكم : يا أبا الحكا . وهي غير الترخيم المعروف في كتب النحو ،
لأن هذا مقصور على حذف آخر الاسم المنادى ، أما القطعة فتتناول سائر
أبدية الكلام .

(١٣) اللّخاخنانية ، وهي تعرض في لغة أعراب الشجر وعُحمان ، فيحذفون
بعض الحروف اللينة ، ويقولون في نحو ماشاء الله : مشا الله . ومن لغات

(١) أحرف المضارعة في العبرانية والسريانية لا تلزم حركة واحدة ، فتسكون في
العبرانية ساكنة ومكسورة ومفتوحة ومضمومة على اختلاف في هذه الحركات بين
الاختلاس والإشباع والإمالة ، أما في السريانية فهي ساكنة ، ما عدا الهمزة فإنها
متحركة أبداً ، ولما كان إذا ولي حروف المضارعة همزة متحركة فإنهم ينقلون حركة
هذه الهمزة إليها ، وإذا وليها حرف ساكن كسروها

الشجر المرغوب عنها ما نقله صاحب المخصص من أن بعضهم يقول في
السيف : شَلَقَى .

(١٤) الطُّمُطُمَانِيَّةُ في لغة حمير : يبدلون لام التعريف ميما ، وعليها جاء
الحديث في مخاطبة بعضهم : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمِصِيَامٌ فِي أَمَسْفَرٍ » : أى ليس
من البر الصيام في السفر

النوع الثانى

لغات منسوبة غير ماقبة عند العلماء ، ومن أمثلته

(١) في لغة فُقيم^(١) : يبدلون الياء جيما ، ولغتهم في ذلك أعم من لغة
تضاعة التى مرت في النوع الأول ؛ لأنها غير مقيدة ، فيقولون في بُخْتَى
وعلى ؛ بُخْتَجْ وعَلَجْ ، ومنه قول الحماسى :

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِيجِ

أى بالعشى ، وأنشد أبو زيد لبعضهم :

يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حَجَّجِجٍ فَلَا يَزَالُ سَاجِحٌ يَا تَيْكَ بَجْ

يريد : حَجَّجَتْنِي ، وَيَا تَيْكَ بَنِي ؛ وَالسَّاجِحُ : السَّرِيعُ مِنَ الدَّوَابِّ^(٢) . وقال

ابن فارس في فقه اللغة : إِنْ الْيَاءُ تَحْدِلُ جِيْمًا فِي النِّسْبِ عِنْدَ بَنِي تَيْمٍ ، يَقُولُونَ

غَلَامِجٌ ، أَيْ غَلَامِي ؛ وَكَذَلِكَ الْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ تُحَوِّلُ جِيْمًا فِي النِّسْبِ ، يَقُولُونَ :

بَصْرِجٌ وَكُورِجٌ ، فِي بَصْرَى وَكُوفَى ، وَعَكْسُ هَذِهِ اللَّغَةِ فِي تَيْمٍ - عَلَى مَا نَقَلَهُ

(١) فقيم هذه : هِيَ فقيم دارم ، لافقيم كنانة المسمون بنسأة الشهور لأنهم كانوا

يؤخرون حرمة الأشهر الحرم إلى غيرها ، وفيهم نزل قوله تعالى : « إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ

فِي الْكُفْرِ » ، وَالنِّسْبَةُ إِلَى هَؤُلَاءِ فَقِمَى ، وَإِلَى أَوْلَئِكَ فَقِيمَى ، حَذَفُوا الْيَاءَ فِي الْأَوَّلَى

لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا ، وَلَهُ نَظَائِرٌ فِي كَلَامِهِمْ

(٢) وَيُرْوَى : فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ . . . وَهُوَ الْبَغْلُ ، لِأَنَّ الشَّاحِجَ صَوْتَهُ

صاحب المخصص - وذلك أنهم يقولون : صَهْرِيَّ وَالصَّهَارِيَّ ، في صهر ينج والصهار ينج .
(٢) في لغة مازن يبدلون الميم بَاءً والباء ميمًا ، فيقولون في بكر : مكر ،
وفي اطمئن : اطمئن ، وقد تقدمت .

(٣) في لغة طائي يبدلون تاء الجمع هاءً إذا وقفوا عليها ، إلحاقاً لها بتاء
المفرد ؛ وقد سمع من بعضهم : « دَفَنُ الْبَنَاءِ » ، وَنَ الْمَكْرُمَاءِ » يريد : البنات ،
والمكرمات ؛ وحكى قطرب قول بعضهم : كيف البنون والبناه ، وكيف
الإخوة والأخواه ؟ وسيأتى في النوع الرابع عكس هذه اللغة .

(٤) في لغة طائي أيضاً يقلبون الياء ألفاً بعد إبدال الكسرة التي قبلها
فتحة ، وذلك من كل ماض ثلاثي مكسور العين ، ولو كانت الكسرة عارضة
كما لو كان الفعل مبنياً للمجهول ، فيقولون في رَضِيَ وَهُدِيَ : رَضَا ، وَهُدَى ؛
بل يَنْطِقُونَ بها قول العرب : (فَرَسٌ حَظِيَّةٌ بَظِيَّةٌ) فيقولون : حَظَاةٌ بَظَاةٌ ،
وكذلك يقولون : الناصاة ، في الناصية .

ومن لغتهم أنهم يحذفون الياء من الفعل المعتل بها إذا أُكِّدَ بالنون ،
فيقولون في أَخْشَيْنَ وَارْمَيْنَ الخ : أَخْشَنَ وَارْمَنَ . وجاء من ذلك في الحديث
الشريف على لغتهم : « لَتَوَدَّنَ الْحَقُّوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَقَادَ
لِلشَّاةِ الْجُلُحَاءُ مِنَ الشَّاةِ الْقِرْنَاءُ تَنْطَحُّهَا » . وتنسب هذه اللغة إلى فزارة أيضاً
كما تنسب إلى طائي .

(٥) في لغة طائي على ما رواه ابن السكيت أنهم يبدلون الهمزة في بعض
المواضع هاءً ، فيقولون هُنَّ فَعَلَتْ فَعَلْتُ ، يريدون : إِنْ فَعَلْتَ ، ومنه
قول شاعرهم :

أَلَا يَا سَنَا بَرِّقْ عَلَى قَلَالِ الْحِمَى لَهْنَكَ مِنْ بَرِّ عَلَى كَرِيمٍ

أى لَيْتَكَ ، وسيأتى عكس هذه اللغة فى النوع الرابع .

(٦) فى لغة تميم يجهشون باسم المفعول من الفعل الثلاثى إذا كانت عينه ياءً على أصل الوزن بدون حذف ، فيقولون فى نحو مبيع : مبيع ؛ ولكنهم لا يفعلون ذلك إذا كانت عين الفعل واواً إلا ماندر ، بل يتبعون فيه لغة الحجازيين ، نحو : مقول ، ومصوغ ؛ وهكذا .

(٧) فى لغة هذيل لا يبقون ألف المقصور على حالها عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، بل يقابونها ياءً ثم يدغمونها ، توصلاً إلى كسر ما قبل الياء ، فيقولون فى عصاى وهواى : عصى وهوى ؛ قال شاعرهم :

سبقوا هوى وأعنتوا لهوام فتخرموا ولكل جنب مصرع

ولا يفعلون ذلك إذا كانت الألف فى آخر الاسم للتثنية ، كما فى نحو (فتىاى) بل يوافقون الجمهور فى إبقائها دون قلب ، كأنهم كرهوا أن يزيلوا دلالتها على المعنى الذى ألحقت بالكلمة له .

(٨) فى لغة فزارة وبعض قيس يقابون الألف فى الوقف ياءً ، فيقولون : (الهوى وأفعى وحبل) .

ومن تميم من يقاب هذه الألف واواً فيقول : (الهدو وأفعو وحبلو) . ومنهم من يقابلها همزة فيقول : (الهدأ وأفعأ وحبال) .

وقريب من قلب الألف واواً ما رواه ابن قتيبة عن ابن عباس : « لا بأس بلبس الحنود للمحرم » : أى الحذاء ، وهو دليل على أن من بعض لغاتهم قلب الألف مطلقاً واواً .

(٩) فى لغة خثعم وزبيد يحذفون نون (من) الجارة إذا وليها ساكن ،

قال شاعرهم :

لقد ظهر الزوار أقفية العدا بما جاوز الآمالِم الأسرِ والقتلِ
وقد شاعت هذه اللغة في الشعر واستخفها كثير من الشعراء فتعاوروها
(١٠) في لغة بلحرت يحذفون الألف من (على) الجارة واللام الساكنة
التي تليها ، فيقولون في على الأرض : عَالَرِضْ ، وهكذا
(١١) في لغة قيس وربيعة وأسد وأهل نجد من بني تميم ، يقصرون
(أولاء) التي يشار بها للجمع ويلحقون بها (لاماً) فيقولون : أُولَاكَ ، قال بعضهم :
أُولَاكَ قَوْمِي لم يكونوا أشابةً وهل يعظ الضليل إلا أُولَاكَ^(١)
(١٢) في لغات أسماء الموصول :

بلحرت بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذين واللّتين في حالة
الرفع ، وعلى لغتهم قول الفرزدق :
أَبْنَى كَلَيْبَ ، إِنْ عَمَّى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَتَكَ الْأَغْلَا
وقول الأخطل :

هَما اللَّتَا لو وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ : فَخَرٌ لَهُمُ صَمِيمٌ
وتميم وقيس يشبتون هذه النون ولسكنهم يشددونها ، فيقولون : اللذان ،
واللتان ؛ وذلك في أحوال الإعراب الثلاثة ، وللنحاة في حكمة هذا التشديد
أقوال ليست من غرضنا .

وطيئ تقول في الذى : ذُو ، وفي التى : ذاتُ ، ولا يغيرونها في أحوال
الإعراب الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً . وقال أبو حاتم : إن (ذو) الطائفة
للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وإعرابها بالواو في
كل موضع .

وسياتي في النوع الرابع بعض لغات غير منسوبة في أسماء الموصول .
(١٣) في لغة ربيعة يفتنون على الاسم المنون بالسكون في كل أحوال الإعراب ، فيقولون : رأيت خالدً ، ومررت بخالدً ، وهذا خالدٌ ؛ وغيرهم يشاركونهم إلا في النصب .

وفي لغة الأزد يُبدلون التنوين في الوقف من جنس حركة آخر الكلمة فيقولون : جاء خالدو ، ومررت بخالدي .

وفي لغة سعد يُضعفون الحرف الأخير من الكلمة الموقوف عليها إلا إذا كان هذا الحرف همزة أو كان ما قبله ساكناً ، فيقولون : هذا خالدٌ ، ولا يضعفون في مثل رثأ وبكر .

(١٤) في لغة بلحارث وخثعم وكنانة يقلبون الياء بعد الفتحة ألفاً ، فيقولون في إليك وعليك ولديه : (إلآك ، وعآلاك ، ولدآه) ، ومنه قول الشاعر :

طَارُوا عَالَاهُنَّ فَطِرُ عَالَاهَا *

ومن لغتهم أيضاً إعراب المشي بالآلف مطلقاً ، رفعاً ونصباً وجراً ؛ وذلك لقلبهم كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفاً ؛ فيقولون : جاء الرجالان ، ورأيت الرجالان ، ومررت بالرجالان ؛ وأنشد ابن فارس في فقه اللغة لبعضهم :

تَزُودُ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ ضَرْبَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِ التَّرَابِ عَقِيمِ

غير أنه خص هذه اللغة ببني الحارث بن كعب^(١)

(١) قال ابن جني في سر الصناعة : إن من العرب من يقلب في بعض الأحوال الواو والياء الساكتين ألفين للفتحة قبلهما ، وذلك نحو قولهم في الحيرة : حارى ؛ وفي طي : طائي .

(١٥) ذكر المبرد في الكامل أن بنى سعد بن زيد مناة ، ولحنهم ومن قاربها ، يبدلون الهاء هاءً لقرب المخرج ، فيقولون في مَدْحَتُهُ . مَدَّهْتُهُ ؛ وعليه قول رؤبة .

❦ لله درُّ الغانيات المده ❦

أى المَدَح ؛ وفي هذه الأرجوزة :

❦ برّاق أصالاد الجبين الأجله ❦

أى الأجلح

وقال في موضع آخر : العرب تقول : هودج ، وبنو أسعد بن زيد مناة ومن وليهم يقولون : فودج ؛ فيبدلون من الهاء فاءً .
وفي أمالي ثعلب : أزد شنوءة تقول : تفكهون ، وتميم يقولون : تفكّنون ، بمعنى تعجبون .

وأمثلة الاختلاف من هذا الضرب غير قليلة .

(١٦) في أمالي القالي عن أبي زيد أن الكلابيين يلحقون علامة الإنكار في آخر الكلمة ، وذلك في الاستفهام إذا أنكروا أن يكون رأى المتكلم على ما ذكر في كلامه أو يكون على خلاف ما ذكر

فإذا قلت : رأيتُ زيداً ، وأنكر السامع أن تكونَ رأيتَه قال : زيداً
لِزْنِي ! بقطع الألف وتبيين النون ، وبعضهم يقول : زيدني ! كأنه ينكر
أن يكون رأيتُ على ما ذكرت .

وهذه الزيادة تجرى في لغة غيرهم على النحو الذى تسمعه في لغة العامة
من مصر ، فإنك إذا قلت لأحدهم : رأيتُ الأسد ، يقول : الأسد إليه !

فالعرب تُحرّك آخر الكلمة إذا كان ساكناً * وتلحق به الزيادة ، فإذا قال رجل : رأيت زيداً ، قالوا : أزيدُنيه ! ويقول : قدم زيدٌ ، فتقول : أزيدُنيه ! أما إذا كان آخر الكلمة مفتوحاً فإنهم يجعلون الزيادة ألفاً ، ويجعلونها واواً إذا كان مضموماً ، وياءاً إذا كان مكسوراً ، فإن قال : رأيت عثمان ، قلت : أعثماناه ! ويقول : أتاني عمرٌ ، فتقول : أعمروه ! وهكذا . فإن كان الاسم معطوفاً عليه أو موصوفاً ، جعلوا الزيادة في آخر الكلام يقال : رأيت زيداً وعمرأ ، فتقول : أزيداً وعمراًنيه ! ويقال : ضربت زيداً الطويل ، فتقول : أزيداً الطويل !

وذكر سيديويه أنه سمع رجلاً من أهل البادية وقيل له : أخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إنيه ! وإنما أنكر أن يكون رأيه على خلاف الخروج ^(١) ؛ وسيأتى وصف لغة أخرى للحجازيين في النوع التالي

* قلت : يعنى بالسّاكن : المتّون

(١) قال أبو علي القالي : زادت العرب (إن) إيضاحاً للعلم ، ولذلك قالوا : إنيه ، لأن الهاء والياء خفيان والهمزة والنون واضحان ، كما زادوا إن في قولهم : ما إن فعلت كذا . . . فأما ما حكاه أبو زيد من قوله : أزيدنيه (بثقل النون) فإنما هذا على لغة من يقف على الحرف بالتشديد . . . وقف على زيدن فشدد ؛ فلما ألحق به العلامة حرّكه بالكسر لأنه توهم أن التنوين أصل

ومن قبيل حرف الإنكار الذي شرحناه ، حرف التذكير . وهو أن يقول الرجل في نحو سار ، ومسير ، ومن العام (مثلاً) : سارا ، يسسيرو ، من العامى ؛ وذلك إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلام المتكلم ، وهذه الزيادة تكون في إتباع ما قبلها إن كان متحرّكاً كما في زيادة الإنكار ، فإذا أسكن ما قبلها حرّك بالكسر ، قال سيديويه : سمعناهم يقولون : قدى وإلى ، يعنى في (قد فعل) وفي (الألف واللام - ال) إذا تذكر (الحارث) ونحوه ، ثم قال : وسمعنا من يوثق به يقول : هذا سيفنى ، يريد هذا سيف من صفته كيت وكيت (إذا تذكر صاحب هذه الصفات)

النوع الثالث

وهو من تغيير الحركات في الكلمة الواحدة حسب اختلاف اللهجات ،
ومن أمثاله :

(١) (هَلُمَّ) في لغة أهل الحجاز تازم حالة واحدة (بمنزلة رُوَيْد) ،
على اختلاف ما تُسندُ إليه مفرداً أو مثنى أو جمعاً ، مذكراً أو مؤنثاً ؛
وتازم في كل ذلك الفتح ؛ وفي لغة نجد من بنى تميم تتغير بحسب الإسناد ؛
فيقولون : هَلُمَّ يا رجل ، وهَلُمَّيْ ، وهَلُمَّا ، وهَلُمُّوا ، وهَلُمُّمَنْ ؛ وإذا اسندت
لمفرد لا يكسرونها كما قال سيبويه ، فلا يقولون : هَلِمَّ يا رجل ، ولكنها
تُكسَرُ في لغة كعب وغنى .

(٢) في لغة تميم يكسرون أولَ فَعِيلٍ وفَعِيلٍ إذا كان ثانيهما حرفاً من
حروف الخلق الستة ، فيقولون في لُثِمٍ ونَحِيفٍ ورَغِيفٍ وبَخِيلٍ : لُثِمِمْ ،
ونَحِيفِمْ . . . الخ ، بكسر الأول ، ويقولون : هذا رجلٌ لِعَبٍّ ، ورجلٌ
مِهْكَ ، وهذا ماضعٌ لِهَمٍّ — كثير البلع — ، وهذا رجلٌ وِغْلٌ — طفيلي
على الشراب — ، ونِفْدٌ ، ونحوها * كلُّ ذلك في لغتهم بالكسر وغيرهم بفتحة ؛
وقد نقل صاحب المخصص في ذلك تعليلاً حسناً يرجع إلى الأسباب اللسانية .

(٣) في لغة خزاعة يكسرون لام الجر مطلقاً مع الظاهر والضمير ،
وغيرهم يكسرها مع الظاهر ويفتحها مع الضمير غير ياء المتكلم ؛ فيقولون :
المال لِكَ وَلِهْ . ونقل الأحياني ذلك عن خزاعة أيضاً .

قلت : لعب ، ومحك ، ولهم ، ووغل — جميعها صفات على وزن (كَتَف) ،
واللعب : الكثير اللعب ، والمحك : اللجوج ، واللهم : الأكل ، والوغل : الطفيلي
أو السبي الأكل

وفي (سر الصناعة) لابن جنى عن أبي عبيدة والأحرار ويونس ، أنهم سمعوا العرب تفتح اللام الجارة مع المظهر ، وقال أبو زيد : سمعت من يقول : وما كان الله كيَعَذَّبَهُمْ ؛ وفي لغة هؤلاء يقولون : المال للرجل ومثل هذه اللغة في عامية الشام .

ولكن العرب إجماع (ومنهم خراعة) على كسر اللام إذا اتصلت بياء المتكلم فلا يفتحها منهم أحد

(٤) هاء الغائب مضمومة في لغة أهل الحجاز مطلقا إذا وقعت بعد ياء ساكنة ، فيقولون : لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ ؛ ولغة غيرهم كسرهما ، وعلى منطق أهل الحجاز قرأ حفص وحمزة : « وما أُنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ » و « عَاهَدَ عَلَيْهِ الله » وهي القراءة المتبعة أما غيرهما من القراء فيكسر الهاء .

(٥) في لغة بني مالك من بني أسد يضمون هاء التثنية ؛ فيقولون في يا أيها الناس ، ويا أيها الرجل : يا أَيُّهُ النَّاسُ ، ويا أَيُّهُ الرَّجُلُ ؛ إلا إذا تلاها اسم إشارة ، نحو : أَيُّهَا ؛ فإنهم يوافقون فيها الجمهور

(٦) في لغة بني يربوع — وهم من بني تميم — يكسرون ياء المتكلم إذا أضيف إليها جمع المذكر السالم فيقولون في نحو ضَارِبِي : ضَارِبِي ، وهكذا .

(٧) في لغة الحجازيين يَحْكُون الاسم المعرفة في الاستفهام إذا كان علما كما نطق به ؛ فإذا قيل : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، يقولون : مَنْ زيد ؟ وَمَنْ زيدا ؟ وَمَنْ زيد ؟ أما إذا كان غير علم : كجاءني الرجل ، أو كان علما موصوفاً : كزيد الفاضل ، فلا يستفهمون إلا بالرفع ، يقولون : مَنْ الرجل ؟ وَمَنْ زيدُ الفاضل ؟ في الأحوال الثلاث .

وإذا استفهموا عن النكرة المُعرَّبة ووقفوا على أداة الاستفهام ، جاءوا في السؤال بلفظة (مَنْ) ، ولكنهم في حالة الرفع يُلحقون بها واواً لمجانسة الضمة في النكرة المستفهم عنها ، ويلحقون بها ألفاً في حالة النصب ، وياء في حالة الجر ؛ فإذا قلت : جاءني رجل ، ونظرت رجلاً ، ومررت برجل ؛ يتناولون في الاستفهام عنه : (مَنْ ؟ وَمَنَّا ؟ وَمَنِي ؟) . وكذلك يُلحقون بها علامة التأنيت والتثنية والجمع ، فيقولون : (مَنْه) ؟ في الاستفهام عن المؤنثة ، وَمَنَان ؟ وَمَنَيْن ؟ للمثنى المذكر ، وَمَنْتَان ؟ وَمَنْتَيْن ؟ للمثنى المؤنث ، وَمَنْوُن ؟ وَمَنَْيْن ؟ للجمع المذكر ، وَمَنْمَات ؟ للجمع المؤنث ؛ وهذا كله إذا كان المستفهم واقعاً ؛ فإذا وصل أداة الاستفهام جَرَّ دَها عن العلامة ، فيقول : مَنْ ياقتي ؟ في كل الأحوال . قال الزمخشري : وقد ارتكب الشاعر في قوله :

« أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوُنَ أَنْتُمْ ؟ »

شذوذين : إلحاق العلامة في الدرَج ، وتحريك النون .

وبعض الحجازيين لا يفرق بين المفرد وغيره في الاستفهام ، فيقول : مَنْو ، وَمَنَا ، وَمَنِي ، إفراداً وتثنية وجمعاً ، في التذكير والتأنيت .

(٨) من لغة الحجازيين أيضاً أنهم يُعاقبون بين الواو والياء ، فيجعلون لإحداهما مكان الأخرى ؛ والمعاقبة إما أن تكون لغةً عند القبيلة الواحدة ، أو تكون لافتراق القبيلتين في اللغتين ، وليست بمطردة في لغة أهل الحجاز بين كل واو وياء ، ولكنها محفوظة عندهم ، فيقولون في الصَّوَاغ : الصِّيَاغ ؛ وقد دَوَّخُوا الرجلَ ، ودَيَّخُوهُ . وسمع السكسائي بعض أهل العالية يقول : لا ينفعني ذلك ولا يضرُّني ، أي يضرُّني - وقوم يقولون في سريع الأوبة : سريع الأَيْبَة ؛ ومنهم من يقول في المصايب : مصَاوِب ، ويقول بعضهم :

حَكَوْتُ الكلام ، أى حَكَيْتُهُ ؛ وأهل العالية يقولون : القُصَوَى ، ويقول فيها أهل نجد ^(١) : القُصَيَا .

وقد وردت أفعال ثلاثية تُحَكَّى لاماتها بالواو والياء ، مثل : عَزَوْتُ وعَزَيْتُ ، وَكَنَوْتُ وَكَنَيْتُ ؛ وهى قريب من مائة لفظة نظمها ابن مالك النحوى فى قصيدة مشهورة

(٩) فى لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بنى تميم ، يسكنون المتحرك استخفافاً ، فيقولون فى فَيَحِذُ ، والرَّجُلُ ، وَكَرَّمْ ، وَعَلِمَ : فَيَحِذْ ، وَكَرَّمْ ، والرَّجُلْ ، وَعَلِمَ . وقال أبو النجم الراجز ، وهو من بكر بن وائل ، يصف الشَّعَرَ الْمُتَعَهِّدَ بالبَّانِ والمِسْكِ :

❦ لَوْ عُصِرَ مِنْهُ الْبَّانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ ❦

وهذه اللغة كثيرة أيضاً فى تغلب ، وهو أخو بكر بن وائل . ثم إذا تناسبت الضممتان أو السكسرتان فى كلمة خَفَّفُوا أيضاً ، فيقولون فى العُنُقِ والإِبِلِ . العُنُقِ ، والإِبِلِ . قال سيديويه : ومما أشبه الأول فيما ليس على ثلاثة أحرف ، قولهم : أَرَاكَ مُنْتَفِخاً ، وانْطَلِقِ يَا قَتِي ، أى مُنْتَفِخاً وانْطَلِقِي ؛ ثم قال : حدثنا بذلك الخليل عن العرب وأنشدنا بيتاً لرجل من أزد السراة :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ !

وسمعه من العرب كما أنشده الخليل ؛ وأصله (لم يَلِدْهُ) فلما أسكنوا اللام على لغتهم حركوا الدالَ لثلاثاً يجتمع ساكنان ❦

(١٠) فى (الخصائص) لابن جنى عن أبى الحسن الأخفش : أن من

(١) قال صاحب المخصص : إن نجداً فى لغة هذيل ، نجد (بضم النون والجيم) قلت : الأمثل أن تكون حركة الدال كسرة ، لأن ذلك هو الأكثر عند اجتماع ساكنين

لغة أزد السراة تسكين ضمير النصب المتصل ، كقول القائل :
وأشربُ الماءَ ما بى نَحْوَهُ عَطَشُ إلا لأنَّ عُيُونَهُ سَالَ وادِيها

(١١) لغات في كلمات :

تميم من أهل نجد يقولون : نَهَيْ ، للغدير ؛ وغيرهم يفتحها .
الوتر في العدد حجازية ، والوتر (بالكسر) في الدحل : النار ؛ وتميم
تكسرها جميعاً ، وأهل العالية يفتحون في العدد فقط .
اللحد واللحد : للذى يحفر في جانب القبر ، والرفع والرفع : لأصول
الفخذين ؛ فالفتح لميم ، والضم لأهل العالية .

يقال : وَتَد ، وَوَتَد ؛ وأهل نجد يُدْغَمُونَهَا فيقولون : وَدٌ .
وفي لغة بعض الكلابيين يقولون : الدَّوَاء ، وغيرهم يفتحها .
والعرب يقولون : سُوَاظٌ من نار ، والكلابيون يكسرون الشين .
ويقولون : رُفْقَةٌ ، للجماعة ؛ ولغة قيس كَسَرُ الرَاء .
وقالوا : وَجَنَةٌ وَوُجَنَةٌ ، وبالكسر لغة أهل اليمامة .
أهل الحجاز يقولون : خَمْسَ عَشْرَةَ ، وتميم يقولون : خَمْسَ عَشْرَةَ ،
ومنهم من يفتح الشين .

والحجازيون يقولون : كَعْمَرِي ، وتميم تقول : رَعْمَلِي ، وتُحْكِي عنهم
رَعْمَرِي أيضاً .

واللص في لغة طيء ، وغيرهم يقول اللَّصَّتْ
وبقيت ألفاظ أخرى كنا جمعناها فأضربنا عن ذكرها ، لأن هنا
الاختلاف غير مطرد فلا يعتدُّ به فيما نحن بصدد منه .

(١٢) لغات في الإعراب :

في لغة هذيل يستعملون (مَتَى) بمعنى (مِنْ) ، وَيَجْرُونَ بها : سَمِعَ مِنْ
بعضهم : أَخْرَجَهَا مَتَى كُمَّة : أَى مِنْ كُمَّة ؛ وَيروون من ذلك البيت المشهور :
شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَجَجِ خُضِرَ لَهْنٌ نَشِيجُ
وفي لغة تميم ينصبون تميم (كم) الخبرية مفرداً ، واغنة غيرهم وجوبُ
جره وجوازُ إفراده وجمعه ، فيقال : كم درهم عندك ، وكم عبيد ملكك ! و تميم
يقولون : كم درهماً ، وكم عبداً !

في لغة الحجازيين ينصب الخبر بعد (مَا) النافية نحو : ما هذا بشراً ،
و تميم يرفعونه .

في لغة أهل العالية ينصبون الخبر بعد إن النافية ، سَمِعَ مِنْ بعضهم :
إِنْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ .

الحجازيون ينصبون خبر ليس مطلقاً ، وبنو تميم يرفعونه إذا اقترن
بإلا ؛ فيقول الحجازيون : ليس الطيبُ إِلَّا الْمَسْكُ ، وبنو تميم : إِلَّا الْمَسْكُ .
في لغة بني أسد يصرفون مالا ينصرف فيما عِلَّةٌ مَنَعَهُ الوَصْفِيَّةُ وزيادةُ
النون ؛ فيقولون : لست بسكرانٍ ، وَيُلاحقون مؤنثه التاء ، فيقولون : سكرانة .
في لغة ربيعة وَغَنَمٌ ، يَنْبُونُ (مع) الظرفية على السكون ، فيقولون :
ذهبتُ مَعَهُ ، وَإِذَا وَلِيَهَا ساكنٌ يكسرونها للتخلص من التقاء الساكنين ،
فيقولون : ذهبتُ مَعَ الرَّجُلِ . وَغَنَمٌ : حَيٌّ مِنْ تَغْلِبِ بْنِ وَائِلٍ .

في لغة بني قيس بن ثعلبة يعربون (لَدُنْ) الظرفية ، وعلى لغتهم قُرَى
« مِنْ لَدُنْهِ عَلِمَا »

الحجازيون يبنون الأعلام التي على وزن فعال : كعزام ، وقطام ،
على الكسر في كل حالات الإعراب ؛ و تميم تعربها مالم يكن آخرها راءً

وتمنعها من الصرف للعربية والعذل : فإذا كان آخرها راءً كَوَبَار (قبيلة)
وظفَّار (مدينة) فهم فيها كالحجازيين .

في لغة هذيل (أو عقيل) يعربون (الذين) من أسماء الموصول إعراب
جمع المذكر السالم ، قال شاعرهم :

نَحْنُ الذُّرَى صَبَّحُوا الصُّبْحَا يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةٌ مِلْحَا
ومن لغة هذيل أيضاً فَتُحُ الياء والواو في مثل بَيْضَات وهَيَّات
وَعَوَّزَات ، فيقولون : بَيْضَات ، وهَيَّات ، وعَوَّزَات ، والجمهور على إسكانها ؛
وقد وقفنا على أمثلة أخرى تتجاوزها اكتفاء بما قدمناه .

النوع الرابع

وهو يشمل اللغات التي ذكرها العلماء ولم ينسبوها وتكون في جملتها
راجعة إلى تباين المنطق واختلاف اللهجات ، وهذا القسم هو اللغة أو
أكثرها ؛ لأن الذين دونوها جمعوا كل لغات العرب وجعلوها لغة جنسية
فلم يميزوا منطقاً من منطق ، ولا أفردوا لغة عن لغة ؛ إذ كان ذلك من سبيل خدمة
التاريخ اللغوي ، وهم إنما أرادوا بصنيعهم خدمة القرآن وعلومه ، فأولاه
لمصنعة لغة العرب في سبيل ما تقدمها ، ولما نت مع أهلها ، وكان من يظفر اليوم
بحرف منها فقد أحيى شيئاً من التاريخ .

ولو أردنا استخراق هذا النوع لخرجنا بالكتاب عن معناه إلى أن يكون
مُعْجَماً من معاجم اللغة ، ولأننا نأتى بشيء من نادره ونقتصر على القليل
من غريبه مما يحافس ما قدمناه ويتحقق به نوع من أنواع الاختلاف اللساني
في العرب ، ومن أمثلة ذلك :

(١) إبدالهم أو آخر بعض الكلمات المجرورة ياء ، كقولهم في الثعالب والارانب والصفادع : الثعالي ، والاراني ، والصفادي . قال ابن جني في سر الصناعة ، وقد أورد قول الشاعر :

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمَّرُه من الثعالي ووخزٌ من أرائنها^(١)

- : لم يمكنه أن يقف الياء فأبدل منها حرفاً يمكنه أن يقفه في موضع الجر وهو الياء ... وليس ذاك أنه حذف من الكلمة شيئاً ثم عوض عنها الياء . وقال وقد ذكر قول الآخر :

ومنهلٍ ليس له حوازيقٌ ولصفادي جمه نقانق^(٢)

- : كره أن يسكن العين (من الصفادع) في موضع الحركة ، فأبدل منها حرفاً يكون ساكناً في حال الجر وهو الياء .

وفي الصحاح : قد يبدلون بعض الحروف ياء كقولهم في أمّا^(١) : أيماً وفي سادس : سادي ، وفي خامس : خامي . وجاءت لغات الإبدال وكلها غير منسوبة ولا مسمّاة ، وهي كثيرة ؛ ومنها نوع طريف يعد من « لغات اللغويين » لأنهم جمعوه ورتبوه ؛ وهو في الألفاظ التي يُنطق فيها بلغتين بحيث يؤمن

(١) الأشارير : جمع إشراة ، وهي قطعة من اللحم تقعد للادخار ؛ والتمير : التجفيف . والبيت للنمر بن تولب اليشكري من أبيات يصف بها عقاباً

(٢) الحوازيق : الجماعات ، والجَم : الماء الكثير ، والنقانق : جمع نقنقة ، وهي صوت الصفدع . وهذا البيت عزاه سيبويه لرجل من بني يشكر ، وقيل إنه مما صنعه خلف الأحمر ، فإذا صح ذلك ، فإن هذه اللغة تكون خاصة ببني يشكر لنسبة هذا البيت والذي قبله إليهم

(٣) أما هذه هي الشرطية ، وفي لغة تميم وقيس وأسد ينطقون إما التي للتفصيل مثلها ، أي بالفتح ، ويروى لبعض شعرائهم :

يا ليتنا أمنا شالت نعامتها أما إلى جنة أما إلى نار

التصحيف : كالتى تُنطق بالياء والتاء والباء والشاء : والتاء والشاء ونحوها مما يقع فى حروفه التصحيف ، وهذه الحروف هى :

ب ت ث ج ح خ د ذ
ر ز س ش ص ض ط ظ
ع غ ف ق ك ل ن و

فالنون تشبه بالتاء والشاء ، والواو تشبه بالراء ؛ أما سائر الحروف فلا تشبه فيها ظاهر . وعلى أن هذا مما يرجع إلى الخط ويبعد أن يكون العرب أرادوه ، ولكن اللغريين وُفقوا فى عدّه من لغات الإبدال ، ومن أمثله : الثرى والبرى : بمعنى التراب ، وثجّ الجريح ونجّ : سال دمه ، وفاح الطيب وفاح ، وهلمّ جرا ...

(٢) من العرب من يجعل الكاف جيماً ، فيقول مثلاً : الجعبة ، فى (السكبة) وبعضهم ينطق بالتاء طاء : كأفلىطنى ، فى (أفلىتنى) قال الخليل وهى لغة تميمية قبيحة ^(١)

(٣) نقل صاحب المخصص فى (باب مايجىء مَقُولاً بحرفين وليس بدلاً) أن بعض العرب يقول . أَرَدْتُ عَنْ تَفْعَلْ كَذَا ، وبعضهم يقول . لَأَتْنِي ، فى (لَأَتْنِي) وقال فى موضع آخر . وفى (لعل) لغات يقولها بعض العرب

(١) وهى فى لغة سفلة العوام فى مصر أيضاً ، وتطرد فى كل تاء : كما يبدلون الدال ضادا . ومن اللغات التميمية القبيحة ما نقله ابن خالويه من أنهم يقولون : الحمد لله (بكسر الدال) كما تقولها العامة ، قال : ولا خير فيها ! وذكر أيضاً فى كتاب (ليس) فى دخول ألف الوصل على المتحرك : أن عبد القيس يقولون : لاسل زيدا (فى اسأل) وأن العرب تقول زيد الأحمر ، والحمر (بفتح الحاء والميم) والحمر (بفتح اللام وتسكين الحاء وفتح الميم) ثلاث لغات ، وكلها فى العامية أيضاً .

دون بعض ، وهى : لعلّ ، لعلنى ، علّى ، علّنى ، لَعْنَى ، لَعْنَى ؛ وأنشد للفرزدق
 هل أنتم عابجون بنا لعنّا نرى العرصات أو أثر الخيام
 وقال أبو النجم :

* أَعْدُ لَعْلَنَا فِي الرَّهَانِ مُرْسِلُهُ *

يريد (لعلنا) وبعضهم يقول : لَأَنّى ؛ وبعضهم : لَأَنّى ، وبعضهم : لَوَنّى ؛ وقال
 رجل : مَنْ يَدْعُو إِلَى الْمَرَأَةِ الضَّالَّةِ ؟ فقال أعرابي : لَوَنَ عليها خماراً أسود ؛
 يريد : لعل عليها ؛ وما وقفنا عليه من لغاتها ولم يذكره فى المخصص : رَعَنَ
 ورَعَنَ وَعَنَ وَأَنَّ وَلَعَاءَ ، بالمد ، ومنه قول الشاعر :

لَعَاءَ اللَّهِ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيح

وتروى فى (لعل) لغة بكسر اللام - لَعَلَّ - ؛ وقد أسلفنا أن لغة عقيل
 الجر بلعل * وهو مما عزاه إليهم أبو زيد ، وغيره يقول إن ذلك فى لغة
 بعض العرب .

ومما أورده فى هذا الباب : قَرَأَ فَمَا تَلَعَّمْ ، وبعضهم يقول : تَلَعَزَمَ .
 وَتَضَيَّفَتِ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ ، وَتَضَيَّفَتِ ، قال : ومنه اشتقاق الصيف

(٤) وفى المخصص أيضاً عن السّكّيت فى (لغات عند) تقول : هو
 عِنْدَى ، وَعُنْدَى ، وَعَنْدَى ؛ ومنه أيضاً (لدن) فيه ثمانى لغات ، وهى :
 لَدُنْ ، وَلَدُنْ ، وَلَدَى ، وَلَدُ ، وَلَدَنْ ، وَلَدَنْ ، وَلَدَنْ ، وَلَدُ ، وَلَدَى ؛ ومنه أيضاً فى
 (الذى) لغات : الذى بإثبات الياء ، وَالَّذِ ، وَالَّذِ ، وَالَّذِ ؛ وفى التثنية اللذان ،
 وَاللَّذَانِ ، وَاللَّذَا ؛ وفى الجمع : الذين والذون واللاعون ، واللاعوا ،
 واللائى - بإثبات الياء فى كل حال - وَالْأُولَى ؛ والهُونُث : اللائى ، واللاء

واللاتى ، واللتى ، واللت ، واللنان ، واللنا ، واللنان : وجمع التى : اللاتى
واللات ، واللواتى ، واللوات ، واللوا ، واللأى ، والآت .
ومن لغات (هو وهى) : هُوَ ، وهى — بالسكون — وهُوَ ، وهى .
قال بعضهم :

وإن لسانى شهدة يُشْتَفَى بها وهو عَلَى مَنْ صَبَّه الله عَاقِمُ
وُتَحكى فيهما لغة رابعة ، وهى أن تحذف الواو والياء وتبقى الهاء ، تتحرك
فتقول : هُ ، هِ .

ومن لغات (لاجرم) على ما رواه الكوفيون : لاجر ، ولا ذا جرم
ولا ذا جر ، ولا إن ذا جرم : ولا عن ذا جرم .
ومن لغات (نعم ، حرف الإيجاب) : نَعِم ، ونَعِم ، ونَعِم ، بإبدال
العين حاء كما أبدلت الحاء من (حتى) عينا فى خفجة هذيل فليل : عَتَى ، كما
مر فى موضعه .

(٥) بعض العرب يبدل هاء التأنيث تاء فى الوقف ، فيقول : هذه أمت ،
(فى أمة) ، وسمع بعضهم يقول : يا أهل سورة البقرة ، فقال مجيب :
ما أحفظ منها ولا آيت ! ويؤخذ مما ذكره ابن فارس فى فقه اللغة أن هذه
اللهجة كانت من اللغات المسماة المنسوبة إلى أصحابها فى القرن الرابع ، ولما
لم نقف على نسبتها . ونقتصر من ذلك على هذا القدر فإنه كفاء الحاجة
فيما نحن بصدد منه

النوع الخامس

وهو ما يروونه على أنه لغة فى الكلام أو لغة من المتكلم ، كالألفاظ

التي وردت بالراء والغين ، أو بالراء واللام ، أو بالزاي والذال ، أو بالسين
والثاء ، أو بالشين والسين ؛ فكل ذلك مما يشك فيه الرواة ، لا يجوزون بأنه
لغة فرد أو لغة قبيلة ، وقد قال الأنباري في شرح المقامات يذكر أنواع
اللغة في منطقهم : اللغة تكون في السين ، والقاف ، والكاف ، واللام ،
والراء ؛ وقد تكون في الشين . فاللغة في السين أن تبدل ثاءً ، وفي القاف
أن تبدل طاءً ، وربما أبدلت كافاً ؛ وفي الكاف أن تبدل همزة ، وفي اللام
أن تبدل ياءً ، وربما جعلها بعضهم كافاً ؛ وأما اللغة في الراء فإنها تكون في
سته أحرف : (ع غ ي د ل ط) ، وذكر أبو حاتم أنها تكون في الهمزة . اهـ
قلنا : وليس ما ذكره أبو حاتم بغريب ، فقد رأينا في (بغية الوعاة) في
ترجمة ركن الدين بن القوبيع النحوي المتوفى سنة ٧٣٨ أنه كان يُلغ بالراء همزة .
وبعضهم يلغ في اللام فيجعلها ثاءً ، ويسمونه الأرت ؛ أما النطق
بالحاء هاء فيسمونه ههه ، كقول صاحب الصحاح : اللّهُس لغة في اللّحس ، أو ههه

عيوب المنطق العربي

وقد رأينا توفية لفائدة هذا الفصل أن نذكر عيوب المنطق بأسمائها ،

وهي :

(التمتمة) ويقال لصاحبها : التتمام ، وذلك إذا تعتبع في التاء ، فإذا تردد في الفاء فتلك :

(الفأفأة) وصاحبها فأفأء .

(والعقلة) وهي التواء اللسان عند الكلام

(والحبسة) تعذر النطق ولم يبلغ المتكلم حد الفأفأء ولا التتمام ، ويقال إنها تعرض في أول الكلام فإذا مر فيه انقطعت .

(واللفف) إدخال بعض الكلام في بعض

(والرتة) إيصال بعض الكلام ببعض دون إفادة ، وقد تقدم لها معنى آخر في اللثغة

(والغمغة) أن يسمع الصوت ولا يبين لك تقطيع الحروف ولا تفهم معناه

(والطمطمة) أن يكون الكلام شبيها بكلام العجم ؛ وقيل هي إبدال الطاء تاء لأنهما من مخرج واحد ، نحو السلطان في (السلطان)

(والألكنة) وهي إدخال بعض حروف العجم في بعض حروف العرب ،

ومنها قولهم : فلان يرتضخ لسكنة فارسية . وعدوا منها إبدال الهاء

حاء ، والعين همزة

(والغنة) وهي أن يشرب الصوت الخيشوم ، ثم هي عيب إذا جاءت في

غير حروفها

(والخنة) ضرب منها

(والترخيم) حذف بعض الكلمة لتعذر النطق به

(واللغة) وقد تقدم الكلام عليها ، غير أننا رأينا فيها كلاماً حسناً لبعضهم

قال : وتكون في أربعة حروف (ق س ر ل) فالتى تعرض

لللقاف يجعلها صاحبها طاءً ، فيقول : طُلتُ (في قلت) ، ومنهم

من يبدلها كافاً ؛ وأما السين فتبدل ثاءً . والتى تعرض في الراء

أربعة أحرف : منهم من يجعلها غيناً ، ومنهم عيناً ، ومنهم ياءً ،

ومنهم زائياً ؛ فينطقون لفظ (عَمَرُو) على أنواع اللثة هكذا :

(عَمْع ، و عَمْع ، و عَمَى ، و عَمَز) ؛ وأما التى تعرض في اللام

فإن من أهلها من يبدلها ياءً ، ومنهم من يجعلها كافاً وهى لغة

قبيحة . اهـ

ولا حاجة بنا لإيراد الأمثلة من ذلك جميعه ؛ وإنما أردنا بيان نوع

من أنواع الاختلاف الطبيعى في لهجاتهم ، وذكر هذه الحروف التى تغير

شيئاً من هيئة المنطق ، حتى نُقَفِّى بذلك على ما أوردناه ، ونوفى الفائدة

بما أوردناه .

تنبیه

ولا يفوتنا أن ننبه القراء إلى أن أنواع الاختلاف التى بسطناها

لا تزال متحققة في اللهجات العامية المعروفة اليوم في مصر والشام والعراق

وسائر الأقطار التى يتكلم أهلها الفصحى البلدى أو العربية المطلقة ، وقد ذهب

بعضهم إلى أن هذا الاختلاف لم يأت عبثاً ، بل هو طبيعة الاختلاف بين

العرب الأولين الذين استوطنوا البلاد أيام الفتوح نخرج من أصلهم هؤلاء المتأخرون ؛ ومن لم يمت إليهم بنسب كان منهم بسبب من الولاء والمخالطة ونحو ذلك . وعلى هذا يكون ما تصديه في لهجات العوام بما يوافق لغات العرب ليس إلا نسباً لفظياً يدل على ما وراءه من النسب التاريخي بين طوائف العوام وقبائل العرب . . .

نعم إن اللغة ميراث تاريخي ، ولسكنها كذلك في الجملة ، فيقال إن لغة أمة متفرعة تدل على تحقيق النسبة التاريخية بينها وبين أمة اللغة نفسها ، ولكن من الخطأ الواضح أن يقال إن نسب المفردات في الكلام يرتبط بنسب الأفراد في المتكلمين ؛ فإذا رأيت أهل مصر جميعاً يقولون : مَشَاءَ اللَّهِ (في ما شاء الله) ، فلا يدل ذلك على أنهم من بقايا عرب الشَّحْر وعُمان الذين يحذفون بعض الحروف اللينة ، وهي اللخلخالية كما مر في موضعه ؛ وإذا رأيت كثيرين من أهل البحيرة والغربية يقولون : أَحْمَا (في أحمد) : وتَأْكُوا (في تأكل) : والبَصَا (في البصل) ، فذلك لا يدل على أنهم من عرب طيء الذين يقطعون اللفظ قبل تمامه ، وهي القطعة كما بيناه .

ولو ذهبنا نعارض كل ما كان من هذا القبيل بالمأثور من لهجات العرب على أن نحقق نسبة هذا الميراث المنطقي إلى قبائلهم ، لتقحمنا خطئة من الغيب ولا وشكنا أن نضع علمنا كله جهل ، وإن كان هذا البحث مما يُنهج للنظر سُبُلًا من الكلام ويفتق للذهن أموراً من الجدل ، بيد أنه التاريخ المزور والشهادة الظنية على حق اليقين

والصحيح أن الألسنة هي الألسنة في كل زمان ، وما جرى عليه العرب في لغتهم جرت عليه العامة في لغتها ؛ فهم يتصرفون في المنطق تصرفاً

المتمكن المستقل ، لأن العامية لا ترجع إلى قاعدة مضبوطة ، ولا هي من اللغات المكتوبة فتقف عند حد محدود ؛ ولكنهم يَلُون بها ألسنتهم على ما يصرفها من الأسباب الخلقية ، ثم ما تُقَوِّم عليه من أحوال المجتمع بين موروث ومكتسب ؛ ولسنا ننكر ألبتة أن التقليد قد فعل في اللغة العامية ما فعله في العربية قباها ، بل كان أهل الأمصار في صدر الإسلام — وهم أصل العامية — يتكلمون على لغة النازلين فيهم من البدو ، كما كان العرب النازلون بقرب السبل ومجامع الأسواق يتكلمون على لغة من يليهم من العامة . واللغة لا تُنْخَلَق على لسان أحد ، بل لا بد من التقليد والمحاكاة ؛ ولسنا ننكر نسبة الناطقين إلى قبائل من العرب تُوافِقُها في هيآت المنطق ، بعد أن تصرف أهل الأمصار في اشتقاق اللغة كما تصرف العرب ، وأخذوها بالتقليد والمحاكاة عن كل شقة ، وكان لهم في سياستها استقلال أوسع بكثير مما كان للعرب

ونحن نذكر هنا كلمة واحدة صح نقلها عن العامية أول عهدنا في الشام ، ثم هي لا تزال دائرة إلى اليوم في العامي والفصيح ، وهي لفظة (عليه) فقد نقل صاحب (الأغاني) كلمة من الشعر العامي في دمشق زمن الوليد بن عبد الملك جاءت فيها هذه الكلمة (وَيَلِي عَاوَه) وهي تنطق كحرف (O) ، وينطقونها اليوم في الشام (عَلاه) وقد مرت هذه اللغة عن العرب ، وفي الفصيح (عَلَيْهِ) وفي اللهجات المصرية الغالبة (عَلَيْهِ) و (عَالِيَه) و (عَلَيْهِ) و (عَلَيْهِ) بالإمالة كحرف (E) و (عَلَيْهِ) بغيرها كحرف (I) وذلك أكثر ما يمكن أن تدار عليه اللفظة ؛ فإذا استطعنا تحقيق نسبة هذا المنطق إلى قبائل معينة فهل نحقق بها نسبة الناطقين أيضاً ؟ هذا ما لا جواب عليه إلا أنه لا جواب له ؛ والتاريخ وإن كان من الكلام غير أنه ليس كل الكلام من التاريخ .

البقايا الأثرية في اللغة

الألفاظ في كل لغة من اللغات إنما هي أدوات الحياة الذهنية الخاصة بالنفس ، كما أن مدلولاتها أدوات الحياة المادية الخاصة بالحواس ؛ فالذهن يشبه أن يكون في علم الحياة كتاباً موضحاً بالرسوم : يقرر الحقيقة ويمثلها ويدخل بين أجزائها ، ولكنه لا يعطيها ؛ فقد تعلم لذة الطعام إذا كنت جائعاً وتتصوره أقرب من فوت ما بين اليد إلى الفم ، وتتخيل منه كل ما تشتهي النفس ، بل قد تجد طعمه ورائحته إذا كنت شاعراً دقيق موضع الاتصال بين الحواس الظاهرة والباطنة ؛ ولكن تلك المائدة الذهنية على كثرة ما وسعت وطيب ما احتوت ، لا تعدل عندك لقمة واحدة تلجأح الفكين ! فالألفاظ مقصورة دائماً عن بيان معانيها بياناً يطابق نوع الخلق ويوافق حالة الوجود ، فإذا قيل أمامك : جاء زيد ، وكنت لا تعرف من زيد هذا ، لم تعد أن تمثل رجلاً من الرجال ، ولكنك إذا عرفته تمثلت نوعاً من الخلق متميزاً بحالة خاصة من أحوال الوجود ؛ ومن هنا كان التاريخ — الذي هو بيان نفسي محض لا يؤدي إلا بالألفاظ — من المعاني الكلية المبهمة التي لا تثبت على قياس واحد من الحقيقة ، بل لا بد فيها من الزيادة والنقص ، لأن مرجعها إلى التصور ، وهو مجموع ظلال متقلبة على النفس .

ومن التاريخ ما لا يقتصر الإبهام على مدلوله فقط ، ولكن يتناول الألفاظ الدالة أيضاً ، وذلك لأن صورته الذهنية تكون في مجموعها ملفقة ، غير مضبوطة على قياس مألوف من حياة المتكلم ؛ فإذا أصاب تلك الألفاظ لم يجد لها في ذهنه رسماً معيناً ، لأنها أطلال زمنية ؛ وأكثر ما يكون ذلك

في العادات والمصطلحات اللغوية التي تتغير بتغير الأزمان والأقوام ، فإذا انقرض أهلها انقرضت معهم وبقيت ألفاظها في اللغة مبهمة في ذاتها ، حتى إذا ألحقت بالشرح التاريخي أو اللغوي الذي يكشف غموضها ويزيل إبهامها ، دخلت في الحياة الذهنية ، ولكنها تبقى مع ذلك بالنسبة لانقطاعها من الوجود بقايا أثرية في اللغة (١)

ولو ذهبنا إلى المعارضة بين ألفاظ الحياة العربية الأولى وما اختصت به من المعاني ، وبين هذه الحياة الحضرية ومستحدثاتها ، لرأينا قسما كبيرا من اللغة يتنزل منها منزلة البقايا الأثرية ، لأننا لا نحتاجه ولا هو مما يعد فضلا عن الحاجة فينتظر به وقتها ؛ وذلك كأسماء الإبل وصفاتها الكثيرة ، وأسماء كثير من الحشرات وما جاءت به اللغات المتعددة ، وهو كثير تطفح به معاجم اللغة ؛ ولقد نرى أن ذلك مما يصح أن يسمى (لاتين العربية) قياساً على اللغة اللاتينية التي لا يستعملها الأوربيون ولكن يشتقون منها أسماء المصطلحات التي تمس إليها الحاجة فيما يستحدثون من أهورم ؛ لولا أن (لاتينا العربي) يحتاج منا إلى عربية تالئة ؛ فإن استحياء الماضي لا يكون إلا بالملاءمة بينه وبين روح الحاضر .

ولسنا إلى ذلك نذهب ، فهو بجملته لا يخرج عما يسمونه وحشياً (٢) أو

(١) سنشير إلى هذا المعنى بمزيد من البيان عند الكلام على خشونة الشعر الجاهلي متى انتهينا إليه

(٢) قال ابن رشيق : إذا كانت الكلمة حسنة مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز والأعرابي القمح ، فتلك وحشية

غريباً^(١) أو حوشياً^(٢) ، وإنما نريد بالبقايا الأثرية ما أراده علماء اللغة أنفسهم حين جمعوها ، فإنهم عدّوا من اللغات : منكرآ ، ومتروكا ، ومماتاً ؛ فالمنكر : ما لا يعرفه بعض أئمة اللغة لكونه مهمل الاستعمال في العرب إلا قليلاً ، وهو دون الضعيف الذي ينحط عن درجة الفصيح : كقول بعض أهل الحجاز : ذأى النبات يذأى ، وهى فى لغة أهل نجد : ذوى يذوى ، وعليها الاستعمال . والمتروك : ما كان قديماً من اللغات ثم ترك واستعمل غيره ، وهذا ما سميناه آنفاً (بالمصطلحات اللغوية) : كالغزين فى بعض تلك اللغات المتروكة : أى الشدقين ، واحدهما غز . والبُعقوط والبلقوط : أى القصير ، ونحو ذلك . والمّمات : ما أميت استعماله : كأسماء الأيام والشهور فى اللغة الأولى على ما زعموا ، وقد ذكرها صاحب الجهرة ، وهى هذه :

السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
شيار	أول	أهون وأوهد	جبار	دبار	مونس	عروبة

وأسماء الشهور

المحرم	صفر	ربيع الأول	ربيع الآخر	جمادى الأولى	جمادى الآخرة
المؤتمر	ناجر	خوان	وبصان	الحنين	ربى

(١) تتفاوت درجات الغريب بمقدار العناية بحفظه ، حتى يبلغ أحياناً أن لا يعد غريباً إلا ما ذهب معناه وشاهده من العلم : فقد كان إمام اللغة فى عصره محمد بن على الأنصارى الأندلسى المتوفى بالقاهرة سنة ٦٨٤ يقول : أعرف اللغة على قسمين : قسم أعرف معناها وشاهدها ، وقسم أعرف كيف أنطق بها فقط . وسنذكر أشياء من عنايتهم بالغريب وحفظه فى باب الرواية .

(٢) نسبة إلى الحوش : وهى بقايا إبل وبار التى ذكرناها فى أصل العرب ، والمراد أن ذلك غريب نادر

رجب شعبان رمضان شوال ذو القعدة ذو الحجة
الأصم عاذل نائق وعل ورنه برك^(١)

ومن المُمات عندهم لغاتٌ في التصريف : كقول الكسائي (محبوب ،
مِن حَبَبَتْ ، وكأنها لغة قد ماتت ، كما قيل : دِمَت أدوم ، ومِتَ أموت ،
وكان الأصل أن يقال أُمات وأدَامُ * في المستقبل - المضارع - إلا أنها قد
تَرَكَت) ومن ذلك (ليس) الفعل الناقص ؛ فإن بعضهم يظن مضارعه وأمره
من الأفعال المُماتة ؛ ومما عدوه متروكاً من أسماء العادات العربية لزوال
معانيه في الإسلام : المِرباع : وهو ربع الغنيمة ، وكان خاصاً بالرئيس ، ثم
صار في الإسلام ، الخمس . والذَّشِيطَةُ : وهي أن ينشط * الرئيس عند قسمة
المتاع الشيء النفيس يراه ، إذا استحلاه . والفضول : وهي فضول المقاسم ،
كالشيء إذا قُسم وفضلت فضلة منه : كاللؤلؤة والسيوف والدرع والبيضة
والجارية ؛ فيكان ذلك من قسم الرئيس . وقد جمع هذه العادات كلها ابنُ
غنمة الضبي في مرثيته لبسطام بن قيس إذ يقول :

لك المِرباعُ منها والصِّفَايا وحُكْمُك والذَّشِيطَةُ والفضولُ

(١) ينسب ابن النكبي ربي وحنيناً إلى عاد ، ويجعل الاسمين من لغتهما . . .
وقال القراء في كتاب الأيام والليالي : خوان ، من العرب من يشدده ومنهم من يخففه
(ومنهم من يلفظه بالحاء) ، ووبضان ، منهم من يقول : بوضان ، ومنهم من يقول :
بضان . والحنين ، منهم من يفتح حاءه ومنهم من يضمها ، قال : وجمادى الآخرة
يسمى ورنه ساكن الراء ، ومنهم من يقول : رنة كزنة (وقد تقدم أن ورنه
ثبتي القعدة ، والفراد يسمىه : هواعا) . وفي هذه الأسماء واشتقاق بعضها كلام كثير وقفنا
عليه في كتب مختلفة ، ولا حاجة لنا به في هذا الموضع

* قلت : كما يقال في مضارع خاف : أخاف .

* قلت : ينشط : يأخذ لنفسه اختلاصاً

أما الصفايا فبقيت في الإسلام ، وخصر بها النبي صلى الله عليه وسلم ،
لأنه اصطفى في بعض غزواته من المغنم أشياء : كالسيف اللهزم ، والفرس
العتيق ، والدرع الحصينة ، والشئ النادر ؛ وذلك يسمى الصَّفَى ، قالوا : وقد
زال هذا الاسم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم .

والمُتات من أسماء العادات شئ كثير يستجرُّ الكلام إلى قسم من
تاريخ العرب لا يسعه هذا الموضع ؛ فقد كانوا أهل مُغاورات وإغرام بالمعاقرة
والمياسرة ونحوها ، ولكل ذلك أسماء وصفات ، فنجتزئ بما ذكرناه ؛ ولكن
لا بد من التنبيه على شئ دقيق من هذا الباب ، وذلك أنالو تدبرنا الكلام
الذي نستعمله لرأينا أشياء كانت من عادات العرب الخاصة بها ثم نقلتها
الحضارة إلى معنى يناسبها بعد أن انتزعت منها الأصل التاريخي ، فمن ذلك
أن الواحد يقول : نحن فعلنا ، وليس معه غيره ، فلا تظنُّ إلا أنه أراد تعظيم
نفسه ، وأنه ليس لهذا الاستعمال من أصل تاريخي في الكلام . وإنما الأصل
أن العرب كانوا قبائل وجماعات ، فكان الرئيس الذي له أتباع يغضبون
لغضبه ويرضون لرضاه ويتداعون لألمه ، كأنهم أجزاء من شخصه ، يقول :
أمرنا ، ونهينا ، وغضبنا ، ورضينا ؛ لعلمه بأنه إذا فعل شيئاً فعليه تبعاعه
لا يخذلونه ولا يخالفونه ؛ ثم كثر استعمال العرب لهذا الجمع ملحوظة فيه
تلك الدلالة ، ثم استفاض في الكلام حتى صار الواحد من عامة الناس
يقول وحده : قمنا ، وقعدنا ؛ لا يريد إلا المعنى الحضري المصنوع ، وهو
التعظيم الحقير . . .

نموّ العربية

وطرق الوضع فيها

العربية أوسع اللغات مدى ، وأغزرهن مادّة ، وأوفاهن بالحاجة الحقيقية من معنى اللغة ؛ لكثرة أبنيتها ، وتعدد صيغها ، ومرونتها على الاشتقاق ، وانفساحها من ذلك إلى ما يستغرق اللغات بحملتها ، مع أنها أقل هذه اللغات أوضاعاً ، حتى إن المستعمل منها لا يتجاوز ستة آلاف تركيب ، وإذا رددت الثلاثي منه وما فوقه إلى التركيب الثنائي ، لم يكد يزيد ما يخرج منه على ثلاثمائة لفظة ، هي أصل الأوضاع وسائر التراكيب المستعملة متفرع عنها ، كما تفرعت سائر مواد اللغة عن هذه التراكيب بالاشتقاق ، وهي في الجملة لا تقل عن ثمانين ألف مادة ؛ عدة ما اشتمل عليه معجم لسان العرب .

وظاهر أن اللغة لم تترام إلى هذا الاتساع إلا بعد أن قلبت على وجوه كثيرة في الاستعمال ، وأدبرت على مناحي مختلفة من الوضع ؛ بما في أصل تكوينها من الحياة النامية التي تكافئ حياة أهلها وتُماد أزمنتها مهما كثرت أغراض هذه الحياة واستفاضت معانيها واستبحرت في مذاهب العمران ؛ فهي في الكفاية سواء يوم كانت لغة الطبيعة البدوية الخشنة لا تُلقِيها إلا على السنة البدو الذين هم الجزء المتكلم من تلك الطبيعة الصامتة ، ويوم صارت لغة الحياة المنبسطة تُصَرِّفها الألسنة والأقلام في مناحي من العلوم والآداب والصناعات التي قام بها التمدن الإسلامي . وإن صمت الطبيعة البدوية إنما هو في حقيقة الاعتبار جزءٌ متممٌ في المعنى للغة أهلها ، كما أن حركة

ال عمران إنما هي حركة العمل في مصنع اللغة . وليس يخفى أن حياة اللغة وموتها أمران يُؤخذان بالاعتبار ؛ فإن اللغة الحية هي التي تكون مشايعة بأوضاعها لكل ما يجد من مستحدثات الحياة ، فكلما خَلَتْ ألفاظها المتداولة بين أهلها عما يَصَوِّر معنى جديداً أو يؤدي غرضاً حادثاً ، لم تعقم أوضاعها بما يلتج هذا اللفظ الجديد ويسدُّ هذه الخلة الطارئة ؛ فهي بذلك فيما تأخذ وتدع كأنها تتنفس ، والتنفس أول صفات الحياة .

ولكن اللغة التي تُرمى بأنها في سبيل اللغات الميتة ، لا يزال يطراً عليها النقص كلما زادت مستحدثات الحياة ؛ لو قوفها عند حد من الوضع محدود ، وقعودها بكل طريق تُدفع إليه من طرق التعبير ، فلا يبرح أهلها يتناولون من غيرها ، ويزيدون نقصها ؛ حتى تصبح بهذه المداخلة لغة جديدة من عمل الزمن ، وكأن أصلها بقية من أهلها ، وأهلها بقية من أصلها ؛ لفقدان المميزات الجنسية التي أخض دلائلها اللغة .

وقد عرّفوا الحيّ بأنه الكائن الذي ينمو من باطنه ؛ فإذا كان في اللغة ما يساعد على نموها المستمر مع بقائها متميزة في نفسها — بحيث تحيل كل ما يداخلها من ألفاظ اللغات الأخرى إلى أوضاعها الخاصة بها والمقومة طبيعتها ، فلا تتخيفها الزيادة الطارئة عليها مهما بلغت ، ولا تُخرجها من حيزها إلى مضطرب لا تثبت لها فيه الجنسية ولا ينطبق عليها وصف الاستقلال — وإلا فتلك هي اللغة التي أحق ما تُوصف به أنها سائلة في طرق الكلام ، وأن أهلها صعاليك في طرق التاريخ !

والعربية قد غنيت بأوضاعها حتى كأنها خلقت لتمام الزمن ، وفيها من أسباب النمو ما يحفظ عليها شباب الدهر ، غير أنه قد أصابها ما أصاب أهلها

من تبدد الكلمة واضطراب الأمر ووهن الاستقلال وتمزق المجتمع ، فأصبحت بعدهم كأنها محكومة بقوة خفية لا يعرف ما هي ولا يظهر منها إلا أثرها الذي تدبينه فيما لحق اللغة من الضعف وما رهقها من العجز ، وفي جهودها على حال واحدة كأنها مقبورة في كتبها منذ تراجع التمدن الإسلامي أيام العباسيين إلى قريب من هذه الغاية .

ومتى كانت اللغة صورة الأمة فإن كل ما يعتور هذه يتصل أثره بتلك ضرورة : ولذلك بقيت العربية في نفسها على مرونتها الأولى حتى يُتاح لها أقوامٌ كأرامل الأقسام ، وتقيض لها أقلامٌ كتلك الأقلام .

وليس من غرضنا أن نفيض هنا في هذه المعاني ، وإنما نريد لنبين أنواع النمو في هذه اللغة ، والطرق التي جرت عليها في الوضع ؛ إذ لولا ذلك ما خبطت اللغة في التاريخ خطوة واحدة

طرق الوضع

وأنت إذا تدبرت المأثور من ألفاظ اللغة ، وجدته في الجملة لا يخلو من ثلاث : إما أن يكون مرتجلاً ، أو مشتقاً ، أو منقولاً على وجه من وجوه المجاز ؛ وهذه الثلاث هي طرق الوضع التي تقلبت عليها اللغة ، وهي تشبه أدوار الخلقة الكاملة ، فإنها ثلاثة أيضاً : التركيب ، والقوة ، والجمال ؛ فالجواز جمال اللغة ، والاشتقاق قوتها ، والارتجال تركيب الخلقة فيها ؛ ويندر أن تجد ذلك كله في لغة من اللغات على مقدار ما تجده في العربية ؛ فلا جرم كانت حرية بأن تكون مناط الإعجاز ، لأنها الخلقة اللغوية الكاملة

الارتجال

هو وضع اللفظ ابتداءً في أول أمر اللغة بتقليد الطبيعة كما مر في موضعه ؛ ولا يمكن أن يحاط بأرائل كلامهم ، وعلى أي مقادير كانوا يضعونها ، غير أنه مما لا شك فيه أنه لم يبق وجه الزيادة على ما ارتجلوه ؛ لتقليد صورتهم صور التراكيب المرتجلة على كل ما في آلات الصوت من المقاطع ، بحيث لم يدعوا منها إلا المستكررة المبدوء مما يتعتع به اللسان وينبوعه السمع ولا يكون منه إلا تنكير الأسلوب وتغيير دياجته اللغة ؛ بيد أن هذا إنما هو في الارتجال الذي تُراعَى فيه النسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له ، كما حكاكة الأصوات والحركات الطبيعية ونحوها ، أما فيما عدا ذلك فإن العرب كانوا يتصرفون في لغتهم ، فيرتجلون ألفاظاً قليلة ليست فيها ولا هي مأخوذة بالاشتقاق ، كما يصنع كثير من العامة اليوم ؛ فقد يتفق لأحدهم أن يضع كلمة يرتجلها لمعنى من المعاني على طريق التطرف والتملح ، فلا تلبث أن تشيع وتصير من أصل اللغة ؛ وكذلك كان يفعل العرب .

قال ابن جنى فيما ينفرد به العربي من اللفظ ولا يُسمع من غيره ما وافقه ولا ما يخالفه : « إنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته ؛ لأنه إما أن يكون شيئاً أخذه عن نطق به بلغة قديمة لم يشاركه في سماع ذلك منه أحد ... أو شيئاً ارتجله ؛ فإن العربي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يُسبق إليه ، فقد حكى عن رؤبة وأبيه ^(١) ، أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً

(١) رؤبة بن العجاج : هو وأبوه راجزان مشهوران من العرب ، وكان رؤبة خاصة بصيراً باللغة فيما يحوشها وغريبها ، حتى لا يرون في التشبيه أن معد بن عدنان أفصح منه ؛ وتوفي رؤبة بالبادية سنة ١٤٥ هـ عن سن عالية

لم يسمعها ولا سبقا إليها . أما لو جاء ذلك عن مُنَّهم أو مَنْ لم تَرُقَّ به فصاحته ولا سبقت إلى الأنفس ثقته ، فإنه يُرَدُّ ولا يقبل . « اه
ومهما يكن من ذلك فإن الارتجال أمر مفروغ منه ، لأن تاريخ الشباب كله لا يقع فيه يومٌ واحد من عهد الطفولة .

الاشتقاق

كل ما وُضع من اللغة ارتجالاً فإنما وُضع لمناسبة بين الدال والمدلول على وجه من الوجوه ؛ ولولا تحقق هذه المناسبة ما تأتى للواضع أن يشتق لفظاً من لفظ ، لأن الأصل في الاشتقاق المناسبة في المعنى والمادة ؛ فلولا اعتيادهم مراعاة المناسبة في الوضع الأول ما تنبهوا إليه في الوضع الثاني ؛ لأن بعض الأشياء يدعو إلى بعض ، والارتقاء سنة لا بد فيها من اطراد النسبة وعلى هذا أمكنهم أن يجعلوا كل مقطع من المقاطع الثنائية أصلاً في الدلالة ، ثم يفرعون عنه بالاشتقاق معانيه الجزئية المختلفة التي ترجع في أصل الدلالة إليه ؛ فكان المعاني سلاسل مرتبة تنحصر كل طائفة منها تحت جنس معلوم ، على ما فرروه في مذهب النشوء والارتقاء . ولا يزال هذا التسلسل متحققاً في اللغات السامية الباقية إلى اليوم ، وهو أظهر في العربية منه في أخواتها ؛ حتى ذهب بعض العلماء الذين استقرّوا تراكيب اللغة إلى أن هذا الأصل مُستحسب في كل تركيب ، بحيث لا يخلو مما يرجعه إليه ولو تأويلا من طريق المجاز ، إلا ما تخالف عن سلسلته لأمر طارئ على أصل الوضع ، كأن يكون مُبدلاً من لفظ آخر ، أو مقلوباً عنه ، أو داخلاً في تركيب المادة من لغة أخرى ؛ لأن العلماء الذين دونوا هذه اللغة بجمهورها من لغات

كثيرة بعد أن تداخلت هذه اللغات بعضها في بعض ، لتتأورَّ العربِ ألفاظها جميعاً ؛ نخفي بهذا التداخلِ كثيرٌ من وجوه الوضع الاشتقائي ؛ وأضاع النقلُ كثيراً من ألفاظ اللغة بما انشلت به سلسلة أوضاعها فأصبحت بحيث لا يمكن أن يُدَلَّ فيها على تحقق التسلسل إلا باعتبار الأغلب الأعم .

وقد نقلوا عن بعض المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للوضع على أن يضع ؛ وكان بعض من يرى هذا الرأي يقول : إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها ، فسئل : ما مسمى (إذغاغ) ؟ وهو بالفارسية الحجر ؛ فقال : أجد فيه ييبساً شديداً ، وأراه الحجر ...

أما خواص أهل اللغة والعربية فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني ؛ وقد عقد لها ابن جنى باباً في الخصائص سنشير إليه عند الكلام على التمدن اللغوي .

وأول من ابتدع القول بأن المعاني سلائل مرتبة ، وأن الألفاظ المختلفة تُرَدُّ في الاشتقاق إلى قدر مشترك ، هو فيلسوف العربية أبو الفتح ابن جنى المشار إليه ؛ وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس بهذا الرأي قليلاً . أما علماء العربية فقد قالوا إن ذلك ليس متعمداً في اللغة ؛ لأن الحروف قليلة وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تنتهي . . . ولا يُنكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة معنى مشترك بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها ، ولكن التحيل على ذلك في جمع مواد التركيب ، كالطلب لعنقاء مغرب . وجواب ذلك عندنا ما تقدم الإيماء إليه ، من مداخلة اللغات وتفریط النقلة ونحو ذلك ، مما لا ينتظم به أمر التاريخ اللفظي في هذه اللغة .

ولابن جنى في تحقيق رأيه كلام سابغ الذيل سنشير إليه في الفصول التالية .

أما الكلام على الاشتقاق من حيث هو علم ذو أقسام وحدود ، فهو مبسوط في مواضعه من كتب الصرف والكتب الأخرى المجردة في هذا العلم ، ولا حاجة بنا إليه ؛ لانا إنما نريد جهة التاريخ منه وكونه سبباً من أسباب نمو اللغة وطريقة من طرق نشأتها .

وقد قلنا في تحقيق المناسبة بين الألفاظ والمعاني وأن أكثر أهل اللغة والعربية مطبقون على ثبوتها ، لأنها في الحقيقة ليست إلا توسعاً في المناسبة الأولى التي هيأت للواضع أن يضع بالتقليد والمحاكاة . ونحن ذاكرون طرفاً مما يثبت تلك المناسبة :

قال البيضاوى في تفسير قوله تعالى : « وما رزقناهم ينفقون » : أنفق الشيء وأنفذه أخوان ، ولو استقرت الألفاظ وجدت كل ما فاءه نون وعينه فاءً دالاً على معنى الذهاب والخروج .

وقال في تفسير قوله عز وجل : « أولئك هم المفلحون » : والمفلح (بالحاء والجيم) : الفائز بالمطلوب ، كأنه الذى أنفحت له وجوه الظفر ، وهذا التركيب وما يشاركه في الفاء والعين نحو : فلق وفلذ وفلى ، يدل على الشق والفتح . وللمختصر عناية بذلك في مواضع من تفسيره أيضاً .

ومن هذه الأمثلة أن تراكيب الهمزة مع الباء تدل على النفور والبعد والانفصال : كآب : للسير ، وأبت اليوم : اشتد حره فقطع الناس وفصلهم عن أعمالهم ، وأبد الوحش : نفر ، وأبر النخل : قطع شيئاً منه ، وأبز الظبي : وثب وانطلق ، وأبق العبد : فرّ ، وأبل : توحش وانفصل عن الناس ، وأبه

عن الشيء : بعد عنه وتنزه ، وأبى الضيم : نفر منه ، وهكذا
والآلف مع الزاى تدل تراكيبها على الضيق في الأمر ، يقال : أزر
المجلس : إذا ضاق ، وأزق الرجل : ضاق صدره ، وأزل : صار في ضيق ،
وأزم : ضاق عيشه ، وأزى الظل : قلص وضاق .

وتراكيب الباء مع الدال تدل على الابتداء والظهور ، نحو بدأ الشيء
وبدا : أى ظهر ، وبدح فلانا بالأمر : أظهره له من دون روية ، وبدح :
أظهر التعظيم ، وبدر إليه بكذا : أظهره له ، وبدع : أى ابتداء ، وبدخ بالشر :
أظهره ، وبدع بالأمر بديهة : أى ابتداء به .

والباء مع الذال تدل تراكيبها على إخراج الشيء ، نحو بذى : أخرج
الفحش في كلامه ، وبدح وبذل : أعطى فأخرج ما عنده ، وبدج : أخرج
شقه شفته ، وبذر : أخرج سره أو ماله بخير تقدير ، وبذن : أقر بما يخفيه
فأخرجه .

والباء مع الراء تدل على الظهور ، نحو برا الله الخلق : أظهره ، وبرت : دل
على الشيء فأظهره ، وبرج : ظهر ، ومنه التبرج : وبرح الخفاء : ظهر ، وبرخ :
زاد فظهر فيه الزيادة ، وبر : ظهر وبرز كذلك ، وبرش : ظهر بياضه ، وبرص
مثله ، وبرض الماء : ظهر .

وكذلك الباء مع الزاى : كبزج : أظهر فضائله ، وبزح الصيد : خرج ،
وبزر النبات : خرج بزره ، وبزع الغلام : ظهر ظرفه . وبزغت الشمس :
طلعت ، وبزقت مثله ، وبزل ناب البعير : طام ، وبزن الحق : ظهر ، وهلم جرا
ولو استقريت تراكيب اللغة كلها لوجدت مواد كل تركيب ترجع إلى
أصل واحد ، ولو تأويلا من طريق المجاز ، إلا ما تخلف عن سلسلته الأمر

طارئ كما أشرنا إليه في صدر الكلام ؛ وليس يخفى أن سلسلة الاشتقاق في كل لفظة إنما هي نسق تاريخي في تدوين نسبها اللغوي وفروع هذا النسب ؛ وقد بينا من قبل أن الرواة أغفلوا كل ما يتعلق بالجهات التاريخية في اللغة ؛ فلا جرم انشأت سلاسل الاشتقاق وضاع كثير من تلك الأنساب ؛ إلا ما تدل عليه مشابهات الخلقة اللفظية ؛ وهو ما يُعرف بالاستقراء كما مثّلناه آنفاً وكذلك ترى في أكثر صيغ الأمثلة من الفعل والاسم على السواء ؛ فإن القياس ثابت فيها ثبوتاً بيناً : كصيغتي فاعل وتفاعل ، وكوزن فُعلة في الأسماء ^(١) وغير ذلك مما نهوا على أطراد القياس فيه وأحصوا شواذه ، وهو خارج عن غرضنا في هذا الكتاب

ولو أن أحداً عكف على هذه اللغة فتتبع ألفاظها وتدبر وجوه اشتقاقها وتفقد مواقعها في كلام العرب ورتب صيغها وأوزانها على ما تقتضيه أغراضها بحيث يستقر كل مثال منها في نصابه ويرد إلى حيزه — بل جاء من

(١) فاعل : تأتي للمشاركة كضارب ، والتكرار الفعل وموالة بعضه لبعض كطالبه بدينه ، ولطلب الفعل من طريق المزاولة والعلاج ولازمه التكرار أيضاً : كسابق وقاتل ، لأن هذا طالب كل من المتشاركين الغلبة لنفسه ، ونحو خادع وخاتل ، والمشاركة قد تكون بين اثنين ليس فاعل الفعل واحداً منهما : كطارقت النعل ، إذا خصفت عليها نعلًا أخرى ، وضاعفت الشيء ، إذا زدت عليه ضعفاً آخر .

وتفاعل : تكون المشاركة ، كتضارب القوم ، وتكون لوقوع الفعل مكرراً : كتهدات المرأة ، ولوقوعه في مهلة : نحو تكامل وتناهى .

وفعلة بضم الفاء تأتي اسماً للطائفة المجتمعة : كالخزعة والعصبة ، وللشيء القليل ، أو للبقية من الشيء بعد ذهاب معظمه : كالعقبة لبقية المرق في القدر ، والنزقة للقليل من الماء ، وتكون لمعنى الشيء يؤخذ بمرة ومن لوازمه الاجتماع والقلة : كاللقمة والجرعة من الماء ، وتكون اسماً لما توسط شيئاً لجمعه . كالوصلة والرقعة ، وتكون اسماً للافتعال : كالفرقة والحرقة

ذلك بعلم يكشف عن كثير من أسرار الوضع ، ويهتِك عن أستار الحكمة المستكنة في دقائق هذه اللغة العجيبة التي يزيد في العجب منها أنها لغة تلك العقول الفطرية ، والفطرة وإن كانت دائماً تختص بمسحة إلهية ، إلا أنها تكون أصل الكمال في النفس لأنفس الكمال . وهذه اللغة يوشك أن يكون أمرها معجزاً على ما رأيت بحيث لا يغلو في رأينا من يقول إنها بسبيل من الأوضاع الإلهية (في التوفيق والإلهام) لأن أثر ذلك قد ظهر في القرآن .

المجاز

وهذا هو الوضع الأخير في اللغة ؛ ولذا تجد مراعاة المناسبة فيه على أضعف وجوهها ؛ فكأنهم في الوضع الأول راعوا المناسبة الثابتة التي لازيادة فيها ، ثم توسعوا في هذه المناسبة بنوع من التصرف في الوضع الثاني وهو الاشتقاق ، ثم بلغوا آخر حدودها (المناسبة) في المجاز ؛ وهذا مما يؤكد أن اللغة كلها حكاية للطبيعة ؛ فإن كان ثم توقيف أو وحي فيكون في هداية العقول إلى أسرار هذه الحكاية ، ولا بد في استكنائنا منطق الطبيعة من الذهن الشفاف والبصيرة النفاذة والإلهام الخفي الذي يشبه أن يكون قبساً من النور الإلهي يضيء بين العقل والقلب فلا يقع شعاعه على جهة من الطبيعة إلا كشف منها عن معاني الأسرار الإلهية .

والمراد من المجاز التوسُّع في الحقيقة ، لأن الألفاظ الحقيقية تمضي لسننِها المعروف فلا يبقى ثمة وجه لتقوية الحقيقة المرادة منها بالاتساع أو التوكيد أو التشبيه ؛ وليس يخفى أن الحقيقة الواحدة تتنوع في ذاتها إلى

أجزاء متشابهة ، وتتنوع في معناها أيضاً على درجات من الضعف والقوة ، فإذا كان معنى (الكوكب) في الوضع اللغوي الدلالة على هذا الجرم السماوي الذي يشبه نكته بيضاء في رأى العين ، ثم رأيت في عين الإنسان نكته بيضاء تغشى سوادها — فقد تجزأت الحقيقة النظرية هنا في ذاتها فتطلق على بياض العين (النكته) اسم الكوكب مجازاً للمناسبة بين الاثنين في الشكل ؛ وكذلك تقول في التوكيد : فلان أسد ، تريد إثبات شجاعته في النفوس بدرجة متناهية مؤكدة ؛ ثم تقول في التشبيه : فلان على جناح السفر : أى لا يلبث أن يسافر ، كأنه طائر بسط جناحه فليس إلا أن يطير ؛ وإنما مدار ذلك كله على التوسع في المثال الحسى إذا ضاقت به الحقيقة المألوفة في التعبير .

ولسنا نخوض هنا في أنواع المجاز وجهاته وتحقيق القول في الاستعارة وأقسامها ، فذلك من موضوع علم البيان ، بل هو البيان كله على ما قيل ؛ وإنما نتناول الكلام من حيث يتصل بمعنى التاريخ ؛ فالمجاز صنعة حقيقية في اللغة لا تنهياً إلا بعد أن يكون العرب قد استكملوا أسباب النهضة الاجتماعية من المخالطة واقتباس بعضهم عن بعض واعتبارهم أنفسهم في أمر اللغة مجموعاً معنوياً ؛ فينصرفون إلى تحقيق الكلام وتتبع أطلال المعاني في أجزائه ، حتى تدفع لغتهم على نسبة هذا الاجتماع المعنوي ؛ وذلك ما سنُفرد للكلام عليه باب التمدن اللغوي .

لا جرم كان للجاز في اللغة هذا الأثر الذي بسط منها حتى فاضت أطرافها على المعاني ، وتهيأ فيها من أنواع الوضع وطرق التعبير ما يعد في اللغات ميراً خالداً تستغل منه المعاني في كل جيل ، ويضمن للغة الثروة

وإن أفلس أهلها...

والوضع بالمجاز يعتبر اشتقاقاً معنوياً ؛ فما لم يتهياً للعرب أخذُه من طريق الاشتقاق أخذوه بالنقل من طريق المجاز ؛ وبذلك وسعوا لغتهم من جهات :

(١) الإكثار من الألفاظ وتعدد الوضع الواحد تفنناً في التعبير ، كما تسمى الخوذة بالبيضة ، وبالتريقة ، وهي بيضة النعام بعد أن يخرج منها الفرخ ؛ وكسمية المطر بالسما ، والنبات بالغيث ، ونحو ذلك .

(٢) التدرع إلى الوضع فيما لم يوضع له لفظ من المحسوسات ، كسمية البياض في العين بالسكوكب ، وغُضروف الأذن بالمحارة ، والهُنْية الناشزة في مقدم الأذن بالوتد ؛ وكقولهم : ذؤابة الرَّحْل ، للجلدة المعلقة على آخره ؛ وعنق الإبريق ، وساق الشجرة ، وإبط الوادي ، ونحو ذلك .

(٣) التدرع إلى الوضع لتمثيل صور المعاني ، كقولهم : نبض البرق ، إذا لمع تخفيفاً ، من نبضان العرق ؛ وسَبَّحَ الفرس ، إذا مد يديه في الجرى كما يفعل السابح في الماء ؛ ورُنَّقت السفينة ، إذا دارت في موضع واحد لا تمضي ، من ترنيق الطائر ، وهو أن يخفق بجناحه ويرفرف ولا يطير .

(٤) الرمز إلى حقائق المعاني ، كقولهم : سافر ولا ظُهر له ، أي ولا دابة يركب ظهرها ؛ وفلان يملك كذا رقبة ، أي عبداً ؛ وقطع الأمير اللص ، أي قطع يده ؛ وبزلتُ الخمر ، أي ثقت دنياها ، وهلم جرأ .

وهذه الجهات الأربع الأصلية تجمع أنواع المجاز وكل ما يحمل على هذه الأنواع ؛ ثم هي معان تشبه أن تكون تاريخية في حركة النمو والاتساع من هذه اللغة ؛ ولذلك استخرجناها وعدلنا إليها عن تقسيم علماء البيان ؛ فإن

لهم في بحث المجاز كلاماً مستفيضاً مضطرباً لا يؤخذ منه شيء يلتحق بفرضنا في هذا التاريخ .

وقد رأينا أن تنقل مادة من مواد اللغة تشمل هذا الوضع ، وكيف اتسعت به اللغة حتى قلب المعنى الواحد على صور كثيرة ، وهي مما نقله بعض اللغويين مثلاً لما نحن بسبيله ؛ ومثل هذه المادة كثير في اللغة تطفح به معاجها ، وإنما خصمها بالذكر لسعة التصرف فيها ووضوح المآخذ ، وهي مادة (ك ف ف) .

وأصل المعنى فيها : الكف ، وهي الجارحة المعروفة ، والكلمة مشتركة بين العربية وغيرها من اللغات السامية ، ومأخذها في العبرانية والسريانية من معنى الانحناء والانعطاف . هذا أصلها

ثم اشتقوا منها قولهم : كفّه عن الأمر ، إذا منعه ، كأنه دفعه بكفه ، فنقلوا معنى الكف إلى لازمها ، وهو من المجاز المرسل .

وقيل من هذا : كفّ هو عن الأمر ، إذا امتنع ، فنقل الفعل من التعدى إلى الزوم ، وهو من قبيل ما سبقه .

ثم قيل : استكفّ السائل ، وتكفّف ، إذا طلب بكفه . ويقال أيضاً : استكفّ بالصدقة ، إذا مديده بها يعطيها ؛ فضمن الأول معنى الاستعطاء ، والثاني معنى الإعطاء ؛ وكلاهما مما ذكر .

ومن هذا القبيل قولهم : استكففت الشيء ، إذا استوضحته بأن تضع كفك على حاجبك كمن يستظل من الشمس ، فاستعمل هنا في معنى آخر من لوازم الكف .

ومن معنى كفّ عن الأمر قيل : كفّ بصره ، وهو من المجاز المرسل

من قبيل استعمال العام في الخاص .

وفي مثل مأخذه قولهم : عنده كفافٌ من الرزق : أى ما كف عن الناس وأغنى .

ثم قيل من معنى الكف للجارية : كفة الميزان ، وكفة المقلاع ؛ لشبهها بالكف في الهيئة ، وهى من الاستعارة .

ثم استعيرت الكفة لعود الدف ، لشبهه بكفة الميزان في الاستدارة والإحاطة ، ومثلها الكفاف : وهو ما استدار بالشئ .

والكفة أيضاً النقرة المستديرة يجتمع فيها الماء ، وهى مما ذكر .

ومن معنى الاستدارة قيل : كفة الصائد ، وهى الحباله يجعلها كالطوق ، ومثلها كفة اللثة ، وهى ما انحدر منها على أصول الأسنان ؛ وكفة القميص ، وهى ما استدار حول الذيل ؛ وكذلك كفة الدرع ، وهى أسفلها .

ثم قيل من هذا المعنى : استكفوا حوله ، إذا أحاطوا به ينظرون إليه ؛ واستكفت الحية إذا ترحت ، أى استدارت كهيئة الرحى .

ومن كفة القميص قيل : كفة الثوب وغيره ، وهى حاشيته .

ومن معنى الحاشية قيل : كفة الشئ ، بمعنى حرفه ؛ وكفاف السيف (بالكسر) بمعنى غراره (أى حده) ، وكل ذلك على التشبيه .

ثم قيل من معنى الحاشية : كف القميص ؛ إذا خاط حاشيته .

ومن معنى الحرف : كف الإناء ، إذا ملاء ملاءً مُفْرِطاً ، كأن المعنى ملاءه حتى بلغ كفته .

وبقيت معان من هذه المادة ترجع إلى معنى الكف ، أو شئ من المجاز المأخوذ عن بعض المعانى الراجعة إليه ، بحيث ترى المعانى سلسلة متصلة من

أول المسألة إلى آخرها . وهذا هو الأصل الذي عليه معظم كلامهم ؛ فإذا تدبرته رأيت أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة ، وتبينت صحة قولهم : إن مُنْكَرَ المجاز في اللغة جاحدٌ للضرورة ومُبْطَلٌ محاسن لغة العرب .

وقد ذكروا أن بعض العلماء يذهبون إلى أن اللغة كلها حقيقة ، وأن تسمية الرجل الشجاع بالأسد لغة لقوم ، وتسمية الحيوان المفترس بالأسد لغة أخرى . . . وهو رأي بين الألفن ، وأكبر ظننا أنه لم يقل به أحد وإنما أورده بعض علماء الأصول لأنه مما يُتَمَثَّلُ له ويردّ عليه ويكون مادة في الجدل ؛ وذلك من أمرهم ، والله أعلم .

أنواع النمو في اللغة

تلك هي طرق الوضع التي سلكوا منها إلى اللغة في كل أطوارها ، حتى أصبحت من الاتساع والنمو ما هي ، ولكن لهذا النمو أنواعاً تحدّد في جملتها أجزاء هذه اللغة ، وتصف تاريخ اتساعهم فيها ، وهي من هذه الجهة تعتبر تماماً على الذي تقدم وتفصيلاً له ؛ وتلك هي : الإبدال ، والقلب ، والنحت ، والترادف ، والاشتراك ، والتضاد ، والمداخلة بالتعريب ، والتوليد ؛ ونحن نوفيها حظها من الكلام على مقدار حظها من التاريخ .

الإبدال

وهو إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ، كما يقولون : مدح ، ومدة : واستعدى عليه ، واستأدى

وقد أسلفنا في الكلام على أصل الوضع أن الدورة الجديدة التي دارت بها الحروف بعد وضع المقاطع الثنائية ، كانت بالقلب والإبدال ؛ والدليل على ذلك أن أكثر ما يجري فيه الإبدال من اللغة إنما هو الألفاظ الطبيعية الأولى التي كانت من حاجة الإنسان أول عهده بالتعبير : كالقطع ، والكسر ، والهدم ، والشق ، والخرق ، والفرقة ، والتبديد ؛ وهي المعاني الوحشية في لغة الإنسان . ثم لما انقاد الوضع بهذه الطريقة لأهل اللغة ، جعلوها من سنتهم وقلّبوا عليها الألفاظ الأخرى مما ليس بسبيل من تلك المعاني ؛ والغريب أن فعل القطع يكاد يكون الأصل في أكثر هذه اللغة ؛ فقلبا تناولت مادة إلا رأيت أثره المعنوي فيها ، ولو تأويلا من طريق المجاز ؛ وهذا أيضاً مما يؤكد أن اللغة تُنطق عن الطبيعة .

نعم إن الإبدال من حيث اعتبار الوضع اللغوي فيه ، نوعان : الأول أن يكون لغات مختلفة لمعان متفقة : كعلني ولأني . وإن فَعَلَ ، وَهِنْ فَعَلَ ، ونحوها مما مر في اختلاف اللهجات ؛ فيختلف اللفظان للأسباب اللسانية في القبائل المختلفة ، ثم يُحَفِّظُ صورة كل لفظ على أنها لغة ، فلا تشترك العرب في النطق بالصورتين تعسداً منها لتعويض حرف من حرف ، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون . وقد سأل اللحياني أعرابياً : أتقول : مثل حَنَكِ الخراب ، أو مثل حَلَكِ ؟ فقال : لا أقول مثل حلكه . وسأل أبو حاتم أم الهيثم الأعرابية : كيف تقولين أشهد سواداً بماذا ؟ فقالت : من حَلَكِ الخراب . فقال : أفقولينها من حنك الخراب ؟ قالت : لا أقولها أبداً

والنوع الثاني ما يتعدد فيه الوضع في لغة القبيلة الواحدة ، فتقوم كل من الصورتين بمعنى لا يصح استعمال الأخرى فيه ، وعلى هذا النوع يتوقف نمو اللغة واتساعها ، كقولهم : لطمه : ضربه بكفه مفتوحة ؛ وكدمه : ضربه بشيء ثقیل يُسمع صوته ؛ ولثم أنفه : لكمه ؛ ورثمه : كسره ؛ ورضم به الأرض : ضرب ؛ وكذلك مما يرجع إلى معنى الأكل : قضم : أى أكل بأطراف أسنانه ، أو أكل يابساً ؛ وخضم : أكل بأقصى الأضراس ، أو أكل رطباً ؛ وقطم : أى عض ، أو تناول الشيء بأطراف أسنانه فذاقه ؛ وكزم الشيء : كسره بمقدم فمه واستخرج ما فيه ليأكله ؛ وكدمه : عضه بأدنى فمه ؛ وقشم : إذا نقي من الطعام رديه وأكل طيبه ؛ ونحو ذلك من الأمثلة الكثيرة في اللغة ؛ فكل أرائك إنما يقع فيه الإبدال لتجزئة المعاني ، فترى الألفاظ متقاربة ترجع إلى مقطع واحد ، وهى بعد متباينة في الدلالة ؛ وكذلك ترى معاني كل طائفة منها ترجع إلى جنس واحد ثم تلبين متقاربة ؛ وبهذا يتحقق

الارتباط المتسلسل الذي هو برهان التاريخ على النشء اللغوي
وقد تجد للمعنى الواحد ألفاظاً متعددة في اللغة ، ثم تجد كل لفظ قد
صار أصلاً في الدلالة وتفرعت عنه ألفاظ أخرى على طريق الإبدال ، ثم
يبدل بكل لفظ على جزء من أجزاء المعنى ؛ كما تجد من ألفاظ القطع مثلاً :
قَطَّ وقَصَّ ، وجَذَّ ، وغيرها ؛ فإن هذه الألفاظ وضعت في الأصل حكاية
لأنواع من أصوات القطع ، إما حقيقية أو متوهمة ؛ فقد تسمع أنت صوت
الشيء المقطوع كأنه (قَط) ، ولكن غيرك يتوهمه كأنه (قَت) وقد يكون
لبعض الأشياء المقطوعة أصوات أخرى تحكي (جَذ) أو (كَس) أو
(قَص) وغيرها . فترى لفظ (قَط) قد صار أصلاً وتفرع عنه : قطع ،
وقطف ، وقطب ، وقطم ، وقطال ، ونحوها . وترى لفظ (قَص) قد تفرع
عنه : قصم ، وقصل ، وقصب ، وقصر ، وقصف . ومن لفظ (جَذ) :
جذب ، وجذر ، وجذف ، وجذم ، وهكذا ؛ وكلها معانٍ متقاربة تتقلب معها
الألفاظ المتفرعة عن مقطع واحد ؛ وهذا هو أكبر أنواع النمو في اللغة ،
لأنه أصل نشأتها ، وللنحويين وأهل الصرف كلام في الإبدال وحروفه ومقاييسه
ومسموعه لا يتعلق بغرضنا ، ولهذا ضربنا عنه صفحاً .

القلب

وهو تقديم وتأخير في بعض حروف اللفظة الواحدة ، فتنتطق على
صورتين بمعنى واحد ، كقولهم جذب ، وجذب ؛ وما أطيبه ، وما أيطبه . وأهل
اللغة يقولون إن كل ما جاء من هذا القبيل فهو مقسوب ، وبذلك لا يعتبر
إلا لغة واحدة من وضع واحد ؛ وكأن هذا التقديم والتأخير إنما هو

عارض في المنطق لسبب من الأسباب اللسانية كالحفة والثقل ؛ وتابعهم على ذلك النحويون من السكوفيين ؛ أما البصريون فلا يعتبرون القلب إلا متى رأوا أنه لا يمكن أن يكون اللفظان جميعاً أصليين في المعنى اللغوي بحيث يقتصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولا يساويه فيه ، كقولهم : فلان شاكي السلاح ، وشائك ، وجُرف هار ، وهار . وحينئذ يعتبرون أوسع اللفظين في التصرف أصلاً للثاني ويعدون اللفظ الثاني مقلوباً عنه ، ويكون ذلك عندهم من قبيل الوضع الواحد .

وكل ما عدا ذلك مما يتصرف فيه اللفظان تصرفاً واحداً ، كجذب يجذب يجذباً^(١) ، وجذب يجذب جذباً ، فليس بقلب عندهم ، وإنما هما لغتان من وضعين مختلفين ، وبذا يُعدّ كلا اللفظين أصلاً مستقلاً .

وقد صنف علماء اللغة ما جاء مقلوباً من الألفاظ ، وعقد له السيوطي في (المازهر) النوع الثالث والثلاثين ، واستقصى فيه كثيراً من أمثاله ، ومنها صاعقة ، وصاقعة ؛ ولعمري ، وعملي ؛ ونحن في ذلك على رأى البصريين ؛ لأننا نرى في بعض اللغات المنسوبة (ومنها هذان المثالان) ثبتاً لما ذهبوا إليه

النحت

وهو جنس من الاختصار : ينحتون من الكلمتين كلمة واحدة : كعَبَشِمِي^٢ وعَبَقَسِي^٣ ، في النسبة إلى عبد شمس وعبد القيس ، وكما ينسب المولدون إلى الإمامين الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله فيقولون : شَفَعَنْتِي وَخَنْفَلْتِي^{*}

(١) هذا هو معنى التصرف

قلت : كذا في الأصل ، ولعله من اصطلاح بعض المتأخرين من الفقهاء ، والذي يطابق مذهبهم أراه أن تكون : شفحنى ، وحنشنى ؛ بوزن عبشمى في كليهما .

ولكن هذا الاختصار إنما هو زيادة في اللغة : لأنه يجعل الكلمتين ثلاثاً كما رأيت ، فضلاً عما فيه من معنى التصرف بخفة اللفظ مع جمع المعنيين في بعض أنواعه كما قالوا : عَجُوزٌ صَهْصَلِقٌ : أى صَحَابَةٌ ، نَحْتُوهُ من : صَهْل ، وصَلَق : والصلاق بمعنى الصوت الشديد . ونحو الْعَجْمَضَى ، وهو ضرب من التمر يكون في ضاجم (اسم وادٍ) فنَحْتُوهُ من (عجم) أى نوى و (ضاجم)

هذا . وقد ذكر ياقوت في (معجم الأدباء) في ترجمة الظهير النعماني اللغوى ، أن عثمان بن عيسى النحوى البليطى شيخ الديار المصرية كان يسأله (سؤال مستفيد) عن حروف من حوشى اللغة : فسأله يوماً عما وقع في كلام العرب على مثال (شَقَّحَطَب) فقال : هذا يسمى في كلام العرب المنحوت ، ومعناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين (شَقَّحَطَب) منحوت من (شَنَّ حَطَب) فسأله البليطى أن يثبت ما وقع من هذا المثال : فأملأها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه وسماها : (كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب) وقد ظن بعض المتأخرين من علماء اللغة أن النحت يقع في الثلاثى أيضاً ، ومثل له بقولهم : نبض الماء إذا سال ، قال : فإنه يصح أن يكون من (انض) و (بَض) وكلاهما بمعنى نبض ... وقولهم : مَوْجُ الْمَاءِ يَمْوُجُ فهو مَائَجٌ إذا ملح ، فلا يكون إلا منحوتاً من (ماء) و (أجاج) ... وذلك ليس بشيء ؛ لأن النحت لا بد فيه من الاختصار الجامع للمعنيين ، وهذا لا تجده في نبض ، لأنه مرادف لبض وانض ، ولأن أقرب ما يظن في المائج أن الكلمة مأخوذة من الموج ولازمه الملوحة .

والعلماء كلهم مجمعون على أن النحت لا يعرف في الثلاثى .

ومن أنواع التصرف بالنحت في العربية هذه الحروف ^{١٠} : فإن من العلماء من يذهب إلى أنها بقايا كلمات ؛ وقد نص بعضهم على ذلك في أحرف المضارعة ، فقال : إنهم أخذوا الهمزة من (أنا) والنون من (نحن) والتاء من (أنت) وعدلوا عن الواو من هو إلى الياء لكونها أخف منه ، وجعلوا الأحرف دليلاً على ما كانت تدل عليه الأصول تقريباً ؛ فكملت المعاني مع وجازة اللفظ .

وقد تتبع علماء اللغات بعض الحروف في اللغات السامية ليعرفوا من أين أخذت وكيف انتهت إلى العربية على هذا الوجه ؛ فاهتدوا من ذلك إلى بعض ما يرجح أنها منحوتة ؛ ومن هذه الأمثلة التي عَيَّنُوا أصلها ، بَاءُ الجِرْ ؛ فإنها تستعمل في العربية لمعان كثيرة ؛ كالإصاق ، والتعدي ، والاستعانة ... الخ ، والأصل في ذلك الإصاق كما نصوا عليه ، ولكنها لا تستعمل في غيرها من اللغات السامية إلا للظرفية ؛ فأروا أن أصلها (بيت) في العبرانية ، ثم جاءت (بن) في الكلدانية ، ثم الباء وحدها في العربية ؛ فكأن الباء ببقية من لفظ (بيت) كَمُلَ بها المعنى الأصلي مع وجازة اللفظ وسعة التصرف ؛ وهو بحث طريف . طريف .

المترادف

وهو ترادف لفظين فأكثر على معنى واحد ، كما تقول : السيف والعُصْب ، والأسد والليث والغضنفر ؛ والخز والراح والعقار والقرْقَف ، ونحو ذلك ؛ وقد وجدنا كلامهم في هذا النوع يرجع إلى أربعة مذاهب :

قلت : الحروف من أنواع الكلام : ما دون الأسماء والأفعال

(١) بعض العلماء ينكر أن يكون في اللغة ترادف مطلق ؛ لأن كثرة الألفاظ للمعنى الواحد إذا لم تكثر بها صفات هذا المعنى كانت نوعاً من العبث تجل عنه هذه اللغة الحكيمة المحكمة .

وهؤلاء يرون أن كل لفظ من المترادفات فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة ؛ وأشياع هذا المذهب كثيرون ، منهم ابن الأعرابي ، وثلثه ، وابن فارس .

وقال ابن الأعرابي : إن كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ففي كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما غمض علينا علمه فلم يلزم العرب جهله . ومن أمثلة هذا الذي عرفوه ودينوا بوجهه ، قول العرب : قعد وجاس . قال ابن فارس : إن في (قعد) معنى ليس في (جلس) ؛ ألا ترى أنا نقول : قام ثم قعد ، وأخذ المقيم والمقيم . ثم نقول : كان مضطجماً بفس ؛ فيكون القعود عن قيام ، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس ، لأن الجلس (في اللغة) : المرتفع ، والجلوس ارتفاع عما هو دونه ؛ وعلى هذا يجري الباب كله .

(٢) بعضهم يذهب إلى إنكار الترادف مطلقاً بقيد الزيادة في معاني الألفاظ المترادفة وبدون هذا القيد ؛ فيعتبر الموضوع للمعنى الأصلي اسماً واحداً والباقي صفات له لأسماء ؛ فأسماء السيف كلها أصلها السيف وسائر صفات له : كالمهند والصارم والعَضْب ونحوها ؛ ومن القائلين بهذا الرأي أبو علي الفارسي شيخ ابن جني .

وهو وضع الاختلاف بين هذا الرأي وما قبله ، في اعتبار الفرق بين الاسم والصفة ؛ فأصحاب المذهب الأول يعتبرون المترادفات أسماء تزيد معنى الصفة ،

وهؤلاء يعتبرونها صفات محضة .

(٣) والمذهب الثالث إثبات الترادف ولسكنهم يخصونه بإقامة لفظ مقام لفظ آخر لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد ، كما يقال : أصلح الفاسد ، ولم الشعث ، ورتق الفتق ، وشعب الصدع ، ونحوها ، أما إطلاق الأسماء على المسمى الواحد فيسمونه المتوارد : كالخمر والعقار ، والليث والأسد ، وغيرها ، وهذا المذهب من تقسيم بعض علماء الأصول .

(٤) والمذهب الرابع إثبات الترادف مطلقا بدون قيد ولا اعتبار ولا تقسيم ؛ وعليه أكثر اللغويين والنحاة ؛ وقد قال ابن درستويه في هؤلاء : « إنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طبائعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ، ولم يعرفوا العلة فيه والفروق ، فظنوا أنهما (أى اللفظين المترادفين) ، بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم ؛ فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطئوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة »

والصحيح من ذلك كله أن أوضاع العرب تختلف لأنهم متصرفون في اللغة لا يعرفون لها قيوداً اصطلاحية ، وما من عربي إلا وهو في حكم العرب كلهم باعتبار الفطرة اللغوية التي يرجع إليها أصل الوضع ، لأن اللغة مفردات وضعها أفراد ، وقد كانت لهم أشياء كأنها مظاهر الطبيعة المتسلطة عليهم بمعانيها المتناقضة وصفاتها المتباينة لبلوغها الغاية في مألوفهم من اللذة والألم والمنفعة والمضرة ، وهذه يراها كل عربي ويحدث عنها ويصفها على ما يجد في نفسه من أثرها ، وعلى ما يراه من صفاتها المختلفة ؛ فلا جرم اختلفت

الألفاظ الموضوعية لها بحسب ذلك .

ومن هذه الألفاظ ما يكون أسماء من وضع القبائل المتعددة ثم تسمع كل قبيلة لغة الأخرى فيأخذ بعضها عن بعض استطرافاً وترسماً في الكلام ؛ ومنها ما يكون صفات يتصرف في وضعها أفراد كل قبيلة فلا تختص بالوضع الواحد لما علمت من اختلاف السبب الحامل على اشتقاقها ، ثم تنزل هذه الصفات منزلة الحقائق العرفية بعد أن تكون قد فشلت في الاستعمال وتلتحق ألفاظها بأصل اللغة ؛ وهذا هو القسم الأكبر من المترادفات ، كثرت عندهم أسماء وصفاته لما أشرنا إليه آنفاً ، وأشهر ما ورد منه ، أسماء العسل وهي ٨٠ والأسد ٣٥٠ وقيل ٥٠٠ وقيل ٦٧٠ والحية ٢٠٠ وقيل ٥٠٠ والداهية ٤٠٠ وقيل أربعة آلاف ^(١) والحجر ٧٠ والكلب ٧٠ والسيف ٣٠ وقيل ١٠٠٠ والناقة ٢٥٥ والبحير ١٠٠٠ ^(٢) والشمس ٥٢ والخمر ١٠٠ وقيل ٢٠٠

(١) تختلف هذه الأسماء كثرة وقلة باعتبار سعة الرواية وضيقها ؛ فمن الرواة من يجوز كل ما اتصل به ، ومنهم من يضيق فلا يروي إلا ما صح عن العرب ، وقد يكون الاختلاف من الاختصار على الأسماء دون الصفات عند قوم ، وعد الأسماء مع الصفات عند آخرين .

(٢) مما ثبت ما ذهبنا إليه في تعليل الترادف ، أنه ليس في كلام العرب اسم جمع ست مرات إلا الجمل ؛ فإنهم جمعوه : أجمالاً ؛ ثم أجمالاً ، ثم جاملاً ، ثم جمالاً ، ثم جمالات : جمع الجمع ، وأكثر ما يكون الجمع عندهم مرتين أو ثلاثاً لا يجاوزن ذلك ، وإنما كان هذا لما كان الجمل من العرب جميعاً ، إذ هو جبل الحياة الذي تعصم به أرواحهم من طوفان الطبيعة العربية ؛ ولما كانت الناقة أكرم عليهم منه جموعها سبع مرات فقالوا : ناقات ، ونوقا ، وناقا ، وأيانق ، ونياقا ، وأينقا ، وأنوقا . اهـ قلت : عد صاحب القاموس من جموع (الجمل) ثمانية ، وزاد على ما ذكر المؤلف : جمل (بضم فسكون) ، وجمائل ، وأجامل . وعد من جموع (الناقة) أحد عشر ، وزاد : أنوق ، وأونق ، وأنواق ، ونياقات .

والبئر ٨٨ والماء ١٧٠ وغير ذلك ، وخاصة ما يدخل في باب الصفة ، كصفات الطويل والقصير والشجاع والجبان والسكريم والبخيل ونحوها من الصفات الشائعة التي أجمعوا على مدحها أو ذمها ؛ وقد استوفى صاحب المخصص في كتابه قسماً كبيراً منها .

على أن ثمة شيئاً هو أكثر ألفاظ العربية ترادفاً ، وهو (الميل الجنسي) فلا تكاد تتصفح مادة في (القاموس المحيط) حتى تصيب من مترادفاته لفظاً أو أكثر ؛ وذلك مما يثبت ما بيناه من سبب الترادف الكثير الذي هو مثار العجب .

... أما النوع الثاني من المترادف وهو القسم الأصغر منه الذي تقل فيه ألفاظ المعنى الواحد ، فإنه يكاد يكون طبيعياً في اللغات كلها ؛ ومأثاه في العربية من اختلاف الأوضاع لتعدد القبائل : كالمذبة في لغة دوس والسكّين في غيرهم ، ولا يتعين في مثل هذا النوع أن يكون في كل كلمة زيادة في المعنى والفائدة عما في غيرها ؛ لأن كلا اللفظين موضوع لمعنى واحد لا زيادة في دلالة ، إلا إذا اعتبرنا أصل الاشتقاق والسبب الحامل للواضع على أن يضع ، وإلا إذا كان كلا اللفظين يمثل حالة مما يصح فيه الاختلاف : كجلس وقعد مثلاً ، وتجد لأهل الاشتقاق في هذا المذهب تعسفات كثيرة وتأويلات باطلة ، كقول بعضهم إن الإنسان سمي إنساناً باعتبار النسيان ، أو باعتبار أنه يؤنس ، وسمى بشراً باعتبار أنه بادي البشرة ... فكأن لفظ النسيان الذي يدل على معنى جزئي معقول ، وُضع قبل لفظ الإنسان الذي هو مدلول اللغة كلها . وذلك هو التاريخ الميت الذي حسابه عند ربه .

وقد أفرد بعض العلماء أنواع المترادف بالتأليف ، فوضعوا كتباً في

أسماء الأسد والحية والسيف والداھية وغيرها ، وإصاحب القاموس كتاب
سماء (الروض المسلوب ، فيما له اسمان إلى الألف) ولم يعثر عليه أحد
ولا رأينا منه مادة منقولة في كتاب من الكتب
المشترك :

وهو عكس المترادف ، لأنه مجيء اللفظ الواحد لمعنيين فأكثر : كالأرض
لهذا البسيط ، ولأسفل قوائم الدابة ، وللنفضة والرعدة ، وللزكام ؛ وأرض
الحشبة ، وهو أن تأكلها الأرضة . وهذا لاشك في أن مأتاه من تعدد
الوضع وتباين اللغات ؛ لأن الألفاظ متناهية والمعاني لا تنهاى ، فإذا وزعت
هذه على تلك لزم الاشتراك واختصاص اللفظ الواحد بمعنيين أو أكثر .
والقسم الأكبر من المشترك كلمات معدودة ، أشهرها ما يتعلق عليه شعراء
المتأخرين كما ستعرفه في بحث الصناعات اللفظية ، وجملة ذلك خمسة ألفاظ
وهي : العين ، والخال ، والهلل ، والغرب ، والعجوز .

فمن معاني العين مثلاً : عين الإنسان ، والنقد من الدراهم والدنانير ،
ومخرج ماء البئر ، ومطر أيام لا يُقلع : والجالسوس ، ونفس الشيء . . . الخ
وقد توسع المتأخرون من الشعراء في معاني هذه الكلمات لتبلغ بها أنفاس
القوافي كما سنذكره في موضعه إن شاء الله . لا جرم أن الاشتراك وجه
من وجوه الوضع في اللغة ؛ فإن أكثره راجع إلى الاشتقاق والمجاز ، كما
يقال مشى من المشى ، ومشي إذا كثرت ماشيته ؛ وكما نقلوا من أسماء الطير
لأجزاء الفرس ، فسموا العظم الذي في أعلى رأسه بالهامة وهو اسم طائر ،
وسموا دماغه الفرخ ، والجلدة التي تغطي الدماغ بالنعامة ، والعظم الذي تلبت
عليه الناصية بالعصفور . . . الخ وهي عشرون اسماً .

المشجر والمسلسل

وقد استخرج اللغويون من الاشتراك في اللغة ومداخلة الكلام للمعاني المختلفة نوعاً سموه المشجر ، وبعضهم يسميه المسلسل ، متابعاً لرواية الحديث فيما يناظر هذا النوع عندهم ؛ وذلك أن يجيئوا بالكلمة المشتركة فيعتبرونها شجرة يفرعون من معانيها المختلفة فروعاً ويسترسلون في تفسير الكلام على الوجه المشترك حتى تبلغ الشجرة مائة كلمة أو أكثر ، وكلها متسلسلة من كلمة واحدة

تاريخ هذا النوع

وأول من وضع كتاباً في ذلك أبو عمرو المطرز الراوية المتوفى سنة ٣٤٥ فقد عمل عليه كتابه الذي سماه (المداخل في اللغة) وكان يعاصره أبو الطيب اللغوي المتوفى بعد سنة ٣٥٠ بقليل ، فعمل كتاباً سماه (شجر الدر) وجعل كل شجرة مائة كلمة ، إلا شجرة ختم بها الكتاب عدد كلماتها ٥٠٠ وقال في كتابه : إنما سمينا الباب شجرة لاشتجار بعض كلماته ببعض ، أي تداخله . فأخذ وضع المطرز وزاد فيه وابتدع له تسمية جديدة ؛ ثم جاء أبو الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي المتوفى بمدينة قرطبة سنة ٥٣٨ فوضع كتابه الذي سماه (المسلسل) وقال في مقدمته : « كان سُمع على كتاب المداخل في اللغة لأبي عمرو المطرز رحمه الله ، فاستنزرت له قدره ، ولم أحظ بهلاله فيه ولا بدره ، فرأيت أنه رأى لم يُستوف تَمَامُهُ ، وغرض لم تُقَرِّطْ سِيَاهُهُ ، ولعله إنما ارتجله ارتجالاً ، وجرت ركائبه فيه عجالاً ، فلم يَدُمَتْ حَزَنَهُ ، ولا أقام وزنه ، ولا استوفى غُرَرَهُ ، ولا استقصى دُرَرَهُ ، ... »

فحركنى ذلك إلى صلة ما ابتدأ ، وتمكين ما رسم فيه وأنشأ .
وقد ضمن كتابه خمسين باباً افتتح كل باب منها بشعر عربى وختمه
بمثل ذلك .

أمثلة

من أمثلة كتاب أبى الطيب :

(شجرة) : العينُ عينُ الوجه ، والوجهُ القصد ، والقصدُ الكسر ،
والكسر جانب الخباء ، والخباء مصدر خابات الرجل إذا خبات له خباءاً
وخبأ لك مثله ، والخبء السحاب .

ثم انسحب على هذا الأثر بعد (العين) وقد نقل السيوطى هذه الشجرة
فى مزهره فى النوع الحادى والثلاثين :

ومن أمثلة المسلسل هذا الفصل الأول فيه وقد حذفنا شواهد
اختصاراً ، قال :

أنشد أبو عبيدة لصبيان الأعراب ، وتروى لامرئ القيس :

لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ
يُنَادِى الْآخِرَ الْأَلُّ أَلَا حُلُوا أَلَا حُلُوا

الألُّ الأول ، وأولُ يومُ الأحد ، والأحد هو الوحد ، والوحد
الفرد ، والفرد الثور ، والثور الظهور ، والظهور الغلبة ، والغلبة جمع غالب ،
وغالب أبو لؤى ، ولؤى تصغير اللأى ، واللأى الثور ، والثور فحل البقر ،
وبالبقر الفرق ، والفرق تباعد ما بين الثنايا ، والثنايا العقاب ، والعقاب
الموالاة ، والموالاة المظاهرة ، والمظاهرة لبس ثوب على ثوب ، والثوب

الرجوع ، والرجوع السكر ، والسكر حبل النخل ، والنخل الخيار ، والخيار
الحكم ، والحكم الحكمة ، والحكمة العلم والعدل ، والعدل القيمة ، والقيمة
الثمن ، والثمن العَوَص ، والعوض البذل ، والبذل الخلف ، والخلف الجبر ،
والجبر إصلاح الكسر ، والكسر كسر جانب البيت ، والبيت الزوج ،
والزوج النمط ، والنمط من الناس الضرب ، والضرب من الرجال الممشوق
القد ، والقد قطع السير ، والسير سرعة المشي ، والمشي سعى الواشي ،
والواشي المحسن ، والمحسن اسم إنسان ، والإنسان صبي العيين ، والعين
خاصة الملك ، والملك الصَّيْدَن ، والصيدين الثعلب ، والثعلب ما يدخل
السنان من القناة ، والقناة القامة ، والقامة جمع قائم ، والقائم مقبض
السيف ، والسيف الضرب به ، والضرب الذهب في الأرض ، والأرض
الرَّعدة ، والرعدة الرعش ، والرعش سرعة الظلم ، والظلم اللبن قبل الرُّوب ،
والرُّوب نُخْثارة النفس من كثرة النوم ، والنوم الكرى ، والكرا طائو ،
والطائر عمل العامل ، والعامل من الرمح الصدر ، والصدر (الأول) اه

وهذا الاتساع مما اختصت به العربية دون سائر اللغات . وللمشجور

معنى آخر في صناعات النظم نذكره في موضعه من باب الصناعات

الأضداد

والتضاد نوع من الاشتراك ، وهو من أعجب ما في أمر هذه اللغة ، لأنه
إيقاع اللفظ الواحد على معنيين متناقضين ، ومثل ذلك إذا لم تصح فيه
الحجة ولم ينهض به الدليل كان عبثاً ؛ لما فيه من التباس أطراف الكلام
ورجوع بعضه على بعض بالنقض وإن أُصْحِبَ من القرينة بما يوضح تأويله

ويعين جهة الخطاب فيه ؛ وذلك مالا يمكن أن يُغَمَز فيه على العربية وهي بخصائصها وسُنَن أهلها في الوضع والتصرف تُعتبر كالعقل المدرك في جمجمة اللغات . وحاصل كلامهم في الأضداد يرجع إلى أربعة مذاهب :

(١) إبطال الأضداد وأن اللغة في ذلك تجري على وجه واحد ؛ وهذا مذهب لم نتحققه ولم نتصفح شيئاً من آراء القائلين به ، وإنما أخذناه بما نقله السيوطي في (المزهر) عن ابن درستويه (المتوفى سنة ٣٤٧) في شرح الفصيح قال : « النوء : الارتفاع بمشقة وثقل ، ومنه قيل للسكوكب : قد ناء إذا طلع . وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضاً ، وأنه من الأضداد ، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا - الذي عملناه - في إبطال الأضداد ... »

(٢) إثبات التضاد متى كان إيقاع اللفظ على الضدين في لغة القبيلة الواحدة ؛ لأن التضاد يكون متحققاً في الوضع حينئذ . ومن أصحاب هذا الرأي ابن دريد ، قال في الجهرة : الشعب الافتراق ، والشعب الاجتماع ؛ وليس من الأضداد وإنما هي لغة لقوم .

(٣) إثباته على أن لا يكون من وضع القبيلة الواحدة ؛ لأنه من المحال أن يكون العربي أوقع اللفظ على الضدين بمساواة بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحى من العرب والمعنى الآخر لحى غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء . وذلك رأى الجمهور من العلماء .

(٤) إثباته مطلقاً من وضع واحد أو متعدد ، واعتبار الضد معنى مشتقاً من أصل الوضع ؛ فالأصل لمعنى واحد ثم تداخل على جهة الاتساع .

وأصحاب هذا الرأي يعتلون لذلك بإمكان رجوع الضدين إلى باب واحد في الاشتقاق أحياناً ، كقولهم : الصَّريم ، يقال لليل والنهار ، لأن كليهما ينصرم من الآخر ، فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع . وهذا المذهب كما ترى جدلي ، ونظن القائلين به من علماء الكلام

والذى عندنا فى ذلك أن التضاد ليس قديماً فى اللغة ، ولا هو من سنن الوضع عند العرب ؛ لأنه لا تمس إليه الحاجة الطبيعية ، وليس فى كل ما ورد من ألفاظه لفظة واحدة تفتقر إليها اللغة ، فلا بد أن يكون أصله حادثاً فى زمن النهضة التى تقدمت الإسلام حين اختلطت القبائل وانصرف العرب إلى زينة المنطق والتمايح فى الكلام ، فهو تفنن تدخله بعض القبائل فى لغتها وتتوسع به لإحدى المناسبات المرهونة بأوقاتها ، ثم يعرفون به ويمضون عليه فى التعبير فيثبت فى ميراث القيسلة من اللغة . ومما يرجح ذلك أن الألفاظ التى يتحقق فيها معنى التضاد الطبيعى قليلة : كأشدة للضوء والظلام ، والصريم لليل والنهار ، والجؤن للأبيض والأسود ، والسجود للانحناء والانتصاب ، ونحوها ؛ وقليل منها منسوب للقبائل التى استعملته على وجهيه .

أما أكثر ما يعدونه من الأضداد فمعظمه حادث فى الإسلام ، اقتضاه تصرفهم فى اللغة على ضروب من الإشارة والإيجاز ؛ فهو تفنن محض لا يرجع إلى الوضع الواحد ولا المتعدد ، بل يكاد يعد نوعاً من البديع أو الصناعات اللفظية ^(١) ؛ ومن يقرأ كتاب (الأضداد) لأبي بكر ابن الأنبارى

(١) وقد جاءت من البديع أنواع مبنية على التضاد لفظاً أو معنى ، كالمطابقة ، وهى الجمع بين الضدين لفظاً كقوله تعالى : « وما يستوى الأعمى والبصير » =

ويتدبر معاني ما فيه ويعتبر نسبة الشواهد التي جاء بها ، يتحقق ما ذهبنا إليه .
وقد رأيناهم ربما اختلفوا في تفسير الكلمة فعُدوا ما يقتضيه الاختلاف من
التضاد أمراً واقعاً في حقيقة المعنى ، كاختلافهم في معنى (أشد) من قولهم :
بلغ فلان أشده : فإن منهم من يفسرها ببلوغ ثمانى عشرة سنة ، ومنهم من
يقول ببلوغ أربعين أو ثلاث وثلاثين ، وبهذا الاختلاف المتناقض يعدون
اللفظة من باب الأضداد : . وربما تزيد بعض أهل اللغة في توسع في تفسير
الكلمة بالمعنيين المتضادين ليدل بذلك على اتساع عليه ، كقول بعضهم في
(الضد) نفسه : إنه يقع على معنيين متضادين ، يقال : فلان ضدى أى خلافى ،
وهو ضدى : أى مثلى . قال ابن الأنبارى : وهذا عندى قول شاذ لا يعمل
عليه : لأن المعروف من كلام العرب : العقل ضد الحق ، والإيمان ضد
الكفر ؛ والذي ادعى من موافقة (الضد) للمثل لم يقم عليه دليلاً تصح به حجته .
ولو صح أن التضاد قديم فى اللغة وأنه ثابت فى أصل الوضع ، لفسد
هذا الوضع ولبطلت حكمته ؛ ثم لا بد أن يكون من أثر ذلك شيء كثير فى
منقول اللغة ؛ وهو خلاف الواقع ؛ حتى إن العلماء كانوا يتميزون من هذا
النوع بمعرفة ألفاظ معدودة ، كالألفاظ التى عقد لها أبو عبيدة (فى الغريب
المصنف) باب الأضداد ، وهى أربعون لفظة ، وهذا ابن الأنبارى المتوفى سنة ٣٣٨
وهو من أوسع الناس حفظاً للغة ، قد ألف كتاب (الأضداد) الذى قالوا إنه لم
يؤلف فى الأضداد أكبر منه ، وذكر فى مقدمته أنه نظر فى الكتب التى أحصيت فيها
الحروف المتضادة ، فوجد كل واحد من أصحابها أنى من الحروف بجزء وأسقط جزءاً ،
= ولا الظلمات ولا النور ، والتهكم أيضاً وهو الإتيان باللفظ فى موضع الضد من معناه
كقوله تعالى : « بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً » ومن ذلك ، الهجو فى معرض المدح
والمدح فى معرض الذم ، والمناقضة ونحوها بما لا محل لاستيفاء الكلام عليه فى هذا الموضع

بجمعها في كتابه « ليستغنى الناظر فيه عن الكتب القديمة المأولة في مثل معناه ؛
إذ اشتمل على جميع ما فيها » ؛ ومع ذلك لم يشتمل كتابه إلا على قريب من
٣٠٠ حرف لا يتحقق التضاد في نصفها ، والباقي مُتَجَوِّزٌ به ومُتَوَسِّعٌ فيه .

أما الألفاظ التي رُويت من هذا الباب ونسبها لقبايل مُسَمَّاة ، فقد
حرصنا على جمعها اتباعاً لطريقتنا التي نحوناها في هذا التاريخ ؛ لأننا نرى في
مثل ذلك أشباحاً للمعاني التاريخية التي ذهبت في آفاقها ، والشبح إن لم يفصل
معاني جسمه ولم يضبط أجزائه ، فلا أقل من أن يعين موقعه ويظهر منه
صورة مبهمة ، وذلك فتحٌ عظيم في مثل هذا التاريخ المستغلق بابهُ ، المضروب
على الغيب حجابهُ ، وتلك الألفاظ هي :

الرجاء : يستعمل بمعنى الشك ، والطمع ، واليقين . وكناية وخزاعة
ونضر وهذيل يقولون : لم أَرَجْ ، ويريدون لم أبال .
وبنو عقيل تقول : لَمَقْتُ الكتابَ المَقَّةَ لموقاً ولمقاً ، إذا كتبه ؛
وسائر قيس يقولون : لمقته لموقاً إذا محوته .

والسامد في كلام أهل اليمن : اللاهى ، وفي كلام طي : الحزين .
يقال : شَرَيْتُ إذا ابتعت ، ولكنها بمعنى (بعت) لغة لغاضرة .
والشُدفة يذهب بنو تميم إلى أنها الظلمة ، وقيس يذهبون إلى أنها الضوء
حباب الرجل فهو حائب ، إذا أتم ؛ والحائب في لغة بني أسد القاتل
المُعَصِر في لغة قيس وأسد : التي دنت من الحيض . وفي لغة الأزد :
التي ولدت ، أو تَعَنَسَتْ^(١) .

(١) العانس : التي طال مكثها في أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد
الابكار ولم تزوج قط

يقال : عَيْن ، لِلْخَلْقِ كَالْقُرْبَةِ الَّتِي تَهَيَّأَتْ مَوَاضِعَ مِنْهَا لِلتَّثْقُبِ ، وَطِيٌّ
تَقُولُ عَيْنٌ لِلْجَدِيدِ .

المَقْوَرُ فِي لُغَةِ الْهَلَالِيِّينَ : السَّمِينُ ، وَفِي لُغَةِ غَيْرِهِمْ : الْمَهْزُولُ .
السَّاجِدُ : الْمُنْحَنِي ، عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ ؛ وَهُوَ فِي لُغَةِ طِيٍّ : الْمُنْتَصِبُ .
الْقَلْتُ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْحِجَازِ : نَقْرَةٌ فِي الْجَبَلِ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ فَيَغْرُقُ
فِيهَا الْجَبَلُ وَالْفِيلُ لَوْ سَقَطَ فِيهَا ، وَهِيَ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ نَقْرَةٌ صَغِيرَةٌ فِي
الْجَبَلِ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ .

رَزَقَهُ بِمَعْنَى أَنْالَهُ ، وَلَسَكُنْهَا فِي لُغَةِ الْأَزْدِ بِمَعْنَى شَكَرَهُ .
وَهَذَا كُلُّ مَا أُمَكَّنَ الْعَشُورَ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهَا ؛ وَهُوَ مُتِمُّ مَا
اسْتَقْصَيْنَاهُ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ

الدخيل

وَهُوَ الْفَاضِلُ دَاخِلَتْ لُغَاتُ الْعَرَبِ مِنْ كَلَامِ الْأُمَمِ الَّتِي خَالَطَتْهَا فَتَفَوَّهَتْ
بِهَا الْعَرَبُ عَلَى مِنْهَاجِهَا لِتُدَلَّ فِي الْعِبَارَةِ بِهَا عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ مَأْلُوفِهَا ، وَتَجْعَلَ
مِنْهَا سَبِيلًا إِلَى مَا يَجُودُ مِنْ مَعَانِي الْحَيَاةِ ؛ لِأَنَّ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ لَمْ تَكُنِ الْأَرْضُ
كُلَّهَا فَتَنْحَصِرُ أَفْلاذُهَا وَنَتَائِجُهَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى يَتَعَيَّنَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَضَعُوا الْكُلَّ
شَيْءً ضَرِيئَةً مِنَ اللَّفْظِ وَنَدِيدَةً مِنَ التَّعْبِيرِ ؛ وَالْعَجِيبُ أَنَّ طَبِيعَةَ أَرْضِهِمْ
ظَاهِرَةُ التَّأْثِيرِ فِيهَا أَعْرَبُوهُ ، فَهُمْ لَمْ يَعْشُرُوا بِهِ حَدَّ الْضَرُورَةِ ، وَلَا تَجَاوَزُوا
مِقْدَارَ الْحَاجَةِ الْمَاسَّةِ ، مِمَّا جَعَلَ هَذَا النُّوعَ فِي لُغَتِهِمْ قَلِيلَ الْمَاءِ بَادِي
الْإِحْصَالِ .

بَلِ الدَّخِيلُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ يَكَادُ يَكُونُ صُورَةً جُغْرَافِيَّةً لِمَا عَرَفُوهُ مِمَّا

خرج عن حدود جزيرتهم ، وقد كان شعراؤهم وتجرُّهم وأهل الأسفار منهم يحملون إليهم التواريخ والأحاديث كما يحملون عروض التجارة من مصر والحبشة وفارس والهند والروم ، فيدخل من ذلك في عاداتهم وشعائرهم ويلحقون ألفاظه بلغتهم ، سواء منها ما جعلوه على أبنيتهم وما لم يجعلوه ؛ لأن قوا عبد اللغة يومئذ لم تكن كما هي اليوم في حركات الأقلام ، ولكنها كانت في حركات الألسنة . وبالجملة فإنهم لم يتناولوا اسماً من أسماء الأجناس أو الأعلام إلا غيروه متى كان فيه ما ليس من حروفهم ، وربما عادوا فغيروا في الحروف العربية أيضاً وتصرفوا في الكلمة بالحذف والزيادة ، مبالغة في تحقيق الجنسية اللغوية ؛ أما إن كانت حروف الاسم الأعجمي من جنس حروفهم فقصده يتركونه على حاله ، نحو خراسان : إذ ليس في أبنيتهم فعالان ، وخُرم ، الحقوه ببناء سُلم .

فموضع التصرف كما رأيت إنما هو في حروف الكلمة حتى تخرج على وجه من وجوه العربية الفطرية التي لا يُراعى فيها غير الخفة والثقل ، وليس غير الحرف اللفظي ما يغمر مواضع الإحساس من ألسنتهم ، كما فصلناه في بابهِ ؛ ولهذا قال أئمة العربية : تُعرف عَجْمَةُ الاسم بوجوه :

- (١) النقل ، بأن ينقل ذلك أحد أئمة العربية
- (٢) خروجُه عن أوزان الأسماء العربية ، نحو إِبْرَيْسَم ؛ فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي .
- (٣) أن يكون أوله نونٌ ثم راءٌ ، نحو نرجس ؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية .

- (٤) أن يكون آخره زاي بعد دال ، نحو : مهندز ؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية

- (٥) أن يجتمع فيه الصاد والجيم^(١) نحو الصولجان والجص
 (٦) أن يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق^(٢)
 (٧) أن يكون خماسياً أو رباعياً عارياً عن حروف الزلافة ، فإنه متى
 كان عربياً فلا بد أن يكون فيه شيء منها^(٣)
 وقالوا :

(١) الجيم والتاء لا يجتمعان في كلمة من غير حرف ذوّلقٍ ؛
 ولهذا ليس (الجبّت) من محض العربية — وهو في القرآن في قوله تعالى :
 « يؤمنون بالجبّت والطاغوت »

(٢) الجيم والطاء لا يجتمعان في كلمة عربية ، ولهذا كان (الطاجن والطيجن)
 مؤلدين ، لأن ذلك لا يكون في كلامهم الأصلي .

(٣) لا يجتمع الصاد والطاء في كلمة من لغتهم ، أما الصراط فصاده بدل
 من السين .

(٤) ينذر اجتماع الراء مع اللام إلا في ألفاظ محصورة : كورل ونحرم

(١) قال الأزهري في التهذيب متعباً على هذا القول : الصاد والجيم مستعملان ، ومنه
 جصص الجرو ، إذا فتح عينيه ، وجصص فلان إناءه ، إذا مآله ، والصبح ضرب
 الحديد بالحديد .

(٢) في الصحاح : الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب إلا
 أن تكون معربة أو حكاية صوت ، ومثل هذه الحكاية بقولهم : جانبلي ، حكاية صوت
 باب ضنخ في حالة فتحه وإصفاقه (جان) على حدة و (بلي) على حدة .

وقال ابن دريد في الجهرة : لم تجمع العرب الجيم والقاف في كلمة إلا في خمس
 كلمات أو ست

(٣) ذلك لأن حروف الزلافة هي أخف الحروف ، وقد مر الكلام في هذا المعنى

(٥) قال البطانيوسى فى شرح الفصيح : لا يوجد فى كلام العرب دال بعدها ذال إلا قليل ، ولذلك أبى البصريون أن يقولوا بخداد

(٦) قال ابن سبيده فى المحكم : ليس فى كلام العرب شين بعد لام فى كلمة عربية محضة ؛ الشّينات كلها فى كلام العرب قبل اللامات ^(١)

هذا ، وقد وجد الباحثون بعد الاستقصاء أن أكثر ما دخل العربية من أسماء المعبودات والمصطلحات الدينية فهو من الهير و غليفيه والحبشية والعبرانية : كلفظ النبي ^(٢) ، فإنه هير و غليفي ، ومعناه فى الأصل : عميد الأسرة أو رب المنزل ؛ وكفظة منبر : فإنه معرب (وعبر) بالحبشية ؛ وكألفاظ : الحج والكاهن ، وعاشوراء ، وغيرها ؛ من العبرانية .

أما أسماء العقاقير والأطياب والجواهر فأكثرها هندی : كالمسك ، فإنه فى اللغة السنسكريتية (مشكا) ، والزنجبيل وهو فيها (زنجابير) ، والفلفل وهو (بيالا أو فيفالا) ، وهكذا .

وأكثر ما يكون من أسماء الأطعمة والثياب والفرش والأسلحة والأدوات فهو من الفارسية : كالمسكاج ، والديباج ، والخز ، والخوذة ، والإبريق ، والطست ، وغيرها .

وفى المزهى فصل معقود لألفاظ أخذتها العرب من الفارسية والرومية والسريانية والنبطية وغيرها ، ولمكن علماء اللغة كانوا يخلطون فى ذلك لأنهم

(١) كل ما أوردناه فى هذا الفصل إنما هو تمام على ما سبق فى الأسباب اللسانية ، فاعتبره بسببه

(٢) روى أبو عبيدة أن أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب ، فيهمزون النبي ، والبرية (البرية) وذلك قليل فى الكلام ، وقد اختلف العلماء فى اشتقاق لفظ النبي ؛ لأنهم لم يقفوا على أصله ؛ وأحسن ما ورد لهم من ذلك ما نقله صاحب المخصص فى (باب ما تركت العرب همزه وأصله الهمز) من الجزء ١٤

غير متحققين بتلك اللغات ولا بأكثرها ؛ والعجيب أنهم يردون أكثر
المعربات إلى الفارسية ، ولم تكن نظن أن لذلك سبباً غير شيوع هذه اللغة
أيام العباسيين ، حتى وقفنا على أن مرجع تلك النسبة إلى العصبية ؛ فإن كثيراً
من العلماء كانوا موالى أو فرساً ، وقد نصوا على أن بعضهم — كحمزة
الأصبهاني والأزهري وغيرهما — كانوا يتمحلون لذلك ؛ تسكثيراً لسواد
المعربات من لغة الفرس وتعصباً لهم

وبلغ من ذلك أن منهم من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم
بالفارسية ؛ واشتهر بين الأعاجم حديثان : أحدهما قوله فيما زعموا : إن جابراً
صنع لكم سور : أى ضيافة . والثانى قوله : العنب دودو والتمر يك : أى
فى تناولها مثنى وفردى . وقد حقق العلماء أن لا أصل له ، وإنما يتوجه
على تلك العصبية التى تشبه أن تكون ديناً لغوياً تُرغم العربية على انتحاله .
ومن المعرب كلمات معدودة استعملها العرب ولها رديف فى لسانهم :
كالتامورة للابريق ، والثقوة للسكرجة ، والمشموم للمسك ، والناطس
للجاسوس ؛ ونحوها ؛ ولا يعقل أن يستعمل العرب هذه الألفاظ على أنها
مرادفات لأوضاعها فى لغتهم ؛ لأنهم لا يبلغون بالمعرب قوة كلامهم
بالضرورة من حيث إنه دخيل على الأوضاع العربية فهو ليس فى معنى الأصيل
إلا حيث تخلو اللغة من نديده . وعندنا أن بعض تلك الألفاظ إنما كان لمعان
غير محدودة بما يطابق المعنى الدخيل : كالمشموم ، فإنه إذا أُطلق على المسك
بالعرف لا يطلق عليه بالحد ، بل يبقى من الألفاظ المشتركة ، وحينئذ كانت
اللفظة الدخيلة أرفى بالحاجة وأصح فى تأدية المعنى اللغوى بحده ؛ وقد يكون
بعض تلك الألفاظ من وضع قبيلة بعينها ثم تتناول القبائل الأخرى اسمه

بالتعريب لخلو لغتها منه أو لقربها من أسواقه واختلاطها بأهله ، فينطق بالأصيل قوم^١ وبالدهيل أقوام ؛ وقلة هذه الألفاظ المشار إليها مما يحقق ظننا ؛ فإن كل ما جمعه منها تيّف وعشرون لفظة

الدهيل في الإسلام

ولما فتحت الأمصار على المسلمين ودان غير العرب للإسلام ، فشت في منطق المتحضرين ألفاظ كثيرة من الدهيل بحكم الاختلاط والمعاملة ، إلا أن أكثرها لم يلتحق باللغة لأن الرواة أهملوه ؛ وكان هذا الدهيل أول أمره بدء انحراف الألسنة عن العربية الفطرية في تاريخ اللحن كما سيأتي في موضعه ؛ ومن ذلك ما ساقه الجاحظ من لغة أهل المدينة ، فإنه ذكر أنهم علقوا ألفاظاً من قوم من الفرس نزلوا فيهم ، فيسمّون البطيخ : الخربز ، والسميط : الروزق ؛ وأن أهل الكوفة يسمون المسحاة : بال ، والسوق : بازار ؛ وذلك كله فارسي .

وكان الأعراب الأقحاح يعجبون لمثل هذا ولا ينطقون به ؛ وقد حكى أبو مهدي الأعرابي — من أخذت عنهم اللغة — بعض ألفاظ أعجمية كانت فاشية لعنده فأنكرها ؛ وإنما ضربها مثلاً لغيرها فقال :

يقولون لي (شنبذ) ولست مشنبذاً طوال الليالي ما أقام ثبير^٢
ولا قائل (زودا) ليعجل صاحبي (وبستان)^٣ في قولي عليّ كبير^(١)
ولا تاركاً لحني لا تبع لحنهم ولو دار صرف الدهر حيث يدور

(١) شنبذ من قولهم : شوبن بوذ ؛ أي (كيف ؟) يعنون الاستفهام . وزود : عجل ، وبستان : خذ

(٥) كذا في الأصل ولم نقف على صوابها

على أن من الأعراب من كان يستظرف بعض الكلمات الأعجمية فيقحمها في شعره على جهة التماح والاستظراف ، ونقل الجاحظ من ذلك بعض أبيات في كتابه البيان .

ثم لما انقضت الدولة الأموية وهى بقية العهد العربى ، أقبل العباسيون على اتخاذ البطانة من الفرس والديلم وغيرهم ، وهم الذين كانت لهم اليد فى بث العلوم واتخاذ المترجمين ونقل الكتب عن الفارسية والهندية واليونانية مما سنفصله فى مكانه ؛ فابتدأت من ثم صنعة التعريب ، وداخلت اللغة كلمات كثيرة من مصطلحات العلوم : كالطب والفلك والهندسة ونحوها .

ولما أنشأ المأمون دار التعريب التى سماها « دار الحكمة » وهى دار كتب العظيمة ، أرصد فيها علماء تهذيب الكتب المترجمة وتوجيه الأسماء المعربة من الأعلام والأجناس على ما يناسب المنطق العربى ، فكانوا ينحون فى ذلك مَنحَى العرب ، ويتصرفون فى الأسماء بالتغيير والإبدال والحذف ، وهذا هو وجه الصعوبة فى التعريب ؛ لأنه لا ضابط له ، ولأن الألفاظ العربية محصورة الأوضاع محدودة الصيغ ، لا تقبل الزيادة عليها إلا منها ، ولا يمكن أن تُقحم فيها الألفاظ الأجنبية إلا بعد أن تجانسها وتواخىها .

ومن أمثلة هذا التغيير الذى جرى عليه العرب ومن بعدهم فى أسماء الأعلام : يحيى فى يوحنا ، وقايل فى قايين ، وعيسى فى إيسوس^(١) ، وطالوت فى جليات ، والضحاك فى ده آك ، والأشكرى فى أسكاريس ، وشمشقيق

(١) إيسوس ، تحريف (يشوع) باليونانية ، وقد حذفوا آخره فصار إيسو ، وعرب عيسى .

في زيميلساس ، وسجسطيلوس في سكستيليس ، وأشييليه في هسياليس ، وطليطلة
في تولاده ، وغير ذلك كثير تطفح به كتبهم

وهذا التغير الذي لا ضابط له كان سبباً من أسباب الإفساد والتحريف
في الكتب ؛ حتى لقد تجد الاسم الواحد يتقلب على صور شتى ، وبذلك تضيع
حقيقته التاريخية : كفيلبس أبي الإسكندر ، فإنك تجده في كتب التاريخ العربية :
فيلقوس ، وفيثيوس ، وفيلنوس ، وفيلبوس ، وقنلتوس ؛ وقد جاء في تاريخ
القرماني : أفطياقوس في أنطيوخوس ، ثم جاء هذا الاسم في موضع آخر من
التاريخ نفسه على هذه الصورة : أبطيحش . . .

ومن مثل هذا الاختلاف الذي لا بد منه تنبه ابن خلدون حين اعتم
وضع تاريخه المشهور إلى وجوب ضبط هذه الأسماء الأعجمية على وجوها
ألتى تلفظ بها في لغاتها ، فاصطلح لذلك على وضع جديد في الكتابة سندكره
في الكلام على الخط مع ما كان عند علماء العرب من مثله .

ولم يكف ينقضي عصر التعريب العلمي عند العباسيين بعد أن دالت الدولة
وتراخت الهمم ، حتى استعجمت اللغة وطم الدخيل على المنطق ؛ لأن الذين
تولوا أمر التعريب يومئذ إنما هم الصناع والمحترفون لا الكتاب والمؤلفون ؛
وبذلك صار الدخيل لغة في التاريخ بعد أن كان تاريخاً في اللغة .

وبقي من هذا الفصل كلام في كيفية التعريب ، واختلاف الكتب
فيه ، والحروف التي يطرد فيها الإبدال ، والألفاظ التي عربها المتأخرون أو
اصطلحوا على تأدية معانيها ، ونحو ذلك مما لا تعلق له بالتاريخ ؛ فأمسكنا عن
إيراده وإن كان ثروة من الكلام .

أما الكتب التي وضعت في المعرب والدخيل فأجمعها كتاب (المعرب)

لأبي منصور الجواليقي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ ، و (شفاء الغليل) للخفاجي من أدباء
القرن الحادى عشر ، وكلاهما متداول مشهور

المولد

ويسمى المحدث أيضاً ، ويراد به فى الاصطلاح اللغوى : ما أحدثه المولدون ،
الذين لا يحتاج بألفاظهم ^(١) ، وهم الطبقة التى وليت العرب فى القيام على لغتهم
من المتحضرين . وذلك يشبه الوضع فى بادئ رأى ، لأنه استقلال بالمنطق
عن الطريقة التى انتهجتها العرب ؛ والعلماء لا يقبلون الوضع ولا يصححون
الاستعمال إلا من عربى ، لمكان السليقة واعتبار النجاسة ؛ ولذا ميزوا بين
الكلام فيما ينقلونه ، فقالوا : هذه عربية ، وهذه مولدة .

وشرط المولد عندهم أن لا يكون فى استعمال أهل البادية ولا فى العتيق
من كلام العرب ؛ وبهذا قال بعضهم إن (الغضارة) مولدة ، لأنها من خريف
وقصاع العرب من خشب

وفى أمالى ثعلب ما يفهم منه أن المولد عنده كل لفظ كان عربى الأصل
ثم غيرته العامة بنوع من أنواع التغيير ، كأن يكون مهموزاً فتدع همزه ،
نحو هَنَّاكَ الطعام ، فى هَنَّاكَ ؛ أو تبدل الهمز فيه ، نحو واخيتته فى آخيتته ؛ أو
تسقطه ، نحو قفلات الباب ، فى أقفلاته ؛ أو لا يكون مهموزاً فتهمزه ، نحو رجل
أعزب ، فى عزب ؛ أو يكون مشدداً فتخففه ، نحو فُوْهة النهر ، فى فُوْهته ؛ أو
يكون مخففاً والعامة تشدده ، نحو الدَّخَان فى الدَّخَان ؛ أو يكون ساكناً
وتحركه ، نحو حَلَقَة الباب ، وهى الحلقة ؛ أو تبدل فيه حرفاً بحرف ، نحو الزمر

(١) سند كرى فى بحث الشعر من يحتج به فى اللغة ومن لا يحتج به

وهو بالذال ؛ أو يكون مفتوحاً فيكسرونه ، نحو السكتان وهو بالفتح ؛
أو مكسوراً ويفتحونه ، نحو الدهليز وهو بالكسر ، وهلم جرأ .
وفي كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة أمثلة كثيرة من هذه الأنواع .

الألفاظ الإسلامية

وقد سبقت التوليدَ طَبَقَةً من الوضع العربي خرجت ببعض الكلام في
الاشتقاق عن معاني الجاهلية ، وذلك ما يسمونه بالألفاظ الإسلامية ، وقال
ابن فارس في أسبابها : كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم
في لغاتهم وآدابهم ونسائلكهم وقرابينهم ، فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت
أحوالٌ ونُسخت دِياناتٌ وأُبطلت أمورٌ ونُقلت من اللغة ألفاظ من مواضع
إلى مواضع أخرى بزيادات زيدت وشرائعُ شرعت وشرائطُ شُرطت ، فعقَى
الآخر الأول . . . فكان مما جاء في الإسلام ذِكْرُ المؤمن ، والمسلم ، والكافر
والمنافق ؛ وإن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان ، وهو التصديق ،
ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً ؛ وكذلك
الإسلام والمسلم : إنما عرفت منه إسلام الشيء ، ثم جاء في الشرع من
أوصافه ما جاء ؛ وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر ؛ فأما
المنافق فاسمٌ جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه ، وكان الأصل من
نافقاء اليربوع^(١)

(١) ذكرى أن اليربوع يحفر في جحره طريقاً يكتمها تسمى (النافقاء) ويظهر
طريقاً مخالفة لها تسمى (القاصعاء) فإذا أتى من جهة الطريق الظاهرة ضرب النافقاء
برأسه فانتفق ونجا . وقد قيل إن النفاق لفظ حبشي معناه البدعة والضلالة ، وهو في
الحبشية من الألفاظ النصرانية

ومن هذا الضرب كل ما استحدثه أهل العلوم والصناعات من الأسماء :
ك مصطلحات الفقه والنحو والعروض وغيرها مما يكون له اسمان لغوي
وصناعي ، والأصل في جميع ذلك الألفاظ الشرعية التي نقلها النبي صلى الله
عليه وسلم من اللغة إلى الشرع كما رأيت .

وقد كان مثل هذا النقل المجازي في الجاهلية أيضاً ؛ لأنه سبب من أعظم
الأسباب في نمو اللغة كما تقدم في موضعه ، ولكن لم يُنسب من ذلك شيء
لناقل معين فيما علمنا ، إلا كلمة واحدة ذكرها الجاحظ في كتاب الحيوان ،
وهي فيما يقال : إن أول من سمي الأرض التي لم تُحفر قط ولم تُحرث إذا
فُعل بها ذلك (مظلومة) النابغة . . . وقد تبعه العرب على ذلك ، ومنه قيل :
سقاء مظلوم ، إذا أعجل عليه قبل إدراكه ^(١) . وقال الجاحظ في جزء آخر
من الحيوان وقد ذكر هذه الكلمة : إن النابغة ابتداء هذا الاسم على الاشتقاق
من أصل اللغة ، وإن العرب اجتمعت على تصويبه وعلى اتباع أثره .

ومما ياتحق بفصل الألفاظ الإسلامية ، كلمات عربية كرهوا النطق
بها في الإسلام ، كأنهم من خوفهم على العرب أن يعودوا في شيء من أمر
الجاهلية احتاطوا فنعوه من الكلام الذي فيه أدنى متعلق . وأصل ذلك
ما انتهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في نحو قوله : « لا يقولن أحدكم لمملوكه :
عبي وأمتي ، ولكن يقول : فتاى وفتاى ؛ ولا يقولن المملوك : ربى وربى ،
ولكن يقول : سيدى وسيدتى . » وعلة هذا المنع ظاهرة ؛ ولكن فيما كرهوه
أشياء جاءت بها الروايات ولا تعرف وجوهها : قال الجاحظ : « ولم نسمع
في ذلك أكثر من الكراهة ، ولو كانوا يروون الأمور مع علمها وبرهاناتها

(١) المراد : الوطب يسقى منه اللبن قبل أن يروب

خفت المؤنة ، ولكن أكثر الروايات مجردة ، وقد اقتصرنا على ظاهر الرواية دون حكاية العلة ودون الإخبار عن البرهان وإن كانوا قد شاهدوا النوعين مشاهدة واحدة . » ومن ذلك قول ابن مسعود وأبي هريرة : « لا تسبوا الكرم فإن الكرم هو الرجل المسلم » وقد رفعوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ورووا عن ابن عباس أنه قال : « لا تقولوا : والذي خاتمته على فمى ، وإنما ينختم الله عز وجل على فم الكافر . » وبما كرهه ابن عباس قولهم : قوس قزح ، وقال : قزح شيطان ، فكأنه كره ما كانوا عليه من عادات الجاهلية في الإضافة إلى الأصنام والشياطين ، وكأنه أحب أن يقال : قوس الله ، فيرفع من قدره كما يقال أرض الله وسماؤه الله . وبقيت أمثال لذلك كثيرة لانطيل في استقصائها .

أمثلة المولد وكتبه

وقد علمت أن من المولد هذه المصطلحات التي جاءت بها العلوم ، وهي معدودة أيضاً من الألفاظ الإسلامية ؛ لأنها وضعت في الإسلام ، ومنها ألفاظ خاصة بالمتكلمين والرياضيين والفلاسفة والأطباء والفقهاء والصوفية وغيرهم ، وقد أفردت لها معاجم خاصة بشرحها : ككتاب التعريفات للجرجاني ، وكشاف اصطلاحات العلوم للتهاوني ، وكتابات أبي البقاء ، واصطلاحات الصوفية . وأول ما وضع من هذا النوع فيما نظن ، كتاب (مفاتيح العلوم) لمحمد بن أحمد الخوارزمي من أهل القرن الرابع ، وهو على اختصاره مفيد ، جمع فيه مصطلحات أهل العلوم والصناعات المختلفة ، ونحن ننقل منه بعض أمثلة توفية للفائدة . فمن ذلك في مواضع كتاب

ديوان الخراج : الحشري : وهو ميراث من لا وارث له — ويعرف في أيامنا بالمحلول — ، والإقطاع : وهو أن يُقَطِّع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبته ، وتسمى تلك الأرضون قطائع ، واحدها قطيعة ؛ والطعمة : وهي أن تُدْفَعَ الضيعة إلى رجل ليعمرها ويؤدي عشرها وتكون له مدة حياته ، فإذا مات ارتجعت من ورثته ، والقطيعة تكون لعقبه من بعده ؛ والتسوية : وهو أن يُترك للرجل شيء من خراجهِ في السنة ، وكذلك الخطيطة ، والثريرة .

ومن مواضع كتاب ديوان الجيش : الأَطْمَاع ، وتسمى الرزقات : وهي مرتبات الجند والعمال ؛ والتلميظ : وهو أن يُطْلَق لطائفة من المرتزقين بعضُ أرزاقهم قبل أن يستحقوا ، وقد لُمَّظوا بكذا ؛ والمقاصة : وهي أن يُحْبَسَ عن القابض لِمَالِهِ ما كان تَلَمَّظَهُ أو استلفه .

وقد رأينا لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠ كتاباً سماه (الزاهر) يذكر فيه معاني الكلام الذي يستعمله الناس من المولد أو من الألفاظ الإسلامية ؛ ويؤخذ من مقدمته أن المفضل أنشأ كتاباً في هذا المعنى سماه (الفاخر) جمع فيه قطعة من اشتقاق ما يكثر ترداده في المحاورات والمخاطبات ، فعمل محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٣٨ في ذلك كتابه الموسوم بالزاهر ففصل فيه كتاب المفضل وأكثر شواهد وضبطه ، فجاء الزجاجي واختصره وأصلح ما فيه من السهو والغلط وكشفه وشرح معانيه . ومما أورده في هذا الكتاب ، معنى قولهم : حسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، والألفاظ القنوت ، والاستغفار ، والأذان ، والشهد ، ونحو ذلك ؛ وهو يبحث في اشتقاق الكلام ويذكر الأقوال

الواردة في معانيه ويردُّ أكثر ذلك إلى أصله العربي . ومن أمثلته شرحه لقولهم (بيت هُزَّوق) قال أبو العباس ثعلب : معناه : بالزاووق ، والزاووق في لغة بعض أهل المدينة : الزُّبُق ، وهو يقع في الزاويق ؛ فهزَّوق مُفَعَّل منه . اهـ

الغريب المولد

ونريد به في المولد ما يقابل الغريب والحوشى في العربي العتيق ، وذلك كالذي اخترعه بعض المفسرين الذين نصبوا أنفسهم للعامة وخطوا في هواهم ؛ فإن المفسر كلما كان أغرب عند العامة كان أحب إليهم . ومن هؤلاء عكرمة والكلي والشدي والضحاك ومقاتل بن سليمان وأبو بكر ابن الأصم ، وقد نقل الجاحظ أنهم يقولون في تفسير قوله تعالى : « ويل للطففين » : الويل واد في جهنم . قال : ثم قعدوا يصفون ذلك الوادي ... وسئلوا عن قوله تعالى : « قل أعوذ برب الفلق » فقالوا : الفلق واد في جهنم ، ثم قعدوا يصفونه ... وفسروا قوله تعالى : « ثم لُدَّ سَكَنٌ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ » فقالوا : النعيم الماء الحار في الشتاء والبارد في الصيف . . . أى فكأنه من الأضداد ، ومثل ذلك كثير عن بعض غلاة الصوفية أيضاً ، والأصل في جميعه ما أو مانا إليه من الألفاظ المنهية عنها .

وليس يُؤْتَى القوم إلا من الطمع ومن شدة إعجاب العامة بالغريب من التأويل ، وهو كذلك الغريب الكاذب في المولد من اللغة

تمدن العرب اللغوى

فلسفة الفصل

هذا فصل من الكلام نرمى فيه إلى أقصى غايات العقل العربى فى الحياة ، وأدنى آفاقه من الخلود ؛ إذ نصف مباح ما انتهى إليه من الكمال فى وضع هذه اللغة وإحكامها على سُنن كيفما تدبرتها رأيت فيها المعنى الإلهى الذى لا دليل عليه إلا شعور النفس به ، والنفس هى البقية السماوية فى الإنسان . تلك السُنن التى خرجت بها اللغة كأنها عقل حى تتلامح فى جهات الحكمة خَظراته ، وتتراسل من أعين الوحي نظراته ؛ بل كأنها معنى إلهى مُبتكر ألقى فى هذه الطبيعة ليتحول به وجه العالم إلى جهة الله ، فما زال ينكشف من أطرافه شيئاً فشيئاً حتى ظهر سر ابتدأه فى القرآن الكريم فاتضح عن روعة تملك على الإنسان مذاهب حسه ، وتنساب فى قلبه لتتصل بالروح الإلهى من نفسه .

وقد وصفنا بما تقدم تكوين اللغة فى الجملة بما فيها من أسباب القوة والجمال ، ونحن واضعون من هذا الفصل مرآة تصف محاسنها وصفاً معنوياً تأخذ الأعين منه تفضيلاً فى جملة ، وجملةً فى تفصيل ؛ لأنه ليس كالأمر المعنوية ما تجد فيه قوة الإفصاح عن الأسرار الصامتة ، إذ تكون مقابلة الأوصاف بموصوفاتها نطقاً بليغاً من لسان الحقيقة .

ومن المعلوم بالضرورة أن اللغة صورة الاجتماع ، وأن العرب فى تمدن جاهليتهم الفصحى لا يُوازنون أمة من أمم التاريخ ، بل هم لولا ما سبق فى علم الله من أمر سيكون فيهم ؛ وقدر واقع بهم ، وشأن فى الغيب مخبوء لهم —

لما عَدَرَا في الاعتبار الاجتماعي أن يُعَدُّوا موجودات إنسانية مهمة ،
كأنهم بقايا منسية من التاريخ .

وقد تقرر عند الحكماء أن غنى اللغة بألفاظها ، واتساع وجوه التصرف
فيها دليل بين على مدنية أهلها وسعة مُتَفَقِّهَتِهِمْ من ظل الاجتماع ؛ فلا يبقى إلا
أن يكون للعرب تمدن لغوي خُصَّوا به من أصل الفطرة ؛ إذ هم لم يكونوا في
معادن العلوم ولا مواطن الصناعات ، ولا كان في أيديهم من أدوات الأمم
ووافق الاجتماع إلا متاع قليل لا يباع بحملته أن يكون تفسيراً مُوجِزاً للفظ
(العرب) في مُعْصَمِ الأمم . فالحكمة التي جعلت من قديم مدنية الفنون في
أيدي الصيادين ، ومدنية العلوم في رعوس اليونانيين ، هي التي خصت مدنية
اللغات بالسنة العرب .

وإذا تدبرت معنى التمدن بما يعطيك من آثاره ، رأيت له في كل مجتمع
صورتين : الأولى صورة الفرد في باطنه ، والثانية صورة الجماعة في ظاهرها ؛
ولن يكون التمدن حقيقياً إلا إذا كان أساسه نمو الصفات العقلية في الفرد
الواحد بما يتهيأ له من الفضائل التي هي مادة التغير العقلي في نموه وإنشائه
نشأة جديدة تستتبع نشأة التاريخ في المجموع ؛ ولا مرأى في أن الأحوال
الظاهرة للجماعة إنما هي مرآة التغيرات الباطنة في الأفراد ، فكأن الاجتماع
في معناه ليس إلا مجموع آثار العقول وتاريخ التغيرات النفسية .

ونحن إذا اعتبرنا ذلك في العرب لم نر لهم حقيقة ولا مظهراً إلا في
اللغة ؛ لأنه لا يكفي أن يكون العربي على أخلاق فطرية تحميها حدود البادية ،
وتصونها أسوار الحرية الطبيعية ، حتى يقال إن فيه ذاتاً نامية بآدابها ؛ لأن
هذه الآداب لم تُحدث فيهم التغيرات العقلية التي تراءى بها صورة المجموع .

إلا في آخر عهدهم الجاهلي حين ضمهم الإسلام . ولكننا إذا اعتبرنا لغتهم رأينا حقيقة التمدن فيها متمثلة ، وشروطه في مجموعها متحققة ؛ فهي منهم بحر الحياة الذي انصبت فيه جميع العناصر ، وانبعث بها هذا التيار العقلي الذي يدفع بعضه بعضاً ، وكأنها هي التي كانت تهذب من نفوسهم وتزنها وتعدلها وتخلصها برقة أوضاعها وسمو تراكيبيها ، حتى ينشأ ناشئهم في نفسه على ما يرى من أوضاع الكمال في لغته ؛ لأنه يتلقاها اعتياداً من أبويه وقومه ؛ ولهي أفوم على تنقيفهم من المؤدب بأدبه ، والمعلم بعلمه وكتبه ؛ لأنها حركات نفسية مدارها على انجذاب الطبع فيهم ، حتى كان العربي القح ربما أخطأ في الكلمة إذا جذبته طبعه إليها ، فيعدل بها عن سبيل الفصيح - كما سيأتي في باب اللحن^(١) - والكمال متى كان مأتاه من الطبع ، وكانت قوته في الغريزة ،

(١) وكان منهم من يتوهم موضوعاً فيضع عليه ويجذبه إليه طبعه ، كقول بعضهم : سوق ، في سوق جمع ساق ، وموق ، في موق العين ؛ وتعليله عند الحاجة أن يتوهم أن الضمة التي قبل الواو واقعة على الواو نفسها ، ولذلك يهملها تخلصاً من ثقل الضم ولا أصل لها في الهمز . وزعم الفارسي أن أبا حية النيرى الشاعر كان يهمل كل واو ساكنة قبلها ضمة وإن لم يكن لها أصل في الهمز ؛ فيقول : المؤقدان ، أى الموقدان ، ومؤسى ، أى موسى ، وهكذا .

وعكس ذلك قولهم أيضاً : الحكاة والمرأة ، في الحكاة والمرأة ؛ كأنهم توهموا فتحة الهمزة واقعة على ما قبلها ، فكأنها كمة ومراءة (بسكون الهمز) وإذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوح وأريد تخفيفها قلبت ألفاً فتصير كمة ومراءة كما ينطقون . وهذا التعليل - كما قال ابن سيده - من أدق النحو وأظرف اللغة .

ورأينا ابن جني يعمل ذلك في (سر الصناعة) بأن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه . قال : ويزيد ذلك عندك وضوحاً أن من العرب من يقول في الوقف : هذا عمر وبكر (بضم الميم والكاف) ومررت بعمر وبكر (بكسر الميم والكاف) فينقل حركة الراء إلى ما قبلها ؛ وهذه من اللغات التي لم نذكرها فيما تقدم لأن لها في هذا الفصل مكاناً .

فأحر به أن يصنع النفس صنعة غير طبيعية في العادة ؛ ونحن نرى العرب
لعهدهنا لا يزالون في مواطن أسلافهم ولم تنسك لهم الطبيعة ، ولسكنهم حين
فقدوا خصيصة اللغة فقدوا معها خصائص كثيرة من النظام النفسى ، حتى
إنهم لا يصلحون في حالتهم الراهنة أن يكونوا مادة نظام سياسى في جزيرتهم ،
فضلا عن أن يكونوا مادة حادث اجتماعى عظيم كالإسلام الذى جعله
أسلافهم نظام العالم ؛ فكأن بينهم وبين أسلافهم من الفرق ما يستغرق
تاريخ العالم كله من عهد الإسلام .

وأخص شروط التمدن الاجتماعى فيما نرى ، ثلاثة : هى الحرية ،
والنظام ، والنمو ؛ وهى التى تتخلف عن معانيها الاجتماعية آثار المدنية التى
تدل على حضارة الأمم الخالية ، كالأبنية والمخلفات الأدبية والعلمية والفلسفية ،
ثم الثروة الاعتبارية التى تدير حركة العمران ، من التجارة والصناعة
والزراعة ؛ ثم الشرائع ؛ وهذه الشروط هى كذلك أخص مميزات اللغة
العربية ؛ فهى حرة فى أوضاعها بما يطابق الحرية الشخصية والسياسية ؛
منتظمة فى أجزائها بما يماثل نظام القوانين والشرائع ، حتى أمكن أن يُخصى
منها كل كلمة جاءت شاذة فى بابها ^(١) ؛ نامية فى مجموعها بما فيها من ثروة
الأوضاع التى تكافئ معانى الاقتصاد السياسى على أتم وجوها .

فالعرب إذن قوم معنويون كان تمدنهم معنويا ، ولو جردتهم من مزايا
لغتهم وألقيت فى أفواههم أصول أى لغة من لغات العالم ، لخرجوا بها

(١) من ذلك كتاب (الشدوذ) لابن رشيق صاحب كتاب العمدة (المتوفى سنة
٤٦٣) يذكر فيه كل كلمة من اللغة جاءت شاذة فى بابها . وما تجد من قاعدة فى كتب
العلماء إلا ولها شواذ محصورة إن كانت بما يدخله الشدوذ

جنساً مغموراً في الأجناس ، ولكانت حريتهم عبثاً ونظام قبائليهم فساداً ،
ولصاروا في الجملة إلى حال الشعوب التي لا يدور بها الزمان ولكنها يلقى
عليهم الأمم كلها دار ويقابلهم بالمكتشفين والفاتحين والمتخطفين وغيرهم
من أجناس المجتمعات المتقدمة . بيد أن الحكمة ألقت في طباعهم هذا النظام
اللغوي ، وجعلتهم بحيث ينساقون في سبيله إلى الكمال ، لا تعترضهم عقبة
ولا يصرف وجوههم عنه صارف من نظام المدنية : فمضوا على ذلك واللغة
تتخطى بهم درجات الاجتماع واحدة فواحدة ، حتى انتهت بهم إلى الوحدة
الجنسية ، فتغير مجموعهم وانصب على العالم بقوة جديدة فتية صادفت دولا
قديمة بالية فصدمتها تلك الصدمة التي هدمت التاريخ وبنى بعدها بناء
جديداً ؛ ولولا اللغة ما انتظم أمر العرب ؛ لأنهم قضوا أجيالا قبل تمدنهم
اللغوي لم ينبئة لهم شأن في أنفسهم ، ولا عدوا في اجتماعهم أمر النظام
الطبيعي الذي هو وسيلة حفظ الحياة لنظام الحي ، لا حفظ الحي لإتمام
نظام الحياة ، كما هو شأن التمدن الاجتماعي ؛ واللغة هي التي جذبتهم إلى هدى
الأخلاق بالشعر ، وإلى هدى السياسة بالخطابة ، وإلى هدى الدين بالقرآن .

بعض وجوه التمدن

تقدم لنا في غير هذا الموضع ما يثبت أن تأليف الكلام في هذه اللغة
مبنى على أسباب لسانية ، من عنونة المنطق ومراعاة النسب اللفظي بين
الحروف ، بحيث لم يلاق فيه بين حرفين لا يأتلفان ولا يعذب النطق بهما ،
أو يشنع ذلك منهما في جرس النغمة وحسن السمع ، كالغين مع الحاء ،
والقاف مع الكاف ، والحرف المطبق في غير المطبق ، كتاء الافتعال مع

الصاد والضاد ، في خلال كثيرة من هذا الشكل ترجع بحملتها إلى ميل العرب فطرة عما يلزم كلامها الجفاء إلى ما يلين حواشيه ويُرقها ؛ وهذه العناية منهم بتأليف الحروف كانت السبب الطبيعي لعنايتهم بتأليف الألفاظ وإحكام الكلام وتوخيهم روعة الأسلوب ونخامة التركيب ، وهو ما خص به العرب دون سائر الأمم .

وقد غفل بعض العلماء عن هذا السبب الطبيعي ، فذهب إلى أن العرب إنما تُعنى بالألفاظ لأنها تغفل المعاني ، فتجد من ألفاظهم ما قد نطقوه وزخرفوه ووشَّوه ودبجوه ، ولست تجد مع ذلك تحتها معنى شريفاً ، بل لا تجده قصداً ولا مُقارباً ، وعلى هذا النمط أكثر شعارهم . وقد رد على هؤلاء ابن جني في كتاب الخصائص ، وتمحل في النضح عن العرب ، لأنه كذلك لم ينظر إلى السبب الطبيعي الذي أوماًنا إليه . قال : « فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها ، وحموا حواشيتها وهذبوها ، وصقلوا عذوبها (أطرافها) وأرهفوها ، فلا تُرَيْن أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ ؛ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه بها وتشريف منها » .

والحق أن ذلك في العربية وجه من وجوه تمدنها ، وقد جروا فيه على سنن طبيعية ثابتة ، لأنهم يفرعون من المعاني فروعاً كثيرة بالمجاز والاستعارة ، ثم يُجرون عليها الألفاظ التي تناسبها ، فكانهم يستغلونها استغلالاً معنوياً . وذلك من أمرهم أيضاً في الألفاظ ؛ فإنهم لا يفرطون في مادة تتقلب عليها حروف المنطق بما ينزل على حكمهم في التأليف من العذوبة والمناسبة ، فيفرعون الألفاظ المتقاربة فروعاً كثيرة يُجرونها على المعاني المتباينة ، كقولهم : رَوَّات في الأمر ، (فكرت) ، وروَّيت رأسي من الدهن ، وأمثال لذلك

كثيرة ؛ فكأنهم بهذا الضرب يستغلون المعاني استغلالاً لفظياً .

ومن وجوه التمدن التي تناسب طبائع الاقتصاد المدني ، هذه الحركات التي تخصّص المعاني وتعيّن الأغراض بأيسر إشارة ، وهي أخص بميزات السمو العقلي ، ومنها حركات الإعراب ، كقولهم : ما أحسن زيداً ! إذا أرادوا التعجب من حسنه ، وما أحسنُ زيدٍ ؟ إذا أرادوا الاستفهام عن أحسن ما فيه ، وما أحسنَ زيدٌ ، إذا أرادوا نفي الإحسان عنه ؛ ولا يوجد ذلك في غير لغة العرب .

ومنها حركات التصريف ، كقولهم : مِفْتَحٌ ، لآلة الفتح ، ومَفْتَحٌ ، لموضع الفتح ، وهكذا .

ومنها حركات الفروق التي تُنوّع المعاني ، كقولهم : الإدلاج ، لسير أول الليل ، والادلاج ، لسير آخر الليل ؛ وأمثلة من ذلك فاشية في اللغة . ومن هذا الباب قولهم : رجلٌ لُعْنَةٌ وضَحَكَةٌ ، إذا كان يُلعن كثيراً ويُضحك منه ؛ ورجلٌ لُعْنَةٌ وضَحَكَةٌ ، إذا كان هو كثير اللعن والضحك . ولعلمهم لم ينتبهوا لهذه الفروق بالحركات إلا بعد أن أحدثوا مثلاً في لغتهم بالحروف ، كقولهم : أخفر ، إذا أجار ؛ وخَفَرَ ، إذا نقض العهد ؛ وأَقْدَى عينه ، إذا ألقى فيها القذى ؛ وقَدَّأها ، إذا نزع عنها القذى ؛ وأَبَعْتُ الفرسَ ، عرضته للبيع ؛ وبيعته ، إذا انتهى البيع ؛ وهكذا ، فكأن الاختصار دائماً تمثيل للانتهاء .

وما يستنفد عجب المفكر من أمر هذا الباب الاقتصادي ، تصرّفهم في حروف المعاني المفصلة معانيها في كتب النحو ، ودلالاتهم بالحرف الواحد في الكلمة على المعاني المختلفة ، كمعاني الهمزة والباء وغيرهما مما

يُتَصَرَّفُ به في مناحي الكلام ؛ ويزيد هذا العجب أن لا يكون بين
المعنيين أو المعاني الكثيرة وجوه من الشبه بحيث يُتَأَوَّلُ في رد معانيها
الأصول بعضها إلى بعض ؛ وقد أشرنا فيما تقدم إلى ما رآه بعض علماء
اللغات من أن هذه الحروف بقايا ألفاظ مستقلة بمعانيها ؛ فإن صح ذلك
كان (عجبا من العجب) .

وهذا وأمثاله ، مما يكشف من اللغة عن سر النمو الذي هو أصل من أصول
التدن بالإطلاق ، وأن للعرب تصرفا ليس في لغة من اللغات ، وخاصة أختي
العربية ، فإن الزمن وقف بهما عند منقطع لم يتعدته ، وكأن العربية منهما قرآن لغوي
مفتتح بهذه القاعدة التي يبنى عليها نظام الارتقاء : « ما نُسَخ من آية أو نُذِشَها نأت
بخير منها أو مثلها » ؛ فإن لغة السريان مثلا لا تجد فيها أثرا للفعل المبني
للمجهول ، كضرب زيد : أي ضربه شخص — وذلك من أنواع الاقتصاد
اللغوي — وفي العبرانية لا يوجد إلا صيغتان ثقيلتان من صيغ الفعل ، هذا
وزنهما : فُعَال ، وهَفَعَال ؛ ولكن العرب يستعملون المجهول في كل الأوزان ،
ماضيا ومضارعاً ؛ وقد فاتوا بذلك لغات الدنيا جميعاً .

وتجد العبرانية أيضاً قليلة الأوزان في الفعل المجرد والمزيد بحيث لا
تكفي العربية في ذلك (وقد أسلفنا في موضع تقدم أن صيغة المشاركة التي
هي صيغة اقتصادية ، مما انفردت العربية به) وإنما وضعت الأوزان لتنمية
المعاني وسياستها على وجوهها المختلفة سياسة اقتصادية .

ذلك فضلا عما امتازت به العربية من العذوبة التي كأنها شباب الحياة
ورقتها بجانب ذاك الهرم الذي تولى العبرانية ، حتى كأن ألفاظها من اللبس

والتعقيد أيام الكهولة بأقذارها . . . ومما لاشك فيه أن فقدان ذلك السبب الاقتصادي في العبرانية هو الذي ابتلاها بالفقر من نوابع الكتاب والخطباء ، لضيق مُضْطَرَبِ التعبير ، حتى كأنما ينفذ المتكلم بها إلى أغراضه من صدوع ومضائق ؛ وفي هذا العسر كله . . . ولما انتفى ذلك من العربية واستوفت وجوة السياسة الاقتصادية في صيغها وألفاظها ، كثر شعراؤها وكتابها وخطبائها (اللغويون) ^(١) إلى حدّ ترك رجال سائر الأمم عند الترجيح ، في كفة شائلة .

وهنا أصل طبيعي يحسن التنبيه إليه ؛ لأنه ثبتّ لما نحن بصدد منه ؛ وذلك أن التثنية وهي أخص مظاهر الحياة في الطبيعة ، لا أثر لها في اللغة السريانية ، وهي في العبرانية مقصورة على معناها الطبيعي أو ما يكون في حكمه ، فلا يثنّون إلا ما وُجد اثنين في الطبيعة ، كاليدين والرجلين الخ ، أو ما أنزله الاستعمال هذه المنزلة ، كالنعالين مثلاً ؛ واسكنها في العربية عامة لكل الأسماء ، لأن العدد نظام طبيعي عام لا يتخلف ، ومنه الأفراد والتثنية ودرجات الجمع من الثلاثة فصاعداً ^(٢)

(١) خصصنا هذه السكّرة بكونها لغوية ، لأنها كذلك في الحقيقة ؛ إذ القرائح لا تكون من مواهب اللغات ؛ واللغة إنما هي أداة من أدوات الحياة لا أكثر ، وعندنا أنه ربما كان من شعراء بعض الأمم من يرجح شعراء العرب جميعاً في منزلة شعره لا في صنعته اللغوية ، وكذلك القول في الكتاب والخطباء

(٢) مما تم به فائدة هذا المعنى ، أن كلمة (زوج) يراد بها في اللغة الفاشية الاثنان — وقد قلبها العامة وجعلوها جوز — قال ابن الأنباري في الأضداد : وهذا (الاستعمال) عندي خطأ ، لا يعرف الزوج في كلام العرب لاثنين ؛ بهذا نزل كتاب الله ، وعليه أشعار العرب ، قال الله عز وجل : « وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى » أراد بالزوجين الفردين ، إذ ترجم عنهما بذكر وأنثى . . . والعرب تفرد

بقى علينا أن نذكر شيئاً من أسرار النظام في هذه اللغة غير ما سبق
لنا بيانه ، وهو الصلة بين طرفي التمدن اللغوي اللذين هما الحرية والنمو ، وقد
مضى الكلام عليهما فيما تقدم

الزوج في باب الحيوان ، فيقولون : الرجل زوج المرأة ، والمرأة زوج الرجل ؛ ومنهم
من يقول زوجة ... وإذا عدلت العرب عن الناس إلى الحيوان فقالوا : عندي
زوجان من حمام ، أرادوا عندي الذكر والأنثى ؛ فإذا احتاجوا إلى إفراد أحدهما
قالوا للذكر فرد والأنثى فردة ... وكذلك يقال للشئيين المصطحبين : زوجان ،
كقولهم : عندي زوجان من الخفاف ... فمن ادعى أن الزوج يقع على اثنين فقد
بخالف كتاب الله عز وجل وجميع كلام العرب ؛ إذ لم يوجد فيهما شاهد له ولا دليل
على صحة تأوله . اهـ وأكثر اللغويين على خلافه

أسرار النظام اللغوى

لا نريد بمعنى النظام ، هذه الأحكام الظاهرة فى اللغة كالإعراب والتصريف ، والقواعد اللسانية ، من نحو عدم الجمع بين ساكنين أو متحركين متضادين ؛ فهذا كله ليس إلا أسباباً للنظام الذى نشرحه فى هذا الفصل ، وهو يشبه النظام النفسى من حيث تعلقه بالحكمة التى تضبط عواطف النفس وخطراتها ؛ وقد رأينا ذلك فى اللغة على ثلاثة ضروب :

(١) نظام الألفاظ بالمعنى .

(٢) نظام المعانى بالألفاظ .

(٣) النظام المطابق ، وهو نظام القرينة أو الحس النفسى .

نظام الألفاظ بالمعنى

والمراد به مساوقة الصبغ اللفظية للمعنى الموضوع لها ؛ وقد ألمنا بأشياء منه فى باب الاشتقاق ، وذكرنا ثمة أن لابن جنى صاحب الخصائص كلاماً فى هذا المعنى ؛ وابن جنى هذا هو أول من ناشئ هذا البحث إتياناً ، وتخلياً بأمره افتناناً ؛ وإنما كان العلماء قبله يستترجون إلى أشياء منه عند الضرورة ، ويتعللون به ، وأكثرهم لزوماً لذلك شيخه أبو على الفارسى ^(١) ؛ ولهذا وضع ابن جنى كتابه (الخصائص) لبيان ما أودعته هذه اللغة من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائم الإتيان والصنعة ؛ أقام فيه القول على أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بُدئ ، وإلام نى ؛ وقال فى المعنى الذى عقدنا له .

(١) توفى الفارسى سنة ٣٧٧ وكانوا يقولون : ما بين سيديويه وأبى على أفضل منه ؛ وتوفى ابن جنى سنة ٣٩٢ وهو عالم هذه الأمة فى التصريف .

هذا الفصل : إنه غورٌ من العربية لا يُنتصف منه ولا يكاد يُحاط به ، وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلاً مَسْهُوًّا عنه .

ومما حاوله في كتابه مما يتعلق بغرضنا سبعة أمور :

(١) إثبات أن العرب تقارب حروف الألفاظ متى تقاربت معانيها ، كقوله تعالى : « إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تَوْزُهُمْ أَزًّا ، أى تزعمهم وتقلقهم ، فهذا فى معنى (تهزهم هزا) والهمزة أخت الهاء ؛ فكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، كما أن المعنى نفسه أعظم فى النفوس من الهز لأنك قد تهز مالا حراك له ، كالجدع ونحوه ؛ أى فىبقى الهز المقرون بالإزعاج خاصاً بذى الحياة ، لأنه متعلق بالشعور ؛ وذلك ما أفادته الهمزة وحدها .

(٢) إن هذه المقاربة بين الحروف تقع فيها المراعاة حتى فى الحروف البعيدة التى لا تتشابه إلا بالتأويل ، كقوله إن تركيب ع ل م فى العلامة والعلم ، وقالوا مع ذلك : بيضة غرماء ، وقطيع أغرم ، إذا كان فيه سوادٌ وبياض ، وإذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحبه ، وكان كل واحد منهما (عَلمًا) للآخر ، وهذا المعنى من غ ر م وإن كانه مقارب لتركيب (علم) كما ترى !

(٣) إن المقاربة قد تكون بالمضارعة فى الأصل الواحد بالحرفين ، كسَحَل وسَحَل (فى معانى الصوت) فالصاد أخت السين ، والهاء أخت الحاء ، وسَحَل وزحر (فى الصوت أيضًا) فالسين أخت الزاى ، واللام أخت الراء .

(٤) إن من المضارعة نوعًا أحكم من هذا ، وهو المضارعة بالأصول الثلاثية فى الفعل (الفاء والعين واللام) نحو : عصر الشئ وأزله ، إذا حبسه ، قال : والعصر ضربٌ من الحبس ، والعين أخت الهمزة والصاد أخت الزاى

والراء أخت اللام ؛ ونحو الأزم (أى المنع) والعصب (أى الشد) فالمعنيان متقاربان ، والهمزة أخت الدين ، والزاي أخت الصاد ، والميم أخت الباء . وقد أتى بأمثلة من ذلك ثم قال : وهذا موجود في أكثر الكلام ، وإنما بقي من يُشير به ويبحث عن مكنونه ، بل من إذا وضح له وكشفت عنده حقيقة ، أطاع طبعه له فوعاه ، وهيئات ذلك مطلباً ، وعزّ فيهم مذهباً .

(٥) إثبات أن العرب يصوّرون اللفظ على هيئة المعنى ، وهذا مذهب قد نبّه عليه الخليل وسيبويه ، قال الخليل : كأنهم توهّموا في صوت الجندب استعطالة ، فقالوا (في العبارة عنه) : صرّ ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صرّ صرّ . وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على فعّالان (بثلاث حركات) إنها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو الغليان ، فقابلوا بتوالي الحركات في المثال فتوالي الحركات في الأفعال .

قال ابن جنى : ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء على سمت ما حدّاه ومنها ما مثلاه ؛ منها أن المصادر الرباعية المضعفة تأتي للنكر والزرعة : كالقلقة والصالحة الخ ؛ وأن الفعل من المصادر والصفات تأتي للسرعة نحو التمزّي والوقلي الخ ؛ ومنها أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل ، نحو كسر وقطع الخ ؛ وإنما خصّوا العين بذلك لأنها أقوى حروف الفعل ، إذ الفاء قد تحذف ، نحو عدة وزنة ، أصلهما وعدة ، ووزنة ، واللام كذلك ، نحو يذرفم ، أصلهما : يذو وفمو ، وليكن قلما تجدد الحذف في العين ، فلما كانت الأفعال دليلاً المعاني ، كرروا أقواها وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث به ، وكذلك يضعفون العين للبالغة ، نحو : أسد غشّم شم ، ويوم غصّب صب ، ونحو أعشوشب المكان ، وأخذودن

الشعر الخ . قلنا : ومن هذا الباب ما ذكره ابن فارس أنه سمع من يثق به يقول إن العرب تشوّه صورة اللفظ وتقبّحها لمقابلة مثل ذلك في المعنى ، كقولهم للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول : طَرِمَّاح ، وإنما أصله من الطَّارِح ، وهو البعيد ، لكنه لما أفرط طوله سُمِّي طَرِمَّاحًا ؛ ومثل ذلك كثير في أبواب الصفات

(٦) ومن نظام الألفاظ بالمعاني أنهم يقابلون الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث ؛ فيجعلون كثيراً أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها كقولهم : تخضم ، وقضم ؛ فالتخضم لأكل الشيء الرطب ، والقضم لأكل الشيء الصلب اليابس ؛ فاختروا الخاء من أجل رخاوتها للرطب ، والقاف من أجل صلابتها لليابس ، فحدّوا بمسموع الأصوات على حدو مسموع الأحداث . ومن ذلك النضج ، للهاء الخفيف ، لرقّة الخاء ؛ والنضج لما هو أقوى منه ، وذلك لغاز الخاء . ومنه أيضاً قوطم : القُد ، للقطع طولاً ، والقط ، له عرضاً ؛ وذلك لأن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال ، فجعلوا الطاء لقطع العرض لقربه وسرعته ، والدال لما طال من الأثر وهو قطعه طولاً ؛ والأمثلة من ذلك كثيرة في اللغة تبادر من يلتبسها ، وقد أتى ابن جنى بعدة منها ، ونقل السيوطي في أوائل المزهري عن غيره أشياء أخرى ، وكلها تدل على أنهم يضبطون نظام الألفاظ المقترنة المتقاربة بالمعاني ، فيجعلون الحرف الأضعف فيها ، والالين والأخفى والأسهل والأهمس ، لما هو أدنى وأقل وأخف عملاً أو صوتاً ، ويجعلون الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر ، لما هو أقوى عملاً وأعظم حساً ؛ ومن أجمع الأمثلة لذلك ما أورده الثعالبي في فقه اللغة ، قال : إذا أخرج

الْمَكْرُوبُ أو المريض صوتاً رقيقاً فهو الرنين ، فإن أخفاه فهو الهنين ،
فإن أظهره فخرج خافياً فهو الحنين ، فإن زاد فهو الأنين ، فإن زاد في رفعه
فهو الخنين .

(٧) إنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف تشبيهَ أصواتها بالأحداث
المعبر عنها وتقديم ما يضاهاى أولَ الحدث (المعنى) وتأخير ما يضاهاى آخره ؛
سَوِّقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب ، كقولهم : شدَّ
الحبل ؛ فالشين لما فيها من التفشَّى تشبَّه بصوت أول انجذاب الحبل قبل
استحكام العقد ، ثم يليها إحكام الشد والجذب ، فيعبر بالبدال التي هي أقوى
من الشين لاسيما وهي مدغمّة فهي أقوى لصيغتها وأدلُّ على المعنى الذي
أريد بها . وكذلك : جرَّ الشيء ، قدموا الجيم لأنها حرف شديد ، وأول
الجر مشقة على الجارّ والمجرور جميعاً ، ثم عقبوا ذلك بالراء ، وهي حرف
تكرير ، وكرروها مع ذلك في نفسها ؛ وذلك لأن الشيء إذا جُرَّ على
الأرض اضطرب في غالب الأمر صاعداً عنها ونازلاً ، وتكرر ذلك منه على
ما فيه من التعتة والقلق ؛ فكانت الراء لما فيها من التكرير ، ولأنها
أيضاً قد كررت في نفسها ، أوفق بهذا المعنى من جميع الحروف .

ومما يلتحق بهذا الباب الذى هو نظام الألفاظ بالمعاني ، ما وضعوه
من حكاية الأصوات ، وذلك أنهم يشتقون اللفظ من نفس الصوت القائم
بمعناه على جهة الحكاية وتصوير الأشياء بأصواتها ، وهذا النوع يعده أدباء
الغريبيين من مُبَسِّدَاتِ القرائح . ومما يحضرنا منه للعرب قولهم في حكاية
صوت مصراعى الباب الكبير إذا أغلق : جَلَنَبَلَقْ ، وقول الشاعر :

جرت الخيل فقالت حَبَطَقَطَقْ *

وقول الآخر في الإبل : (تداءين باسم السيب) يحكى صوت مشافرها ؛
وهذا غير الأصوات التى يعبرون بها عن الاحداث وإن كانت مشتقة منها ،
كالعطاة الأصوات المتتابعة فى الحرب ، والقهقهة للاستغراب فى الضحك ،
وأمثال ذلك كثيرة

نظام المعانى بالألفاظ

والألفاظ فى هذا النوع هى التى تسوس المعانى وتنزلها فى منازلها وتضعها
على أقدارها ، لامن حيث إن اللفظ هو الذى يوجِّد المعنى ، فذلك ظاهر
الاستحالة ، ولكن على أنه هو الذى يخصص المعنى إذا كان جلساً ، وهو
الذى يؤكد مبالغة فى تلوين صورته النفسية حتى تنطق أجزاؤه ، وحتى
يقوم كل جزء منها فى البيان اللغوى مقام الكل الذى هو مادة الشعور
الطبيعى .

ولما كانت اللغة عملاً نفسياً محضاً ، كان وجود هذا النوع فيها من أخص
الدلائل على تمدنها ، لأن النظام الذى يعين درجات المعانى إنما يفصل أجزاء
الموجودات على درجات شعور النفس بذوات هذه الأجزاء أو بصفاتها ،
وهذا لا يستقيم إلا إذا كان فى اللغة حياة باطنة تشبه ما فى الإنسان الراقى مما
يسمى بالكمال أو الحياة الروحية العالية ، حتى تتكافأ النفس واللغة فى تصور
أجزاء المعانى وتصويرها

ولقد أثبت العلماء أن أظهر ما يكون الفقر فى اللغات المنحطة ، إنما هو فى
أنواع الدلالة المعنوية ، فكما انحطت اللغة قلت فيها هذه الأنواع ، حتى لتبلغ
بها تلك القلة أحياناً إلى أن تشبه الجماد فى تجرده من الشعور ومعانيه ؛ ووجدوا

من لغات القبائل المتوحشة في أواسط أفريقيا ما ليس فيها ألفاظ تعبر عن الحب والمؤاخاة والعبادة ونحوها من أمهات المعاني النفسية ، كأن مادة تلك اللغات من الإحساس الحيواني المحض .

والعربية تُعتبر أحكم اللغات نظاماً في أوضاع المعاني وسياستها بالألفاظ ؛ وهي من هذا القبيل أعظمها ثروة وأبلغها من حقيقة التمدن بحيث لاتدانيها في ذلك لغة أخرى كائنة ما كانت ؛ فالعرب لم يدعوا معنى من المعاني الطبيعية التي تتعلق بالحياة الروحية أو البدنية مما تهياً لهم إلا رتبوا أجزائه وأبانوا عن صفاته بألفاظ متباينة تعين تلك الأجزاء والصفات على مقاديرها ؛ فأول معاني الحياة الروحية الحب ، وهذه مراتبه عندهم ؛ الهوى ، ثم العلاقة ، وهي الحب اللازم للقلب ؛ ثم الكف ، وهو شدة الحب ؛ ثم العشق ، وهو اسم لما فصل عن المقدار الذي اسمه الحب ؛ ثم الشغف ، وهو إحراق الحب للقلب مع لذة يجدها ، وكذلك اللوعة واللاعج ، فإن تلك حُرقة الهوى وهذا هو الهوى المحرق ؛ ثم الشغف ، وهو أن يبلغ الحب شغاف القلب وهي جلدة دونه ؛ ثم الجوى ، وهو الهوى الباطن ؛ ثم التَّيم ، وهو أن يستعبده الحب ؛ ثم التَّبل ، وهو أن يسقمه الهوى ؛ ثم التدليه ، وهو ذهاب العقل من الهوى ؛ ثم الهَيُوم ، وهو أن يذهب على وجهه لا يستقر ، وذلك لغلبة الهوى عليه ، ومنه رجل هائم .

وكذا فعلوا في معاني السرور والعداوة والغضب والحزن والسرعة وغيرها ؛ ومن معاني الحياة البدنية أصول المعاش الطبيعية التي هي قوام أمرهم : كاللبن ، فإن له نحو سبعين اسماً باعتبار اختلاف أحواله ، وقد ذكرها السيوطي كلها في المزهرة (الفصل ١٥ النوع ٢٩) ؛ وكذلك الخيل

والإبل والشاة ، ثم صفاتها وتسمية أجزائها ونحو ذلك مما نسكتفي لشهرته بالإشارة إليه .

وعلى أكثر هذا النوع من نظام المعاني بالألفاظ ببنى الثعالبي كتابه^{١٠} فقه اللغة ، وهو أشهر من أن يُذبح عليه ، ولذا أوجزنا في أمثلته اكتفاءً بالدلالة على مظهرها ، والحقيقة تنض بها الكلمة الواحدة .

وبما نذبه إليه في هذا الفصل ، أن أرقى الأمم مدنية إذا بلغت فيها المعاني النفسية مبلغ الهرم ، وتعلقت بها الخواطر من كل جهة بحيث تفصل أجزاءها تفصيلاً ؛ فجهد الأمة عند ذلك أن تحيط المعنى باصطلاحات علمية ، وتعرف حوادثه على نحو ما تعرف به فصول العلوم ، كالحب مثلاً ، فإن مراتبه التي يشير إليها العرب بالألفاظ المتقدمة يشير إليها غيرهم بتعاريف وفصول واصطلاحات ، ثم لا تعدو بعد ذلك كلمة ما كان يفهمه العرب منها بركة شمائهم ولطف حواسهم النفسية ؛ فكأنهم لما عدمو العلوم جعلوا ألفاظهم فصولاً علمية ، وذلك منتهى ما يكون من تمدن اللغات .

ثم أنت إذا تدبرت هذا النوع رأيت انتباهاً روحياً صرفاً ، بيد أنه ممثل بالألفاظ ؛ ورأيت فيما ترى كأن لنفس العربي طيفاً يحرك اللغة حتى بأنفاس الخطرات ، ويكشف لها كل عاطفة دقيقة ولو اختبأت في أشعة من النظرات !

نظام القرينة

وهو ما نسميه بالنظام البديع لأنه في ظاهره نوع من الفوضى ؛ وذلك أنهم يعتمدون في ضرب من كلامهم على اللمحة الدالة والإشارة التي تقع

موقع الوحي ، وعلى أضعف أثر يشير إلى روجه الكلام ومذهبه ويهـدى إلى طريق المعنى فيه ، ثم يطلقون الكلام إطلاقاً غير مقيد بنظام ، ولا متبع لطريق غيره من سائر الكلام ؛ وذلك نظم ينفردون به ولا تجد القليل منه في لغة غيرهم إلا حيث تصيب أدلة النبوغ في أشعر الشعر ومأثور المنشور . وقد سماه علماءنا (سنن العرب) ، وعقد الشعالي على أمثلة منه القسم الثاني من كتابه فقه اللغة ، وسماه (سر العربية)

ونحن نرى أن هذا النوع لم يكن في اللغة إلا بعد أن انصرف العرب إلى صناعة الكلام ، وهذبوا حواشيـه ، وبلغوا الغاية في تنميق الشعر وإجادته ؛ وذلك قبل الإسلام بما لا يتجاوز مائة سنة على الأكثر ، لأن التفنن في العبارات لا يأتي إلا من كمال صناعة الألفاظ ، ولأن ما عرف للعرب من ذلك قليل في جنب ما أتى به القرآن الكريم ، وهذا معنى من معاني إعجازه ؛ إذ جعل من عبارته أزمّة لعقولهم ، فكان يلفتها فجأة عن المعنى الظاهر ، ثم يبعثها بروح الكلام ؛ فتكون لها بينهما هزة من الطرب الذي ينشأ عن إدراك العقل لما ليس في مقدوره مع رغبته فيه .

فما ذكروه من سنن العرب التي يتحقق فيها نظام القرينة : مخالفة ظاهر اللفظ ، كقولهم عند المدح : قاتله الله ما أشعره ! فهم يقولون هذا ولا يريدون وقوعه ، وكذلك قولهم : هبيلته أمه ، وثكاته ؛ وهذا يكون عند التعجب من إصابة الرجل في رمية أو في فعل يفعل ؛ ومنها الحذف والاختصار ، فيقولون : والله أفعل ذاك ، ويريدون لا أفعل ، فيحذفون حرف النفي ؛ ومنها ذكر الواحد والمراد الجمع ، كقوله تعالى : « هؤلاء ضيفي » وقوله : « فإنهم عدو لي » والمراد الجماعة . وذكر الجمع والمراد واحد أو اثنان ،

كقوله : « إِنْ تَعُفْ عَنْ طَائِفَةٍ » وهو يريد واحداً ، وقوله في خطاب موسى وأخيه : « ارْجِعْ إِلَيْهِمْ » [والخطاب لاثنين ، وقوله في خطاب زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم . « إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ »*] فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا » وهما قلبان . ومنها صفة الجمع بصفة الواحد ، كقوله تعالى : « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ » وصفة الواحد أو الاثنين بصفة الجمع ، كقول العرب : ثوب أهدام ، وجاء الشتاء وقيص أخلاق^(١) . ومنها أن تخاطب العرب الشاهد ثم تحول الخطاب إلى الغائب ، وتخطب الغائب ثم تحوله إلى الشاهد ، وهو الالتفات المعروف في البديع ؛ وأن تخاطب المخاطب ثم ترجع الخطاب إلى غيره ، نحو قوله تعالى : « فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ » الخطاب الأول للنبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ، والثاني للمشركين . ومنها الرجوع من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب بدون تغيير في المعنى كقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ » أراد بكم ، وقوله : « وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا » إن هذا كان لكم جزاءً » ومعناه : كان لهم ، وقد جاء ذلك في الشعر أيضاً كما رواه ابن الأنباري في الأضداد . ومنها أن يبتدئ بشيء ثم يخبر عن غيره ، كقوله : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ » يخبر عن الأزواج بلفظ (يتربصن) وترك الذين . ومنها نسبة الفعل إلى الاثنين وهو لأحدهما كقوله : « مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ » إلى قوله : « يَخْرُجُ مِنْهُمَا »

* قلت : ما بين القوسين [ساقط في الأصل ، وإنما هو من زيادتنا

(١) أحصى ابن خالويه في كتاب (ليس) ما كان من هذا النحو وهو : ثوب أسمال ، أى خلق ، وثوب أكباش — غليظ — وبرمة أكسار ، وقدر أعشار ، وقيص أخلاق . ولم يذكر منها أهدام

اللؤلؤ والمرجان ، وإنما يخرجان من الملح لا العذب . ونسبته إلى الجماعة وهو لأحدهم كقوله : « وإذ قتلتم نفساً فادّارأتم فيها ، والقاتل واحد . وإلى أحد اثنين وهو لهما ، كقوله : « واللهُ ورسولُهُ أحقُّ أن يُرضوه » . ومنها أن تأمر الواحد بلفظ أمر الاثنين ، كقول العرب : افعلوا ذلك ، ويكون المخاطب واحداً ، وكان الفراء يرى في أصل ذلك أن الرُّفقة عند العرب أدنى ما تكون ثلاثة نفر ، فيجربى كلام الواحد على صاحبيه ، ولذا كان شعراؤهم أكثر الناس قولاً : يا صاحبي ، ويا خليلي . ومنها أن تأتى بالفعل بلفظ الماضي وهو حاضر ، أو بلفظ المستقبل وهو ماض ، كقوله تعالى : « أتى أمر الله » أى يأتى « واتَّبِعُوا ما تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ » أى ما تَلَّتِ الشَّيَاطِينُ . ومنها أن تأتى بالمفعول بلفظ الفاعل : نحو سر كاتم ، أى مكتوم ، وأمر عارف ، أى معروف ؛ وبالفاعل على لفظ المفعول ، كقولهم : بيع مغبون ، ويكون المعنى غائباً . ومنها وصف الشيء بما يقع فيه ، كقولهم : ليالهم نائم ، إذا ناموا فيه ، وليالهم ساهر ، إذا سهروه . ومنها البسط ، بالزيادة في حروف الاسم والفعل متى أُمن اللبس بقريئة تقتضى ذلك ، كإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه ، وعلى هذا قول بعضهم في صفة الظلمات :

ولييلة خامدة خمودا طخياء تغشى الجدوى والفرقودا

فجعل الفرقد كما ترى ، ثم قال فيها : « لو أن عمرا هم أن يرقودا » يريد يرقد . ومنها القبض محاذاة لذلك البسط ، وهو النقصان من عدد الحروف كقولهم : لاه ابن عمك ، أى لله ، ودرس المنا ، أى المنازل . ومنها الإضمار للأسماء والأفعال والحروف ، كقولهم : ألا يا أسكبي ، أى : يا هذه ، وقولهم : أثعلباً وتفرّ ؟ أى أترى ثعلباً وتفرّ ؟ وقول بعضهم :

« ألا أشهد الزاجري أشهد الوغي »

يريد أن أشهد الوغي . ومنها إقامة المصدر مقام الأمر ، نحو : « فَضْرَبَ الرقاب » أى فاضربوا ؛ واسم الفاعل مقام المصدر ، كقوله : « ليس لوقعتها كاذبة » أى تكذيب ؛ واسم المفعول مقام المصدر نحو : « بأىكم المفتون » أى الفتنة . ومنها المحاذاة ، وذلك أن تجعل كلاماً بحذاء كلام فيؤتى به على وزنه لفظاً وإن كانا مختلفين فى أصل الوزن ، وهذا النوع يسمى الازدواج أيضاً ، كقولهم : إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا ، فجمعوا الغداة وهى من الواو على غدايا ، محاذاة للفظ العشايا وهى جمع العشيّة ، وقول بعضهم :

« هتاك أخبية وللاج أبوبة »

فجمع الباب على أبوبة ليشاكل لفظ الأخبية . ومنها إتيانهم بالمصدر من غير الفعل لأن المعنى واحد ، كقولهم : اجتوروا تجاوراً ، وتجاوزوا اجتواراً ، وانكسر كسراً وكسر انكساراً ، وعليه قوله تعالى : « وتبتل إليه تبتيلاً » . ومنها مجيء صفات المؤنث على فاعل ، كقولهم : امرأة بادن ، أى بادنة ، وجارية عاتق ، بمعنى صغيرة . ومجىء فاعل فى المؤنث بمعنى المفعول كقولهم : دابة حاسر ، أى حسرها السير ؛ وغلالة رادع ، أى مردعة بالطيب والزعفران فى مواضع منها ، وقد أفاض صاحب المخصص فى أبنية المؤنث والمذكر مما يجرى هذا الجرى (الجزء ١٦) .

ومن مستنهم العجيبة حذف الحرف وهو مقدّر لصحة معنى الكلام ، فيسقطون الوسيط تفتناً ، كقوله تعالى : « إنما ذليكم الشيطان يخوِّف أولياءه » أى يخوِّفكم بأوليائه ، ومثله كثير فى كلامهم ، وقد عقد له ابن سيده باباً فى المخصص (الجزء ١٤)

ومنها أيضا قلب الكلام تفتنًا ، كقول العباس بن مرداس

فديت بنفسه نفسى ومالى *

أى فديت نفسه بنفسى ومالى ؛ وقول الأعشى فى قلب الإعراب :

ما كنت فى الحرب العوان مُعَمَّرًا إذ شَبَّ حُرٌّ وَقَوْدُهَا أَجْزَالُهَا
ولَئِنَّمَا هُوَ : إذ شَبَّ حُرٌّ وَقَوْدُهَا أَجْزَالُهَا ، وَلَكِنْ رَوَى الْقَصِيدَةَ
بِالْفَتْحِ . وَلِكُلِّ مَا قَدَمْنَاهُ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَئِنَّمَا أَوْجَزْنَا فِيهَا لِأَنَّنَا نَرْمِي بِمَا
شَرَحْنَاهُ إِلَى تَعْيِينِ الْجِهَاتِ الَّتِي تَحْصُرُ مَعَانِيَ التَّمْدِنِ فِي اللُّغَةِ ، وَبَيَانِ كُلِّ شَيْءٍ
فِي حَصْرِ مَعَانِيهِ .

وبعدُ فهذا ما حضرنا من القول فى إثبات ما سَمِينَاهُ (تَمْدِنُ الْعَرَبِ
اللُّغَوِي) وهو كما ترى يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ غَرَضًا لِكِتَابِ مَنْ أَمْتَعَ الْكِتَابَ ،
بَيِّدَ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا مِنَ الصَّدْرِ الرَّحْبِ وَالْقَلْبِ الْمُعْتَزِمِ ، وَبَعْدَ أَنْ يَتَعَاضَدَا عَلَى
إِخْرَاجِهِ الْفِكْرَ الصَّحِيحَ وَالذَّهْنَ الشَّافِ وَالْفُطْنَةَ الْوَقَادَةَ ، وَبَعْدَ أَنْ تَبْلُغَ بِهِ
الْوَسَائِلُ فِي تَهْفُوحِ الْعَرَبِيَّةِ وَمُقَابَلَةِ مَعَانِيهَا وَمَعَارَضَةِ أَلْفَاظِهَا بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ؛
فَإِنْ تَمَّ مَا وَصَفْنَاهُ وَإِلَّا فَهُوَ أَمْرٌ مُنْتَشِرٌ وَمَذْهَبٌ وَعَرٌّ وَفَنٌ غَائِضٌ ؛ وَمَا بَرَحَ
ذَلِكَ شَأْنَ الْحِكْمَةِ مِنْ قَدِيمٍ ، لِأَنَّهَا الطَّبَقَةُ الْبَاطِنَةُ مِنْ كُلِّ الْأَشْيَاءِ ، حَيْثُ
تُخْلَقُ الْأَسْرَارُ ، وَتُسَدَّلُ عَلَيْهَا الْأَسْتَارُ ، فَلَا يُرْفَعُ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا بِعَوْنِ اللَّهِ ،
وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمَقْدَارٍ .

اللغة العامية

وهذه هي اللغة التي خلفت الفصحى في المنطق الفطري ، وكان منشؤها من اضطراب الألسنة وخيالها وانتقاض عادة الفصاحة ، ثم صارت بالتصرف إلى ما تصير إليه اللغات المستقلة بتكوينها وصفاتها المقومة لها ، وعادت لغة في اللحن بعد أن كانت لحنًا في اللغة .

ولا بد للكلام على تأريخ العامية وشيوعها ، من التوطئة ببعض القول في تأريخ اللحن ؛ إذ هو أصلها ومادتها ، بل هو العامية الأولى ، لأنه تنويع في الفصيح غير طبيعي ، بخلاف ما قد يشبهه من اللهجات العربية المختلفة كما ستعرفه

اللحن وأصوليته

والمراد باللحن الزيف عن الإعراب ، وهو أول ما اختبل من كلام العرب ولم يكن منه قبل الإسلام شيء ، وإنما كانت له طيرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، حين اجتمعت كلمة المسلمين على تباين قبائلهم واختلاف جهاتهم ، فتساوى الأحمر والأسود ؛ ووجد فيهم من يرتضخ أنواعًا من اللمكة ، ومن هؤلاء بلال ، كان يرتضخ لمكة حبشية ؛ وصهيب لمكة رومية ؛ وسلمان لمكة فارسية ^(١) . ثم إنه ليس كل العرب سواءً في قوة الفصاحة وجفاء الطبيعة العربية ؛ فلا بد أن يكون بدء ظهور اللحن في الألفاف المستضعفين ممن لم

(١) من هنا سمي علماء القراء عدم إقامة الحروف وأدائها على وجوها المتناقلة عن العرب ، باللحن الخفي ، كما مر في (مناطق العرب) . والخفي أصل الظاهر بالضرورة

يبلغ به الجفاء ولم تتوقع فصاحته ، فربما جذبته طبيعته الضعيف وقد دار في سمعه شيء من كلام المتعربين بعد الإسلام فزيغ ويسترسل إلى ما انجذب إليه . هذا إذا لم نعتبر في أمر أولئك الألفاف ما يكون عادة من ذهول الطبع وتبدله إذا فجأه ما ليس في قوته ولا تسمو طبيعته إليه ؛ كفصاحة القرآن الكريم ، فإنه فضلا عن نزوله بغير اللغات الضعيفة واللهجات الشاذة ، قد انطوى على أسرار من سياسة الكلام لا تتعلق بها إلا الطبيعة الكاملة ؛ وإذا كان أكثر اللحن فيه بادئ بدء ، لأن لسان كل عربي يركب منه قياسي لغته ، ويدرك من أسرارده بحسب ما تواتره قوته ؛ فإذا لم يكن صليبا جافيا قصر به طبيعته فاختبل وتبدل ، كما ترى فيمن يقرأ الفصحى وليس من أهلها ؛ ولو لم يكن ذلك لما كان أبو بكر رضى الله عنه يستحب أن يسقط القارئ الكلمة من قراءته على أن يالحن فيها ، لأن لحن العربي خور في طبيعته فهو من هذه الجهة لا يستقيم إلا بمراجعته والتغيير عليه حتى يثبت على الصواب بنوع من التعليم والتلقين ، وأننى لهم ذلك ؟ فلا جرم كان إسقاط الكلمة وهو في حكم السهو ، خيرا من إثبات اللحن الطبيعي فيها وهو في حكم العمد .

وقد رأينا العلماء فريقين في أمر الإعراب وإطباق العرب عليه ؛ فمنهم من يرى أنهم يتساندون في ذلك إلى السليقة ويجرون على مقتضى الطبع فلا يفطنون إلى اختلاف مواقع الكلام باختلاف جهاته ؛ وعلى هذا متقدمو العلماء ؛ ومنهم من يرى أنهم إنما يتأملون مواقع الكلام ويعطونه في كل موقع حقه وحصته من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة ، وأن ذلك منهم ليس استرسالا ولا ترجيا ، وإلا لكثير اختلاف الإعراب في كلامهم وانتشرت جهاته ولم تنفذ مقاييسه ، فلم يجمعوا مثلا على رفع الفاعل ونصب المفعول ونحو

ذلك ؛ ومن هؤلاء ابن فارس في كتابه فقه اللغة ^(١) ، وابن جني كما يؤخذ من كلامه في كتاب الخصائص

والذي عندنا أن ذلك من (خرفشة النجاة) كما يقول ابن خلدون في تحذلقهم وتنطسهم ، والصواب رأى الفريق الأول ؛ لأن ما ذكره ابن جني في معنى التعليم والتلقين ، فإذا ثبت أنهم يتصفحون وجوه الكلام ويتأملون مواقعها ، لم يحز أن ينتقل لسان العربي عن لغة إلى لغة أخرى ، ولا أن يستدرج في بعض الكلام ، ولا أن تضعف فصاحة الفصيح منهم ؛ للزومهم طريقاً واضحاً ومهيئاً معروفاً ، وما كان بالتعليم لا يكون بالفطرة ؛ وقد جاءت الروايات بكل ذلك عنهم ، ولا سبب له غير الاختلاف الفطري الذي تبتدئه الورثة وتكمله الطبيعة كما أومأنا إليه في محله .

فالصحيح أن الطباع العربية مختلفة قوة وضعفاً ؛ فمنها المتوقع الجاف ، ومنها الرخو المضطرب ؛ وبحسب ذلك تكون اللغة فيهم ، وقد نقل ابن جني نفسه في موضع من كتابه أن العرب أشد استنكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة ، فقد ينطق بعضهم بالدخيل والمولد ولكنه لا ينطق باللحن . ثم قال في موضع آخر : إن أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكرهم زيغ الإعراب . ولم يأت هذا التفاوت كما ترى . إلا من اختلاف الطباع الذي أشرنا إليه ، فأحرر بما اتفقوا عليه أن يكون سببه

(١) بل غلا ابن فارس غلوأ قبيحاً لاعتقاده أصالة اللغة واعتبارها اعتباراً دينياً كما بسطناه فيما سلف ، فزعم أن العرب (العاربة) كانوا يعرفون النحو والعروض بمصطلحاتهما ؛ وذلك بتوقيف من قبلهم حتى ينتهي الأمر إلى الموقف الأول وهو الله عز وجل الذي علم آدم الأسماء كلها — على ما يفسر به بعضهم هذه الأسماء — وأن هذين العلمين (النحو والعروض) كانا قديماً ثم أتت عليهما الأيام وقلنا في أيدي الناس حتى جدد النحو أبو الأسود ، وجدد العروض الخليل بن أحمد . . .

في الطبع أيضاً ؛ لأن الاختلاف في جهات من الشيء إنما يتميز بالاتفاق على جهات أخرى منه .

وبهذا الاعتبار نقطع بأن اللحن لم يكن في الجاهلية البتة ، وكل ما كان في بعض القبائل من خور الطباع وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر ؛ وسنزيد هذا الموضع بياناً في الفصل التالي .

هذه أولية اللحن ، كانت كما عرفت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وقد روي أن رجلاً لحن بحضرة فقال : أرشدوا أخاكم فقد ضل - ويروي : فإنه قد ضل - فلو كان اللحن معروفاً في العرب قبل ذلك العهد ، مُستَقَرَّ الأسباب التي يكون عنها ، لجاءت عبارة الحديث على غير هذا الوجه ؛ لأن الضلال خطأ كبير ، والإرشاد صواب أكبر منه في معنى التضاد ؛ بل إن عبارة الحديث تكاد تنطق بأن ذلك اللحن كان أول لحن سمعه أفصح العرب صلى الله عليه وسلم .

ثم لما استفاضت الأسباب التي ذكرناها في صدر هذا المقال ، وفتحت الروم وفارس ، كثر اللحن بالضرورة ؛ ولكن العرب كانوا يستسمعونهم ويعتبرونه هجنة وزرابة ، ويتنقصون أهلهم ويبعدونهم وما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بقوم يرمون ، فاستقبح رميهم ، فقال : ما أسوأ رميكم ! فقالوا : نحن قوم (متعلمين) ؛ فقال عمر : لحنكم أشد علي من فساد رميكم ^(١) وقد تضافرت الروايات بأن كاتباً لأبي موسى الأشعري

(١) كذا روى ابن الأنباري في كتاب الاضداد ؛ وعندنا أن هذا الخبر موضوع ؛ لأن الزام المثني والجمع الياء دائماً إنما كان ظهوره في لغات الموالي والمتعربين ، لسهولة ذلك على ألسنتهم ولصعوبة التمييز بين حال الرفع وحال النصب ، وسياق الخبر يدل على أن القوم كانوا من العرب ، ويرجح ذلك أنه زاد في الخبر عن عمر قوله : سمعت

كتب إلى عمر فلحن ، فكتب إليه عمر : عزمت عليك كلما ضربت كاتبتك سوطا — وفي رواية كتب إليه أن قنّع كاتبتك سوطا — ولبيكنهم لم يذكرنا موضع اللحن في كتاب أبي موسى حتى وقفنا عليه ، فإذا هو لحن قبيح يشقُّ على عمر وغير عمر ؛ لأن ذلك الكاتب جعل صدر كتابه هكذا : « من أبو موسى ... » وهذا على ما نظن أول لحن وقع في الكتابة ، ثم شاع بعد ذلك حين نُقلت الدواوين إلى العربية من الرومية والقبطية ^(١) ، وكان أكثر ما يكون ذلك من ألفاف كتاب الخراج والصيارفة ، وقد عثروا في بعض قرى مصر على رقاع مكتوبة يرجع تاريخ أقدمها إلى سنة ١٢٧ ، ومنها رسائل موجزة إلى أصحاب البرد ، كبريد أشمون وغيره ، وهي على إيجازها قبيحة اللحن ، ولكن منها رسائل مؤرخة في سنة ١٨٢ و ٢٥٠ و ٢٧٩ و ٢٩٥ وقد كتب الأخيرتين (شمعون بن مينا ، ونقله ابن اندونه) ولحنها من أقبح اللحن ، يكتبون فيها دنانير هكذا (دننير) على أنها كلها تكتب بصيغة واحدة لا تتجاوز كلمات معدودة ، مما يرجح أنها أمثلة موضوعة لهم ينقلونها في تلك الأغراض الثابتة ولا يغيرون منها إلا الأسماء والأرقام ، وذلك شأن حثالة العامة إلى اليوم . ومن تلك الرسائل التي أصابوها ، رُقعة أملاها بعض المتحذلقين إلى بقال ولا تاريخ لها ، ونحن ننقل نصها تفككة ، وهو :

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : رحم الله امرأً أصلح من لسانه . فكأن ذلك للترغيب والترهيب لا غير

(١) نُقلت الدواوين من الفارسية والرومية والقبطية إلى العربية في خلافة عبد الملك بن مروان ، وأول ديوان نقل إليها ديوان الشام ، كان بالرومية فنقل سنة ٨١ ، وكان الديوان في مصر أول نقله يكتب فيه بالعربية والقبطية معاً ، ثم ماتت هذه بحياة تلك . ولهذا البحث موضع من الكتاب نرجو أن نصل إليه إن شاء الله

رقعة عبد الرازق

بسم الله الرحمن الرحيم . أطال الله بقاءك ، وأدام عزك وكرامتك ، وجعلني
فداك ، قد وجهنا إليك ربع درهم ، فتفضل ادفع إلى الغلام دائق سكبينج ،
ونصف دائق بزر كرفس ، وادفع إليه كسرين ، وسرني بذلك إن شاء
الله . . . أُملي في غدا القدر ^(١)

انتشار اللحن

ولما نشأ الجيل الثاني في الإسلام اضطربت السلائق ، وذلك بعد أن
كثر الدخيل وعلقت الألسنة لدورانه في المعاملات وتنزله من الاجتماع
منزلة المعاني الثابتة ، فأنحرفت به ألسنة الحضر عن نهجها العربي ، وخيف من
تصادي ذلك على لسان العرب من الفساد ؛ فوضع أبو الأسود الدؤلي أصول
النحو ؛ ثم كان الناس يختلفون إليه يتعلمونها منه ، وهو يفرع لهم ما كان أصله
- وسنأتى على ذلك في موضعه - من خشيتهم فساد اللسان ، كانوا
يأخذون أولادهم بالإعراب أخذاً شديداً ، حتى كان ابن عمر رضى الله عنهما
يضرب بنيه على اللحن تقويماً لهم .

ثم فشا النحو بعد ذلك وتناوله الموالى والمتعربون ، وصار يُعلم في
المساجد ، فأنحصر اللحن القبيح الذي هو مادة العامية في الزعانف من الطبقات
الوضيعة ، كالمحترفين وأهل الأسواق . وكان الخطيب البليغ خالد بن صفوان
- توفي في أوائل الدولة العباسية - يدخل على بلال بن أبي بردة يحدثه
فيلحن ، فلما كثر ذلك على بلال قال له : أتحدثني أحاديث الخلفاء وتلحن لحن

(١) كنا نريد أن نثبت الصور الخطية لتلك الرقاع ، ولكننا لم نر في إثباتها
فائدة من البحث الذي نحن فيه

(السقّاءات) ؟ فكان خالد بعد ذلك يأتي المسجد ويتعلم الإعراب .
واشتهر النحو وغيره من العلوم التي وضعت لذلك العهد بأنها علوم الموالي ؛
فكان يرغب عنها الأشراف لذلك ؛ وقد روى المبرد في الكامل أن المُنْتَجِع
قال لرجل من الأشراف : ما علّمت ولدك ؟ قال : الفرائض . قال : ذلك
(علم الموالي) لا أبالك ؛ عليهم الرجز فإنه يُهرّت أشداقهم . وروى الشعبي
(سميرُ عبد الملك بن مروان) بقوم من الموالي يتذاكرون النحو فقال : أن
أصاحتموه إنكم لأول من أفسدوه . وسنقول في الموالي بعد

قال الجاحظ : وأول لحن سُمع بالبادية : هذه عصاتي ، والصواب
عصاي ؛ وأول لحن سُمع بالعراق : حتى على الفلاح ، وصوابه حتى ؛
بالفتح ^(١) .

وفي الدولة المروانية العربية كان يعتبر اللحن من أقبح المهجّة ، لأن
العرب يومئذ كانوا لا يزالون على تحميتهم الأولى ، وكانت جماهيرهم تحضر
مجالس الخلفاء والأمراء وتنادى كل طائفة منهم باسم قبيلتها ، فيقال مثلاً :
لتقم همدان ، ولتقم تميم ، ولتقم هوازن ، ونحو ذلك ؛ وهم يريدون من حضر من هذه
القبائل ؛ فكان عبد الملك يستسقط من يلحن ، قال العُتبي : استأذن رجل من
عليّة أهل الشام عليه وبين يديه قوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : يا غلام ، غطّها ؛
فلما دخل الرجل فتكلم لحن ، فقال عبد الملك : يا غلام ، اكشف عنها الغطاء ؛
ليس إلا حين حُرمة . ولحن محمد بن سعد بن أبي وقاص لحنة ، فقال : حسّ ؛
— كلمة تقال عند الألم — إني لأجد حرارتها في حاقى ؛ وقد أحصوا الذين لم
يسمع منهم لحن قط في ذلك العهد ، فعدوا منهم عبد الملك بن مروان ،

(١) وقال ابن السكيت : زعم الفراء أن أول لحن سُمع بالعراق : هذه عصاتي

والشعبي ، والحسن البصري ، وأيوب بن القرية ؛ وقال الحسن يوماً لبعض جلسائه : توضيت ، فقليل له : أتلهن يا أبا سعيد ؟ فقال : إنها لغة هذيل ؛ وكان هذا الجواب أبين عن فصاحته من الفصاحة نفسها .

وأخضروا اللحمانين من الباغاء ، فعدوا منهم خالد بن عبد الله القسري^(١) ونخالد بن صفوان ، وعيسى بن المدور ؛ وكان الحجاج بن يوسف يلحن أحياناً .

وقد كان بنو مروان يلزمون أولادهم البادية ليدشثوا هناك على تقويم اللسان وإخلاص المنطق ؛ ومن أجل ذلك قال عبد الملك : أضرّ بالوليد حبنا له فلم نوجهه إلى البادية ؛ والوليد هذا ومحمد أخوه كانا لحانين ، ولم يكن في ولد عبد الملك أفصح من هشام ومسلمة ؛ وذكروا أنه قيل للوليد يوماً : إن العرب لا تحب أن يتولى عليها إلا من يحسن كلامها ، فجمع أهل النحو ودخل بيتاً ليتعلم فيه ، فأقام ستة أشهر ثم خرج أجهل من يوم دخل . وما نقلا من لحنه أنه خطب الناس يوم عيد ، فقرأ في خطبته : « يا ليتنا كانت القاضية » بضم التاء ، فقال عمر بن عبد العزيز : عليك وأراحنا منك !

وما صار الأمر إلى العباسيين حتى كانت العجمة قد فشيت في الحضر وغلبت على السليقة وأصبحت السلامة من اللحن لا تنهياً إلا بالتصون والتحفظ وتأمل مواقع الكلام ، ولذا صاروا يشبهون اللسان الفصيح بأنه

(١) توفي خالد هذا سنة ١٢٦ وكان من خطباء العرب المشهورين ، ونقل صاحب الأغاني عن المدائني أنه كان لخالد مؤدب يقال له الحسين بن رهمة السكبي ، وكان يجلس بإزائه إذا صعد المنبر ليخطب ، فإذا شك في شيء أو ما إليه بالصواب .

اللسان أعرابي قح ، وكانوا يسمون عثمان البتي النحوى (معاصر للأصمعى)
عثمان العربى . من فصاحته واستقامة لسانه ؛ ولكن أذى اللحن بقى ثابتاً
فى الغرائز القوية ، حتى ذكروا أن الرشيد كان لما يعجبه غناء الملاحين فى
الزلازل إذا ركبها ، وكان يتأذى بفساد كلامهم ولحنهم ؛ فقال يوماً :
يقولوا لمن معنا من الشعراء يعملوا طوؤلاء شعراً فيغنون فيه ، فقيس له :
ليس أحدهم أقدر على هذا من أبى العتاهية ، وهو فى الحبس . قال أبو العتاهية :
فوجه إلى الرشيد أن قل شعراً حتى أسمعهم منهم ؛ ولم يأمر بإطلاقه ، فغاضى
بذلك ؛ فقالت : والله لأقولن شعراً يحزنه ولا يُسرّ به . ثم عمل شعراً رقيقاً
فى الموعظة والتذكير بانصراف الدنيا وانصرام لذتها ، يقول فيه :

خانك الطرف الطموح أيها القلب الجموح
هل لمطلوب بذنب توبة منه نصوح
كيف إصلاح قلوب إنما هن قروح
موت بعض الناس فى الآر ض على قوم فتوح
أنح على نفسك يا ميسر سكين إن كنت تنوح

ودفعه إلى من حفظه من الملاحين ، فلما سمعه الرشيد جعل يبكى وينتحب ،
وكان من أغزر الناس دموعاً فى وقت الموعظة ، وأشدّهم عسفاً فى وقت
الغضب والغلاظة .

نقول : ولو أن أبا العتاهية لم يطرح ظل نفسه على ذلك الشعر وقتئذ
وعمل على أن يصيب حقيقة غرض الرشيد ، لكان أول واضح فى الإسلام
للشعر الذى يسمى أغانى الشعب ، ولجاء بعده من يأخذ فى طريقته ويفتن
فيها حتى توضع أغانى الشعب الاجتماعية والسياسية على حقيقتها ، ويكون

ذلك من أرقى أبواب الأدب العربي ، ولكن ظلّ الشاعر كان في ذلك الغضب
ثقيلاً بارداً كأنه قطعة من ظلمة حبسه ، أو كأنه ظلّ شيطاني لا ينبسط إلا
ليطوى الأشعة المنبعثة من الأفكار الصالحة *

وكان المأمون يقول : أنا أتكلم مع الناس كلهم على سجيّتي ، إلا على ابن
الهيثم ، فإنّي أتخفظ إذا كلمته ؛ لأنه يعرف في الإعراب . وعلى هذا كان
كاتباً في ديوانه ، وكان كثير الاستعمال لعويص اللغة ، وله نوادر عجيبة في
التشادق :

دخل مرة سوق الدواب ، فقال له النخاس : هل من حاجة ؟ قال : نعم ،
أردت فرساً قد انتهى صدره ، وتقلقلت عروقه ، يشير بأذنيه ، ويتعاهدني
بطرف عينيه ، ويتشرف برأسه ، ويعقد عنقه ، ويخط بذنبه ، ويناقل برجليه ،
حسن القميص ، جيد الفصوص ، وثيق القصب ، تام العصب ، كأنه موج
تلة ، أو سيل حذور . فقال له النخاس : هكذا كان فرسه صلى الله عليه
وسلم . . . !

وكان مثل هذا التقرع خاصاً بحفافة الأعراب ممن يطردون من البادية ،
فلما فشا اللحن ولانت جوانب الكلام ، أخذ في طريقهم جماعة من النحويين ،
فكانوا يبالغون في التعجير والتعيب والتشديق والتطييط والجهورة والتفخيم ،
يريدون بذلك أن يتبادوا في الحضريين ليكونوا أعرابهم ، فكانت هذه
الأعرابية الكاذبة تمثيلاً مضحكاً عند العامة ، وثقيلاً مبغضاً عند العلماء .

* قلت : كان للدواف (رحمه الله) أمنية أن يصنع شيئاً يتم به نقص العربية في
هذا الباب ؛ وقد بلغ في ذلك مبلغاً ، فصنع بعض أغنيات لمثل ما يصف ، كان يتهياً
لنشرها بعنوان « أغاني الشعب » ، فلهذه يتهياً لنا أن نذيعها على قراء العربية عن قريب .
واقراً كتابنا « حياة الرافعي » ، ص ٦٥ - ٧٢

ومن أشهر أولئك : عيسى بن عُمر الثقفي ، وهو رأس المتقعرين وفاتحة تاريخهم (توفي سنة ١٤٩) ، وأبو علقمة النحوي ، وأبو خالد النميري ، وأبو محلم الراوية ، وغيرهم ، ومن أثقل مارأيناه في التقعير ، هذا الكتاب الذي كتبه أبو محلم (في أواخر القرن الثاني) إلى بعض الحذائين في نعل كانت له ، وهذه عبارته كما رواها القالي في أماليه :

« دِنْهَا ، فَإِذَا هَمَّتْ تَأْتِدِنْ فَلَا تَخْلَاهَا تَمْرَخِدْ ، وَقَبْلَ أَنْ تَقْفِعِلْ ، فَإِذَا اتَّدَنْتْ فامسحها بخرقه غير وَكِبَةٍ وَلَا جَشِبَةٍ ، ثُمَّ امسحها معسار قيقاً ، ثُمَّ سُنْ شَفَرَتَكَ وَأُمِّهَا ، فَإِذَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا مِثْلَ الْهَبْوَةِ فَسُنْ رَأْسَ الْإِزْمِيلِ ، ثُمَّ سَمِّ بِاللَّهِ وَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ انْحُهَا وَكُوفْ جَوَانِبَهَا كُوفًا رَقِيقًا ، وَأَقْبِلْهَا بِقَبَالَيْنِ أَخْنَسَيْنِ أَفْطَسَيْنِ غَيْرِ خَلِيطَيْنِ وَلَا أَصْمَعَيْنِ ، وَلَيْسَ كُونَا وَثِيقَيْنِ مِنْ أَدِيمٍ صَافِي الْبَشْرَةِ غَيْرِ نَمِشٍ وَلَا حَلِيمٍ وَلَا كَدِشٍ ، وَاجْعَلْ فِي مَقْدَمِهَا كَمَنْقَارِ النَّغْرِ ^(١) »

لا جرم عَدَّ أمثال هؤلاء في الثقلاء ؛ لأن هذا الفصيح في العامة أقبح من اللحن في مخاطبة الأعراب الفصحاء .

وقد ألَّفَ أبو الفرج النحوي المتوفى سنة ٤٩٩ كتاباً جمع فيه أخبار المتقعرين وساق نواذرهم .

على أن النحويين لم يكونوا كلهم من الفصحاء ، بسلة المتقعرين ، ولا

(١) هذا تفسير غريبه : تَأْتِدِنْ : تبتل ، تَمْرَخِدْ : تسترخي ، تَقْفِعِلْ : تنقبض ، وَكِبَةٍ : جَشِبَةٍ : أي وسخة غليظة ، المَعْس : الدلك ، لِمَهَاءِ السَّكِينِ : تسخينها بالنار ثم إلقاؤها في الماء ، أَوْ حُدَّهَا : الإزميل : من أدوات الحذاء ، التَّسْكُوفُ : التدوير ، الْقَبَالَانِ : سيران تشد بهما النعل . ويريد أبو محلم بوصفهما أن يكونا غليظين من أديم واحد لا عيب فيه من عيوب الجلد

الرواة أيضاً ، فقد كان حماد الراوية وهو في شباب الدولة العربية لحانة ، حتى اعتذر عن ذلك في مجلس الوليد بن عبد الملك بأنه رجل يكلم العامة ويتكلم بكلامها .

وقد ألف عمر بن شبة النحوى الراوية المتوفى سنة ٢٦٢ كتاباً فيمن كان يلحن من النحويين إلى عهده . واستمرت العامية فاشية بما كثر من أسبابها وتوفر من وسائلها ، ولم يغن الخلفاء ولا الأمراء اتخاذهم المؤدبين لأولادهم يقومون ألسنتهم وبأخذيذونهم بالفصحى ، واندفع الناس في ذلك ، وخاصة بعد أن فسدت سلائق الأعراب أيضاً في القرن الخامس كما سيجيء ؛ وكلما تقدمت البلاد في مذاهب الترف وتقلب في أعطاف الرقة ، بلغت مثل ذلك من العامية ، حتى صارت الأندلس — وهى التى انفردت بمشاهير النحاة الذين أعادوا عصر الخليل وسيبويه ^(١) — تكاد تكون عامية محضه ؛ وقد نقل صاحب نفح الطيب أن الخاص منهم إذا تكلم بالإعراب وأخذ يجرى على قوانين النحو ، استثقلوه واستبردوه !

(١) سنن فصل ذلك فى تاريخ الأدب الأندلسى

فساد اللغة في البادية

هذا ما يحضرنا من تاريخ اللحن في الحضر ، حيث توفرت أسبابه من الاختلاط والملاسة ؛ أما في البادية فقد بقيت اللغة على خلوصها إلى آخر القرن الرابع ، على ما يكون من الاختلاف الذي لا بد منه بين طبائع الأعراب كما أو مانا إليه فيما سبق .

وقد حكى ابن جني في الخصائص أنه كان يرد عليهم من عقيل من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته . وابن جني توفي سنة ٣٩٢ وكلامه في الخصائص يشعر أن السنة البدوي يومئذ بدأت تضطرب حتى كان يذبح بعضهم بعضاً إلى الصواب ، وحتى ظهر في بعض طوائفهم شيء من مردول القول ؛ قال : وقد طرأ علينا مرة أحد من يدعى (الفصاحة البدوية) ويتباعد عن الضعفة الحضرية ، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول وهيناه تميزاً حسن في النفوس موقعه ، ثم ذكر أن هذا البدوي ركب في بعض شعره قياساً غير صحيح ، وتكرر منه ذلك ، فطرحوا لغته ، قال : وكان من أمثل من رأيناه ممن جاءنا .

على أن اختلاف طبائع الأعراب قديم ، لأنهم يرثونه عن سلفهم وأوليتهم ، وقد يكون من ضعف تلك الطبائع ما يعيده الثقات فساداً ، لانحطاطه في الفصاحة ، لا لأن فيه لحناً ؛ إذ العلماء إنما يطلبون فصيح اللغة ويقدرّون الأعراب على حسب ما عندهم من ذلك . وقد ذكرنا في الكلام على (أفصح القبائل) من نصوا على قوة الفصاحة فيهم بعد الإسلام ، أما الضعاف الذين يوجه ضعفهم على جهة ما أشرنا إليه فلم نقف على نص يعين قوماً منهم ، إلا ما ذكره عن أعراب الحليّات^(١) فقد روى العسكري

(١) الحليّات : أنقاء بالدهناء ، والدهناء من ديار بني تميم ، وهي سبعة أجبل من

عن أبي زيد أن الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ بعد أن أخذ العلم الصحيح عن أساتذة البصرة ، خرج إلى بغداد ، فقدم أعراب الخليمات وهم غير فصحاء فأخذ عنهم شيئاً فاسداً فحاط هذا بذلك فأفسده . وهذا الفساد ظاهر المعنى كما ترى .

ولم نعثر على نص يثبت خلوص لغة الأعراب فيما وراء القرن الرابع ، ولا يمكن أن يكون ذلك مع اضطراب الفتن واستعجام الدولة وغلبة العامية وانقطاع حاجة العلماء إلى عربيتهم الفطرية ، ودروس معاهد الرواية ، ثم فشو الاختلاط بين العرب وعامة الأمصار كما سيمر بك ، وخاصة في الحجازيين منهم ، حيث يختلف إليهم الحجيج من جميع الآفاق ؛ غير أننا رأينا في معجم البلدان لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ في لفظ العُكُوتين (تثنية عُكوة : وهو اسم جبلين منيعين مُشرَفين على زبيد باليمن) قوله : ومن أحدهما عمارة ابن أبي الحسن اليمنى الشاعر ، من موضع فيه يقال له الزرائب ... وقال الراجز :

إذا رأيتَ جبليَّ عُكادٍ وعُكوتين من مكانٍ بادٍ

فأبشرى ياعينُ بالرقادِ

قال : وجبلا عكاد فوق مدينة الزرائب ، وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم : لم تتغير لغتهم ، بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناحه ، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه .

ثم رأينا في القاموس لمجد الدين بن يعقوب الفيروزابادي المتوفى بمدينة

== الرمل ، بين كل جبلين شقيقة ، وهي من أكثر البلاد كلاً ، حتى إنها متى أخصبت كفت العرب لسعتها ؛ ولعل ضعف أعرابها من هذا الخصب .

زبيد سنة ٨٩٧ في مادة (ع ك د) أن عكاد جبل باليمن قرب مدينة زبيد
« وأهله باقية على اللغة الفصيحة ». وقد زاد شارحه مرتضى الزبيدي
— أقام بمدينة زبيد مدة طويلة فعرف بهذا اللقب — المتوفى سنة ١٢٠٥
قوله : « إلى الآن » ثم قال : ولا يقيم الغريب عندهم أكثر من ثلاث ليال
خوفاً على لسانهم .

ولا يُعرف قوّم خلاصت لغتهم غير أولئك العكاديين ؛ وعبارة ياقوت
تدل على أنه لم يكن يُعرف في زمنه غيرهم أيضاً ، على أن لسان البدو النازلين
في الجنوب من شبه جزيرة العرب لا يزال إلى اليوم أكثر شبيهاً بالفصحى من
بعض الوجوه دون غيرهم من سائر العرب ، وأظهر ما يكون ذلك على ما تبينه
الرؤاد في سكان حارب وبيحان . وكذلك يقال في قبائل فهم وقحطان في
الحجاز : إنهم أكثر انطلاقا في الألسنة من سائر عرب الشمال ، والله أعلم

طبائع الأعراب

بقي أن نذكر شيئاً عن طبائع الأعراب الفصحاء الذين كانوا يطرون على الحضر فتؤخذ عنهم اللغة ؛ لأن العلماء كانوا إذا وجدوا منهم من يفهم اللحن وعال الأعراب بهرجوه وزيفوا طبعه وطرحوا لغته ، كما يفعلون بمن لم يخلص منطقته وبمن يرقى طبعه وتضعف فصاحته ، لإغراقه في عال الحضارة وأسبابها ، فقد ذكروا أن أبا عمرو بن العلاء (توفي سنة ١٠٤) استضعف يوماً فصاحه أبي خيرة العدوي الأعرجي ، فسأله : كيف تقول : حفرتُ الإران ؟ فقال : حفرت إراناً . فقال له أبو عمرو : ألان جلدك يا أبا خيرة حين تحضرت^(١) وهكذا كانوا : إذا ارتابوا بفصاحة أعرابي وظنوا أن جلده قد لان وذهب جفاؤه الذي يعدونه مادة الفصاحة ، وضعوا له قياساً غير صحيح وسألوه عنه ؛ فإن نطق به طرحوه ، وإلا كان عندهم بتلك المنزلة ؛ وإنما يعمدون إلى الأفيصة غالباً لأن قياس العربي قريحته كما بيناه من قبل ، والقريحة مظهر الفطرة ؛ قال الأصمعي : سمعت أبا عمرو يقول : ارتبت بفصاحة أعرابي فأردت امتحانه ، فقلت بيتاً وألقيته عليه ، وهو :

كم رأينا من (مُسْحَبٍ) مُسْحَبٍ صار كَحَمِّ الثُّسُورِ وَالْعُقْبَانِ
فأفكر فيه ثم قال : ردّ عليّ ذكرَ (المسحوب) ، حتى قالها مرات ،
فعلبت أن فصاحته باقية * . ولا تجدد الأعرابي ينطق بمثل هذا إلا إذا

(١) قال الرياشي : إنه أخطأ ، لأن الحفرة يقال لها إرة ، وتجمع على إرين ، وهي التي يخبز فيها ؛ وأما الإران فخشب النعش . وقد وقفنا على مسائل أخرى مما (لان فيه جلد الأعراب) لم نر فائدة في استقصائها

* قلت : يريد بقوله (مسح) اسم المفعول من (سحب) الشلائي ، امتحاناً له

ضعفت فصاحته وبدأت سليقته تتجفّر ، فكأنما انصدع مفصل العربية من لسانه .

قال ابن جنى : سألت مرة الشجرى — وهو أعرابى من عقيل كانوا يرجعون إليه فى اللغة — ومعه ابن عم له دونه فى الفصاحة ، وكان اسمه غصنا — فقلت لهما : كيف تحقران حمراء ؟ فقالا : حمراء .. وواليت من ذلك أحرفاً وهما يخيئان بالصواب ، ثم دسست فى ذلك علباء ، فقال غصن : علباء ، وتبعه الشجرى ؛ فلما هم بفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال : آه علبىسى (١) ... له علبىسى

وقال فى موضع آخر من (الخصائص) : سأله يوماً — يعنى الشجرى — : كيف تجمع دكانا ؟ فقال دكاكين . قلت : فسر حانا ؟ قال سراحين ... قلت : فعثمان ؟ قال عثمانون ! فقلت له : هلاً قلت عثمانين ؟ قال : أيش عثمانت ؟ رأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته ؟

وكذلك نقل عن أبى حاتم سهل بن محمد السجسانى (توفى سنة ٢٥٥) فى كتابه الكبير فى القراءات ، قال : قرأ على أعرابى بالحرم : « طيبى لهم وحسن مآب » فقلت له : طوبى ... فقال : طيبى ، فأعدت فقلت طوبى ، فقال طيبى ؛ فلما طال على قلت : طوطو ... فقال : طى طى ... وهكذا نبا طبع هذا الأعرابى إلا عن لحن قومه وإن كان غيره أفصح منه ، ولم يؤثّر فيه التلقين ، ولا تلى طبعه هن ولا تمرين ! على أن طع العربى قد يجذبه إذا توهم القياس ، ومن ذلك ما رواه

بالخطأ ؛ فأبت عربيته الخالصة أن ينطق به إلا على الصحيح ، وهو (مسحوب)
(١) صغروه على ذلك لأن همزته بدل من ياء ، وإذا أردت شرح ذلك فراجع كتاب سيبويه (الجزء الثانى صفحة ١٠٨) . وعلباء البعير : عصب عنقه .
قلت : وفرق ما بين علباء وحمراء ، أن ألف حمراء مزيدة للتأنيث .

صاحب الأغاني أن عمار بن عقيل الشاعر (في القرن الثالث وهو الذي يقال إن الفصاحة خُتمت به في شعراء المحدثين) ^(١) أنشد قصيدة له جاء فيها (الأرياح والأمطار) فقال له أبو حاتم السجستاني : هذا لا يجوز ، إنما هو الأرواح ، فقال : لقد جذّ بنى إليها طبعي . . . أما تسمع قولهم رياح ؟ فقال له أبو حاتم : هذا خلاف ذلك ! قال : صدقت ! ورجع إلى الصحيح . وقبله كان الفرزدق يابن ، وكان عبد الله بن يزيد الحضرمي البصري مغرّياً باعتراضه ونسبته إلى اللحن الحضري ، حتى هجّاه بقوله :

فلو كان عبد الله مولى هَجَوْتُهُ ولكن عبد الله مولى المواليا !

فقال له الحضرمي : لَحَنْتُ . . . ينبغي أن تقول : مولى مَوالٍ . والفرزدق هو القائل :

وعَضَّ زمانُ يا ابنَ مروانَ لم يدع من المالِ إلا مُسَحَّتًا أو مُجَلَّفًا *
قال ابن قتيبة : وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة ، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا بشيء يُرْتَضَى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه ؛ وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه هذا البيت ، فشتمه وقال : عليّ أن أقولَ وعليكم أن تحتجوا . . . !

وبعد أن فشلت العامة وغلبت على أكثر الجيـل ، لم يعد الأعراب الفصحاء يفهمون إلا عن أهل البصر بسؤالهم من الرواة والعلماء ، وكذلك كانوا لا يخاطبون العامة إلا بمحضهم ومساءفتهم في (الترجمة) ؛ والآثارُ

(١) وهو عمار بن عقيل بن بلال بن جرير ، وكان يطرأ من البادية فتؤخذ عنه اللغة .

* قلت : المسحوت والمجلف : المذهب : الذي استأصلته السنون ؛ والشاهد في البيت في رفع (مجلف) وقياس العربية النصب .

من ذلك كثيرة نسكتفي منها بما رواه الجاحظ في البيان ، قال : رأيت عبداً أسود
لبني أسد قدم عليهم من شق اليمامة ، فبعثوه ناطوراً ، وكان وحشياً لطول
تغربه في الإبل ، وكان لا يلقى إلا الأكرة (الحراثين) ، فكان لا يفهم
عنهم ولا يستطيع لفهامهم ، فلما رأى أنى سكن إلى ، وسمعه يقول : لعن الله
بلاداً ليس فيها عرب ... أبا عثمان ، إن هذه العُريب في جميع الناس كمقدار
القرحة في جميع جلد الفرس ؛ فلو لا أن الله رق عليهم فجعلهم في حاشية
الطمست هذه العُجان آثارهم !

وقد بقيت أشياء مما يصلح لهذا الباب أمسكنا عنها حتى يقتضيها مكانها في
بحث الرواية .

العامية في العرب

قد علمت كيف بدأت العامية وكيف خرجت من اللحن ، وأن ذلك لم يكن إلا في أوائل الإسلام ؛ فلا عبرة بما يهجس به بعض أولئك الذين تراهم في مجازفتهم وتخرفصهم كأنما يشرحون للناس (علم) الغيب ، فيزعمون أن العامية كانت لغة بعض العرب في الجاهلية الأولى ، وأن القوم كان لهم فصيح وعامى ، معتلين لذلك بما عُثر عليه من آثار بعض رعاة تلوي الصفا وغيرهم مما يرجع إلى غابر أزمانهم ، ثم ما وجدوه من المخطوطات التي جرت فيها كلمات تشبه الفصحى . ونحن نقول إن كل ذلك لا يلحق العرب من سببته شيء ؛ لأن أطراف الجزيرة لم تكن خالصة العروبة في القديم ، بل كان أهلها مغلوبين على أمرهم ؛ فلم يكن لهم من معنى اللغة إلا تعاور المنطق والاستبداد بالكلمات يتأقفونها من حولهم ؛ لأن ملكات الوضع العربي فيهم غير صحيحة ، وشروطها غير تامة ، وليس كل عربي الجنس عربي اللسان ؛ وإلا فما بال الحميريين ومن قبلهم من الأمم السالفة ؟ فكما أن هؤلاء لغة متميزة عن العربية الفصحى نشأت عن أسباب خاصة ، كذلك يقال في غيرهم من تميزت لغتهم عن المضرية ؛ ولا يذهبن عنك أن هذه المضرية الفصحى لم تُخلق مضرية فصحى ، بل مرت في أطوار زمنية هُذبت منها وأخلصتها كما بيناه في موضعه ، فلا يمكن أن يقال إنه كان للعرب فصيح وعامى ، إلا إذا أجرينا عليهم أحكامنا والزمناء ما لزمنا من ضعف النظر وسوء التأول ، واعتبرنا ما بيننا وبينهم من تقادم التاريخ كأنه سواد ليل نُختم به الأمس !

وكل ما صح من ذلك قبل الإسلام حين فشّت المضرية ، أن الذين كانوا

يسكنون الريف من العرب ويضربون على حدود الأعاجم ، كانت ترق طبائعهم وتلين ألفاظهم ويكثر الدخيل فيها ، ومن ثم لا يكون لهم نجفاء الخُلص وقوة ملكاتهم ، واعتبر ذلك بَعْدِي بن زيد العبادي الشاعر الذي نشأ في ديوان كسرى ؛ فكل شعره فصيح لا لحن فيه ، إلا أن رقة ألفاظه سوّغت للرواة أن يحملوا عليه شعراً كثيراً مما يسهل وضعه ولا يباين ديباجته الحضرية فيصعب تمييزه في النسبة .

وما نذكره ثَبَتاً لما نحن فيه ، أن الرواة قد جاسروا خلال البادية بعد الإسلام بقبائل ، وضربوا في أطرافها ، وشأنها القبائل ، ونقلوا عنهم كثيراً من الشاذ والدخيل والوحشي والمتروك ، ورأيناهم عدّوا ذلك جميعه لغات ، بل كانوا يجعلون الاحتجاج بلغاتهم على نسبة بُعدهم من قريش التي هي سُرّة العرب ، فاعتسبوا لغة قريش أفصح اللغات وأصرحها ، بُعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ، ثم من اكتشفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبنى كنانة وغطفان وبنى أسد وبنى تميم ، ثم تركوا الأخذ عنهم بَعْدَ عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسان وإياد وقضاعة وعرب اليمن ؛ لمجاورتهم الفرس والروم والحبشة ، فاعتدوا لغاتهم غير صريحة لذلك ؛ وهم على كونهم أغفلوا أمرها قد نقلوا منها أشياء كما مر في لهجات العرب ؛ فلو أنهم عرفوا لهم عامية أو ماهو في حكمها ، لأشاروا إليها في بعض الروايات ، ولما صح أن يعدّوا ما نقلوه عنهم في باب اللغات ؛ هذا على أنهم أدركوهم وقد تتابعت أجيالهم وانشالوا أو آخر على أوائل في مخالطة الأعاجم وملاستهم ، فالآن يُنزهوا عن العامية في جاهليتهم أولى .

وما زالت لغات العرب جارية على سنن الفطرة ، معتبرة في حكم اللغات

المستقلة — على ما يكون في طبقات كلامهم من الجزل والسخيف والمليح
والحسن والقبيح والسميح والخفيف والثقيل ، وذلك كما قال الجاحظ : كاه
عربي ، وبكل قد تمادحوا وتعابوا — مازالت لغاتهم على ذلك حتى خالطوا
السوقة في الأمصار الإسلامية ، ونشأت أجيالهم على سماع العرب والعامة ،
فأخذوا من هؤلاء وهؤلاء ، وكان ذلك سريعاً في ألسنتهم ؛ ففسدت السليقة
العربية فساداً عربياً أحال منطقهم ، وقد كانت مخالطتهم للأعاجم أبقى على
فطرتهم ، لأنهم إنما يُعربون وينقلون عنهم ، ولكنهم لا يحكونهم في المنطق ،
بخلاف أمرهم مع العامة ؛ واكل شيء آفة من جلسه ؛ لهذا رأينا الجاحظ يعد أقبح
اللحن في زمنه لحن الأعراب النازلين على طرق السابلة وبقرى مجامع
الأسواق ؛ ومن هنا دب الفساد في ألسنتهم بما يدور على مسامعهم من رطانة
السوقة ولحن البلديين ، ثم ما يتعاطونه من هذا الشأو في مخاطبتهم التي بها
قوام المعاملات .

فلا سبيل إلى القول إذن بأن للعرب فصيحاً وعامياً ، إلا بعد فشو هذا
الفساد العربي في منطقهم منذ القرن الخامس ، أما ما وراء ذلك في بادية
العرب فلحن أرلغة لا أكثر

شيوع اللغة العامية

وفساد العربية

كانت العامية في الأمصار الإسلامية أول عهد لها صرفاً ، لمّا بقي في أهلها من آثار السليقة ؛ وعلى حساب هذه الآثار كانت درجاتها في القرب من الفصحى والبعد عنه ؛ فكانت لا تزال قريبة من الفصحى في عوام الحجاز والمصريين : البصرة والكوفة ، إلى القرن الثالث ، حتى عرّف بعضهم المولّد بأنه ما يكون من هذا الضرب لحناً وتحريفاً كما أوّمانا إليه من قبل .

وقد ذكر الجاحظ لغة أهل المدينة لعهدده ، فقال : إن لهم السنة ذليقة ، وألفاظاً حسنة ، وعبارة جيدة . . . ثم قال : « واللحن في عوامهم فاش ، وعلى من لم ينظر في النحو منهم غالب » .

أما العامة في الشام ومصر والسّود ، فقد علقوا ألفاظاً كثيرة من الفارسية والرومية والقبطية والنبطية ، فسدت بها لغتهم فساداً كبيراً ، لأنهم خلطوها بها خلطاً ولم يجانسوا بين الأصيل والدخيل ؛ وليس يخفى أن أكثر ما اقتبس من العامية إنما هو من الأسماء ، وأن اقتباس الصفات فيها قليل ؛ لأن الأسماء هي في الحقيقة أدوات الاجتماع ، والعوام إنما يلتمسون التعبير والإبانة كيفما اتفق لهم هذا الغرض ، ولقد كانت الشام ومصر وسود العراق أوفر خصباً وأكثر عمراناً من سائر الأمصار الإسلامية ، فمنهم من كان عوامها أسقط ألفاظاً ، وقد رأينا العلماء يصفون اللفظ العامي الساقط المبدوء وما يدخل في باب الرطانة من ذلك ، بالسوقي — نسبة إلى السوق — لا يتجاوزون هذا الوصف ، لأنه أبين في الدلالة على الفساد والابتذال ؛

ولأن الأسواق لا تُعنى من أمر الجيد والزيغ إلا بألفاظ لغة الأرزاق
(الدراهم) . . . وهى بعد مجامع العامة على تباين أجناسهم ، ومعارض
الاشياء على اختلاف جهاتها ، وقد قلنا فى اللغات التجارية التى لا قوام لها
من نفسها ، وتلك حقيقة لغات الأسواق .

ورأينا العلماء ألفوا كتباً (فيما تلحن فيه العامة) ككتاب أبى عبيدة ،
وأبى حنيفة الدينورى ، وأبى عثمان المازنى ، وأبى حاتم السجستاني ، وكتاب
الفاخر فى لحن العامة للمفضل بن سلمة ، ولحن العامة للقراء^(١) ، وكل هؤلاء
لا يتجاوزون المئة الثالثة ، ولا يعدون فى صنيعهم أن يوردوا ألفاظاً من
الفصحح حرقفتها العامة ، ثم يذكرون أصلها على صحتها ، وذلك يدل على أن
العامية لم تكن طغت على الكلام ، وإلا لما أمكن حصر ما يلحن فيه
أهلها ، بل لما كان لهذا الحصر معنى لا فى القليل ولا فى الكثير .

أما بعد القرن الثالث فكان يؤلف فى (لحن الخاصة) كالكتاب الذى وضعه
أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥ وسماه لحن الخاصة ، وكتاب الحريرى المسمى
(درة الخواص ، فى أوهام الخواص) وقد وضع له الجواليقى تنمة ؛ لأن اللحن بعد ذلك
إنما كان يؤخذ به خواص العلماء والأدباء — فى كتابتهم لا فى أقوالهم —
أما العامة فكانت مناطقهم كما قلنا : لغة فى اللحن لا لحناً فى اللغة !

(١) ولأبى بكر الزبيدى الأندلسى المتوفى سنة ٣٧٩ كتاب فيما يلحن فيه عوام
الأندلس ، ولعله جرى فيه مجرى هذه الكتب تقليداً للشارقة ، ولسلامة بن غياض
النحوى المتوفى بمرنداد سنة ٥٣٣ كتاب فيما تلحن فيه عامة زمانه ، ولا نراه إلا تقليداً
ومتابعة ، وكذلك فعل أبو منصور الجواليقى المتوفى سنة ٥٣٩ فآلف فيما تلحن فيه
العامة ولم يخص كتابه بزمان ، وهذا يدل على أن ذلك النوع من التأليف صار لغوياً
محضاً ، وأن العمل فيه إنما كان شرحاً وجمعاً واختصاراً ، كما فعلوا فى سائر الفنون التى
لا يؤلف فيها شيء إلا لأن التأليف (عمل العلماء)

ومما أعان على فصاحة العامية في صدر الإسلام ، قيام الدولة الأموية العربية ، وديانة العرب فيها بالعصبية ، إلى سقوطها ، حتى إن الموالي — وهم من الأوشاب والزعانفة في رأى العرب يومئذ لا احترام لهم وخدمتهم إياهم وكانوا يسمونهم بالجرأ^(١) — أقبلوا على النحو والعلوم وأولعوا بها ، حتى خرج منهم فقهاء الأمصار جميعاً في عصر واحد ؛ ولولا خوفهم مَعَرَّة اللحن ما ثبتوا على ذلك ، لأنه إن كانت العرب قد أبقت عليهم فلأن خطبهم في ذلك لم يستفحل فلما جاءت الدولة العباسية وكان قيامها بنصرة الفرس — وخصوصاً أهل خراسان ، حتى لقبوها بالدولة الخراسانية الأعجمية — ضعفت العصبية للعرب بما سكن من سورتهم وفئ من حدتهم ؛ فكان ذلك فتقاً في العربية أيضاً ؛ ولم ينتصف القرن الثالث حتى اختلط العرب بالفرس والترك والفراعنة وغيرهم من طبقات الأعاجم الذين اتَّخَذُوا للدولة ؛ وكان ذلك بدء شيوخ الألسنة الحضرية التي هي لهجات العامية

والبعد عن اللسان — كما قال ابن خلدون — ، إنما هو بمخالطة العُجْمة ؛ فمن خالط العجم أكثر كانت لغته عن ذلك اللسان الأصلي أبعد ؛ لأن الملكة إنما تحصل بالتعليم ، وهذه ملكة بمتزجة من الملكة الأولى التي كانت للعرب ومن الملكة الثانية التي للعجم ، فعلى مقدار ما يسمعونه من العُجْمة ويربون

(١) يريدون بالجرأ : الأعاجم ، وكان العرب لا يكتنون الموالي بالكنى (لأنها تشريف) ولا يدعونهم إلا بالأسماء والألقاب ، ولا يمشون في الصف معهم ، وإن حضروا طعاماً قاموا على رؤوسهم (للخدمة) ، وإن أطعموا رجلاً من الموالي لسنه وفضله وعلمه ، أجلسوه في طريق الخبز لئلا يخفى على الناظر أنه ليس من العرب . وقد ألف الجاحظ كتاباً في الموالي العرب نقل عنه صاحب العقد الفريد في الجزء الثاني من كتابه فارجع إليه .

عليه ، يبعدون عن المملكة الأولى . قال : واعتبر ذلك في أمصار أفريقية
والمغرب والأندلس والمشرق : أما أفريقية والمغرب فخالطت العرب فيها
البرابرة من العجم بوفور عمرانها بهم ، ولم يكديخلو عنهم مصر ولا جيل ،
فقلبت العجمة فيها على اللسان العربي الذي كان لهم ، وصارت لغة أخرى
ممتزجة ، والعجمة فيها أغاب لما ذكرناه ؛ فهي عن اللسان الأول أبعد ،
وكذا المشرق : لما غلب العرب على أمم من فارس والترك فخالطوهم وتداولت
بينهم لغاتهم في الأكرة والفلاحين والسبي الذين اتخذوهم خولا ودايات
وأطارا ومراضع ، فسدت لغتهم بفساد المملكة حتى انقلبت لغة أخرى ؛
وكذا أهل الأندلس مع عجم الجلالة والإفرنجية ، وصار أهل الأمصار كلهم
من هذه الأقاليم أهل لغة أخرى مخصوصة بهم تخالف لغة مضر ويخالف
أيضا بعضها بعضا .

ولما تملك العجم من الديلم والسلاجوقية بعدهم بالمشرق وزيناته والبربر
بالمغرب (منذ القرن الرابع) وصار لهم الملك والاستيلاء على جميع
الممالك الإسلامية - فسد اللسان العربي لذلك وكاد يذهب ، لولا ما حفظه
من عناية المسلمين بالكتاب والسنة اللذين بهما حفظ الدين ، وصار ذلك
مرجحا لبقاء العربية المضرية من الشعر والكلام ، إلا قليلا بالأمصار ؛
فلما ملك التتر والمغل بالمشرق (في النصف الثاني من القرن السابع) ولم يكونوا
على دين الإسلام ، ذهب ذلك المرجح وفسدت اللغة العربية على الإطلاق ،
ولم يبق لها رسم في الممالك الإسلامية بالعراق وخراسان وبلاد فارس وأرض
الهند والسند وما وراء النهر وبلاد الشمال وبلاد الروم ، وذهبت أساليب
اللغة العربية من الشعر والكلام ، إلا قليلا يقع تعليمه صناعيا بالقوانين

المتدَارسة من كلام العرب ، قال ابن خلدون . وربما بقيت اللغة العربية المضرية بمصر والشام والأندلس والمغرب لبقاء الدين طالباً لها ، فانحفظت ببعض الشيء ، وأما في ممالك العراق وماوراءه فلم يبق لها أثر ولا عين ، حتى إن كتب العلوم صارت تُكتب باللسان العجمي ؛ وكذا تدريسها في المجالس .

لهجات العامية وأسباب اختلافها

وقد اختلفت لهجات العامية اختلافاً بيّناً ، ونهجت في كل مصرٍ من الأمصار منهجاً متميزاً ؛ بل هي قد جرت في ذلك مجرى اللغات المقتطعة من أصل واحد ، كالعربية والعبرانية والسريانية ، وكاللغات المشتقة من اللاتينية ونحوها مما هو من تكوين الزمن ، وليس يخفى أن صنعة الزمن إنما تجرى على المباينة والتنويع ، ومدارها على إضافة الأعمار التاريخية في المصنوعات بحيث لا تنقطع الصنعة مادامت لها مادة في الوجود ؛ وذلك متحقق في كل ما ترى فيه آثار الزمن من أرقى أنواع الأحياء ، كتكوين الأمم والأخلاق والعادات إلى أدنى أنواع الجماد كالجبال وغيرها ؛ فالجبل من ذرات مجتمعة ، والأمم كلها من أصل واحد ، واللهجات العامية كافة من العربية الفصحى ؛ ولكن الزمن لم يحفظ في الجميع إلا نسبة المسادة فقط ، فكان كل يوم من الدهر إنما هو عامل مستقل يترك تأريخ عمله في كل الموجودات

وإنما اعتبرنا اللغات العامية بسبيل الأعمال الزمنية ، لأنها مطلقة غير مقيدة بالقيود الثابتة ، كالكتابة والقواعد العلمية ونحوها مما يعتبر حداً للعمر التاريخي ؛ فإن ما كتب لا يتغير ، وما لا يتغير فقد فرغ منه الزمن ؛ لهذا

لا يمكن أن تكون اللغات العامية مستقرة على حالة واحدة في كل مصر من
الأمصار من عهد نشأتها ، بل لابد من تغييرها في المصر الواحد جيلا بعد
جيل ، ولولا هذا التغير ما تباينت في الجملة : لأن جميعها راجع إلى لغة
واحدة وهي العربية الفصحى ؛ وإذا أردت أن تعتبر ذلك ، فالتق رجال من
المعمرين في العامة ، فإنك تلتقي فيه تأريخ طبقتين أو ثلاث من هذا التغير اللغوي .
وليس يمكن ألبتة تأريخ هذا التغير في الشعوب التي تنطق باللهجات
العامية على وجه من التفصيل وضرب واضح من البيان : لأن هذه اللهجات
غير معروفة ، وقد جهدنا كثيراً في البحث فلم نعرف أن أحداً نقل منها
أمثلة في أدوارها الماضية ؛ لأنها لغة الحاجة الراهنة ، فلا يتصرف فيها بالتفنن
في العبارات ، وتشقيق الألفاظ وما إلى ذلك مما ذهب الفصيح بمزيتة ؛ إلا ما يكون
في بعض آدابها : كالموالي ، والزجل ، والشعر البدوي ، وغيرها ؛ وهذه
الأنواع كلها يتوخى فيها أقرب الوجوه إلى الفصيح ، وأكثر القائمين عليها
من الفصحاء ، وإنما يأتون بها تفنناً في وجوه الكلام ، وقد وقفنا على أشياء كثيرة
منها في عصور مختلفة إلى عصرنا هذا ، فلم نر بينها على تباين جهات القائلين إلا
فروقاً قليلة في الصيغ العامية ، وألفاظاً نادرة من اللغة البلدية ، كان أكثر ما أصبناه
منها في ديوان ابن قزمان الأندلسي (رأس الزجالين كما سيجيء في باب) .
على أن شعر البدو وحده يمتاز بتصوير اللهجة البدوية .

بيد أننا وقفنا على قاعدة واحدة من قواعد عامية شرق الأندلس في
القرن السادس ، وهي مثال من شذوذ التصرف العامي الذي أومأنا إليه . فقد
نقل السيوطي (في بغية الوعاة) في ترجمة الحافظ أبي محمد بن حوط الله المتوفى
بغرناطة سنة ٦١٢ في تفسير هذا اللقب (حوط الله) : قال ابن عبد الملك :

كأنه مصدر حاط يحوط مضافاً إلى الله تعالى . . . وذكر شيخنا أبو الحكم أن أصله حَوَّطَلَه ، مصغّر حوت مؤنث على لغة شرق الأندلس ؛ فإنهم يفتحون أول الكلمة من نحو الحوت والسعود وينطقون بالتاء طاءً - فيقولون في حوت : حوط - ويحقنون آخر المصغّر لاماً مشددة مفتوحة في المؤنث مضمومة في المذكور ، وهاء ساكنة ؛ فيقولون في تصغير حوت : حَوَّطَلَه ، وحَوَّطَلَه ؛

فمن الذي يسمع (حَوَّطَلَه) في هذه الأيام ، ويفهم أن المراد بها تصغير حوت ؟ وقس على هذه الطُرُق الغريبة مالا سبيل إلى العثور عليه .

وتاريخ اختلاف اللغات العامية في جملته يرجع إلى أربعة أسباب :

- (١) وراثته المنطق : فإن التقليد في حكاية اللغة أصل طبيعي في الإنسان ؛ ولما بدأ الفساد والاضطراب في كلام أهل الأمصار ، كان أهل كل مصر يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب ^(١) ، قال الجاحظ : ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر . . . قال أهل مكة لمحمد بن مناذر الشاعر : ليست لكم معاشر أهل البصرة لغة فصيحة ؛ إنما الفصاحة في أهل مكة ، فقال ابن المناذر : أما ألفاظنا فأحكي الألفاظ للقرآن ، وأكثرها موافقة له ، فضعوا القرآن بعد هذا حيث شئتم . أنتم تسمون القدر برمة ، وتجمعونها على إبرام ، ونحن نقول قدر ، ونجمعها على قدور ، قال الله عز وجل : « وجِئنا كالجواب وقدور راسيات » وأنتم تسمون البيت إذا كان فوق البيت عِلْيَةً وتجمعون هذا الاسم على عَالِي ، ونحن نسميه عُرفَة ، ونجمعها على عُرفَات ؛ وقال الله تبارك وتعالى . « عُرفُ »
- (١) المراد باللغة هنا الألفاظ المتوارثة مما يكون من وضع القبيلة أو ماداخل كلامها .

من فوقها غَرَفَ » وقال : « وهم في الغُرُفات آمنون ، . . . إلى أن عد عشر كلمات .

فحكاية الألفاظ واقتباس الأخف من اللغات — وإن كان أضعف وأقل استعمالاً في أصل اللغة — هو من خواص العامة : لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال ، فضلاً عن أن يحكوا اللهجات العربية نفسها ، كما وهم بعضهم في الاستدلال بالمنطق على النسب ؛ وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه .

وكذا يقال في حكايتهم ألفاظ الأعاجم : كالذي كان في لغة أهل المدينة مما علقوه من الفرس النازلين بهم ، وفي لغة البصرة إذ نزلوا بأدنى فارس وأقصى بلاد العرب ، وفي لغة السكوة إذ نزلوا بأدنى بلاد النبط وأقصى بلاد العرب ، وفي لغة الشام إذ كانوا من بقايا الروم ، وفي لغة مصر إذ كانوا من بقايا القبط ؛ وكذلك في لغة الأندلس والمغرب ؛ وهذا أيسر أسباب الاختلاف التي أشرنا إليها .

(٢) عِلل الوراثة وطبيعة الإقليم : وذلك أن الناس يختلفون اختلافاً طبعياً في كيفية النطق بما يكون في ألسنتهم من عيوب الوراثة : كاللفف ، والجلجلة ، والغمغمة ، وما إليها ؛ وبذا تختلف الكلمة الواحدة باختلاف الناطقين بها ، حتى كأن فيها لغات كثيرة وهي لغة واحدة ؛ وهذا فضلاً عن أن اللغات الأعجمية : كالفارسية والرومية والنبطية ونحوها ؛ تصنع الألسنة على طرق متباينة بما فيها من التباين في المنطق بحسب الجهر والهمس والشدة والرخاوة وغيرها مما يكون في اللغات كزاً أو دميماً بحسب الأقاليم ، حتى كأنه صورة ما بين الأمكنة من التباين الطبيعي ؛ إذ اللغة صورة نفسية

للإنسان ، والإنسان صورة نفسية الإقليم .

وعلى هذا تجد منطق الانجلايزى لعهدنا كأنه نفخ آلة تدار بالفحم الحجري . . . وتكاد تحسب منطق الفرنسي غناء موسيقياً ؛ وهكذا عما لو قدبرت حقيقة الاختلاف فيه لرأيته دلالة طبيعية على اختلاف الأقاليم ؛ كأن الطبيعة تسم الألسنة كما تسم الوجوه ، وكأنها مصنع إنسانى فلا يخرج منه كل إنسان إلا برقه وسمته ؛ ولهذا السبب صارت كيفية النطق كأنها تنشئ لغة أحياناً ، وصارت اللهجات العامية تختلف فى المصر الواحد بل فى البلدين المتجاورين ، كما تراه فى سوريا ومصر ، وكما حدثوا به عن عرب تونس ؛ فإن كل قبيلة هناك على ما يقال تتميز بخواص منطقية ، حتى كأن كلام الواحد منهم انتساب صريح لقبيلته

ومما لا نشك فيه أن العرب أنفسهم كانوا يعرفون تأثير الإقليم على فصاحتهم ، ويعتبرون اختلاف ألسنتهم بهذا السبب . وقد وقفنا على ثبوت ذلك ، وهو ما رواه القالى عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : لقيت أعرابياً بمكة ، فقلت له : من أنت ؟ قال أسدى ؛ قلت : ومن أيهم ؟ قال نهدي ؛ قلت : من أى البلاد ؟ قال من حُمان ؛ قلت : فأنت لك هذه الفصاحة ؟ قال إنا سكننا قطراً لا نسمع فيه ناجخة التيار^(١) ؛ قلت : صف لى أرضك ، قال : سيف^٢ أفيح ، وفضاء صحصح ، وجبل صردح ، ورمل أصبح^(٢) ، . . . فكأنه أراد

(١) ناجخة التيار : صوته ، وكأنه أراد ما يلزم البحار والأنهار من الرطوبة والخصب وخضال الطبيعة ، وقد ثبت لفلاسفة التاريخ أن مواطن الحضارة إنما تكون على الشواطئ والشطوط

(٢) السيف : شاطئ البحر ، والمراد هنا ما يشبهه ، والأفيح : الواسع ، والصصح : الصحراء ، والصردح : الصلب ، والأصبح : الذى يعلو بياضه حمرة

أن لغته إنما جانت هذه الطبيعة في نقائها وجفافها ، فمن ثم كانت فصيححة خالصة .
 (٣) الإعراق في العُجمة : فإن العجمة تصنع اللسان كما قلنا ؛ ولذلك فهو إذا تناول الألفاظ العربية أداها على الوجه الذي يستقيم له وإن كان معوجاً ، وتصرف فيها بال حذف والقلب والإبدال ، ومزجها بمسادة العجمة حتى تنقلب إلى رطانة أو ما يشبهها ؛ ولذا قال ابن خلدون : ما كان من لغات أهل الأمصار أعرق في العجمة وأبعد عن لسان مُضر ، قصّر بصاحبه عن تعلم اللغة المضربية وحصول ملكتها ، لتمكن المنافاة حينئذ . قال : واعتبر ذلك في أهل الأمصار ؛ فأهل أفريقية والمغرب لما كانوا أعرق في العجمة وأبعد عن اللسان الأول ، كان لهم قصور تام في تحصيل ملكته بالتعليم .

ولقد نقل ابن رشيق أن بعض كتّاب القيروان كتب إلى صاحب له :
 « يا أخى ومن لا عدمت فقد . . . أعلنى أبو سعيد كلاماً أنك كنت ذكرت أنك تكون مع الذين تأتى ، وعاقنا اليوم فلم يتهياً لنا الخروج . وأما أهل المنزل الكلاب من أمر الشّسين فقد كذبوا هذا باطلا ليس من هذا حرفاً واحداً ، وكتابى إليك وأنا مشتاق إليك إن شاء الله ^(١) »

« وهكذا كانت ملكتهم في اللسان المضرى شبيهة ما ذكرنا ؛ وكذلك أشعارهم كانت بعيدة عن الملكة ، نازلة عن الطبقة ، ولم تزل كذلك لهذا

(١) ليس هذا اللحن القبيح والخلط السخيف إلا من التباصر بالفصيح على ركافة في الطبع ، وذلك أمر فاش في فصحاء الجهال ؛ وقد أذكرنا هذا الكتاب ما حدث به العسكرى عن الأنصارى ، قال : قلت لبعض الكتاب : ما فعل أبوك بحماره ؟ قال باعه (بكسر العين والهاء) قلت : فلم تقول باعه ؟ قال : وأنت فلم تقول بحماره ؟ (بكسر الراء والهاء) . فقلت : أنا جررتة بالباء الزائدة ؛ قال : فمن الذى جعل باءك تجر ويأتى أنا لا تجر . . . ؟ (يريد الباء التى فى لفظ باعه) !

العهد (سنة ٧٧٩) ولهذا ما كان بأفريقية من مشاهير الشعراء إلا ابن رشيق وابن شرف ، وأكثر ما يكون فيها الشعراء طارئين عليها . . . وأهل الأندلس أقرب منهم إلى تحصيل هذه الملكة ، بكثرة معاناتهم وامتلائهم من المحفوظات اللغوية نظماً ونثراً . . . وتداول ذلك فيهم مئين من السنين ، حتى كان الانفضاض والجللاء أيام تغلب النصرانية (في القرن الخامس) وشغلوا عن تعلم ذلك ، وتناقص العمران فتناقص ذلك ، شأن الصنائع كلها ؛ فقصرت الملكة فيهم عن شأنها حتى باغت الحضيض . . . وبالجملة ف شأن هذه الملكة بالأندلس أكثر ؛ وتعليمها أيسر وأسهل ، (بما هم عليه من معاناة علوم اللسان) ولأن أهل اللسان العجمي الذين تفسد ملكتهم إنما هم طارئون عليهم وليست عجمتهم أصلاً للغة أهل الأندلس . والبربر في هذه العدو هم أهلها ولسانهم لسانها ، إلا في الأمصار فقط ، وهم فيها منغمسون في بحر عجمتهم ورطانتهم البربرية ، فيصعب عليهم تحصيل الملكة اللسانية بالتعليم ، بخلاف أهل الأندلس . . . »

قلنا : ولهذا السبب عينه تبين الجفاء في عامية تونس والجزائر ومراكش حتى لتحسبها مخلفة عن بعض اللغات الأعجمية ، فضلاً عما فيها من جساءة المنطق ونُبُوّه إلا عن مسامع أهلها ، بحيث يكاد لا يدور في مسمع الغريب عنهم إلا مقاطع صوتية يحسبها لأول وهلة ميتة في ذهنه ؛ لأنها لا تتعلق بشيء فيما يسمع من معاني الحياة الذهنية .

وبما يجري مجرى الإعراق في العجمة ، ضعفُ اللسان ورخاوته بحيث لا يحتمل الكلمات التي تتألف من أحرف كثيرة ، أو تكون مركبة تركيباً غير مستخف ، فيحصلُ الذهنُ من الكلمة صورةً مجمةً تتركب من أخف

أحرفها ، ثم تصاغ على طريقتي القلب والإبدال بحيث تخرج كأنها وضع جديد ، وأكثر ما تصيب أمثلة ذلك في لغات الأطفال و ألفاف العوام الذين لا ميران لهم على تصريف الكلام والتقلب في فنونه ؛ وإذا التمت ذلك في كلامهم أصبت كثيراً من أمثلته ، وتراهم فيه يختلفون ضعفاً وقوة ، فلا بد أن تكون طائفة من ألفاظ العامية قد جرت في أصلها على هذا الوجه

(٤) مخالطة الأعاجم : وهذا السبب مما ينوع مادة العامية تنوعاً محدوداً ، لأنه مقصور على ما يقتبسه أهل الأمصار من يلابسونهم من الأمم المستعجمة ، كأسماء الأدوات ومرافق الحياة ونحو ذلك مما لا أصل له في مواضعاتهم واصطلاحهم ، وهو الدخيل بعينه إلا أن العامية تحيله إليها وتلحقه بمبادئها كيف كان ما دامت لها حاجة إليه — وهي لغة الحاجة كما قلنا — فإذا مضى وقته أو انقطع سببه أهملته فتَنَزَّلَ منها منزلة الألفاظ المماتة ، وذلك كأسماء الثياب التي كانت مستعملة في مصر لعهد المماليك مثلاً وما يجري مجراها من الألفاظ الفارسية والتركية والكردية وغيرها .

بيد أن الأمصار تختلف في هذا الاقتباس أيضاً بحسب الأسباب الثلاثة التي قدمناها ؛ فمنها ما لا يتناول أهله إلا الألفاظ التي تمس إليها حاجتهم ثم يصقلونها ويعربون عجمتها ويخففون من غرابتها بما استطاعوا من المجانسة ؛ وهؤلاء هم الذين بقيت لغتهم أقرب إلى العربية ، كأهل مصر .

ومن أهل الأمصار من يذهبون في ذلك مذهباً وسطاً لتكاثر تلك الأسباب فيهم ، كعمامة الشام ؛ ومنهم من يأخذ في ذلك كل ما أخذ ، كأهل طرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش ، على تفاوت قليل

بينهم ؛ فقد أثبت الذين عُنُوا بدراسة هذه اللغات من المستشرقين ^(١) أن
الجزائريين ينقلون الألفاظ الفرنسية أقيح نقل ، حتى ليتعذر أحياناً رُدّها
إلى أصولها (وفي لغتهم ألفاظ تركية أيضاً ، وقليل من الإسبانية والإيطالية)
وأن في منطق التونسيين كثيراً من الألفاظ الفرنسية والتركية والإيطالية ،
وأن عامة المراكشيين خايط من العربية والبربرية والفرنسوية والإيطالية
والإسبانية .

وجماع القول أنه لا بد من المجانسة الطبيعية في اقتباس الدخيل ؛ فكما
رَقَّتْ عَذَابَاتُ الألسنة ولانت جوانبها ، كان الدخيل بحسب ذلك في منطقها ؛
ومن ثم لا تسرف فيه بل تقف منه عند حد الحاجة . ولقد رأينا رجلاً من
المُعَمَّرِينَ في بعض القرى المصرية لا ينطق لفظة (البوليس) للشرطة إلا
هكذا : (البَلُوص) ، ولا يرجع عن لحنه مهما راجعته ؛ لأن البَلُوص في
اصطلاحهم (بلوص الزمارة ، وهو هنة من القصب تشق على وجه معروف
ثم توضع في رأس اليراع المثقَّب) فكأنه استروح لهذا الوضع الثابت في لغته
فألحق به الوضع الطارئ عليها وترك تعيين الدلالة للقريئة — وبخلاف ذلك
ترى الدخيل في المناطق الجاسية والألسنة السكرة كما أشرنا إليه .

وقد بقيت عامة البدو أقرب إلى الفصحى من سائر اللهجات ، لقلة مخالطتهم
للأعاجم ؛ ولا يزالون على حيال لغات آبائهم إلا في الزيغ عن الإعراب ، وإلا

(١) أولع كثير من هؤلاء الفضلاء بدرس اللغات العامية وضبط قواعدها وتعيين
أصولها وإحصاء أنواع الدخيل فيها على تباين أمصارها ؛ ولهم في ذلك كتب ورسائل
لا حاجة إلى ذكرها ، لأننا التزمنا الإيجاز في هذا الفصل العامي ، إذ هو ليس من غرضنا
ولنما استطرنا إليه لاتصاله بالكلام على اللحن وفساد اللسان

في ملكة الوضع ونظام اللغة ^(١) ولهم في عاميتهم المحافل والمجامع والخطباء والشعراء ؛ وقد اعتبر ابن خلدون تغير السنن من قبيل ما تغير في لسان مضر عن موضوعات اللسان الحميري (أى تغيراً قياسيًّا في الملكات) ؛ وذلك بعض ما رهم فيه ، وإنما استدرجه الغلو في الرد على « خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب الفاصرة مداركهم عن التحقيق » كما يقول ، حيث يزعمون أن البلاغة لعهد قد ذهبت ، وأن اللسان العربي فسد اعتباراً بما وقع في أواخر الكلام من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوائمه الخ . وإنما نظر النحاة إلى معنى كمال في الطبيعة ، ونظر ابن خلدون إلى الطبيعة في معناها ؛ فإن اللغة من الملكات المتوارثة ، وشرط الكمال في الورثة ارتقاء النوع وتحسينه ، فإذا كان العرب قدورثوا لغتهم ثم أضافوا إليها أسباباً كثيرة من معاني الكمال وورثوها أعقابهم فنقص هؤلاء من كمالها ونسكروا من محاسنها ، أفلا يكون ذلك خليقاً بأن يسمى فساداً باعتبار المعنى الكمال وإن كان عن أسباب طبيعية ثابتة . ولما تعطلت السنة البدو من الأعراب تصرفت في الكلام على غير نظام ، فاختلفت من ثم لهجاتهم ، حتى لتسمع العربي منهم فيغطي منطقته عندك

(١) قال ابن خلدون : إن هذا الجيل الباقي (يعنى البدو) معظمهم ورؤسائهم شرقاً وغرباً في ولد منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان ، من سليم ابن منصور ، ومن بنى عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن بن منصور ، قال : وهم لهذا العهد أكثر الأمم في المعمور وأغلبهم ، وهم من أعقاب مضر . ومن أراد أن يقف على أنساب بقايا العرب المتفرقين في مصر والشام والمغرب فعليه بما نقله القلقشندي من ذلك في الجزء الأول من كتابه (صبح الأعشى) ثم برسالة المقرئ (البيان والإعراب ، عن النازلين بأرض مصر من قبائل الأعراب) وكلاهما مطبوع . وهذا غير ما يكون لمن ياتمس التحقيق فيقابل بين ما في الكتابين وما في الأصول العامة من كتب الأنساب

على ما يعطيه كلامه ؛ فإذا هو فصل ألفاظه رأيتها عربية صريحة ؛ وقد سمعنا بعض شعرائهم من المعاصرين ينشد في رثاء الحسين عليه السلام شعراً بدوياً مطالعته :

تَمَنِّيْتُ بِأَلْفَيْنِ فَوْقَ أَحْصَيْنَا يَوْمَ كَرَّ بَلَا وَنَجِيَّةٍ قَبْلَ الْجَنَّا
وَألقى الشطر الأول متلاحق الكلمات مختلص الحركات فلم نفهم منه شيئاً حتى كشف لنا عن معناه ، فإذا هو (تمنيتني بألفين فوق أحصنة) يريد نجدة الحسين عليه السلام بفرسانه قبل أن يستشهد ؛ وانظر أين ما نطق بما أراد ، وبهذا تلين ما قدمناه ، من أن كيفية النطق قد تفتت لغة أحياناً . هذا ما نراه في أسباب اختلاف اللغات العامية ، وهي في جملتها تاريخ طبيعي لهذا الاختلاف ، غير أن كل سبب منها في تفصيله يحتمل أبحاثاً مستفيضة بما يلتبس له من الأمثلة في اللهجات المتباينة على كثرتها ، ثم ما يستقصى مع ذلك من حوادث التاريخ الاجتماعي التي أنشأت اللغة إنشاءً وجعلت لها في كل مصر معنى متميزاً ، وفي كل بلد هيئة مقومة وصفة بيّنة ، حتى كأن لغة الأمة على الحقيقة أمة من اللغة .

ومما ننبه عليه ، أن للعربية الفصحى مدنية معنوية لم تبرز قائمة على تحرير هذه اللهجات العامية وتهذيبها كلها خالطتها في التعليم والقراءة — فإن ميراث العامية إنما يثبت في الأميين — واعتبر ذلك في البلاد التي تفتح فيها المدارس وتكثر الصحف وتثبت المؤلفات ؛ فإنك ترى عامية أهلها تنفصم على نسبة مطردة بما يلين من حواشيها ويرق من جوانبها ويستأنس من غريبها ؛ وهذا هو السبب في رقة لهجات الحواضر لمهدنا دون ما يحاورها من القرى ، ثم في تفاوت لهجات بعض القرى الكبيرة ، ثم في اختلاف اللهجة في أهل

القرية الواحدة ؛ حتى لقد تجد لهجة الرجل أرق وأعذب من لهجة زوجته وأولاده ، ثم تجد مذهبه من ذلك غير مذهب جاره وصاحبه ؛ ولا يكون السبب في هذا التفاوت غير صحيفة يقرأها كل يوم ، فقد بدءوا يرجعون إلى شأن (عامة التاريخ) يوم كان الفصحى منتشراً وأسباب البيان متوفرة ومجالس العلم أهلة وحلقات الدروس حافلة ، وهكذا يعيد التاريخ نفسه بما تقضى به سنة الله ، وإلى الله ترجع الأمور

الباب الثاني

الرواية والرواة

وهذا باب من الأدب وقف التاريخ على عتبة إلى اليوم وليس من يتسبب لفتحه أو يتطوع لمعاناته أو يتقلد بعض البلية في الصبر على مكروه ذلك ، حتى كأنه قطعة من الأرض سُويت على دفين مضي حسابه ، وكان جسمه بيت الحياة المقفر فكل الأرض إذا أغلقت عليه بابه ؛ على أنه - كما تعلم - ذلك الباب الذي خرجت منه اللغة منذ زمان ، وكان قبل هذا الصندل المتراكب يُفتَح قفله « باللسان » ، فعاد كأنه حجر سدّت به الأيام على الأيام ، وكأن الأدب قد تدرّع منه فما تزال تسدق فيه أسنة الأقلام ؛ بيد أننا وصلنا به أسباب المطمعة ، وناهضناه من حيث يهتز ، وعالجناه من حيث يندفع ، وأعان الله وله الحمد والمنة ، فأناطق للقلم ما خرس من صريه ، والآن ما قد استمر من صريه ، وإذا لم تكن مددنا لك في هذا الأدب ، فقد جئنا بما يوقفك على سرّه وصميمة ، وينحرف بك عن مُعَوِّج ذلك المنهج إلى مستقيمه ، وآتيناك من البحث ما يكبر عن أن يُعدّ من قليله إذا لم يُعدّ من عظيمه .

الأصل التاريخي في الرواية

كان العرب أمة أمّية ؛ لا يقرءون إلا ماتخطه الطبيعة ، ولا يكتبون إلا ما يلقّنون من معانيها ، فيأخذون عنها بالحسّ ويكتبون باللسان في لوح الحافظة ؛ فكان كل عربي على مقداره وعيه وحفظه : كتاباً ، أو جزءاً من كتاب ؛ وكانت كل قبيلة بذلك كأنها سجل زمني في إحصاء الأخبار والآثار .

ولقد رأينا كثيراً من الباحثين يزعمون أن الأصل في حفظ العرب كمنهم قوماً بادين ، وأن قلة مرافق الحياة التي في أيديهم كانت هي الباعث لهم على التوسع في الحفظ والمران عليه ؛ وهو رأي لا يستقيم على النظر ، ولا يصح عند التحقيق ؛ لأن أقواماً غير العرب قد تبدّوا في عصور مختلفة ولم يؤثر عنهم من نوادر الحفظ وفنونه بعض ما أثر عن هؤلاء ؛ ولكن الصحيح ما قدمناه في غير هذا الموضع ، من أن العرب قوم «عزويون» ، ولم يجر من الأحكام النفسية على أمة من الأمم ما جرى عليهم ؛ ولهذا كان لابد لهم في أصل الخلقة من الحوافظ القوية التي ترتبط بأثر تلك النفوس ارتباطاً ، وإلا اختلف تركيبهم الطبيعي ، وانتفت الموازنة بين قواهم ، فلم يقدّم صلاح القوة الواحدة بفساد الأخرى .

وإذا أردت أن تعرف مصداق ذلك فاعتبر ما اتسعوا فيه من المحفوظ ؛ فإنك لست واجده إلا في المعاني النفسية ، مما يرجع إلى التفاخر والتفاضل بالأسماء والأنساب ، والتعابير بالمثالب والتنازع بالألقاب ؛ ولو أن الكتابة كانت فاشية فيهم ما عدلوا إليها ولا استغنوا بها عن الحفظ ؛ لأن سبيل تلك المعاني الطبيعية أن تجيء من أداة طبيعية أيضاً ، حتى تكون عند الخاطر

إذا خطر ، والمهاجس إذا بدر ، وليس لذلك غير اللسان .
والعربي إذا فاخر أو نافر لا يكون من همه أن يقنع بطريقة من المنطق
يدير لها الكلام على أشكاله وقضاياه ، وإنما همه أن يضع لسانه في مفصل
الحجة ثم يرسلها غير مُلجأجة

وكل أمة تُضطر إلى شيء مما عددناه فإنها تنزل على هذا الحكم الطبيعي ؛
كاليونان في جاهليتهم ؛ فقد حفظوا ما وضعوه من أنساب آلهتهم ثم قرئوا
بها أنسابهم ، حتى لم يكن فيهم بيت من بيوت الشرف والحكمة إلا وهو معلق
بمسلسلة من النسب فرعها في الأرض وأصلها في السماء . . . وكذلك كان
الرومان في أجيالهم الأولى ؛ فإن فئة (البطارقة) منهم كانوا يرجعون بما
يحفظونه من أنسابهم إلى أصول ليست عتيقة في الأرض . . .

فمثل هذه المعاني لا يُتَّكَلُّ فيها على المكتب والخطوط دون الحفظ ؛ وعلى
حسب ما كان من اختلافها وتعدد أنواعها في العرب بما لم يكن في غيرهم
من سائر الأجيال — كان العرب بطبيعتهم أثبت الناس حفظاً وأتمهم حافظة ،
وكانت الكتابة غير طبيعية في نظامهم الاجتماعي ؛ ومن ثم نشأ فيهم الأخذ
والتحُمُّل ، فكان كل عربي بطبيعته راوياً فيما هو بسبيله من أمره وأمر قومه ؛
فلما أن اهتموا إلى الشعر وتوسعوا فيه — وسنأتى على تاريخ ذلك في بابهِ —
جعلوا يرتبطون به أرقى تلك المعاني النفسية ، حتى صار الشاعر لسان قومه ؛
ينود عنهم ، ويدفع عن أحسابهم ، ويغتمز في أعدائهم ؛ وبهذا انفرد بمعنى
تاريخي في الرواية ؛ إذ صار كأنه إنما يروي للتاريخ ، بخلاف غيره من شيوخ
القبيلة وأهل أنسابها والقائمين على مفاخرها ؛ ممن يرجع إليهم في علم ذلك
مخاصة دون الرواية العامة ، وذلك فيما نرى أصل المعنى التاريخي في الرواية

العلمية عند العرب ؛ وثبته ما كان من صنيع الرواة أنفسهم ، في اتخاذهم الشعر عموداً للرواية والاستشهاد به على الخبر وسواه ، وأطراح كثير مما لا شاهد له منه كما سيمر بك

ولما صارت للشعر تلك المنزلة ، مست الحاجة إلى من يتفرغ لرواية المفاخر والمثالب ، ویتقصص أخبارها في أجناد العرب على نحو من الاستقصاء والاستغراق ، كما هو الشأن في الأوضاع العلمية ؛ فنشأت لذلك طبقة النسابين ، وهم رواة الجاهلية وعلمائوها ، وكان أمرهم قبيح الإسلام ؛ ومن أشهرهم دغفل بن حنظلة ، وعبيد بن شربة الجرهمي ، وابن الكيس النمرى ، وابن لسان الحمرة ، وغيرهم ؛ وبهذا تميزت الرواية بالمعنى العلمى .

الرواية بعد الإسلام

فلما جاء الإسلام وكان مرجع الأحكام فيه إلى الكتاب والسنة ، كان الصحابة يأخذون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذاً علمياً ، ليتفقوا في الدين وليكونوا في جهة القصد من أمرهم ؛ اختياراً للصواب ، وصدًا عن الخطأ ؛ فكانت مجالسه عليه الصلاة والسلام هي الحلقات العلمية الأولى التي عرفت في سلسلة التاريخ العربى كله ، كما كان هو صلى الله عليه وسلم أول من علم ، وأول من صدرت عنه الرسائل التي تشبه المؤلفات العلمية : كرسالة الزكاة التي أملاها وكانت عند أبي بكر رضى الله عنه .

فلما قبض صلى الله عليه وسلم ، بدأ من بعده علم الرواية ؛ إذ لم يعد من سبيل إلى الاستدلال والفصل إلا بها ، حتى يكون رأى عن بيّنة ، وحتى تكون المعرفة بالحق عياناً ؛ فوضع أبو بكر رضى الله عنه أول شروط

هذا العلم ، وهو شرط الإسناد الصحيح ؛ إذ احتاط في قبول الأخبار ؛ فكان لا يقبل من أحد إلا بشهادة على سماعه من الرسول صلى الله عليه وسلم ^(١) ، والعهد يومئذ قريب ، والصحابة متوافرون ، والمادة لم تُنقض بعد ؛ لذلك كانت الشهادة على السماع في وزن العدالة والضبط وكل ما تقوم به صحة الإسناد .

ثم كان عمر رضى الله عنه أول من سنَّ للمحدثين التثبت في النقل ؛ إذ كانت طائفة من الناس قد مردت على النفاق ، وكانت الحاجة قد اشتدت إلى الرواية واعتبرها الناس بمنزلة علمية ، لانفساح المدة وانتباه النفوس إلى تقادم العهد بصاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ، وأن هذه الآثار ستكون علم من يتخلفون عن مراتب أهل السابقة من التابعين فمن بعدهم ؛ فكان عمر وعثمان وعائشة وجلة من الصحابة رضى الله عنهم يتصفحون الأحاديث ويكذبون بعض الروايات التي تأتي ويردونها على أصحابها ، ثم خشي عمر أن يتسع الناس في الرواية وقد شعروا بالحاجة إليها فيدخلها الشوب ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي ، فكان يأمرهم أن يقللوا الرواية ، وكان شديدا على من أكثر منها أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه ؛ لأن المسكثرة وإن جاء بالصحيح فقد لا يسلم من التحريف أو الزيادة أو النقصان في الرواية ، وقد سمعوه عليه الصلاة والسلام يقول : من كذب على فليتبوأ مقعده من النار !

وعلى هذه الجهة من التوقي والإمساك في الرواية كان كثير من جلة

(١) وقال على رضى الله عنه : كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعتني الله بما شاء منه ، وإذا حدثني عنه محدث استحلقتني ، فإن حلف لي صدقته .

الصحابة وأهل الخاصة بالرسول عليه الصلاة والسلام : كأبي بكر
والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب ، يقولون الرواية عنه ؛ بل كان
بعضهم لا يكاد يروى شيئاً ، كسعيد بن زيد ، وهو أحد العشرة المشهود
لهم بالجنة .

وكان أكثر الصحابة رواية أبو هريرة ، وقد صحب ثلاث سنين وعمر
بعده صلى الله عليه وسلم نحواً من خمسين سنة . توفي سنة ٥٩ هـ . ولهذا كان
عمر وعثمان وعلي وعائشة ينكرون عليه ويتمونه ، وهو أول رواية أشهد
في الإسلام ؛ وكانت عائشة أشدهم إنكاراً عليه ، لتطاول الأيام بها وبه ، إذ
توفيت قبله بسنة ؛ غير أنه كان رجلاً فقيراً معدماً ، فكان يلزم رسول الله
صلى الله عليه وسلم لخدمته وشيخ بطنه ، لا يشغله عنه الصنف بالأسواق
(البيع والشراء) ، والتصرف في التجارات ، ولا لزوم الضياع والعمل في
الأموال كغيره من الصحابة ؛ فلهذا حفظ ما لم يحفظوا ، وأثر عنده من
الرواية ما لم يأت عن غيره منهم .

ثم كانت الفتنة أيام عثمان رضي الله عنه ، واضطرب من بعدها جبل
الكلام في الخلافة ، وخاض الناس في ضروب من الشك والحيرة والقلق ؛
فكان فيهم من لا يتوقى ولا يتثبت ، وألف كثير من الناس أمر هؤلاء ، فلم
يسألوا أن يتبينوا فيرجعوا في الرواية إلى شهادة قاطعة ، أو دلالة قائمة ؛
على أن كل ما كان يقع في الحديث قبلهم من خطأ فإنما كان من قبل ما يعترض
المحدث من السهو والإغفال ، مما هو غلط لا شوب فيه من تعمد الكذب ،
وقد قال عمران بن حصين - وهو من الصحابة ، توفي سنة ٥٢ هـ : والله إن كنت
لأرى أني لو شهدت لحدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومين

ممتابعين ، ولكن بَطَّأني عن ذلك أن رجالا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا كما سمعت ، وشهدوا كما شهدت ، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون ، وأخاف أن يُشَبَّه لي كما شُبَّه لهم ، فأعليك أنهم كانوا يغلطون لا أنهم كانوا يتعمدون ^(١) .

غير أن الأعلام كانت يومئذ لا تزال قائمة ، والفروع لا تزال باسقة ؛ فكان الخطيب لم يستفحل ؛ حتى إذا خرجت الخوارج وتحزب الناس فرقا وجعلوا أهلها شيعة ، بدعوا يتخذون من الحديث صناعة ، فيضعون ويصنعون ويصفون الكذب ؛ ثم ظهر القصاص والزنادقة وأهل الأخبار المتقدمة بما يشبه أحاديث خرافة ؛ فوقع الشوب والفساد في الحديث من كل هذه الوجوه في عصور مختلفة . أما القصاص فإنهم كانوا يُمَيَّلون وجوه القوم إليهم ويستدرُّون ما عندهم بالمناكير والغرائب والأكاذيب من الأحاديث ؛ ومن شأن العوام القعود عند القاصِّ ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن فطر العقول ، أو كان رقيقاً يحزن القلوب ويستغزر العيون ؛ وللقوم في هذه الفنون الأكاذيب العريضة والأخبار المستفيضة .

وأما الزنادقة فقد جعلوا يحتالون للإسلام ويهجنونه بدس الأحاديث

(١) أول من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عامداً متعمداً ، عبد الله ابن سبأ الذي تنسب إليه السبئية ، وهم من غلاة الروافض من اليمن ، كان يهودياً أظهر الإسلام ، وطاف بلاد المسلمين ليوقع الفتنة بينهم ، وقد دخل الشام لذلك في زمن عثمان رضي الله عنه فلم يوافق أحد ، فخرج إلى مصر ، وجعل يطعن على أبي بكر الصديق وعمر ويكذب على صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ؛ ثم أخذ بعد ذلك وقتل شر قتلة . وابن سبأ هذا أيضاً هو أول من أظهر الرفض في أيام علي رضي الله عنه ، حين حكم الحكمين في صفين .

المستشعة والمستحيلة مما يُشبه خرافات اليونان والرومان وأساطير الهنود والفرس ، ليشنعوا بذلك على أهل السنة في روايتهم ما لا يصح في العقول ولا يستقيم على النظر .

وأما أهل الأخبار المتقدمة فقد قصدوا من ذلك إلى إثبات الخرافات الجاهلية وجعلها بسبيل من الصحة للاستعانة بها على التفسير وما إليه . وأمثلة ذلك كله فاشية في كتب موضوعات الحديث ، ولا محل لها في هذا الفصل ؛ فإنما نريد به متابعة تاريخ النشأة الأولى لعلم الرواية ، وهي إنما كانت في الحديث كما علمت .

تدوين الحديث

واستمر الحديث بعد الطبقة التي كان منها صغار الصحابة وكبار التابعين — كطبقة ابن عباس — على ما يعترض فيه من عوارض السهو والإغفال ، وما يدخل عليه من الشبه والتأويلات ، وعلى أن بعض الثقات ربما أخذه عن غير الثقة — حتى كانت خلافة عمر بن عبد العزيز (بويح سنة ٩٩ وتوفي سنة ١٠١) فرأى أن الحديث متعلق بأفراد الرجال وقد أسرع الموت فيهم ، وأن أحدهم ربما طويت معه طائفة من الخبر إذا هو مات ، وخشى تزويد الناس وشيوع الكذب إذا قل الصحيح ، وكانت قد فشت في زمنه أشياء مما يُتعمد فيه الكذب لغير مصلحة يُتأول عليها : كالأحاديث التي كان يكذب فيها عكرمة مولى عبد الله بن عباس (توفي عكرمة سنة ١٠٥) وبرد مولى سعيد بن المسيب (توفي سعيد سنة ٩٤) وغيرهما . وقبل ذلك تكلم معبد الجهني ثم غيلان الدمشقي في القدر ، وهما أول من فعل

ذلك^(١) ، وجعلنا الكلام في القدر نحلة يُنَظَر فيها ، وقد وضعنا شيئاً من الأحاديث ؛ ثم كان أمر الخوارج قد بلغ الغاية ، فخشى عمر عاقبة ذلك وما أشبهه ، فكتب إلى أبي بكر بن حزم نائبه في الإمرة والقضاء على المدينة (توفي سنة ١٢٠) أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ؛ فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء .

وكان هذا أول البدء في تدوين الحديث وجمعه ؛ إذ كتب منه أبو بكر أشياء كانت عند أفراد ، ولم يكن الحديث يدون قبل ذلك ، إلا ما كان يقيده بعض الصحابة ، كعبد الله بن عمر وغيره ، ممن رأوا أن السنن تكثر وتنفوت الحفظ ، فكتبوا ؛ أما سائر الصحابة فأكثرهم أميون ، وقليل منهم يكتبون ولكن لا يتقنون الكتابة ولا يصيبون التهجي إذا كتبوا ، فتركوا التدوين لذلك . ولما فشلت الكتابة بينهم ، كانت الصدور أوثق من الكتب ؛ لتوافر الرجال ، ولأن الحديث كان يُطَلَّب للعمل به ، فكان لابد من معرفة حامله لتحقق عدالته قبل معرفة الحديث نفسه ، على نحو ما مرّ بك آنفاً ؛ ومضوا على هذه السنة حتى حدثت الأحداث وانصدعت الفتوق ؛ ولقد روى عن ابن عباس أنه نهى عن الكتابة نهياً ، وقال : إنما ضل من كان قبلكم بالكتابة ؛ وجاءه رجل فقال : إني كتبت كتاباً أريد أن أعرضه عليك ، فليأعرضه عليه أخذه منه ومحاه بالماء ، ولما سئل في ذلك قال : إنهم إذا كتبوا

(١) ويقال إن أول من بحث في القدر وتعمق وانحرف ، رجل من أهل القرآن يقال له ييسريس ، كان نصرانياً فأسلم ثم تنصر ، فأعانه معبد وأخذ غيلان عنه ؛ أما أول من تفوه بكلمة خبيثة في الاعتقاد بعد الإسلام ، فهو الجعد بن درهم مؤدب مروان الحمار آخر ملوك المروانية ، وله مذاهب أخذها عن بعض اليهود وقال بها ، ولا محل هنا للإفاضة فيها ؛ وكان الجعد أول من خالف السنة والجماعة أيضاً .

اعتمدوا على الكتابة وتركوا الحفظ ، فيعرض للكتاب عارض فيفوت عليهم
ثم أمر عمر بن عبد العزيز محمد بن مسلم الزهري عالم الحجاز والشام
وصاحب اليد البيضاء على فن الرواية ، لأنه أول من قرر شروطها (٥٠ —
١٢٤ هـ) فدرن الحديث تدويناً مراعيّاً فيه شروط الرواية الصحيحة .

وقيل : إن أول من جمع في الحديث لذلك العهد ، الربيع بن صبيح ،
وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حدة ، إلى أن
انتهى الأمر لسكبار الطبقة الثالثة ، وصنف الإمام مالك بن أنس (٩٤ —
١٧٩ هـ) كتاب الموطأ بالمدينة ، وعبد الملك بن جريج بمكة (توفي سنة ١٥٠)
وعبد الرحمن الأوزاعي بالشام (ولد سنة ٧٢ وتوفي ببغداد سنة ١٥٧)
وسفيان الثوري بالكوفة (٩٧ — ١٦١ هـ) وحماة بن سلمة بن دينار بالبصرة
(توفي سنة ١٦٧ ^(١))

ونسبوا لمالك تدوين الحديث لأنه أودع كتابه أصول الأحكام من
الصحيح المتفق عليه ، ورتبه على أبواب الفقه ، وجاء به مع ذلك على شروط
الرواية ^(٢) ؛ وكان أول من فصل ذلك ، وقيل إن عبد الملك بن جريج
سبقه إليه ^(٣) .

(١) وذكرنا مع هذه الطبقة تصنيف هشيم بواسط ، ومنصور بالين ، وجريز ابن
حميد بالري ، وابن المبارك بخراسان ؛ وكلهم في عصر واحد ، فلا يدرى أيهم أسبق .
(٢) ذكرنا أن مالكا رضى الله عنه روى عن ٣٠٠ شيخ من التابعين و ٦٠٠
شيخ من تابعيهم ممن اختاره وأراضى دينه وفهمه وقيامه بحق الرواية وشروطها ،
وأنه ترك الرواية عن أهل دين وصلاح كانوا لا يعرفون الرواية . وسيمر بك الزمن
الذي دون فيه علم الرواية .

(٣) وكذلك كان مالك أول من صنف في تفسير القرآن بالإسناد على
طريقته في الموطأ .

ثم شاع التدوين بعد هؤلاء فيمن تلاهم من الأئمة ، كلٌّ على حسب ما سَنَحَ له ؛ فمنهم من رَتَّبَ على المسانيد ، ومنهم مَنْ رَتَّبَ على العال ، بأن يجمع في كل متن من متون الحديث طُرُقَهُ واختلاف الرواة فيه ، بحيث تتضح علل الحديث المصطلح عليها بينهم — وسيأتي شيء منها — ؛ ومنهم من رتب على أبواب الفقه ونوعه أنواعاً وجمع ما ورد في كل نوع وفي كل حكم إثباتاً ونفيّاً باباً فباباً ؛ إلى غير ذلك مما يخرجنا بسط الكلام فيه عن الكلام فيما نريد أن نبسطه ؛ فيجتزئ بالإيماء إليه .

الإسناد في الحديث

بعد أن دُوِّنت أوائل الكتب ورأوا ما دخل على الحديث من الشبهة والتأويلات ، وما هُجِّنَ به من التزيد والاختلاق ، صار لابد من حياة الصحيح منه بأسماء الذين صحَّ نقله عنهم وصح نقلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهذا هو الإسناد .

وقد كانت أحوال النقلة من الصحابة معروفة ، وكان الجميع مشهورين في أعصارهم ؛ فلم يكن من باعث على الإسناد المصطلح عليه في الرواية . وكان منهم أفراد بالحجاز ، ومنهم بالبصرة والكوفة من العراق ، ومنهم بالشام ومصر ؛ فلما أدركهم التابعون أدركوا منهم عدداً ، وربما كان عند الواحد ما ليس عند الآخر ، وربما جاء الحديث الواحد عن طائفة منهم ؛ فاضطر الآخذون أن يضبطوا أسانيد ما حملوه ؛ ولقد أدرك الشعبي وحده ٥٠٠ من الصحابة ؛ وهو عامر الشعبي رأس الأدباء والمؤدِّبين ، ولد في سنة ٢١ على الأكثر ، وتوفي سنة ١٠٧ على أوسع الأقوال ؛ وكان يُعَدُّ

عالم السكوفة بين التابعين ، ويُقَرَّبُ به ابن المسيَّب في المدينة ، والحسن البصريُّ بالبصرة ، ومكحول بالشام .

ولما آمن الناس في الرحلة إلى أفراد الصحابة المتفرقين في الأمصار ، ومن أشهر من التابعين من بعدهم ، تعددت طرق الرواية ؛ فمن تمَّ تعيين على الرواة أن يبينوا إسناد كل طريقة ؛ وابتدأ ذلك من عهد الإمام مالك ابن أنس ، وهو سَنَدُ الطريقة الحجازية بعد السلف رضى الله عنهم ؛ ثم كثر طالبو الحديث ورؤاته ، فتشعبت الأسانيد ، وصار لابد من تعديل الرواة وبراءتهم من الجرح والغفلة ، وذلك لا يتهاى إلا بمعرفة طبقات الرجال على مراتبهم من العدالة والضبط ، وكيفية أخذ بعضهم عن بعض ؛ ومن ذلك نشأ علم الرواية ؛ وأول من قرر شروطه الزهرى كما قدمنا ، واستمر بعده زمنا لا يعمل به إلا الثقات كما رأيت فيما ذكره عن شيوخ مالك .

ولما كانت الأحاديث معروفة ، وكان لامطمع لتأخر أن يستدرك شيئاً منها على المتقدمين ، انصرفت عناية العلماء من المتأخرين إلى تمحيص ما يروى ، وتصحيح الأمهات المكتوبة : كالموطأ ، وصحيح البخارى ومسلم ، وضبطها بالرواية عن مصنفها ، والنظر في أسانيدھا إلى مؤلفيھا ؛ وانصرف جماعة منهم إلى الاتساع في الإسناد ، فطلبوا الحديث الواحد من طرق مختلفة قد تبلغ إلى عشرين طريقاً بأسانيدھا ؛ وكان من ذلك أن استبحروا في الحفظ واشتغلوا به ، وتبسطوا في فنون الرواية وجهاتها ، بما لا تتعلق بقليله أمة من الأمم ؛ ولكل ذلك تاريخٌ طويل أمسكنا عن كثيره وسيأتى قليل منه ، فإننا لا نقصد بما قدمناه إلا أن نتصل بما يلى .

اتصال الرواية بالأدب

ولقد جرت العرب في إسلامها على مثل عاداتها في جاهليتها ؛ لأن الإسلام لم يهدم مما قبله إلا ما كان شركاً أو داعية إلى الشرك ؛ فاستمرت الرواية للشعر والخبر والنسب والأيام والمقامات ونحوها ، مما أثروه عن أسلافهم في أعقاب الجاهلية ؛ بل توسعوا في بعض هذه الفنون أول عهدهم بالإسلام ؛ لمعالجة الحجة في الرد على شعراء المشركين ممن كانوا يُهاجرون شعراء النبي صلى الله عليه وسلم — كما سنفصله في موضعه — وقد علموا أنهم لا يثولون من مفاخر العرب وحكمتها إلا إلى ما يحفظونه عنهم ، فإذا هم أغفلوا رواية ذلك والتعلق به وارتباط ما بقي منه ، لم يأمنوا أن يذهب على من بعدهم ، فيفوت الناس علمٌ ظهرت حاجتهم إليه بعد ذلك في تفسير القرآن والحديث .

وكان أحفظ الصحابة للأنساب أبو بكر الصديق ، وأرواهم للشعر عمرُ ابن الخطاب ؛ أما أبو بكر فخبره مع دخفل النسابة مشهور ، وسنومئ إليه ؛ وأما عمر فقد نقل المبرد في الكامل في سياق المناظرة التي جرت بين ابن عباس ونافع بن الأزرق من زعماء الأزارقة (قتله المهلب سنة ٦٥ وسنأذ ، على ذكر هذه المناظرة في باب القول في القرآن) أن ابن عباس بعد أن حمل من مساءلة نافع وأظهر الضجر ، طلع عمر بن أبي ربيعة عليه فأنشده من شعره قصيدة في ثمانين بيتاً ، فحفظها ابن عباس ولم يكن سمعها إلا ساعته تلك ، . قال : لو شئت أن أردّها لرددتها ، ثم أنشدها ^(١) ؛ فقال له نافع :

(١) وقد ذكر صاحب الأغاني هذا الخبر من رواية عمر بن شبة ، ثم قال : وفي غير رواية عمر بن شبة أن ابن عباس أنشدها من أولها إلى آخرها ، ثم أنشدها من —

مارأيت أروى منك قط ! قال ابن عباس : مارأيت أروى من عمر ولا أعلم
من على ! وكان عمر مع ذلك غاية من الغايات في الأنساب وقيافة الناس ،
وستعلم شرح ذلك في بابه

بيد أن كل ما حفظوه وتناقلوه لم يدرون منه شيء ولم يكن فيه إسناد ؛
لأنه لا خطر له ولا يتعلق به أمر من أمور الدين ، بل هو لا يعدو أن
يكون أدباً وناقلة وباباً من التطوع ؛ ومضوا على ذلك وهم يضيفون إليه
رواية أشعار المخضرمين — الذين أدركوا الجاهلية والإسلام — حتى انقضى
عهد الراشدين ، دون أن تكتب قصيدة أو يُدَوَّن خبرٌ من أخبار العرب ،
وهم قد تركوا ذلك في السنة كما علمت ، فلأن يتركوه في هذا ونحوه أولى ..

— آخرها إلى أولها مقلوبة ، وما سمعها قط إلا تلك المرة صفحاً ، فقال له بعضهم :
ما رأيت أذكى منك قط ! فقال : لكنني ما رأيت قط أذكى من علي بن أبي طالب
عليه السلام !

أولية التدوين في الأدب

وهذا موضع بعيد المنزع منتشر الجهات ، أمعنا له في البحث وأبعدنا في الطلب عن فسحة في الرأي وبسطة في الذرع وروية وأناة ، حتى أمد الله بعونه وسنى لنا ويسر ، فظهرنا من ذلك على مقدار يغنى شيئاً في تبين نسق التاريخ ويهين على تأمله بما تتهيأ معه السلامة في الحكم ويستقل به عمود الرأي إن شاء الله .
وقد رأينا أنه لم يكتب شيء مما يكون بسبيل من العلوم — غير ما سبقت الإشارة إليه من كتابة بعض الحديث — إلا في عهد كبار التابعين ؛ وأول ما عرف من ذلك أن ابن عباس كان يكتب الفتاوى التي يسأل فيها ، ثم كان أول ما كتب في الأدب صحيفة أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ (وقيل إنه توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز بين سنة ٩٩ و ١٠١ عن ٨٥ سنة) وهي المعروفة عند النحاة بتعليقة أبي الأسود ، وفيها اختلاف بينهم تذكره في محله ^(١)

ثم كان زمن معاوية بن أبي سفيان أول خلفاء بني أمية (توفي سنة ٦٠ بعد أن ولي عشرين سنة) فوفد عليه عبيد بن شريفة الجرهمي اللساني

(١) لم يكتب أبو الأسود إلا هذه الصحيفة ، وكان أصحابه يكتبون عنه ، وما ذكره ابن النديم في الفهرست أنه رأى في مكتبة عند بعضهم قطراً كبيراً فيه نحو ٣٠٠ رطل جلود فلجان وصكاك وقرطاس مصري وورق صيني وورق تهامي وجلود آدم وورق خراساني ، وفيها خطوط بعض الصحابة ؛ وبينها أربعة أوراق قال : أحسبها من ورق الصين ترجمتها : هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحة الله عليه بخط يحيى بن يعمر ، ويحيى هذا من أروع أصحاب أبي الأسود ، وسنذكر أمره بعد

أما أول كتاب وضع في النحو على التحقيق ، فهو الكتاب الذي وضعه نصر بن عاصم الليثي النحوي من أصحاب أبي الأسود ، وتوفي سنة ٨٩ - ذكره ياقوت .

الأخبار^(٩) ، وكان استحضره من صنعاء اليمن ، فسأله عن الأخبار المتقدمة وملوك العرب والعجم وسبب تبليل الألسنة واقتراق الناس في البلاد ونحو ذلك ؛ فلما أجابه أمر معاوية أن يدون قوله وينسب إلى عبيد هذا ؛ وكان ذلك أول ما دوت في الأخبار . ولما استلحق معاوية زياداً بن أبيه (مات سنة ٥٣) وهو من الموالي ، وكان قد ادعى أبا سفيان أبا وأنفت العرب آنذاك ونافروه فظفروا عليه وعلى نسبه ، عمل (أى زياد) كتاباً في المثالب ودفعه إلى ولده وقال : استظفروا به على العرب فإنهم يكفون^(١٠) . وكان هذا أول كتاب وضع في المثالب . وقد رأينا في الفهرست

(١) في طبقات الأدباء : روى هشام بن الكلبي قال : عاش عبيد بن شربة ٣٠٠ سنة ؛ وأدرك الإسلام فأسلم ، ثم ساق له خبراً مع معاوية ما نحسبه لإحدى عرافة ، وقد ذكر ابن قتيبة (في التأويل) ما تناقلوه في عمر لقمان صاحب الذنور الذي زعموا أنه عاش أعمار سبعة أنسر ، وكان مقدار ذلك ٥١ و ٢ سنة ؛ فقال : وهذا شيء متقدم لم يأت فيه كتاب ولا سنة وليس له إسناد ، وإنما هو شيء يحكيه عبيد بن شربة الجرهمي وأشباؤه من النسابين . . . على أن ابن قتيبة بعد هذا الذي أنكره (صحح) بإسناده إلى أبي عمرو بن العلاء أن المستوغر بن ربيعة عاش ٣٢٠ سنة .

(٢) لم يؤلف أحد في مثالب العرب كعلان الشعوبي ، وأصله من الفرس . وكان ينسخ في بيت الحكمة للرشد والمأمون والبرامكة . فقد عمل كتاب (الميدان) في المثالب هتك فيه العرب وأظهر مثالبها وفضح أشهر قبائلها

أما قبل إعلان هذا فقد كان كتاب زياد أول كتاب من نوعه ، ثم ثنى عليه الهيثم ابن عدي ، وكان دعياً ، فأراد أن يعر أهل الشرف تشفياً منهم ، ثم لما كان هشام ابن عبد الملك بن مروان أمر النضر بن شميل الحميري وخالد بن سلمة الخزومي أن يبينوا مثالب العرب ومناقبها ، وقال لهما ولان ضم إليهما : دعوا قريشاً بما لها وما عليها ؛ فوضعا كتاباً ليس فيه لقريش ذكر . وقد وضع قوم آخرون كتابي عبيدة

لابن النديم أن أبا مخنف ، من أصحاب علي كرم الله وجهه ، ألف كتاباً ضمّنه بعض التراجم ؛ فإذا صح هذا يكون أبو مخنف أول من دون في ذلك ؛ وكان هذا الرجل صاحب أخبار وأنساب ، والأخبار عليه أغلب .

ويقال إن أول من ألف في السير عروة بن الزبير المتوفى سنة ٩٣ ، وألف وهب بن منبه ، صاحب الأخبار والقصص (وهو عن أبناء الفرس المولدين باليمن وتوفى سنة ١١٦ عن تسعين سنة) كتاباً في الملوك المتوَّجة من حمير وأخبارهم وقصصهم وقبورهم وأشعارهم ؛ فكان أول من دون هذه الموضوعات التاريخية ، ووضع بعد ذلك محمد بن مسلم الزهري المتوفى سنة ١٢٤ كتاباً في المغازي ، فكان أول من دونها ؛ وكتب بعده محمد بن إسحاق المتوفى سنة ١٥١ كتابه الشهير في السيرة ومن جده بالخرافات والموضوعات على نحو ما فصل ابن منبّه ، وجعل كل ذلك عربياً ، وعدّوه أول من ألف في السيرة ؛ لأنه وضع كتابه المنصور ، ولأنه اتسع فيه بما لم يحمل عن أحد غيره كما رأيت . ثم جاء ابن النطاح من الأخباريين في أواخر القرن الثاني ، وهو أول من ألف في الدولة الإسلامية وأخبارها كتاباً . ثم وضع الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٦٠ (وقيل ١٧٠ و ١٧٥) كتاب العين في اللغة ، وهو أول كتاب جمعت فيه . وجاء ابن السكبي الدسابة المتوفى سنة ٢٠٤ فدوّن أنساب العرب ، وكان أول من فعل ذلك ؛ ثم كان أبو عبيدة الراوية المتوفى سنة

وابن غرسية الأندلسي كتاباً في المثالب ، ولكنهم لم يبلغوا من النسبة التاريخية مبلغ من ذكرنا ، وسنأتى على شيء من هذا المعنى وتفصيل أسبابه في بعض الفصول من باب الشعر

(٥) قلت : اختلف الرواة في تحديد السنة التي توفي فيها وهب بن منبه ، فقيل

سنة ١١٠ ، وقيل سنة ١١٤ ، وقيل سنة ١١٦

٢١٩ (وقارب المئة) فضنف في أيام العرب ، وهو أول من صنف فيها .
هذا ما وقفنا عليه من الخبر في أولية التدوين في الأدب خاصة ، دون
ما استفاض بعد ذلك ، ودون هنات تركناها وستأتي في أخبار الرواة . وكل
تلك الكتب لا إسناد لها على نحو ما كان في كتب الحديث .

وأول من صنف الكتب مسندة في الحديث ، عبد الملك بن عبد العزيز
ابن جريج الرومي المتوفى سنة ١٥٠ ، ولذا عدوه أول من صنف الكتب
في الحجاز ، كما أن سعيد بن أبي عمرو أول من صنف بالعراق ؛ لأنهم
لا يعتبرون من الكتب إلا ما كان مسنداً ؛ أما غير ذلك فلا يعدون به
شأن ما كان يكتبه العلماء قديماً لأنفسهم أو لمريديهم ؛ فإن بعضهم كانوا
يكتبون ما يحدثون به في صحيفة ويعطونها للمريدين فيحدثون منها ، ولذلك
يقال مثلاً : إن فلاناً ثقة وبعض روايته صحيحة . ومن هنا نشأت لفظة الصُّحُف
كما سيأتيك .

على أن العلماء في أواخر القرن الأول كانوا يكتبون عن العرب
ما يصدّقونه من الشعر والخبر ونحوهما ، ولكنهم لا يعدّون مثل هذا تأليفاً ؛
وقد ذكروا أن كتب أبي عمرو بن العلاء (٧٠ - ١٥٩) على الأكثر في
التاريخين) التي كتبها عن العرب الفصحاء ، قد ملأت بيتاً إلى قريب من
السمقف ^(١) ؛ ومع ذلك فلم يذكرها له تصنيفاً واحداً .

(١) قالوا إن أبا عمرو تنسبك في آخر أيامه فأحرق هذه الكتب ، وكان ذلك
ذأب طائفة من العلماء : يتورعون أن يأخذ الناس عنهم ما عدوه من سيئات أنفسهم
فيسندوه إليهم ، وقد يكون فيه الباطل والموضوع والمنكر وما لا يعرفه إلا صاحبه ؛
ومنهم من كان يغفل كتبه لأنها جلود ، وأغرب ما وقفنا عليه أن حافظ أهل
الكوفة ومحدثها محمد بن العلاء بن كريب المتوفى سنة ٢٤٣ (أي بعد أن فضجت

ونظن أن أول من كتب عن العرب هو الحافظ الزهري الذي دون الحديث ؛ فقد نقل الجاحظ في البيان عن أبي زياد قال : كنا لانكتب إلا سنة ، وكان الزهري يكتب كل شيء ، فلما احتيج إليه عرف أنه أوعى الناس .

تاريخ الإسناد في الأدب

قد علمت كيف كان بدء الإسناد في الحديث وما أمر الحاجة التي بعثت عليه وكيف انتهى إلى التدوين . أما تاريخ اتصال ذلك بالأدب فقد دللناك على أن العرب إنما جرت في إسلامها من أمر الشعر والخبر والنسب ونحوها على مثل عاداتها في جاهليتها ؛ فلا جرم أنهم كانوا ينسبون أكثر ما يناقلونه ، إلا أن النسبة غير الإسناد فيما اصطلح عليه الرواة ؛ لأن الإسناد لا يراد إلا شهادة الزمن على اتصال النسب العلني بين راوي الشيء وصاحب الشيء المروى ، حتى يثبت العلم بذلك على وجه من الصحة ؛ كالدعوى التي تتلقى ببيتها من البيئنة ؛ وهذا لا يستقيم إلا إذا صارت الرواية صناعة علمية ؛ ولم يكن في العرب شيء من ذلك بالتحقيق ، إلا بعد قيام دولة بني مروان حين اتخذوا المؤدبين لأولادهم ؛ وذلك هو العهد الذي تسلسل فيه إسناد الحديث أيضاً لتشعب طرقة كما أو مانا إليه من قبل

وأول إسناد عرف في الأدب كان علياً بحتاً ، وذلك إسناد نصر بن عاصم اللبني إلى أبي الأسود الدؤلي في كتابه الذي وضعه في العربية وأشارنا إليه .

العلوم) أوصى أن تدفن كتبه معه قد فنت . . . فإن لم يكن هذا هو الحب الميت فلا قدرى ما ذا يكون . وقد ظهر لمحمد هذا بالكوفة ٣٠٠ ألف حديث ، قالوا : وكان ثقة مجماً عليه

ثم كان العلماء يروون المغازي ، وهذه لا بد فيها من الإسناد وإن كان قصيراً ،
لقرب التابعين من عهد ما الذي حدث فيه . ثم لما خيف على لسان العرب
من الفساد وقست الحاجة إلى الكتابة عن العرب لصيانة اللغة والاستعانة
على فهم القرآن والحديث وتجريد القياس في العربية وما إلى ذلك - نشأت
الطبقة التي ابتداء الإسناد في الأدب إلى رجالها : كجهاد الراوية ، وأبي عمرو
ابن العلاء ، وغيرهما : وصارت الرواية علمية محضة ؛ وبهذا تحقق معنى الإسناد
في الاصطلاح ، وكان ذلك بدء تاريخه في الأدب .

ثم ظهرت الطبقة التي أخذت عن هؤلاء ، وكانوا جميعاً إنما يطلبون
رواية الأدب للقيام به على تفسير ما يشقه من غريب القرآن والحديث ، حتى
لا تجد فيهم ألبتة من لا رواية له في الحديث كثرت أو قلت ، والمحدثون
يرون أنه ليس براوي عندهم من لم يرو من اللغة ^(١) : لأن موضوع الحديث
أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أفصح العرب ، ولذا لا يمكن أن يقيموا
آراءهم في غريب الأثر ومشقه الحديث إلا بما يحتجون به من الشعر وكلام
العرب ، مروياً بسنده أو مأخوذاً عن يسنده ؛ انتهى عما عسى أن يروا

(١) ورواة الأدب هم الذين جعلوا غريب الحديث علماً وخصوه بالتدوين ، وأول
من فعل ذلك منهم أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١٩ وقد ناهز المئة ؛ فإنه
جمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودة ، لبقية من
المعرفة كانت في الناس يومئذ ، ولأنه مبتدئ مثلاً جديداً ؛ ثم جمع النضر بن شميل
المتوفى سنة ٢٠٤ كتاباً أكبر من ذلك شرح فيه وبسط ، ثم الأحممى المتوفى سنة ٢١٣ ،
ثم قطرب المتوفى سنة ٢٠٦ ، ثم وضع أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ كتابه
الذي قرره به هذا الفن ، جمعه في أربعين سنة وكان خلاصة عمره ، لأنه تتبع الأحاديث
وأثار الصحابة والتابعين فجمع منها ما احتاج إلى بيانه بطرق أسانيدھا وحفظ روايتها ،
ثم تعقبه ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ فتتبع ما أغفله في كتاب ذي مجلدات عدة ؛ وقايع
أهل اللغة بعد ذلك على التصنيف في هذا الفن مما لا محل لبسطه في هذا الموضع .

به من الوضع والصنعة ، وتابعهم الفقهاء بعد ذلك ، فجعلوا المهارة في الشريعة -
والحذق بالفقه والبراعة في الفُتْيَا مفتقرة إلى الأصلين : الكتاب والسنة ،
وأقسام العربية : حتى إن الشافعي رحمه الله قال إنه طلب اللغة والأدب عشرين
سنة لا يريد بذلك إلا الاستعانة على الفقه .

وقد رأت تلك الطبقة التي أشرنا إليها أن ما بحث على الإسناد في الحديث -
قد تحقق في الأدب ، من افتعال اللغة والتزويد في الأخبار والصنعة في الشعر -
وأرادوا أن يطرد عنهم من ينبوع واحد ، فجعلوا الصنفين سواء في الرواية -
وأوجبوا الإسناد فيهما جميعاً .

ولم يكن الإسناد واجباً قبل ذلك على نحو ما هو في الحديث ؛ وأنت
تعتبر هذا بأن كل أسانيد الأدباء على اختلاف عصورهم إنما تنتهي إلى الطبقة -
الأولى فحسب ، كأبي عمرو بن العلاء ، وحماد الراوية ، وغيرهما ممن تصدروا
لِلرِوَايَةِ وكانوا ظهور هذه الصناعة في السماع والتدوين ؛ ولا تكاد تجد رواية -
واحدة يتصل سندها إلى الجاهلية في شيء من الشعر والخبر ، وإنما يكتفون
بالنسبة إلى أولئك ؛ لأنهم في أول تاريخ الراوية ، ولأنهم جميعاً يزعمون
أنهم أخذوا أكثر ما يروونه عن قوم أدركوا عرب الجاهلية أو نقلوا عن
أدركهم^(١) ؛ ولم يكن من سبيل إلى رد ما تناقلوه عن الجاهلية ، لأنه كان كل
ما في أيدي الرواة .

(١) رأينا في كثير من الكتب أن أبا عمرو بن العلاء روى عامة أخباره عن
أعراب قد أدركوا الجاهلية ؛ وذلك خطأ ركبته الفساح ، والصواب أنه روى عن أعراب
قد أدركوا أعراب الجاهلية ؛ لأن أبا عمرو ولد سنة ٧٠ وتوفي سنة ١٥٩ على الأكثر
في التاريخين ، وكان لا يأخذ إلا عن العرب ؛ قال الأصمعي : جلست إليه عشر حجاج
ما سمعته يحتاج بيت إسلامي .

ولم نعثّر في كل ما وقفنا عليه على سند في إحدى الروايات يتصل بالجاهلية ، وإنما وقفنا من ذلك على شيء لبعض الشعراء ، كالذي نقله علي بن حمزة في كتاب أغاليط الرواة . قال إن روبة بن العجاج الراجز (توفي سنة ١٤٥ عن سن عالية) سئل عن قول امرئ القيس :

أَطْعَنَهُمْ سُلُكِي وَتَخْلُوجَةٌ كَرَّكَ لَامَيْنِ عَلَى نَابِلٍ ^(١)

فقال : حدثني أبي عن أبيه ، قال حدثني عمي ، وكانت في بني دارم ، قالت : سألت امرأ القيس وهو يشرب طلي (خمرأ) له مع علقمة بن عبدة : ما معنى قولك كَرَّكَ لَامَيْنِ ؟ قال : مررت بنابيل وصاحبُه يناوله ، فما رأيت أسرع منه ، فشبهت به ...

ونخبر آخر ، وهو ما نقلوا عن حماد الراوية أنه قال : كان للكميت (الشاعر المتوفى سنة ١٢٦) جدتان أدركتا الجاهلية ، فكانتا تصفان له البادية وأمورها ، وتخبرانه بأخبار الناس في الجاهلية ؛ فإذا شك في شعر أو خبر عرضه عليهما فتخبرانه عنه ؛ فمر هناك كان عليه ...
والله أعلم بأمر هاتين الروایتين وأين تقعان من الصحة .

(١) اختلف علماء الشعر في شرح هذا البيت ، حتى تحدث الأصمعي عن أبي عمرو قال : كنت أسأل منذ ثلاثين سنة عن هذا البيت فلم أجد أحداً يعلمه ، حتى رأيت أعرابياً بالبادية فسألته عنه ففسره لي .
ومعنى نطعنهم سلكي : أي طعنأ مستويأ ، وقيل : السلسكي : على القصد أمام وجهك ، والمخلوجة : المعوجة عن يمين وشمال ، والسكر : أي الرد ، واللامان : السهمان ، والنابل : صاحب النبل .

وقال البقعي : إنما هو ذكر : كلامين ، أي تكرير كلام ، بمعنى قول القائل للرامي : ارم ارم ، أي ليس بين الطعنة والطعنة إلا بمقدار اللفظتين ، وقال زيد بن كندة : يريد أنه يطعن طعنتين مختلفتين ويوالي بينهما كما يوالي هذا القائل بين هاتين الكلمتين .

فائدة الإسناد إلى الرواة

عما تقدم تعلم أنه لولا الحديث لما خلصت اللغة ، ولجأت مشوبة بالكذب والتدليس ، ولفسد هذا العلم وما بُنى عليه ؛ وذلك قليلٌ من بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصرتة ، غير أنا رأينا قوماً ممن يَرُدُّون على الرواية ويتحكمون على السماع بالغرض مجرداً من النصفة ، وبالرأى مستهترين به دون أن يجعلوا له نصيباً من الثبوت والتوقي — يحددون فائدة الإسناد ولا يرون له خطراً كبيراً ، ثم لا يحدون في سلسلة تلك الأسماء التي توصلُ بها الأخبارُ إلا لغراً تاريخياً . ومنهم من يرى أن ذلك إنما جاء من أثر الرواة ومحبتهم أن تبقى أسماءهم مذكورة مُتدارسة ، فكأنهم دسوا تراجعهم في العلوم لتبقى ببقائهم ، وأن ذلك من حبائل ثقفهم وفطنتهم . . . إلى آخر ما يعقدون فيه أعناقهم من مثل هذه الآراء التي يُمَوِّهون بها على قصار النظر وذوى العقول المدخولة ؛ وهؤلاء وأشباههم كمن ينظرون إلى اللوحة الباسقة من أعلاها فيحسبون أنها قد نبتت من السماء ؛ لأنهم لم يستقروا تاريخ الاسناد ، ويظنون أن هذه العلوم المسندة قد دُفعت للناس على الكفاية ووقعت إليهم على قريب من التمام ، فهي هي في الكتب وفي الصدور ، لم يعترضها عارض ولا دخل عليها وهن ولا فساد .

وفريق آخر رأيناهم ينكرون كل ما جاءت به الروايات ويهتمون بالكتب ويطلعون على الإسناد ، ومن غريب التناقض في أمر هؤلاء أن في نفس اعتراضهم الجواب عليه ، فهم يقولون إن الخبر من الأخبار لا يثبت إلا عن رؤية حتى تكون حكاية على يقين ، فإذا عارضتهم بخبر وناظرتهم فيه قالوا : لك : هل رأيت ؟ هل شهدت ؟ هل لقيت صاحب الخبر ؟ وليت شعري ؛

هل غاية الاسناد إلا أن تكون كأنك رأيت وشهدت ولقيت صاحب الخبر الذي تسنده ؟ وهل هو — الاسناد — إلا تحقيق المعاصرة التي هي الشرط في ثبوت الرواية حتى كأنك أشهدت الزمان على صحة ما رويته ؛ لأن كل رجل في سلسلة الاسناد إنما هو قطعة من الزمن تتصل بقطعة إلى قطعة حتى يتها من ذلك مسلك التاريخ ويتضح نهجه كأنك تبصره على رأى العين ويقين الخبرة.

حفظ الأسانيد في الحديث

وقد عني المحدثون بعلم الرجال أتمّ عناية وأكملها ، بحيث لا يتعلق بغبارهم في ذلك الشار ومؤرخو الأمم جمعاء ، حتى جعلوا الإسناد عاليه رنازله كأنه علم الأخلاق التاريخي ، قد رتبوا فيه الرجال على طبقاتهم ، وأنزلوهم على المراتب المتفاوتة من العدالة والضبط ، ووزنوا في كفى التجريح والتعديل ^(١) ، وحاسبوهم على كل دقيق وجليل ، وبحشوا فيما كان من أمرهم.

(١) مما يشترطونه في رواية الحديث : أن يكون عدلاً ضابطاً ، وقد اختلفوا في تعريفهما اختلافاً كثيراً يناسب خطر ما يبني عليهما ، حتى ردوا العدالة مرد الملكات الثابتة في النفس ، لأن مبناهما على الأخلاق التي تعصم من الكذب والابتداع ، واصطلحوا على أن الضابط هو الذي يقل خطؤه في الرواية وورمه فيها بحيث يوافق الثقات فيما يرويه ، ويسمون ذلك إتيقناً أيضاً ، أما الثقة فهو الذي يجمع بين العدالة والضبط .

ولا يقبلون من مجهول العدالة ، كما لا يقبلون من مجهول العين الذي لم تعرفه العلماء ؛ ولكل ذلك شروط وأقسام كان المتقدمون يتشددون فيها ، فلما تأخر الزمن وتشعبت طرق الإسناد وكثر الرجال وقلت شروط العدالة البالغة ، وذلك حوالى المئة العاشرة ، ترخص المحدثون في تلك الشروط ، واكتفوا بأن يعتبروا في راوى الحديث الإتيقان وحسن الاحدوثة ونحو ذلك ، حتى لا تنفصم سلاسل الإسناد إذا فرض أنه لم يكن بد من إخلال أحد رجالها المتأخرين بما اشترطه المتقدمون .

على العزيمة وما كان على الرخصة ، وحفظوا أسماءهم وتبينوا صفاتهم ،
وتصفحوها على أخلاقهم ، كما يعرف الرجل الحكيم مثل ذلك من بنيه وأقرب
الناس إليه .

وهذا شأن لا تصوره الكلمات ، ولا يصفه إلا النظر في كتبه المدونة ،
كالكتب الموضوعة للطبقات والموضوعات وشروح الألفاظ من كتب
الحديث ، كصحيح البخاري ونحوه .

وقد قال دغفل بن حنظلة : « إن للعالم أربعاً : آفة ، ونسكدا ، وإضاعة ،
واستجاعة : فآفته النسيان ، ونسكده الكذب ، وإضاعته وضعه في غير
موضعه ، واستجاعته أنك لم تشبع منه » . قال الجاحظ : وإنما عاب
الاستجاعة لسوء تدبير أكثر العلماء ، ولخرق سياسة أكثر الرواة ، ولأن
الرواة إذا شغلوا عقولهم بالازدياد والجمع عن تحفظ ما قد حصلوه وتدبير
ما قد دونوه ، كان ذلك الازدياد داعياً إلى النقصان ، وذلك الربح سبباً
إلى الخسران ... اهـ والازدياد الذي وصفه كان شأن طائفة من العلماء
انصرفوا إلى حفظ الأسانيد وطلبوا الحديث الواحد من طرق كثيرة ،
رغبة في تنوع أسانيدها ، لا لفائدة إلا التمييز بهذا النوع من الحفظ ، فإنه

ولألفاظ التعديل عندهم مراتب : أعلاها قولهم : ثقة أو متقن أو ضابط أو حجة
(٢) خير صدوق مأمون لا بأس به (٣) شيخ (٤) صالح الحديث
ولألفاظ التجريح مراتب أيضاً : أدناها لين الحديث (٢) ليس بقوى ، وليس
بذاك (٣) مقارب الحديث ، أي رديته (٤) متروك الحديث وكذاب ووضاع ودجال
وواه ، وواه بمرة ، أي قولاً واحداً لا تردد فيه .

وبعض هذه الألفاظ يستعمله الأدباء ، ولذلك ذكرناها حتى تعرف مراتبها ؛
ومتى انتهينا إلى الكلام في علم الرواية وتدوينه نذكر أول من تكلم في الرجال جرحاً
وتعديلاً .

بعد أن اتسعت فنون الرواية أخذ أهلها في مذاهب التخصص ، فبعضهم كان أحفظ للنسب ، وبعضهم أحفظ للإسناد ، وبعضهم أحفظ للمعاني ، وبعضهم أحفظ لمتون الألفاظ ؛ وكل طائفة إنما تشارك غيرها فيما تعلمه وتنفرد دونها بما عرفت به ، ليكون إليها المرجع فيه ، ولكن أغرب ما وقفنا عليه مما يتعلق بالاتساع في حفظ الأسانيد ، ما ذكره من أن ابن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٧ كان يحفظ ١٢٠ تفسيراً للقرآن بأسانيد^(١) ، وهو الذي قيل فيه إن من جملة تصانيفه كتاباً في غريب الحديث يقع في خمسة وأربعين ألف ورقة ، وله أخبار أخرى من نوارد الحفظ نذكر بعضها في محله . وهذا الرجل لو سمع أو قرأ مائتي تفسير بأسانيدها لحفظها ؛ فإنه كان آية من آيات الله في الوعي وقوة الحافظة .

وبعد أن ضعف علم الرواية واقتصروا في الحديث على ما لا بد منه ، كان لا يذغ من حفاظ الأسانيد المتسعين فيها إلا الأفاذ الذين تعقم بهم الأزمنة المتطاولة ؛ ومن أشهرهم الحافظ أبو الخطاب بن دحية الأندلسي المتوفى سنة ٦٣٣ ، وقد انفرد هذا الرجل بحفظ حوشى اللغة ، حتى صار عنده مستعملاً ، وامتاز بذلك في المتأخرين ، كما انفرد بحفظ الأسانيد ، حتى إنه لما حضر إلى مصر في دولة بنى أيوب - أيام الملك الكامل - جمعوا له علماء الحديث فذكروا له أحاديث بأسانيد حولوا متونها ليعرفوا مبلغ حفظه ؛ فأعاد المتون المحولة وعرف عن تغييرها ، ثم ذكر الأحاديث على ما هي عليه من متونها الأصلية وردها إلى أسانيد^(٢) الصحيحة .

وكان مثل هذا يعد غريباً في القرن الثالث ، والحفاظ متوافرون ،

(١) مترك أن أول من صنف التفسير بالإسناد ، مالك بن أنس رضي الله عنه ، ثم صار من بعده طريقة المحدثين ، حتى ليقول أن تجد حافظاً منهم لا تفسير له

والإسانيد قريبة الأطراف ، فإن علماء مصر الذين امتحنوا أبا الخطاب إنما حذوا في ذلك حذو علماء بغداد في امتحان الإمام محمد بن إسماعيل البخارى صاحب الصحيح المتوفى سنة ٢٥٦ رحمه الله ؛ فقد نقل كثير من أهل قدم بغداد اجتماع أصحاب الحديث وعمدوا إلى مائة حديث فقبلوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا من هذا الإسناد لإسناد آخر ، وإسناد هذا لمن آخر ، ودفعوا إلى كل واحد عشرة أحاديث ليلقوها على البخارى في المجلس ؛ امتحاناً لحفظه ، فلما اطمأن المجلس بأهله ، انتدب أحدهم فقام وسأله عن حديث من العشرة التى حفظها ؛ فقال : لا أعرفه ! واستمروا يسألونه وهو يقول : لا أعرف ! حتى أتوا على المائة ، فلما علم أنهم فرغوا ، التفت إلى الأول فقال : أما حديثك الأول فقلت كذا وصوابه كذا ، وحديثك الثانى قلت فيه كذا وصوابه كذا ؛ واستمر حتى أتى على تمام العشرة ، ثم فعل بالآخرين مثل ذلك ، ما يخطئ ترتيب حديث على غير ما ألقى عليه ، ولا فى نسبة حديث إلى غير صاحبه الذى ألقاه ، وهو فى كل ذلك يرد كل من إلى إسناده ، وكل إسناد إلى منته ؛ فأقر الناس له بالحفظ . وقيل إنه كان يسمر قند أربعمائة من يطلبون الحديث ، فاجتمعوا سبعة أيام وأحبوا مخالطته ، فأدخلوا إسناد الشام فى إسناد العراق ، وإسناد العراق فى إسناد الشام ، وإسناد الحرم فى إسناد اليمن ؛ فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة ، لا فى الإسناد ولا فى المتن ؛ وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

حفظ الأسانيد فى الأدب

ذلك شأن الإسناد فى الحديث وعنايتهم بحفظه ، أما الإسناد فى الأدب فلا يراد منه إلا توثيق الرواية وإثبات صحتها وضمان عهدها ، لا أن يطلب

الراوية بذكر الإسناد حكاية ما يرويه على أنه عن معدل ، وإثبات ما يسنده على أنه إلى مقنع ؛ فإن اللغة ترجع إلى أقيسة معروفة ، وإن ما شذ عن هذه الأقيسة موضوع قطعاً إلا أن يحمل عن الثقة ، أو يتفرد به أهل الكفاية فيوردونه على أنه من الأفراد والنوادر ؛ وإن الشعر والخبر قد فشا فيهما الكذب والتوليد منذ القرن الأول ، ونشأ كثيرون من الرواة يشدون من العلوم الموضوع ، وينفقون من الأخبار المكدوبة ، ويموهون بمزج هذه الأمور على الناس ، ويخترعون الأشعار الكثيرة عند مناقلة الكلام وموازنة الأمور ؛ ومع ذلك فلم يُعَنَّ بأسرهم أهلُ التفتيش والتحقيق من العلماء ، إلا حيث يكون الخبر أو الشعر مظنةً الشاهد وموضع المثل ، فهناك يضربون درة بالأسداد ؛ مخافة أن يجرى في شيء من العلوم التي هي قوام الأصلين من الكتاب والسنة ؛ فحيث وجدت المعنى الديني تجد التثبت والتحقيق الذي لا مساغ فيه إلى خطرات الظنون ، فضلاً عن قرطات الأوهام ؛ ومتى اتقى هذا المعنى عن شيء فأمره عندهم بحساب ما يدور عليه . وإذا أردت أن تعرف مصداق ذلك فاعبره بما وضعه العلماء من ترجمة الإمام البخاري ونقد كتابه ؛ فما رأينا في الإسلام كتاباً استوفى شروط النقد الصحيح كلها كهذا الكتاب ^(١) ، ولو أنهم تناولوا ببعض تلك العناية كبار الرواة وخول الشعراء ونوابغ الكتاب ، لكانت العربية اليوم أغنى اللغات آداباً وأمتها أسباباً وأوسعها في تاريخ الآداب كتاباً ؛ ولكن الأدباء لم يحنوا من ذلك إلا ثمرة المراء ونكد الخلاف ، ولم يُحصِّلوا إلا الأشياء القليلة عما يتعلق باللغة ،

(١) قالوا إن الذين سمعوا كتاب البخاري من مؤلفه رواية ، تسعون ألف رجل ، كلهم روى عنه وأسند إليه ؛ فتأمل !

الأنبا موضح الشاهد : وذلك من أمرهم كما أرمأنا إليه ، بل كان أهل الشعر منهم يرون أنهم أشتاعوا العمر في الباطل ، ولم يحملوا من ثواب الأعمال بباطل (١)

والأسانيد في الأدب قصيرة ؛ لأن الرواة ما زالوا يحملون عن العرب قروناً بعد الإسلام على ما سبق لنا بيانه في الباب الأول ، ومن حمل شيئاً فهو سنده ؛ ثم إن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعد الظن ، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية كما سيجيء فكان عمر الإسناد ثلاثة قرون على الأكثر ؛ دع عنك ما كان من شأنهم في هذا الإسناد ؛ فإن الصدور منهم يكتفون بالنسبة غالباً — وهى بعض طرق الرواية كما ستعرفه — فيقولون : روينا عن فلان ، وحدثنا عن فلان ، ويكون بين الراوى والمروى عنه جيلان وأكثر .

بيد أن كل ذلك لا يدفع الثقة بما يرويه أهل الضبط والتحصيل منهم ، وهم قوم معبودون يعرفونهم بالعدالة ، ثم لأنهم يأخذون عن الثقات ، ولأن أكثر ما يروونه لا وجه للخلاف فيه ، وإذا اختلفوا فى شيء فلا يكون بذلك قادحا فيهم ؛ لأن مظنة الخلاف إنما تكون فى ضعف الرواية أو الراوية ، وسيأتى شرح ذلك فيما يأتى .

أصل التصحيف

وقد قلنا إن الإسناد فى الحديث استتبع الإسناد فى الأدب ، وذكرنا فى أخذ المحدثين عن الصحف أنهم يُعْمَزُونَ بذلك ، وإن كان مافى الصحيفة

(١) سيأتى لهذا المعنى مزيد من البيان فى موضع آخر .

صحیحاً ، فيقولون مثلاً : إن فلاناً ثقة وبعض روايته صحيحة ^(١) ، وقد جرى
أهل الأدب في أمر الإسناد على ذلك أيضاً . وأصل التصحيح رواية
الخطأ عن قراءة الصحف باشتباه الحروف ؛ فقد كانوا يكتبون في القرن
الأول بدون نقط ولا شكل ، يفعلون ذلك في المصاحف وغيرها ؛ فكان
الذي يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقاه من أفواه القراء تشتبه عليه
الحروف فيصحف ، وغير الناس على ذلك إلى أيام عبد الملك بن مروان ،
ففرغ الحجاج إلى كتابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشبهة علامات ؛
فيقال إن نصر بن عاصم قام بذلك فوضع النقط ، فغير الناس بذلك زماناً
لا يكتبون إلا منقوطة ، وكان أبو الأسود قد وضع النقط قبل نقط نصر
لضبط الحروف - شكلها - ، فاشتبه الأمر واستمر يقع التصحيح ؛ فأحدثوا
الإعجام - أي الشكل بالحركات على ما أرادوه في أول التعبير بذلك -
فكانوا يتبعون النقط بالإعجام . ولكن ذلك لم يكن مستقضى في كل ما يكتب
ولا كان كل من يقرأ يستقضى ضبط الكلمة ونقطها ^(٢) ؛ فلم يزل يعتري

(١) أصل تجويزهم الرواية من الصحيحة والإسناد بها إلى صاحبها ، أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أملى صحيفة الزكاة والديات ، وهي التي كانت عند أبي بكر
رضي الله عنه - وقد أشرنا إليها - ثم صار الناس يخبرون بها عنه ، لأنها انتهت إليهم
بطريق المناولة ، وهذا هو أصل الإجازة التي هي من طرق الرواية كما سنبينه . وقد
وقفنا على أخبار مما يتعلق بالصحف المروى منها أضربنا عن ذكرها اختصاراً .
(٢) وقفنا على أسماء بعض علماء ذكروا أنهم كانوا يخطئون إذا قرءوا القرآن
نظراً ؛ فمن أشهرهم أبو صالح مولى أم هانئ ، أخذ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ،
وكان مفسراً ؛ فكان الشعبي يراه فيقول : تفسر القرآن ولا تحسن أن تقرأه نظراً ؛
وحمد الراوية : ذكر العسكري أنه كان يصحف نيلاً وثلاثين حرفاً من القرآن .
وأبو عبيدة الراوية ، قال إن قتيبة في المعارف : وكان يخطئ إذا قرأ القرآن نظراً ؛ فإذا
كان هذا بعض شأنهم في القرآن وهم يحفظونه ويفسرونه ، فالشأن في غير القرآن
أعجب . ولم يزل هذا التصحيح من أمر من لم يعتادوا القراءة إذا فرءوا .

التصحيح ؛ فالتمسوا حيلة فلم يقدرُوا على غير الآخذ من أفواه الرجال ؛
وكان ذلك كله قبل أن تستبحر فيهم الرواية ؛ فلهذا وأشباهه قالوا : لا تأخذوا
القرآن من مُصحفِي ، ولا العلم من صُحُفِي ١

ولما استجرت لهم أطراف الرواية وكثر التدوين ، كان أشد ما يهجنى به
الرواية إسنادها إلى المصحف ؛ لأن ذلك غمزة في ضبطه وتحصيله ، ولأن
الرواة كانوا يتفاوتون بمقدار ما يصحفون أو يصححون (١) ؛ ولا يكون
التصحيح إلا بلقاء العلماء والرواة والمتقدمين في صناعتهم المُتَقِنِينَ لما حفظوه
والإسناد إليهم ؛ وقد هجا بعض الشعراء أبا حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠
وهو واحد عصره في فنه ، فلم يزد على أن قال في عيبه والزراية عليه :
إذا أسند القوم أخبارهم فإسنادُهُ المصحفُ والهاجسُ

وأورد العسكري في موضع من كتابه (التصحيح) شرح بيت لابن
مقبل ، فنبه قبل إيراده على أنه كتبه من كتاب لبعض العلماء ، قال : « ولا
أضمن عهده ، لأنى لا أعتد إلا بما أخذته رواية من أفواه الرجال أو
قرأته عليهم » .

فلما كان القرن الخامس وابتدأت الرواية تمفو وتجرد بأنفاس أهلها ،
بعد أن تميزت العلوم ووضعت فيها السكتب الكثيرة ودونت رواياتُ
الصدور المتقدمين — ضعف أمرُ الإسناد شيئا غير قليل ، ولكن بقيت
فيه بقية يتماسك بها ، حتى إن أبا محمد الأعرابي المعروف بالأسود ، العلامة

(١) أحصى العسكري المتوفى سنة ٣٨٢ في كتابه (التصحيح والتحريف) ما وهم
فيه جلة العلماء وأفراد الرواة من البصريين والكوفيين ، وكتابه أجمع ما وضع في هذا
الباب ، وقد طبعت منه قطعة في مصر

النسابة الذي تصدر في القرن الخامس للرد على العلماء والأخذ على القدماء
أكان لا يستطيع أن يروى بغير إسناد ؛ فكان يُسند إلى رجل مجهول يسميه
(محمد بن أحمد أبا النداء) ، وكان أبو يعلى بن الهبارية الشاعر يعيره بذلك
ويقول : من أبا النداء في العالم ؟ لاشيخ مشهور ولا ذو علم منشور !^(١)

إسناد الكتب

ومن يومئذ صار أمر الإسناد مقصوراً على تلقى الكتب العلمية
وروايتها بالسند عن مؤلفيها ؛ لأن العلم كان قد فضج وكملت فنونه ، ثم كان
اللسان العرب قد اختبل وكان أمرهم قد اختل ، فلم تعد الرواية عنهم تجدى
شيئاً ؛ وذلك ما شئناه آنفاً بالأسانيد العلمية . وكان سماع الكتب ورعايتها
عن مؤلفيها معروفاً من أول عهد التأليف ، ولكنه لم يكن مما يُتَّبَهِى به
إلا منذ بدأت الرواية تضعف في القرن الرابع ، وحين كثرت الكتب ؛ فكان
الصولي الأديب المتوفى سنة ٣٣٥ يتبعها عظيم بكتبه وهي مصفوفة وجلودها
بمختلفة الألوان ، ويقول : هذه الكتب كلها سماع ! وقد هيجى بذلك لأن
الناس لم يكونوا قد ساروا هذه السنة بعد^(٢)

(١) قال ياقوت (عن أبي محمد الأعرابي) : كان علامة نسابة عارفاً بأيام العرب وأشعارها
وأحوالها . . . وكان لا يقنعه أن يرد على أهل العلم رداً جميلاً ، إنما يجعله من باب السخرية
والتهمك وضرب الأمثال . . . وقال : رأيت في بعض تصانيفه وقد قرئ عليه سنة ٤٢٨ .
والعجيب أن ياقوتاً ترجم أبا النداء المجهول وقال : واسع العلم راجح المعرفة
باللغة وأخبار العرب وأشعارها . . . ثم صرح أنه استدل على ذلك برواية الأسود
عنه في كل كتبه . . . مع أنه لا يعرف له شيخاً ولا تلميذاً غير الأسود هذا !

(٢) المحدثون يشترطون مع سماع الكتب مقابلة ما يكتبه المحدث بأصل شيخه
الذي كتب عنه ، أو بأصل أصل شيخه المقابل به ، بشرط أن يكون الأصل
الثاني قوبل على الأول ، أو بفرع مقابل بأصل السماع ، وليس من هذا شيء في الأدب .

ومن ثم صاروا يطلقون لفظ (الصحفي) على من يأخذ من الكتب
بنفسه دون أن يتأقها بإسناد معروف إلى مؤلفيها ، حتى إنهم لما عابوا
الحسن بن أحمد النحوي (في أواخر القرن الخامس) وكان يحسن كتابه
سبويه في النحو ، قالوا : إنما كان في فهم الكتاب ضحيفاً .

وكان موفق الدين النحوي المتوفى سنة ٥٨٥ هـ آية عصره في النحو ، ولم
يكن أخذه عن إمام ، إنما كان يحل مشكله بنفسه ، ويراجع في فاضله صادق
حسبه ، فلما جرت المناظرة بينه وبين عمر بن الشحنة النحوي المشهور وظهر
فيها موفق الدين هذا ، لم يكن لابن الشحنة قرار إلا أن قال له : أنت صحفي
يعيبه بذلك ، فسافر موفق الدين من إربل إلى بغداد ، ولحق بها مكي بن
ريان ، فقرأ عليه أصول ابن السراج وكثيراً من كتاب سبويه ، ولم يفعل ذلك
حاجة به إلى إفهام ، وإنما أراد أن ينتمي على عادتهم إلى إمام (١) .

ومن كان ثقة مسنداً للكتب وفاته إسناد كتاب مما يعنده الناس من
الأمهات والأصول ، عذره متساهلاً في الرواية ؛ وقد نقل ياقوت أن علي
ابن جعفر المعروف بابن القطاع الصقلي (من صقلية) إمام وقته بمصر في
علم العربية وفنون الأدب المتوفى سنة ٥١٥ هـ ، لما قدم إلى مصر سأله نقاد
المصريين عن كتاب الصحاح ، فذكر أنه لم يصل إليهم ، قال : ولذلك نسبوه
إلى التساهل في الرواية ، ثم لما رأى اشتغالهم به ركب لهم إسناداً وأخذهم الناس

(١) كان موفق الدين مفتناً في العلوم ، ولكنه كان الآفة الكبرى في العربية ، وقالوا
إنه لما رحل إلى بغداد أخذ معه جملة لينفقها على النحو ، فلم يجد من يرضيه عليه
فأنفقها على تعلم الضرب بالعود وكان مكي الذي انتهى إليه يراجع في المسائل
المشكلة ويرجع إلى رأيه في أجوبة ما يورد عليه .

عنه متقلدين له ^(١) . ولهذا قلنا كان يظهر كتاباً لإمام في فنه إلا سارع الناس إلى قراءته عليه ، ورحلوا إليه في ذلك بغية الانتهاء وتحقيق الإسناد ؛ وقد ذكرنا أن بعضهم كان يقرأ المقامات على الحريري (توفي سنة ٥١٦) فوصل إلى قوله :

يا أهلَ ذا المغنى وُقِيتُمْ شَرًّا ولا لَقِيتُمْ ما بَقِيتُمْ ضَرًّا
قد رفع الليلُ الذي اكفهرًا إلى ذراكم شعثًا مُغْبَرًّا
فقرأها (سَغْبًا مُغْبَرًّا) ففكر الحريري ساعة ثم قال : « والله لقد أجدت
التصحيف ؛ قرب شعثٍ مُغْبَرٍّ غيرُ سَغْبٍ مُعْتَرٍّ ، والسغبُ المعترُّ موضعُ
الحاجة ؛ ولولا أني كتبت بخطي إلى هذا اليوم على سبعمائة نسخة قرئت
على لغيرته كذلك ! »

ولا يزال إسناد كتب الحديث وبعض كتب العربية معروفًا عند كبار العلماء إلى اليوم .

(١) أول من أدخل كتب اللغة والنحو إلى مصر ورواها بأسانيدها هو الوليد بن محمد التميمي النحوي المشهور بولاد ، وأصله من البصرة ، ولكنه نشأ بمصر ، ثم رحل وأخذ عن المهلب تلميذ الخليل بن أحمد وغيره ، وروى كتب اللغة والنحو ، ولم يكن بمصر قبله شيء منها ، وقوف سنة ٢٦٣ ، وسند كوفي تاريخ الأدب الأندلسي أول من أدخل كتب الأدب إليها

الحفظ في الإسلام

بسطنا في أول الكلام ما حضرنا من أسباب حفظ العرب في الجاهلية
هو صدر الإسلام ، ونريد هنا أن نذكر تاريخ الحفظ بعد ذلك ؛ فإنه كان مادة
الرواية ومدارها . ولقد رأينا كثيراً من أهل عصرنا يمتنعون علماء العرب
مضغاً ، ويلوون ألسنتهم بعبارات من الإزراء على ماوردت به الرواية من أنباء
حفظهم ، لا يعجبون في أنفسهم من أن يكون ذلك صدقاً فحسب ، وليكنهم
يعجبونك من كذبه ، ويذهبونك على سخافة المغالاة فيه بزعمهم ؛ لما يشق عليهم
من النزوع إلى مثله والأخذ في ناحيته ، ولقصر نظرهم عن الطموح إلى بعض
مراتبه ؛ فيأتونك بالكلام اعتسافاً ، ويتخرون بالاحكام جزافاً ، ويزعمون
أن أكثر ما روى عن علمائنا في الحفظ فهو إما تنفيق لهم في سوق التاريخ ،
أو تلفيق عليهم في مساقه ؛ ولو أنك اعترضت الحجة في مدارج أنفاسهم
لرأيتها هواء ، أو كلاماً هراء ؛ فهم يقيسون على ما في طباعهم من الكلال ،
وما في أنفسهم من الهوينى والوكال ؛ ثم هم قوم لا يكشفون عن أسباب
الحوادث العربية ، ولا ينفذون بين معاهد تلك الأمور ومصادرهما ؛ وقد جهلوا
تاريخ الرواية ، وجهلوا معه الأسباب التي بعثت من تلك الهمم سوابق غاياتها ،
وأظهرت لها من معجزات الحفظ خوارق آياتها ، ورفعت للأجيال على
قمة التاريخ العقلي خوافق راياتها ؛ فهو لاء لا يزيد على أن نقول فيهم : هؤلاء...
وليس تاريخ العرب وحدهم هو الذي امتاز بنوابغ الحفاظ ، بل الحفظ
بوجوده من أقدم أزمنة التاريخ ؛ لأن الحافظة كانت وحدها عند القدماء
كتاب التاريخ والتقاليد والشرائع والآداب وما إليها ؛ فكانت هي صورة

الفكر الإنساني على الحقيقة ؛ وقد ذكروا من قدماء الحفاظ : متيريداتس ،
الكبير الذي كان ملكاً على الشمال من غربي آسيا الصغرى في القرن الأول ،
قبل الميلاد ، فقالوا إن هذا الملك كان يحكم على اثنتين وعشرين أمة مختلفة ،
وزعموا أنه كان يخطب على كل منها بلغتها ، ويدعو كل واحد من جنده باسمه ؛
وذكروا مثل ذلك عن قورش ملك الفرس ، وسببيون الآسيوي ، والأمبراطور
أدريان وغيرهم ؛ وهذا أمر لا ينقطع في عصر من العصور ؛ فإن من الناس
من تكون أذناه وعينه أبواباً للتاريخ ، فلا يسمع أو يقرأ شيئاً إلا حفظه
ثم لا ينساه ؛ وفي أوروبا وأمريكا لعهدنا شواهد كثيرة لانطيل باستقصائها
فإن أحداً لا ينكرها .

يبد أن تاريخ العرب إنما امتاز بسعة مادة المحفوظ وتنوعها ، وبالأسباب
الدينية التي بعثتهم على الحفظ ، مما أومأنا إليه في محله ؛ ومن القواعد المطردة
التي تبينناها من البحث في التاريخ العربي ، أن كل شيء للعرب إذا تعلق به
سبب من الدين جاءوا فيه بالمعجزات التي يبرزون فيها الأمم كافة ويجعلونها
من أنفسهم طبقة في التاريخ وحدها ، ولم نر هذه القاعدة تخلفت في أمر
من أمورهم ؛ وهي بعض ماخص به هذا الدين الحنيف الذي وجد العالم
وفي كتابه الكريم معجزته الخالدة .

وبعدُ فإن الحافظة نفسها تتفاوت درجاتها في الناس ، وتتفاوت في
أدوار الحياة للشخص الواحد باعتبار الأسباب الوراثية والآفات والعلل
وما يكون من الإهمال والاستعمال ، كما تختلف قوة وضعفها في بعض أنواع
المحفوظات دون بعضها ، على حسب ما رُكِّب في الفطرة وما تمس إليه
الحاجة ؛ فليس ما يحفظه الرياضي ، بالذي يستطيعه المحدث أو اللغوي ، ولا

حفظ هذين كحفظ غيرهم من أهل الطبقات الأخرى ، وهلم جرا . وإن نواذر الحفظ التي تُروى عن العرب إنما جاءت عن أفراد رُزِقوا شمو هذه القوة الطبيعية ، وتفرغوا لها برهة العمر عما يشغل الذرع ، وبذلك الطاقة ، ويقسم القلب ، ويشعث الفكر ؛ فلم يكن من العجيب أن يحفظوا ما حفظوه ، ولكن العجيب أن لا يكونوا قد حفظوا أكثر من ذلك ؛ فأولئك قوم هياهم الله لما برعوا فيه بالأسباب الآخذة إليه ، والعلل المقصورة عليه ؛ فاجتمعت له أنفسهم ، وتوفرت قواهم ، وفرغت أذهانهم ؛ حتى لم يكن من هم أحدهم إلا أن يرى نفسه شخصاً للعلم الذي هو بسبيله ؛ فيقال فلان صاحب الفن والفن هو فلان .

دع عنك ما كان على الناس من مؤنة الكتابة في القرن الأول وبعض الثاني إذا ابتغوا أن يتكلموا على الخطوط ويدونوا ما يقع إليهم من فنون العلم تدويناً يغنيهم عن الحفظ ويُجزئ ما تُجزئه المؤلفات المعدة للمراجعة والتصفح ؛ إذ كانوا إنما يكتبون على الرقاع واللخاف (حجارة بيض رقائق عراض) وعصب النخل والجلود والعظام ونحوها ، مما يأتي على ما فيه أيسر أسباب التلف أيها كان ؛ واستمروا يكتبون بعد الإسلام على الجلود والرقوق المهيأة بالصناعة من الجلد ، وعلى الورق الصيني وغيره نادراً ، إلى آخر عهد الأمويين ؛ فلما كان زمن السفاح أول الخلفاء العباسيين (توفي سنة ١٣٦) غير وزيره خالد بن برمك (توفي سنة ١٦٣) الدفاتر من الأدراج (لفائف الجلد) إلى الكتب ؛ ولكتبتها كانت كتباً من الجلد ، وبقيت كذلك حتى اتخذ الفضل بن يحيى البرمكي هذا الكاغد (الورق) وأشار بصناعته ؛ فشاعت الكتابة فيه مع الجلود والقراطيس وأصناف أخرى من الورق الصيني

والتهامى والخراسانى ؛ وأخذ الناس من ذلك الصحف والدفاتر ؛ ومن ثم
تمت لهم أدوات التأليف ، ولكن بعد أن استبحرت فنون الرواية ودرج
أهلها على الحفظ ورأوا فيه صلاح الأمر وسداد الرأى وبلغوا منه كل مبلغ ؛
وإنما كانوا يكتبون قبل ذلك فى الرق لكثرة الحفظ وقلة الرسائل السلطانية
والصكوك ، فلما طما ببحر التأليف والتدوين ، وكثر ترسيل السلطان وصكوكه
ضاق الرق عن ذلك فلم يكن لهم بد من تلك الصناعة .

ويبتدى تاريخ الحفاظ الممدودين فى الإسلام بعبد الله بن عباس رضى
الله عنهما ؛ فقد كان لا يدور فى مسمعيه شىء إلا وعاه وأثبتته ، وقد مر بك
الخبر الذى رد فيه قصيدة ابن أبى ربيعة ولم يكن سمعها إلا تلك المرة صفحاً ؛
فلا جرم أن كان صدره رضى الله عنه خزانة العرب ، إليه مرجعهم فى
التفسير والحديث والحلال والحرام والعربية والشعر ؛ ولو صحت نسبة ما رواه
بعض الرواة عن الزهرى عن عكرمة عن ابن عباس من أنه قال : إنه يولد فى
كل سبعين سنة من يحفظ كل شىء ^(١) . لكان ابن عباس نفسه صاحب

(١) يتناقل العلماء أيضاً خبرين غير هذا وهما بسبيل منه فى التقسيم : أحدهما
عن أصحاب الآلاف ، والآخر عن أصحاب المئات ؛ وذلك كله فيما نرى من
موضوعات الصوفية : يزعمون مرة أنه من الجفر الجامع الذى حوى أخبار الدنيا ولا
يطلع عليه إلا أهل الكشف منهم — ولل كلام على الجفر تاريخ لا يسعه المقام —
ومرة يردون ذلك فى الرواية إلى ابن عباس نفسه ؛ لأنهم وضعوا عليه أشياء كثيرة
ونخلوه أموراً من الغيبين : الماضى الذى لم يدركه التاريخ ، والآتى الذى هو تاريخ
فى علم الله . أما خبر الآلاف فهو ما يزعمون من أن الله يبعث على رأس كل ألف
مسنة نبياً ، ويذكرون أن الدنيا أسبوع من أسابيع الآخرة (وإن يوماً عند ربك
كألف سنة مما تعدون) فيكون عمر الدنيا سبعة آلاف سنة ، يبعث فى الآلاف
الأولى آدم ، وفى الثانية إدريس ، وفى الثالثة نوح ، وفى الرابعة إبراهيم ، وفى

السبعين الأولى في الإسلام ؛ أما إن كان الخبر من أكاذيب عكرمة ، فيكون قد وُصِفَ به أستاذه ابن عباس أصدق الوصف .

ثم كان بعد ابن عباس الشعبي من التابعين ، وكان يقول : ما كنت سواداً في بياض إلى يومى هذا ، ولا حدثني أحدٌ بحديث قط إلا حفظته ، وفشا الحفظ في كثير من طبقة التابعين ، وإنما نوهنا بالشعبي لأنه أوحدهم في حفظ الأدب ، كما أنه أوحدهم في حفظ الحديث ؛ وقد صار في التفنن مثلاً دائراً على الألسنة ، وكان يقول : لست لشيء من العلوم أقل رواية من الشعر ، ولو شئت لأنشدت شهراً ثم لا أعيد بيتاً واحداً ،

وما أظلمهم القرن الثاني حتى كثر الحفاظ واتسعوا في فنون المحفوظ ، وخاصة بعد أن نشأ الإسناد واشتغلوا بطريقة ؛ والإسناد إنما يعتبر به اتصال السماع ، فهو راجع إلى التلقي والتلقين ، ونحن نرى أنه لولا حفظ الحديث ما اشتغلوا بالإسناد ، ولولا الإسناد ما ثبتوا على الحفظ ، وقد وُجِدَا في الرواية جميعاً وذهباً جميعاً .

وبعد ؛ فقد كان التدبير عند ما أجمعنا التية على كتابة هذا الفصل ، أن نفيض في ذكر الحفاظ جيلاً بعد جيل إلى سقوط الرواية ، ثم نستقصي

الخامسة موسى ، وفي السادسة عيسى ، وفي السابعة نبينا محمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين . وأما خبر المئات فهو الأخ الصغير لذلك الخبر ، قالوا : إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها ؛ فكان على رأس الأولى عمر ابن عبد العزيز ، وعلى الثانية الشافعي - وقيل المسأون العباسي - ولم نقف على مبعوثي المائتين الثالثة والرابعة . وقال الغزالي عن نفسه إنه المبعوث على رأس الخامسة . وقالوا إن ابن العربي هو المبعوث على رأس السادسة ، وابن دقيق العيد في السابعة ؛ وعمر البلقيني في الثامنة ؛ وقال السيوطي عن نفسه إنه صاحب التاسعة ، ثم لم يعد أحد يقول ، والله أعلم

أسماء من اشتهروا منهم بعد ذلك إلى هذه الغاية من رققنا على أخبارهم في بطون الكتب ؛ ولسكننا رأينا الشوط بطيئاً والمسادة حافلة وفي دون ذلك بلاغ ، فاجتزأنا بالنتف والنوادر مما يتعلق بالآداب دون الحديث ^(١) ؛ تفادياً من أن يُعَدَّ ذلك منا إغراقاً في الحشد والاجتلاب ، وتوسعاً من الضيق في هذا الباب .

ذكروا عن حماد الراوية المتوفى سنة ١٥٥ (وهو أول من خصص بلقب الراوية من الأدباء) وكانت ملوك بني مروان تقدمه وتؤثره وتسمي

(١) لما كان الحديث مبنياً على الإسناد ، كان الحفظ فيه أثبت والحفاظ له أكثر ؛ فهناك حفظ الأسانيد والعمال ، وأسماء الرجال ووفياتهم وطبقاتهم ، ومتون الأحاديث والسنن ، ثم ما يتبع ذلك من جمل العلوم الأخرى التي لا بد للحدث منها . وينبغي لمن يقرأ أخبار الحفاظ من أهل الحديث أن لا يبادر بالإنكار ولا يجزم بالمبالغة في الأخبار ، فإذا رأى أن الإمام أحمد بن حنبل كان يحفظ ألف ألف حديث ، وأبا زرعة سبعة مائة ألف حديث (وأبو زرعة هو الذي سئل عن رجل حلف بالطلاق أن أبا زرعة يحفظ مائة ألف حديث هل يحنث وتطلق امرأته ؟ قال : لا) وأن اسحق ابن راهويه كان يملئ سبعين ألف حديث من حفظه - إذا رأى ذلك وما إليه فلا يتوهم أن كل هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يشك في صحته ويستريب بما رأى ، وإنما يتبعه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً وتقريراً وصفة ، ويدخله شيء كثير من آثار الصحابة ، لأن غرض الراوى بيان الشرع ؛ وقد نقل ابن حجر في طبقات الصحابة أن عدد الصحابة ممن رأى النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه وسمع منه ونقل عنه ، مائة ألف وأربعة عشر ألفاً ، رضى الله عنهم ؛ فانظر ما يكون مبلغ ما يروى عن هؤلاء .

وذلك كله غير الموضوعات ، ولا بد منها للمحدثين ليصونوا بها الصحيح وليتكلموا في عملها وأسانيدها ، وهو شطر من علم الرواية ، وعلى أن ابن حنبل يحفظ مليون حديث فإنه لم يذكر في مسنده إلا خمسين ألفاً ، وقيل إنه يحفظ مائة وخمسين ألفاً بالأسانيد والمتون ، والباقي من أخبار الصحابة وغيرها

بره : أن الوليد بن يزيد قال له يوماً : بسم استعنت بهذا اللقب فليس لك
الراوية ؟

قال : بأني أروى لكل شاعر تعرفه يا أمير المؤمنين أو سمعت به ، ثم
أروى لأكثر منهم ممن تعترف بأنك لا تعرفهم ولا سمعت بهم ، ثم
لا يُلشدني أحدٌ شعراً لقديم أو مُحَدَّث إلا ميزت القديم منه من المحدث .

قال : إن هذا العلم وأبيك كثير ؛ فكم مقدار ما تحفظه من الشعر ؟
قال : كثير ، ولكنني أنشدك على أي حرف شئت من حرف المعجم مائة
قصيدة سوى المقطعات من شعر الجاهلية .

قال : سأمتحنك . وأمره الوليد بالإنشاد ، فأنشده حتى عنجر الوليد ، ثم
وكل به من استخلفه أن يصدقه عنه ويستوفي عليه ، فأنشده ألفي قصيدة
وتسعمائة قصيدة للجاهليين !

وروى عن الطِّرِمَاح الشاعر أنه قال : أنشدت حماداً الراوية في مسجد
الكوفة - وكان أذكى الناس وأحفظهم - قولي :

« بَانَ الْخَلِيطُ بِسُحْرَةِ قَتَبْدُودٍ »

وهي ستون بيتاً ، فسكت ساعة ولا أدرى ما يريد ؛ ثم أقبل على فقال :
هذه لك ؟ قلت نعم ! قال : ليس الأمر كذلك ! ثم رَدَّها عليّ كلها وزيادة
عشرين بيتاً زادها في رقبته ، فقلت له : ويحك ! إن هذا شعر قلته عند أيام
ما اطلع عليه أحد ! فقال : قد والله قلتُ هذا الشعر منذ عشرين سنة ، وإلا
فعلّى وعلى ... ! فقلت : لله على حَبَّةٍ أحجها حافياً راجلاً إن جالسُك
بعدها أبداً !

وكان الأصمعي (المتوفى سنة ٢١٥) آية في سرعة الحفظ والتعلق : كان

يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة دون الشعر والأخبار ، وذكروا أنه لما
قدم الحسن بن سهل العراق ، قال : أحب أن أجمع قوما من أهل الأدب ؛
فأحضرت أبا عبيدة ، والأصمعي ، ونصر بن علي الجهضمي ، وأبا بكر النجوي ؛
فابتدأ الحسن فنظر في رقاع بين يديه للناس في حاجاتهم فوق عليها ، فكانت
خمسين رقعة ، ثم أمر فدُفعت إلى الخازن ، ثم أقبل عليهم فقال : قد فعلنا
خيراً ونظرنا في بعض ما نرجو نفعه من أمور الناس والرعية ، فلتأخذ الآن
فيما نحتاج إليه ؛ فأفاضوا في ذكر الحفاظ ، فذكروا الزهري ، وقتادة ،
ومروا ؛ فالتفت أبو عبيدة فقال : ما الغرض أيها الأمير في ذكر من مضى
وبالحضرة ههنا من يقول إنه مقرأ كتاباً نط فاحتاج أن يعود فيه ، ولا
دخل قلبه شيء فخرج عنه ؟ فالتفت الأصمعي وقال : إنما يريدني بهذا القول
أيها الأمير ، والأمر في ذلك على ما حكى ، وأنا أقرب إليك ^(١) : قد نظر
الأمير فيما نظر من الرقاع ، وأنا أعيد ما فيها وما وقع به الأمير على
رقعة رقعة !

قال : فأمر وأحضرت الرقاع ، فقال الأصمعي : سأل صاحب الرقعة
الأولى كذا واسمه كذا فوقع له بكذا ، والرقعة الثانية ، والثالثة ، حتى مر في
تيف وأربعين رقعة ؛ فالتفت إليه نصر بن علي فقال : أيها الرجل ، أبق على
نفسك من العين ! فكف الأصمعي .

وكان أبو محاتم الشيباني المتوفى سنة ٢٤٨ لا ينسى شيئاً ، حتى قيل فيه
إنه صاحب السبعين لعهدده ؛ ولما قدم مكة لزم ابن عيينة فلم يكن يفارق

(١) كان الأصمعي كثير الذهاب بنفسه ، يخبر عنها بالثناء كما يخبر الإنسان عن
حقيقة ، وإنما جاء ذلك من طول صحبته للخلفاء والأمراء .

مجلسه ، فحدث أنه قال له يوماً : يا فتى ، أراك حسن الملازمة والاستماع ، ولا أراك تحظى من ذاك بشيء ! (قال أبو محلم) : قلت : وكيف ؟ قال : لأنى لا أراك تكتب شيئاً مما يمر ! قلت : إنى أحفظه ! قال : كل ما حدثت به حفظته ؟ قلت : نعم ! فأخذ دفتر إنسان بين يديه وقال : أعد على ما حدثت به اليوم . فأعدته فما خرمت حرفاً ، فأخذ مجلساً آخر من مجالسه ، فأمر رثته عليه : فأورد حديث السبعين عن ابن عباس ، وضرب بيده على جنبي وقال : أراك صاحب السبعين !

وسأل الواثق يوماً أبا محلم هذا عن شاهد من الشعراء فيه ذكر المرأة (وهو القفر الذى لا نبت فيه) فأفكر طويلاً حتى أنشد بعض الحاضرين بيتاً لبعض بنى أسد : فضحك أبو محلم ثم قال للذى أنشده : ربما بعد الشيء عن الإنسان وهو أقرب إليه مما فى كفه ؛ والله لا تبرح حتى أنشدك ؛ فأنشده للعرب مائة بيت معروف لشاعر معروف فى كل بيت منها ذكر المرأة .

وكان بNDAR بن عبيد الحميد (وهو معاصر لأبى محلم) لا يشد عن حفظه من شعر الجاهلية والإسلام إلا القليل : ذكروا أنه يحفظ سبعمائة قصيدة أول كل قصيدة منها : بAnt سعاد^(١)

(١) أشهر القصائد بهذا الابتداء قصيدة كعب بن زهير المشهور التى يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

ومن أجلها عرفت القصائد بهذا الابتداء . ومما ينظر إلى هذا الخبر ما رواه الأصمعى ، قال : جاء فتيان إلى أبى ضمضم بعد العشاء ، فقال : ما جاء بكم يا خبيثاء ؟ قالوا : جئناك نتحدث ، قال : كذبتى ، بل قلتم كبر الشيخ وتبلغته السن عسى أن نأخذ عليه سقطاً ؛ فأنشدهم مائة شاعر كلهم اسمه عمرو : قال الأصمعى : فعددت وخاف الآخر فلم تقدر على أكثر من ثلاثين

وكان ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ أحفظ الناس وأوسعهم علماً ؛ تنقرا عليه
سدواوين العرب كلها أو أكثرها فيسبق إلى إتمامها من حفظه ؛ وقد تصدر في
العلم ستين سنة .

وأبو بكر بن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٧ ، فقد كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت
من الشعر شاهداً في القرآن ، وكان لا يملئ إلا من حفظه ؛ ومرض يوماً فعاده أصحابه
فأوا من انزعاج والده أمراً عظيماً ؛ فطیبوا نفسه فقال : كيف لا أنزعج وهو
يحفظ جميع ماترون ؛ وأشار إلى خزانة الرواة كتباً^(١) . وأعجب ما عرف من أمره
أن جارية للراضى بالله سأله يوماً عن شيء في تعبير الرؤيا ، فقال : أنا حاقن انم
مضى من يومه فحفظ كتاب الكرماني وجاء من الغد وقد صار معبراً للرؤيا .
وللتأخرين من بعد القرن الخامس ولوع بحفظ الكتب ؛ لأن الحفظ
تحلف الرواية من ذلك العهد ؛ فقامت الكتب مقام الرواة أنفسهم ؛ ومن
أعجب ما يروى من ذلك أن الملك عيسى بن الملك العادل الأيوبي سلطان الشام
المتوفى سنة ٦٠٤ أمر الفقهاء أن يجردوا له مذهب أبي حنيفة دون صاحبيه
(محمد وأبي يوسف)^(٢) فجردوه في عشرة مجلدات وسموه التذكرة ؛ فكان يديم

(١) قدر ابن الأنباري نفسه ما يحفظه من الكتب بثلاثة عشر صندوقاً ؛
(٢) في تاريخ الإسلام نظائر كثيرة لمثل هذا الخبر ، وكلها قد وثقه العلماء ؛
فالشافعي رضي الله عنه أخذ من أبي يوسف ليلة كتاباً كبيراً لأبي حنيفة ، فما أصبح
حتى أتى عليه حفظاً ، وأبو الطيب المتنبى حفظ وهو غلام كتاباً للأصمعي نحو ثلاثين
ورقة ، أخذه لينظر فيه من يد رجل يريد بيعه في الوراقين والرجل واقف ينتظر فلم
يكن إلا مقدار ما قرأه حتى وعاه حفظاً .

وكان أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين المتوفى سنة ٢٩١ يحفظ كتب الفراء كلها
لا يشد منها عن حفظه حرف ؛ والفراء أملى هذه الكتب كلها من حفظه إلا بعض
أوراق استعان فيها بالمراجعة وكانت مقدار ثلاثة آلاف ورقة

بقراءته ولا يفارقه حتى حفظه ، وذكروا أنه كتب على جلد منه : (حفظه عيسى) . وهذا الملك هو الذي شرط لكل من يحفظ المفصل الزمخشري مائة دينار وخلعة ، لحفظه لهذا السبب جماعة .

وكان علماء الأندلس يتهافتون على حفظ الكتب ، وخاصة كتاب سيديويه في النحو ، وأخبارهم في ذلك مستفيضة .

بيد أن من أعجب ما وقفنا عليه من تاريخ الحفظ في المتأخرين وفي البلاد التي يكون أهلها بالفطرة أبعد عن العربية وآدابها ، ما ذكره صاحب (الشقائق النعمانية) من أنه كانت في بلاد قرمان - أهلها القريم - مدرسة مشهورة بمدرسة السلسلة ، شرط بانها أن لا يدرس فيها إلا من حفظ كتاب الصحاح للجوهري ، وذلك في أواخر القرن الثامن ، وهي مدرسة نشأ منها علماء على مذاهب من التحقيق ، ويظهر أنه كان لعلماء الروم عناية بالصحاح ؛ فقد أورد صاحب الشقائق في موضع آخر في ترجمة المولى المشهور بالمليجي (في النصف الأخير من القرن التاسع) أنه كان يحفظ الصحاح ، وكان يرجع إليه إذا أشكك كلمة منه فيقرأ ما يتعلق بتلك الكلمة من حفظه .

على أن خاتمة حفاظ اللغة في المتأخرين بلا نزاع ، إنما هو الشيخ محمد الدين الفيروز آبادي صاحب القاموس المتوفى سنة ٨١٧ ، فقد كان سريع الحفظ آية في الذكاء ، وكان يقول : لا أنام إلا بعد أن أحفظ مائتي سطر ؛ وكانت ولادته سنة ٧٢٩ فلو قضى قريباً من نصف هذا العمر لا يحفظ كل

وكان ابن عبدون الوزير الأندلسي يحفظ كتاب الأغاني بحروفه ما يخطئ منه وواو ولا فاء ، وفي ذلك خبر عجيب رواه المراكشي صاحب (المعجب)

وكان أبو الحسن الروياني الفقيه المتوفى سنة ٥٠٣ يقول : لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من خاطري وأمثلة ذلك كثيرة

يوم إلا ما شرط على نفسه على أن يهمل أياماً كثيرة ، لكان مبلغ حفظه
مائة ألف ورقة أقل ذلك ^(١) ؛ وعلى أن هذا المحفوظ مما يختاره من عيون
اللغات والآداب والفنون دون المؤلف من ذلك كله ؛ وما يفتح الله للناس
من رحمة فلا تمسك لها وما يُمسك فلا مرسل له من بعده .

ونقف عند هذا الحد مكتفين بما تقدم وإن كان غيضاً من فيض
فإن الاستقصاء يثد في كل صفحة من هذا الفصل باباً ، ويجعل من الفصل
كله كتاباً ؛ بيد أنه لا يفوتنا أن ننبه في هذا الموضع على أصل من أصول
التاريخ العلى في الإسلام ؛ وذلك أن كثرة المؤلفات العربية على امتداد
النفس في أكثرها وتوفير أوراقها وتعدد أجزائها وامتلاء مادتها واستغراق
أبوابها ، وعلى ما فيها من سمو العبارة ومثانة التركيب وبلاغة الأداء وحلاوة
الكفاية واتساق القول وأطراد ينبوعه - كل ذلك إنما جاءهم من الحفظ ،
وهو نتيجة الرواية ؛ فترى الواحد منهم يملئ المجالس الحفيلة بأنواع الآداب
من حفظه ثم يكتبه السامعون ، فتخرج منه الأجزاء الكثيرة الممتعة ؛ وإذا
ألف استملى من حافظته فأمدته وسالت على قلبه ، فهو يجمع ويرتب
ويستخرج من فكره ؛ وليس أسرع من حركة الفكر ؛ وهذه السرعة هي
التي تخرج لهم ما تخرجه من آثار الصناعة المتقنة على ما فيها من الجمال والكمال ؛
فهم يستعينون في أعمالهم بالأدوات العقلية الحية التي تشبه الآلات الكهربائية

(١) قدر ابن النديم في الفهرست ما ذكره من المؤلفات بعدد الأوراق ،
ويريد بها الأوراق السلمانية ، ومقدار ما في الصفحة (الوجه الواحد) منها عشرون
سطراً . وقدر كتاب الأغاني المطبوع في واحد وعشرين جزءاً بخمسة آلاف ورقة
عن ذلك الغرار ، وقد جرينا على هذا التقدير ، فيكون أقل ما يحفظه صاحب القاموس
عشرين كتاباً في حجم الأغاني ، وذلك لا يبلغ ثلث حفظ ابن الأنباري

في معجزات الصناعة الحديثة . ولا سواء من يكون كذلك ومن لزمه من
أيسر مؤنة العمل كد الفكر واستحثات الخاطر وكثرة الاطراق وتقطيع
الوقت في البحث والتفتيش ، ثم يخرج من ذلك على حسرات يرسلها وراء
ماند عنه مما لم تصل يده إليه في الأصول والأمهات من كتب القوم ؛ وبعد
هذا كله لا يكاد يجد في مدته ما ينفقه على وجوه الإتقان الصناعي في عمله إن
خرج قصداً أو مقارِباً

فلا سبيل إلى إحياء العربية وآدابها إلا بإحياء سنة الحفظ والرجوع إلى
طريقة الرواة في التعليم ، وهي الطريقة الجامعة (الانسكلوبديا) التي زها
بها العلم في أوروبا وأمريكا ؛ وكل سبب يغني شأنه إن أريد به القناء ، وذلك
فضل الله يؤتيه من يشاء .

علم الرواية

ذلك بدء الرواية وسببها ومعناها وخطرها ؛ أما اعتبارها على أنها علم بأصول قد أفردوه بالتدوين فلم يكن إلا في الحديث خاصة ، وكانوا يسمونه قديماً علم أصول الحديث ، وسماء المتأخرون مصطلح الحديث ^(١) ؛ وكانت أصوله مقررة في منتصف القرن الثاني كما علمت مما أوردناه عن رواية الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه ، ولكنهم اكتفوا من ذلك بالاصطلاح ومعنى العرف ، لأن من العرف ما يكون علماً .

وأول من قرر شروط الرواية ، ابن شهاب الزهري الذي جمع الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز كما مر ، ثم كانت أول من تكلم في الرواة جرحاً وتعديلاً شعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ وذلك بعد أن دونوا الحديث والتزموا فيه الإسناد ؛ وكان شعبة هذا يرى أنه في الشعر أسلم منه في الحديث ، حتى قال لأصحابه : « لو أردت الله ماخرجت إليكم ، ولو أردتم الله ماجتثوني » ؛ لكننا نحب المدح ونكره الذم ، فمن ثم تنبه إلى أسباب الجرح والتعديل في الرواة على ما نظن ؛ وكثيراً ما تجود عيوب النوابع بالقواعد التي تُعَدُّ من محاسن العلوم .

ثم كان أول من صنف في هذا العلم القاضي أبو محمد الرائهمزي المتوفى سنة ٣٦٠ ، وضع فيه كتاب « الفاصل بين الراوي والواعي » ، واستوعب

(١) أخذوا التسمية الأولى من أصول الفقه ، وهو العلم الذي استنبطه إمام الدنيا محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله (١٥٠ - ٢٠٤) أما الثانية فقد أخذها المتأخرون عن الكتاب ، لأنهم كانوا يطلقون منذ القرن الثامن لفظ المصطلح على ما اصطلاحوا عليه من آداب الكتابة الديوانية وآلاتها

فيه أكثر ما يتعلق بعلوم الحديث ، قال ابن حجر : وهذا في غالب الظن ؛ وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء من فنونه . وإليه يشير بهنـه الأشياء إلى ما كتب عن الزهري وشعبة ، ثم إلى مصنف الإمام مسلم صاحب الصحيح المتوفى سنة ٢٦١ في علل الحديث ، ونحو ذلك مما ذهب إليه عن المتأخرين

وجاء الحاكم أبو عبد الله النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ فتصدى للتأليف في معرفة علوم الحديث ، وتناول روايته ورواته ، وأبدع في ذلك ما شاء الله ، واحتذى مثاله أفراد من جاءوا بعده ، ولكنهم لم يبتدعوا شيئاً جديداً . أما في الأدب فلم تكن الرواية علماً متميزاً ، وإنما كانوا يُجرون عليه ما يناسبه من علوم الحديث ، وتكلموا في ذلك ؛ وأكثر ما ورد منه مدوناً كان في كتب أصول النحو التي دُونت في القرن الرابع وما بعده ، ككتاب الخصائص لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ ، ولَمَعَ الأدلة لجمال الدين بن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ وهو أجمع الكتب في ذلك ؛ ثم كتاب اللمع الجلالية في كيفية التحدث في علم العربية لعثمان بن محمد المسالي المتوفى سنة ٦٣٥ ، وغيرها ، إلى أن جاء العلامة جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ فحاكى علوم الحديث في التقاسيم والأنواع ووضع في ذلك كتابه المزهري في علوم اللغة ؛ وهو متداول مشهور .

ولما أوجبوا الإسناد قديماً في نقل اللغة لوجوبه في الحديث ، إذ بها معرفة تفسيره وتأويله ، وكانت اللغة قائمة بالشعر والخبر وهما يرويان عن الرجال والصبيان والعبيد والإماء من العرب — كان لابد من أن يتناولوا مصطلحات الحديث ؛ فاشتروا في ناقل اللغة العدالة بحسب ما يناسب

اللغة ؛ ولذا قبلوا نقل أهل الأهواء والمبتدعين من لا تكون بدعتهم حاملة لهم على الكذب ، ورفضوا المجهول الذي لم يعرف ناقله ، كما رفضوا الاحتجاج بشعر لا يُعرف قائله ؛ خوفاً من أن يكون مُولداً فتدخل به الصنعة على اللغة .

واعتبروا من اللغة متواتراً وآحاداً ومرسلاً ومنقطعاً وأفراداً ، ونحو ذلك مما بَوَّبَ عليه السيوطي في المزهَر ، ولا بد لفهمه من الرجوع إلى ما اصطلح عليه أهل الحديث ؛ ونحن نورد بعض ذلك عنهم بما قلّ ودلّ مكتفين بما يحرى على اللغة مما جرى على الحديث .

تقاسيم الرواية فنها :

١ (المتواتر) : وهو الذي يرويه عدد من الناس تحيل العادة تواطأهم على الكذب

٢ (والمُسند) : وهو ما اتصل سنده من رواته إلى منتهاه ؛ أما ما انقطع سنده فهو (المرسل)

٣ (والمنقطع) : ما سقط من رواته واحد

٤ (والمُضِل) : ما سقط عن رواته أكثر من الواحد

٥ (والمعنعن) : الذي قيل فيه عن فلان عن فلان من غير لفظ صريح بالسماع أو التحديث أو الإخبار

٦ (والمؤنن) : قول الراوى : حدثنا فلان أن فلانا قال . ويشترط فيه وفيما قبله أن يكون المسند إليهم قد لقي بعضهم بعضاً مع السلامة من التدليس

- ٧ (والغريب) : ما انفرد أحد الرواة بروايته ، وينقسم باعتبار حالة رايه إلى غريب صحيح ، وضعيف ، وحسن . وتسمى الكلمات التي ينفرد بها الراوية بالآفراد والآحاد
- ٨ (والمعطل) : وهو ما كان ظاهره السلامة لجمعه شروط الصحة لكن فيه علة خفية غامضة تظهر لأهل النقد عند التجريح
- ٩ (والشاذ) : ما خالف الراوي الثقة فيه جماعة الثقات
- ١٠ (والمسكّر) : الذي لا يعرف من غير جهة راويه فلا متابع له ولا شاهد
- ١١ (والموضوع) : ما كان كذباً واختلاقاً ، وهو المصنوع أيضاً ، وسنفرد للكلام عليه فصلاً يأتي إن شاء الله

وظائف الحفاظ في اللغة

وقد أخذ أهل اللغة في هذه الوظائف أخذ المحدثين واتبعوا سنتهم فيها فتعلق ما كان في اللغة بما كان في الحديث كما علمت ، ولأن هذه العلوم كانت سواءً في طلبها لقوام الدين والتأسيها لفضل الاستبانة .

وتلك الوظائف أربعة كلها ترجع إلى بث العلم ونشره ، وهي :

(١) الإملاء : وهذه هي الوظيفة العليا عند المحدثين واللغريين ، وطريقتها

واحدة عند الطائفتين : يكتب المستمل أول القائمة : مجلس أملاء شيخنا فلان بجامع كذا^(١) في يوم كذا . . . ويذكر التاريخ ثم يورد المملئ بإسناده

(١) كان العلم كله مسجدياً ، وأول من بنى المدارس في الإسلام نظام الملك : وقد أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من الكتاب ، ثم بنيت دور خاصة بعلم الحديث ، وأول من بناها نور الدين صاحب دمشق المتوفى سنة ٥٦٩ هـ ، وقد بنى غيرها مدارس كثيرة لأهل المذاهب ، ثم حذا حذوه السلطان الصالح بمصر ، فهو أول من بنى دار الحديث فيها

كلاماً عن العرب الفحصاء فيسه غريب يحتاج إلى التفسير : ثم يفسره ويورد من أشعار العرب وغيرها بأسانيد ، ومن الفوائد اللغوية بإسناد وغير إسناد ما يختاره . وقد كان هذا في الصدر الأول فاشياً كثيراً لتحقيق معنى الرواية به ، ثم مات الحفاظ وانقطعت الأسانيد وبطلت أسباب الرواية واعتمد الناس على الدراوين والكتب المصنفة ، فانقطع إملاء اللغة واستمر إملاء الحديث لوجود الإسناد فيه وتحقيق السماع .

قال السيوطي : ولما شرعت في إملاء الحديث سنة ٨٧٢ وجمادته بحمد انقطاعه عشرين سنة ، من سنة مات الحافظ أبو الفضل بن حجر ^(١) ، أردت أن أجدد إملاء اللغة وأحييه بعد دثوره ؛ فأملت مجلساً واحداً فلم أجد له حلة ولا من يرغب فيه فتركته . قال : وآخر من علمته أملت على طريقة

(١) ابن حجر هو إمام الحفاظ في زمنه ، انتهت إليه الرحلة والرياسة في الحديث ، فلم يكن في الدنيا بأسرها من يذكر معه في ذلك ، وتوفي سنة ٨٥٢ وأملت أكثر من ألف مجلس ؛ وكانت سنة الإملاء في الحديث قد دثرت قبله أيضاً فأحياناها حافظ عصره الإمام زين الدين العراقي المتوفى سنة ٨٥٦ وقد ابتداء الإملاء من سنة ٧٩٦ ، وهو أحد الخمسة الرؤساء الذين انفردوا في العالم العربي على رأس المئة الثامنة وهم : العراقي هذا بالحديث ، والشيخ سراج الدين البلقيني بفقهِ الشافعي ، وشمس الدين الغماري بالنحو والاطلاع على العاوم ، ومجد الدين صاحب القاموس باللغة ؛ وسراج الدين بن الملقن بكثرة التصانيف والفقهِ في الحديث .

وكان آخر من مات من هؤلاء الرؤساء ، صاحب القاموس ، فإنه توفي

سنة ٨٩٧

ولم نعلم أحداً جدد إملاء الحديث بمصر بعد السيوطي على سنة المتقدمين غير الزبيدي شارح القاموس المتوفى بمصر سنة ١٢٥٥ ؛ أما إملاء اللغة فلم يبق له وجه بعد أن وضعت فيها المعاجم الواسعة ، ولذا لم يشرع فيه أحد ولا يمكن أن يسمى ما يراول من مثل ذلك إملاء بعد انقطاع الأسانيد ، والله أعلم .

اللغويين ، أبو القاسم الزجاجي : له أمال كثيرة في مجلد ضخم ، وكانت وفاته سنة ٣٣٩ ولم أقف على أمال لأحد بعده . اهـ

هكذا قال في المزهري ، وهو بعيد ؛ لأن مجالس الإملاء بقيت أهلة إلى منتصف القرن الخامس ، وقد أملى كثيرون بعد الزجاجي ، وأورد السيوطي نفسه في (بنية الرعاة) في ترجمة الأديب محمد بن أبي الفرج الصقلي المعروف بالذكي (٤٢٧ — ٥١٦) وكان قيما باللغة وفنون الأدب ، قال : إنه ورد إلى بغداد وخراسان وجمال في تلك البلاد حتى وصل إلى الهند . . . وحضر مرة (مجلس إملاء) محمد بن منصور السمعاني فأملى المجلس ، فأخذ عليه الذكي أشياء ، وقال : ليس كما تقول ، بل هو كذا ؛ فقال السمعاني : اكتبوا كما قال فهو أعرف به ، فغيروا تلك الكلمة وكتبوا كما قال الذكي ؛ فبعد ساعة قال : يا سيدي أنا سهوت والصواب ما أملت ؛ فقال : غيروه واجملوه كما كان ، فلما فرغ من الإملاء وقام الذكي قال السمعاني : ظن المغربي أنني أنازعه في الكلام حتى يبسط لسانه في كما بسطه في غيري ، فسكت حتى عرف الحق ورجع إلي .

ولكن يمكن أن يقال إن خاتمة أهل الإملاء على طريقة المتقدمين هو إمام العربية في عصره أبو السعادات بن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢ ، وله كتاب الأمالي في فنون الأدب يقع في أربعة وثمانين مجلدا .

(٢) الإفتاء في اللغة : أي الإجابة عما يسأل عنه اللغوي ، وهي وظيفة أدبية لا مجال فيها للتاريخ ، وإنما ألبسوها هذا التعبير لأنها تناظر وظيفة من وظائف المحدثين والفقهاء ؛ ومن أدب المفتي في اللغة أن يقصد التحري والإبانة والإفادة والوقوف عند ما يعلم والإقرار بما لا يعلم ، وأن لا يحدس

برأيه من غير سماع ، وأن يصير في الشيء الذي لا يعرفه إلى من يعرفه غير مستنكف ، وأن لا يصرّ على غلطه إذا أخطأ في شيء ثم بان له الصواب من بعد ؛ فإن الرجوع عن الخطأ خروج إلى الصواب ؛ وقد وصفوا الذي يصرّ على خطئه ولا يرجع عنه بأنه (كذاب ملعون) . ومتى سُئل عن شيء من الدقائق التي مات أكثر أهلها فلا بأس أن يسكت عن الجواب إعزازاً للعلم وإظهاراً للفضيلة . قالوا : وإذا فسر غريباً وقع في القرآن أو في الحديث فليثبت كل الثبوت وليستقص كل الاستقصاء ؛ فإنما هو علم لا يراد للمناقشة والشهوة ولا يبتغى به عرض الدنيا .

وليس يخفى أن تلك الآداب هي جملة الأخلاق العلية وجماع الفضائل الأدبية ، ولا تكون إلا في العالم الذي يطلب عليه لفضيلته وكرمه ؛ وقد أخذ بها أفاضل المحدثين وأماثل الرواة ، وبها مخصص هذا العلم العربي ونما وطرح الله في السنة أهله البركة ، وله سبحانه الحمد والمنة .

(٣ و ٤) الرواية ، والتعليم : والمراد بهما أن يتعلم ويعلم ، فيخلص النية في طلب العلم والتماسه ولا يبتغى من تعليمه المنالة والكسب ، وإنما يقصد إلى نشره وإحيائه ، فيلزم جانب الصدق ولا يفتأ يتحرى لنفسه وينصح لغيره ، وإذا كبر ونسى ولم يجد له عزماً وخاف التخليط أمسك عن الرواية ليتحقق إخلاصه ^(١) ؛ وقد نقلا أن الرياشي رأى أبا زيد

(١) هذا إذا نسي الراوية أكثر عليه ، أما إن نسي خبراً أو بعض أخبار فلا . ومن أرق آداب الرواية أن الحافظ ربما نسي الخبر فيذكره به أحد من رواه عنه من تلامذته أو غيرهم ، فإذا صح عنه وعرف أن هذا الخبر من روايته ، رواه ثانية ولكن لا عن شيوخه بل عن ذكره به وإن كان تلميذه ، إقراراً بالحق وقياماً بما اصطلاحوا عليه مما سموه شكر العلم ، فيقول الشيخ عند رواية ذلك الخبر : حدثني

الأنصاري وقد قارب من سننه المنة فاختلف حفظه وإن لم يختلف عقله ، فأراد أن يقرأ عليه كتابه في الشجر والسكر فقال له أبو زيد : لا تقرأه علي فإني أنسيته ،

تلك وظائف الحفاظ ، وهي متداخلة ترجع إلى معنى واحد ، غير أن بينها فروقاً في آداب الرواية ، وأدناها كلها عندهم التعليم لتعلق الحفاظ عليه ولا بتفانيهم به الوسيلة إلى الرزق في الأعم الأغلب ؛ وذلك ما لا ينبغي أن يتواضع له شرف العلم الإلهي ؛ بيد أن كل مامراً إنما ينزل على حكم العرف ويُعْتَبَرُ بالسنة المألوفة ؛ فالتعليم اليوم إذا كان على حقه كما نراه في أوروبا وأمريكا وفي تلك الوظائف كلها في معنى الفائدة .

طرق الأخذ والتحمل

والمراد بهذه الطرق ، الاصطلاحات التي تثبت بها اللغة لمن يأخذها وتصح روايته عند الأداء ، وهي أيضاً من أوضاع المحدثين ، ولهم فيها كلام مستفيض ، وعندهم لها علامات خاصة بالأسانيد والتصيغ لم تجر على اللغة ولا محل لبسط الكلام عليها .

وطرق الأخذ في اللغة ست ، نذكرها توفية للفائدة ، وليتبين بها القارئ مواقع الأخبار من درجات الرواية فيما يقرؤه منشوراً في كتب الأدب ، ثم يعلم ما كان يرمى إليه العلماء بهذه الاصطلاحات التي يراها متشابهة في الدلالة ويبينها عندهم اختلاف ؛ وهي :

فلان (يعني تليذه) عنى ؛ وحدثنى فلان (يعني شيخه الذي روى عنه في الأصل) إلى آخر السند ، وذلك شرط عند أهل الحديث ، وقد صنفوا كتباً فيه سموها (رواية الأكاير عن الأصاغر)

(١) السماع من لفظ الشيخ أو العربي ، وللمتعمل بهذه الطريقة عند الأداء صيغٌ تتفاوت بحسب منزلة الرواية ، فأعلاها أن يقول : أُملى عليّ فلان ، ويليهما : سمعت فلاناً ، ويلى ذلك أن يقول : حدثني أو حدثنا فلان ، ثم أخبرني أو أخبرنا فلان ، ثم قال لي فلان ، ثم قال فلان (بدون الإضافة إلى نفسه) ، ومثله زعم فلان ، ويلى ذلك قول الراوى عن فلان ، ومثلها إن فلاناً قال .

وهذا في اللغة والخبر ، أما في الشعر فيقال : أنشدني وأنشدنا ، وقد تستعمل فيه بعض تلك الاصطلاحات أيضاً .

والسماع أصل الرواية ؛ ولكن علماء البصرة كانوا يأنفون أن يأخذوا عن علماء الكوفة أو يسمعوهم من أعرابهم^(١) ؛ قالوا : وأول من أحدث السماع بالبصرة خلف الأحمر ، وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية (وهو كوفي) فسمع منه وكان ضئيلاً بأدبه .

- (٢) القراءة على الشيخ ، ويقول عند الرواية : قرأت على فلان
(٣) السماع على الشيخ بقراءة غيره ، ويقول عند الرواية : قرأ عليّ فلان وأنا أسمع ، أو أخبرني قراءةً عليه وأنا أسمع .
(٤) الإجازة : وهي في رواية الكتب والأشعار المدونة ، وقد أشرنا إلى أصلها في الكلام على معنى الضحى ؛ وتكون الإجازة بكتاب معين وتكون بغير معين ، كقول الشيخ : أجزّئك بجميع مسجوعاتي ومروياتي .

وعند المحدثين أنواع من الإجازة يبطلونها ولا يعملون بها ، كإجازة

(١) سنفصل هذا المعنى بعد ، فإن له موضعاً

الراوى من يُؤَلِّد له أو إجازته بما لم يتحمّله بوجه صحيح فى الرواية كالسباع ونحوه .

ولما بطلت الرواية صارت النسبة إلى الشيوخ محصورة فى الإجازة ؛ فتهاقت الناس عليها ، وصار الأمراء يطلبونها للباهة ، وكبار العلماء فى الأقطار المتباعدة يُقَارَض بها بعضهم بعضاً ؛ وتفنن العلماء فى كتابتها وتجويد إنشائها ، وقد بقى العمل بها فى كتب الحديث والعربية إلى قريب من هذه الغاية حين قامت مقامها « الشهادات »

ومن أراد أن يقف على صورة من أحسن ما كتب فيها فليقرأ إجازة حافظ عصره الإمام أثير الدين بن حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ ، للصالح الصفدى الأديب البارع ؛ وقد ساقها برمتها صاحب (نفع الطيب) فى الجزء الأول من كتابه فى ترجمة أثير الدين الموما إليه .

(٥) المكاتبه : وذلك أن يكتب الراوية الثقة إلى غيره أحياناً أو خبراً فيروى ذلك عنه .

(٦) الوجادة . وهى أن يسوق ما يرويه على أنه وجدته فى كتاب ؛ وهذا هو أضعف وجوه الأخذ ؛ لأنه لا ضمان فيه لعهد المروى ، وإنما اضطروا إليه حين كثرت الكتب .

هذه هى طرق الرواية ، وكان الرواة إلى آخر القرن الرابع يبالغون فى بيانها ، ويقرنون كل خبر بطريقته ؛ انتفاءً من الظنة ، وقياماً بحقوق العلم ، وحيطة لهذا الأدب الذى اصطالحوا عليه ؛ ثم ضعف الأمر فى القرن الخامس ، ثم صار العلم كله (وجادة) وعاد أول هذا الأمر آخره

رواية اللغة

كانت هذه اللغة سليمة من الفساد ، خالصة من الشوب ؛ والإسلام لا يزال في ريعانه واندفاع موجته ، والعرب في أمر الأدب على إرث من جاهليتهم ، يأخذون في ستمتها ، ويتجاذبون على منهاجها ، فيسُمرون بالأخبار ويتحملون بالأشعار ؛ لا يرون إلا أن ذلك علم آبائهم ، وإرث أبنائهم ؛ حتى بدأت اللغة تلتوى بعد سلاستها ، وتمرض بعد سلامتها ، ونزلت من بعض الألسنة في موضع نفار ومرمى شراد ، فطار اللحن في جنباتها ، وخيفت عليها عاقبة الاختبال ؛ وما يتوقع في تداول القصص من هذا الوبال ، فتقدم الكفاة من أهل عصمتها ينهجون إليها السبيل ، ويقيمون عليها الدليل ؛ وكان من ذلك وضع النحو كما فصلناه في موضعه .

ومنذ وضع النحو اكتسب هذا الكلام العربي أول معنى لغوي اصطلاحى ؛ لأن اللغة ما دامت في حيابة من السليقة ، وإلى ملجأ من الفطرة ، لا يكون من وجه للنظر فيها على أنها علم يفيد الدرس ويثبت التلقى ؛ ولا سواء في الاعتبار العلى ما تنشأ على معرفته صحيحاً ، وما تعرف صحته وخلوصه بعد أن تنشأ وتتجرى ذلك وتأخذ في أسبايه بالتلقين والتخريج .

تاريخ لفظي : اللغة واللغوى

وقد تتبعنا الأطوار التي تعاقبت على هذا اللسان حتى أطلق عليه المعنى العلى الذى يفهمه المتأخرون عند إطلاق لفظه (اللغة) ، وصار يقال فيه وفى العالم به : اللغة واللغوى ؛ لنستخرج تاريخ هذه الكلمة (اللغة) فى

دلالتها الاصطلاحية ، فرأينا أن بداءة هذا التاريخ كانت لعهد النبي صلى الله عليه وسلم ، حين جاءته وفود العرب فكان يخاطبهم جميعاً على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأنحازهم ، وعلى ما في لغاتهم من اختلاف الأوضاع وتفاوت الدلالات في المعاني اللغوية ، على حين أن أصحابه رضوان الله عليهم ومن يفيد عليه من وفود العرب الذين لا يُوجَّه إليهم الخطاب كانوا يجهلون من ذلك أشياء كثيرة ؛ حتى قال له علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وسمعه يخاطب وفد بني نهد : « يا رسول الله ، نحن بنو أب واحد ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره » فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضح لهم ما يسألونه عنه بما يجهلون معناه من تلك الكلمات ، ولكنهم كانوا يرون هذا الاختلاف فطرياً في العرب فلم يلتفتوا إليه .

فلما تكلموا في تفسير القرآن وغريب الحديث ، وكانوا يلتمسون لذلك مصاديقه من أشعار العرب ، ووضح هذا المعنى اللغوي ؛ ولكنهم لم يصطالحوا على تسميته ، إذ كانت السلاط لا تزال متساندة ، وأكثر ما كان هذا المعنى وضوحاً في زمن ابن عباس رضي الله عنهما ؛ فهو الذي سنَّ ذلك للمفسرين ، وقال إن الشعر ديوان العرب ؛ فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله (بلغة العرب) رجعنا إلى ديوانها فالتسنا معرفة ذلك منه . وقد سأله نافع ابن الأزرق وصاحبه نجدة بن عويم مسائل كثيرة في التفسير ، وجعلنا الشرط عليه أن يأتي لكل كلمة بمصاديقها من كلام العرب — وهي أسئلة مشهورة أخرج الأئمة أفراداً منها بأسانيد مختلفة إلى ابن عباس ، وساق السيوطي جميعها (في الإتيان) إلا بضعة عشر سؤالاً — ؛ فكان هذا الصنيع من ابن عباس داعياً إلى اعتبار اللغة اعتباراً علمياً ؛ إذ نظر إلى لغات العرب

من وجه واحد واعتبرها مادة واحدة في الاستشهاد ، وسمي هذه المادة
(لغة العرب)

ولما وضع أبو الأسود النحوى وأطلق عليه لفظ (العربية) ^(١) — وكان
الناس يختلفون إليه يتعلمونه منه وهو يفرع لهم ما كان أصله ، وشاع ذلك .
وكان الغرض منه صيانة اللسان من الخطأ ، وتقوية من الزيغ ، ورد
السليقة إلى حدود الفطرة التي خرجت عنها — ظهر ذلك المعنى اللغوى في

(١) في وضع النحوى أقوال كثيرة ، والثقات يجمعون على أن أبا الأسود أخذه
عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ؛ ولكن العلماء جميعاً أغفلوا ذكر التاريخ الذى
كان فيه ذلك الوضع ؛ وقد وقفنا على نص بلغت بنا الحيرة مبلغها عنده ، وذلك
ما أورده ابن قتيبة في كتاب (المعارف) في ترجمة أبي مريم بن حبيش من التابعين
(طبقة أبي الأسود) ؛ فإنه قال فيه : « كان أعرب الناس ، وكان عبد الله بن مسعود
يسأله عن العربية ، وعاش ١٢٠ سنة » وعبد الله بن مسعود صحابى جليل توفى سنة ٣٢
عن بضع وستين سنة .

ومقتضى هذه الرواية أن اللحن كان فائياً لذلك الجهد حتى صار الإعراب الجيد
يبين أهله ، وأن العربية (النحوى) كانت مقررة يومئذ ، أى قبل سنة ٣٢ للهجرة ؛
ولكن يبقى من الإشكال قول ابن قتيبة إن ابن حبيش كان أعرب الناس ، وذلك فى
زمان كان فيه على بن أبى طالب وابن عباس وأبو الأسود وغيرهم من الصحابة وسائر
العرب ، وأن ابن مسعود كان يرجع إليه دون أبى الأسود نفسه ، وذلك غريب إن لم
يكن منكرأ .

والذى عندنا أن فى رواية ابن قتيبة تحريفاً ، وأن الذى كان يرجع إلى ابن حبيش
هو عبيد الله بن مسعود ، أحد السبعة المدنين الذين أخذ عنهم الفقه . وهو من أجلة
التابعين ، كان مشهوراً بكثرة العلم وفنونه ، وتوفى سنة ١٠٣ ، وهو ولد ابن أخى
عبد الله بن مسعود الصحابى ، وبذلك ينحل الإشكال ، والله أعلم
أما تاريخ وضع النحوى فلا سبيل إلى تحقيقه البتة .

شكل اصطلاحى ؛ ولما لم يتميز من اللغة بالتحريف إلا العويص النافر منها الذى يعلو عن طبقة الحضريين ومن ضعف مآكثهم ، فكان هذا وأشباهه كأنه غريب عليهم خارج عما ألفه سوادهم من تصارييف القول ، بعد أن أطبق الناس على اللغة القرشية الفصحى ، ولذلك اصطلاح أهل العربية يومئذ على تسميته (بالغريب) وهو أول معانى الدلالة اللغوية .

وكان أبو الأسود قد روى الشعر وتبع كلام العرب واستقصى فى ذلك وبالغ^(١) ؛ ومع ذا فلم يسم علم هذا الكلام (باللغة) ، ولم يُعرف فى زمنه إلا العربية للنحو ، وإلا الغريب (بالمثل ما يُسميه المتأخرون بالكلام اللغوى) نقل الجاحظ فى البيان أن غلاماً كان يُتَعَرِّف فى كلامه ، فأتى أبا الأسود يلتمس بعض ما عنده ؛ فقال له أبو الأسود : ما فعل أباك ؟ قال : أخذته الحمى ، فطبخته طبخاً ، وفنخته فنخاً ، وفنخته فنخاً ، فبركته فبرخاً !

قال : فما فعلت امرأته التى كانت تُشارُهُ وتُمارُهُ وتُزارُهُ وتضارُهُ ؟ قال : طلقها وتزوجت غيره فرضيت وحظيت وبظيت^(٢) !

(١) قال الجاحظ : أبو الأسود الدؤلى معدود فى طبقات من الناس ، وهو فى كلها مقدم ومأثور عنه الفضل فى جميعها : كان معدوداً فى التابعين ، والفقهاء ، والشعراء ، والمحدثين ، والأشراف ، والفرسان ، والأمراء ، والدهاة ، والنحويين ، والحاضري الجواب ، والشيعة ، والبخلاء ، والصلع الأشراف ، والبحر الأشراف . (٢) فى هذا الخبر رواية أخرى يسندونها إلى الأصمعى ، قال فيها الغلام لأبي الأسود عن بظيت : « إنها حرف من العربية لم يبلغك » على أننا نوثق رواية الجاحظ لأن لفظ (العربية) أطلقه أبو الأسود على النحو وعرف به النحو فى عصره وبعد عصره أيضاً ، ولكن الرواة لم يكونوا يبالون بالفروق التاريخية بين الالفاظ ، وهذا بعض مانعائيه من إهمالهم ، عفا الله عنهم وأثابهم بما أحسنوا !

فقال أبو الأسود: قد علمنا رَضِيتَ وَحَظِيتَ، فما بَظِيتَ؟

قال: بَظِيتَ حرفٌ من (الغريب) لم يبلغك!

فقال أبو الأسود: يا بني، كل كلمة لا يعرفها عمك فاسترها كما تستر السنورُ خرَّعها...!

وأشهر من عُرف بالغريب يومئذ، يحيى بن يعمر العدواني، وهو آخر أصحاب أبي الأسود كما سلبينه

ثم لما اتسعت العربية وفشا اللحن وفسد الكلام وجعل الناس يبغونها عوجاً، وذلك في أواخر القرن الثاني، وخرج الرواة إلى البادية ينقلون عن العرب ويتحققون معاني العربية وأبوابها - تهيات أسباب المعنى اللغوي، وصارت اللغة لغتين: العربية، والمولدة؛ بل صارت العربية نفسها كأنها في الاعتبار العلمي لغتان، بما قام بين البصريين والكوفيين، وتَحَقَّقَ كلام الطائفتين بمذاهب متميزة؛ فمن ثم وَجَدَ الناس السبيل إلى تسمية ما يؤخذ عن العرب (باللغة)؛ لأنها صارت من (العهد الذهني) بعد اشتغال العلماء بها وَبَعْدَ تَمْيِيزِهَا عما انتهت إليه لغتهم المولدة.

فلما وضع الخليل بن أحمد كتاب (العين) الذي رتب فيه كلام العرب، وَضَعَ به علم اللغة؛ وتمت هذه الكلمة على الناس بما صنع.

بيد أن الرواة، وهم القائمون بفنون اللغة، لم يكن يُطْلَقَ على أحد منهم لفظ (اللغوي) إلا بعد أن ضعفت الرواية في أواخر القرن الثالث؛ وذلك لأن أحداً منهم لم يتخصص من الرواية بعلم الألفاظ دن سائر فنونها، من الخبر والشعر والعربية ونحوها، ولم نقف على هذا اللقب (اللغوي) في كلام أحد من علماء القرون الثلاثة الأولى، وقد كان يوجد في الرواة من

تغلب عليه النواذر ، وهى أساس علم اللغة : كأبي زيد الأنصارى المتوفى سنة ٢١٦ ، وكان أحفظ الناس للغة وأوسعهم فيها رواية وأكثرهم أخذاً عن البادية ، ومع ذا فلم يلقبوه باللغوى ، ووُجد فيهم كذلك من انفرد بأولية التصنيف فى بعض الأنواع اللغوية المحضة : كقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ وهو أول من ألف المثلث من الكلام ، وكان يُرمى بافتعال اللغة أيضاً — كما سيجىء — ، ولكن لم يلقبه أحد (باللغوى) ؛ وعندنا أن هذا اللقب إنما ظهر فى القرن الرابع بعد أن استفاض التصنيف فى اللغة وتميزت العلوم العربية واستعجمت الدولة فصار صاحب اللغة يعرف بها كما ينسب كل ذى علم إلى علمه الغالب عليه ، وخلف ذلك اللقب لقب الراوية ؛ ومن عُرِفوا به فى القرن الرابع : أبو الطيب اللغوى صاحب كتاب مراتب النحويين ؛ وابنُ دريد صاحب الجهرة ، والأزهري صاحب التهذيب ، والجوهري صاحب الصحاح ، وغيرهم ؛ ثم فشا بعد ذلك وأكثر أصحاب الطبقات من استعماله خطأ ، حتى وصفوا به صدور الرواة ، لأنهم لا يرون فيه أكثر من المعنى العلى ؛ أما الألفاظ بفروقها فهى ألفاظ الناس جميعاً ، فلا تاريخ لها إلا التاريخ كله ، والله أعلم

الآخذ عن العرب

كان (علم العرب) فى الجاهلية وصدر الإسلام مما يُعرف به النسابون وأهل الأخبار ؛ وقد أشرنا إلى ذلك فى بعض مامر ، فلما رجعوا إلى الشعر والتسوية للشاهد والمثل ، كان ذلك بدء تاريخ الآخذ عن العرب للقصد العلى الذى نحن فى سبيل الكتابة عنه ؛ بيد أن اللسان يومئذ كان لا يزال

أقرب إلى عهده من الفطرة ، فلم يأخذوا عن العرب شيئاً يسمونه اللغة ؛
إذ كانت هذه التسمية لم تجتمع بعد أسبابها كما عرفت ، فكان علم العرب
مقصوراً على النسب والخبر والشعر ، وأكثر من يقوم عليها النسابون
والخطباء وبعض رواة الحديث ؛ فلما اشتهر علم العربية بعد أبي الأسود ، وكان
القائمون به ولده عطاءً ، وعنبسة الفيل ، وميموناً الأقرن ، ونصر بن عاصم ،
وعبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر العدواني ، وهو آخرهم وأفضحهم
وأعربهم ، توفي سنة ١٢٩ بعد أن بَعَجَ العربية وفَلَّقَ بها تَفْلِيْقاً - مَسَّتْ الحاجةُ
في عصر تلك الطبقة إلى تتبع اللغات والسماع من العرب ، وخاصة بعد أن
قامت المناظرات بين أهل الطبقة التي أخذت من هؤلاء ، حين ابتدئوا
بجردون القياس ويعلمون النحو ويعتبرون به كلام العرب ؛ وأول من علَّل
النحو فيما يقال ، ابن أبي اسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ ، وهو أعلم أهل
البصرة وأنقلهم ، وكان هو أو عيسى بن عمر الثقفي (رأس المتقربين) يطعنان
على العرب ، وكان معهما أبو عمرو بن العلاء شيخ الرواة ، وهو من
المشهورين في تجريد القياس ، ولكنه كان أشد تسليماً للعرب ، وقد ناظره
ابن أبي اسحاق فغلبه بالهمز ، إلا أن أبا عمرو طالبت مدته فكان أكثر طلباً
لكلام العرب ولغاتها وغريبها ، حتى تميز بذلك ، وهو قد أخذ النحو عن نصر
ابن عاصم صاحب أبي الأسود .

فذلك هي العلة في أخذهم عن العرب ، ولم يكونوا يأخذون عنهم قبل
ذلك ، وأنت تعتبر مصداق هذا أنك لا تجد رجلاً ممن عُتُوا بالسماع من
العرب طلباً لمعرفة كلامها ولغاتها . انتهت إليهم أسانيد الرواة ، إلا في
أواخر القرن الأول وأوائل الثاني ، ومن أشهرهم أبو عمرو الشيباني ، عاش

١٢٠ سنة ، وسمع النبي صلى الله عليه وسلم في صغره ؛ وقتادة بن دعامة السدوسي ، توفي سنة ١١٧ ؛ والشعبي ، سنة ١٠٥ ؛ وابن أبي إسحاق ، وعيسى ابن عمر ؛ وأبان بن تغلب ، سنة ١٤١ ؛ وأبو عمرو بن العلاء ؛ وسائر من تجدهم من متقدمي الرواة .

ثم لما تفرعت المذاهب واشتد الخلاف بين أهل الطبقة الثالثة التي أخذت عن أولئك ، وأصاب ذلك ضعف اللغة في الحضر ورقة جوانبها ، ورأى العلماء أن أكثر اللغة مما لا يطرد فيه القياس ، لتداخل لغات العرب بعضها في بعض ، وأن أكبر العلم بهذه اللغة هو العلم بنوادرها وغريبها - صار لا بد من استقصاء ذلك في مناطق العرب ، واستغراقه إلى أطراف البوادي ، وتصحيح تلك اللهجات فيمن لا يزال منطقهم خالصاً ولم يلبس فطرتهم شوبٌ ولا فساد ؛ فكان الراوية يأخذ عن يلقاه من أهل الطبقة الثانية حتى يستنفد ما عنده ؛ ثم يرحل إلى البادية يستزيد ويتحقق من منطق العرب ما شك فيه ، ويطلب ما عسى أن ينفرد بروايته ، إلى غير ذلك مما يتصل بهذا المعنى

وهذه الطبقة الثالثة هي أشهر طبقات الرواة في الإسلام ، وعنها أخذت اللغة ، وفي أيامها دُوِّنت ؛ ورأسها الخليل بن أحمد وإن لم يكن في اللغة كأبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة ؛ فإنهم فيها أئمة الأئمة ، وهم الذين أخذ عنهم جل ما في أيدي الناس من هذا العلم العربي ، بل كله على ما قيل .

الرحلة إلى البادية

كان أهل المِصْرَيْن (البصرة والكوفة) عرباً كلهم في القرن الأول ، إلا الموالى منهم ؛ على أن كثيراً من هؤلاء اشتغلوا بالعلوم وبرعوا فيها ؛ أَنَفَّةً ، وَبُقْيَاً على أنفسهم ؛ وكان أولئك العرب من قبائل مختلفة ، وكلهم باق على فطرته ؛ ثم كان الأعراب من أهل البادية وسكان الفياض يطردون على المِصْرَيْن والمدينتين (مكة والمدينة) ؛ فلم يكن للرواة في القرن الأول من حاجة إلى البادية ، لأنهم لم يكونوا قد بلغوا الغاية في تجريد القياس وتعليل النحو وتفريعه ، وكان ذلك الأمر لما يضطرب ، والمادة لا تزال باقية ، وفي الناس فضلٌ بعد ؛ ولهذا نَقَطَحُ جزماً بأن الرحلة إلى البادية في طلب اللغة لم تكن في القرن الأول ألبتة ، وإنما كان يُعْنَى الرواة بالسماع من العرب كما أومأنا إليه آنفاً ؛ فلما كانت الطبقة الثالثة من الرواة — طبقة الجليل وجماعته — وقد اختلفت أسانيد أهل المصيرين عن العرب ، واختلفت بذلك مذاهبهم ، وتمكنت منهم العصبية ، وأخذوا في الإضرار بعضهم على بعض ، وخرج بعضهم من ذلك إلى الوضع والافتعال وصنعة الشواهد — كما نوضحه بعد — ، ورغب أهل التحصيل منهم في استيعاب الشواهد والنوادر ؛ وأهل التحقيق في تمحيص المذاهب المختلفة ، ورأوا أن أكثر القبائل البادية قد أخذت في مخالطة البلديين والأعاجم ، ويوشك أن تختبل أسفتهم ويلين جفاؤهم ويدخل على طباعهم الفساد ، وأن شيئاً من ذلك قد خلص إلى الأجيال الناشئة في الحضر — لما اجتمعت لهم كل هذه الأسباب ، ورأوا أن أهل الحديث يرحلون في طلب الأثر ، ويقطعون ظهور الإبل

إلى المرامي البعيدة ، وإلى كل شرق وصقع يعلمون أن فيه من مصادر الحديث أحداً - أخذوا هم أيضاً في سبيلهم ، فرحلوا إلى البادية وهي مصدر اللغة ، يطلبون جُفَاةَ الأعراب وأهل الطبائع المتوقّفة ، ويأخذون عن القبائل التي بُعدت عن أطراف الجزيرة وبقيت في سرّة البادية أو فاضت حوايلها ؛ فأخذوا عن قيس ، وتميم ، وأسد ؛ وهؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتّسكَل في الغريب وفي الإعراب والتصريف^(١) ؛ ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ؛ ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وخاصة الذين كانوا يسكنون أطراف بلادهم المجاورة لمن حولهم من الأمم ؛ فإنه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جذام ؛ لمجاورتهم أهل مصر والقيط ، ولا من قضاة وغسان وإياد ؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ،^(٢) ولا من بكر ؛ لمجاورتهم للقيط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزد عُمان ؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن ؛ لمخالطتهم للهند والحشة ، ولا من بني حنيفة وسكان النمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف ؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأنهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب صادفهم وقد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم بالحضارة ، وهم لا يأخذون عن حَضَرِي قط ، مع أن أولئك كانوا هم الأصل في الفصاحة العربية ، وهم الذين نزل

(١) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الكلام على (أفصح القبائل) من الباب الأول.. وقد كان النحو والتصريف شيئاً واحداً في المدارس والتدوين ، ويقال إن أول من أفرد التصريف وميزه من النحو بالتصنيف والتبويب ، أبو عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٩ على الأكثر . (٢) كذا قالوا .

القرآن باغتتهم ، والأصل فيهم قریش ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرشي ، ثم بنو سعد بن بكر ؛ لأنه استرضع فيهم وأقام عندهم حتى ترعرع^(١) ، ثم ثقيف وخزاعة وهذيل وكنانة وأسد وضبة ، وهؤلاء كانوا قريباً من مكة ، وكانت لغة أهل مكة والمدينة قد فسدت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بكثرة من خالطهم من رقيق العجم ، وبمن تردد إليهم من تجارهم ، وقد مر شرح ذلك في بابيه وأقدم من عرفنا ممن رحلوا إلى البادية : يونس بن حبيب الضبي المتوفى سنة ١٨٣ وقد جاوز المئة فيما قيل ، وخلف الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ ، والخليل ابن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ ، وأبو زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ عن ٩٣ سنة ، وهو أكثر أهل هذه الطبقة أخذاً عن البادية ، وكانت له بذلك ميزة على صاحبيه : الأصمعي ، وأبي عبيدة ؛ حتى قيل إن الأصمعي جاء يوماً إلى مجلسه فأكب على رأسه وجلس ، وقال : هذا عالمنا ومعلمنا منذ عشرين سنة ؛ ولقد أراد أبو زيد هذا مرة أن يعرف باباً من الصرف ويتبين من منطق العرب ما هو أولى بالضم وما هو أولى بالكسر من باب قَعَلَ (بفتح العين) الذي قالوا فيه إن كل ما كان ماضيه بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه حرفاً من حروف اللين ولا الحلق فإنه يجوز في مضارعه ضم العين وكسرها ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف ، كقولهم : تَفَرَّ يَنْفَرُ وَيَنْفَرُ ، وَشَتَمَ يَشْتِمُ

(١) أسلفنا في الكلام على تاريخ اللحن صفحة ٢٤٦ أن بني مروان كانوا يلزمون أولادهم البادية لتخلص لغتهم وتسلم عربيتهم ؛ وفاتنا أن نذكر هناك أن ذلك كان من شأن أهل مكة ولا يزال إلى اليوم ؛ فإن أشرافها يرسلون أولادهم إلى بعض القبائل فيترعرعون فيها وقد أخذوا لغتها وحفظوا أشعارها وتقرسوا وتمهروا ؛ وهم يتبعون في ذلك سنة أسلافهم من أيام الجاهلية

وَيَشْتُمُ ... الخ ؛ فطاف أبو زيد لذلك في علوا قيس وتميم مدة طويلة ،
يسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم ، قال : فلم أجد لذلك قياساً ،
ولمّا يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على
غير ذلك .

ولمّا جاءت الطبقة الرابعة التي أخذت عن هؤلاء ، أخذوا عنهم التلّق
عن العرب في باديتهم ؛ إذ صار ذلك سنة وباباً من أبواب الكفاية عندهم ؛
ومن أقدمهم وأسبقهم إليه : النضر بن شميل المتوفى سنة ٢٠٤ ، فإنه أخذ
عن الخليل بن أحمد وعن بعض الأعراب الذين أخذت عنهم الطبقة الثالثة ،
وأقام بعد ذلك بالبادية أربعين سنة ؛ ثم الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ (على
الأكثر) فإنه أخذ عن الخليل ثم خرج إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة
ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة من الخبر في الكتابة عن العرب
سوى ما حفظ !

واستمروا يرحلون إلى البادية إلى أواخر القرن الرابع ، ثم فسدت سلاّيق
العرب كما فصلناه في بابها ؛ وبذلك انقطعت مادة الرواية عنهم واكتفى الناس
بآثار أسلافهم التي حوتها الكتب ؛ وإنما كان العلماء بعد ذلك يسألون بعض
الأعراب المتوسمين بشيء من جفاء البادية ممن لم تُنسخ فيهم الفطرة نسخاً ،
وكانوا يستروحون إلى ذلك ولا يأخذون به ، وبقي هذا الأمر إلى منتصف
القرن السادس ؛ ونقلوا عن الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ بعض كلمات مما
سألهم فيه ، ولكن لم ينقلوا أن أحداً اعتدّ هذا وأمثاله من اللغة وأجراه مجرى
الرواية ، ولا يمكن أن يكون ذلك

فصحاء الأعراب

وقد قلنا في فرق ما بين العربي والأعرابي في موضع ذلك من صدر هذا الكتاب ؛ ورأينا العلماء وأهل اللغة في الإسلام يضربون المثل بفصاحة الأعراب وخلوص لغتهم وما لهم من بارع اللفظ وسري المخرج والعارضة الشديدة واللسان السليط ، ثم ما يحمل عليها من طبع جاف متوقع غير بكى ولا منزور ، وفطرة سليمة لا تنازع إلى غير الصواب ولا يصرفها عنه صارف من سوء العادة أو الضعفة الحضرية ، إلى ما يكون من هذا الضرب .

والبغاء في الصدر الأول إنما كانوا يتكفون أن يحكوا الأعراب في مقامات الكلام ، يتغنون من وراء ذلك بعض ما يرثه التقليد والحكاية من تلك الصفات ؛ وكان أفصح الناس إنما يرى منزلته منهم أن يجرى على ما سبق إليه من أعراقهم ؛ فهو منهم بطبيعته دون موضع الغاية وعلى حد المقاربة في منزلة بين المنزلتين . ولا نفيض هنا في هذا المعنى وأدلته ، فقد أسلفنا منه أشياء وسنأتي على بقيته في باب الخطابة ، وإنما نكتفي بهذا الإيماء لأنه سبيل ما نحن فيه .

كان الأعراب يطردون من البادية على الحضر ، فيتلقاهم الرواة بما اختلفوا فيه ، يعترضون حجته في منطقهم ، ويتلقفون أدلته من أفواههم ، ويتحملون عنهم بالنوادر وما إليها ؛ ومنهم طائفة كانوا ينزلون الأمصار العربية وقيمون بها ، فيأمنون إلى الرواة ويسكنون إلى مسئلتهم ، ثم ينتهي الأمر بهم إلى أن يصيروا أساتذة القوم في الفُتيا ومرجعهم في الخلاف ، لا يتبرمون بذلك بل يتصدرون له ؛ لأنهم يخشون على ألسنتهم من طول

المكث في الحضر ، فلا ينفكّون يذاكرون الرواة ؛ إذ لا يجدون غيرهم من سائر الناس ، وهم الذين يسمّونهم فصحاء الأعراب .

ويبتدئ تاريخهم منذ مَسَّت الحاجة إليهم في الطبقة الثانية من الرواة عند تفريع النحو وقياسه كما أشرنا إليه ، ولذا لم نرَ لأحد من هؤلاء الأعراب اسماً مذكوراً قبل أبي خيرة وأبي الدَّقِيش ورؤبة بن العجاج الراجز وأبي المهدى وأبي المنتجع وأضرابهم ممن أخذت عنهم تلك الطبقة . ولما كثر تردد الأعراب على الرواة ومذاكرتهم إياهم ، أقبل بعضهم على الطلب والرواية عن العلماء والتلمذة لهم ؛ ولم تقف على أحد فعل ذلك قبل أبي مَسْحَل الأعرابي الذي قدم من البادية وأخذ النحو عن الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ ، وروى شعراً كثيراً في الشواهد عن علي بن المبارك ، ثم صنّف في النوادر والغريب ؛ أما قبل ذلك فكان فصحاء الأعراب إنما يُلمّون بالرواة إلماماً ، كالذين كانوا يقصدون منهم حلقة يونس بن حبيب بالبصرة ، وكان بعضهم يقف على حلقة أبي زيد الأنصاري يسأله عن أشياء من العربية نظرفاً لا حاجة

ومتى طال مكثُ الأعرابي في الحضر ضعفت طبيعته ورقّ لسانه ؛ فإذا آنس منه الرواة ذلك وضعوا له الأقيسة الفاسدة يمتحنونه بها كما مر في موضعه ، وإذا وجدوه قد صار يفهم الكلام على لحن أهل الحضر - فضلاً عن أن يحكيه مثلهم - نبذوه ؛ لأن الأصل أن لا يفهم هذا اللحن إلا من زاوله ودار على سمعه حتى ألفه ؛ وقال الجاحظ (توفى سنة ٢٥٥) : «إنهم لا يفهمون قولهم : ذهبت إلى أبو زيد ، ورأيت أبي عمرو...» ثم قال : «ومتى وجد النحويون أعرابياً يفهم هذا وأشباهه ، بهرجوه ولم يسمعوا منه ؛ لأن ذلك

يدل على طول إقامته في الدار التي تُفسد اللغة وتُنقص البيان ؛ لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت واطردت وتكاملت ، بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة وفي تلك الجزيرة ، ولقد كان بين يزيد بن كُثُوف يوم قدم علينا البصرة وبينه يوم مات بُونٌ بعيد ؛ على أنه قد كان وضع منزله في آخر موضع الفصاحة وأول موضع العجمة (تأمل) وكان لا ينفك من رُؤَاة ومذاكيرين . »

وقد سُقينا مُثَلًا من أسئلة الأعراب في بعض الفصول التي تقدمت ، ونسوق هنا بعضها توفية لفائدة هذا الفصل :

روى المبرد في الكامل ، أن الأصمعي شك في لفظ اسْتَتَخَذَى (خضع) وأحب أن يستثبت : أهى مهموزة أم غير مهموزة ، قال : فقلت لأعرابي : أتقول استخذيت أم استخذأت ؟ قال : لا أقولها ! فقلت ولم ؟ قال : لأن العرب لا تستخذى (لا تخضع) !

وقال الأصمعي لأعرابي : أتهمز الفارة ؟ قال : تهمزها الهرة ^(١) . . .

وقال الجاحظ : سمعت ابن بشير وقال له المفضل العنبري إنى عثرت البارحة بكتاب وقد التقطته وهو عندي ، وقد ذكروا أن فيه شعراً ؛ فإن أردته وهبته لك . قال ابن بشير : أريده إن كان مُقَيِّدًا (مشكولاً) ، قال : والله ما أدرى أكان مقيداً أو مغلولاً . . . قال الجاحظ : ولو عَرَفَ التقييد لم يُلْتَفِتْ إلى روايته

ومهما جهدت بالأعرابي أن ينطق بغير لحن قومه وإن كان أفصح منه ،

(١) تروى عنهم من ذلك نواذر كثيرة لافائدة منها إلا الفكاهة ، فلم نفسح لها

في هذا الفصل

فإنه لا يستطيع إلا من ضَعُف ؛ لأن تقليده في الصواب كتقليده في الخطأ ،
واللغة إنما تؤخذ عن السليقة وهي سُنَّة واحدة .

قال الأصمعي : جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء
فقال : يا أبا عمرو ، ما شيء بلغني عنك تجهيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني
أنك تجهيز : ليس الطيب إلا المسك (بالرفع) ، قال أبو عمرو : نعمت وأدّج
الناس ! ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض تميمي
إلا وهو يرفع ؛ ثم قال : قم يا يحيى ، يعني اليزيدي ، وأنت يا خلف ، يعني خلف
الأحمر ؛ فاذهبوا إلى أبي المهدي (أعرابي الحجاز) فلقنناه الرفع فإنه لا يرفع ،
واذهبوا إلى أبي المنتجع (أعرابي تميم) فلقنناه النصب فإنه لا ينصب

قال : فذهبوا فأتيا أبا المهدي فإذا هو يصلي ، فلما قضى صلاته التفت إلينا
وقال : ما خطبكما ؟ قلنا : سمعنا نسألك عن شيء من كلام العرب ، قال : هاتيا ،
فقلنا : كيف تقول ليس الطيب إلا المسك (بالرفع) ؟ فقال : « تأمراني بالكذب
على كبر سني » ! فقال له خلف : ليس الشراب إلا العسل ؛ قال اليزيدي :
فلما رأيت ذلك منه قلت له : ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها ؛
فقال : هذا كلام لا دخل فيه ؛ ثم أعادها بالنصب ، فرفعا ثانية ، فقال : ليس
هذا لحني ولا لحن قومي . قالا : فكتبنا ما سمعنا منه ، ثم أتينا أبا المنتجع
فلقنناه النصب وجهدنا به ، فلم ينصب وأبى إلا الرفع .

وإذا قال الأعرابي شعراً وأخطأ فيه على مصطلح أهل العروض ، وإن
كان قد ذهب في نفسه مذهباً ، فهيهات أن يفهم الصواب أو يذكر الوجه
الذي ذهب إليه إلا بالتلطف في سؤاله والحيلة على افهامه .

قال ابن جني في الخصائص : أنشدنا أبو عبد الله الشجري لنفسه شعراً

مرفوعاً يقول فيه يصف البعير :

فقامت إليه خدلة الساقِ أعلقتُ به منه مسموماً دويئة حاجبه
فقلت : يا أبا عبد الله ، أتقول : دويئة حاجبه ، مع قولك : مُناسِبُهُ ،
وأشأنه ؟ فلم يفهم ما أردت ؛ فقال : كيف أصنع ، أليس ههنا تضع
الجريرَ على القرمة على الجُرْفَةِ ^(١) ؟ وأوماً إلى أنفه ، فقلت : صدقت ، غير
أنك قلت أشأنه ، وغالبه ؛ فلم يفهم وأعاد اعتذاره الأول ؛ فلما طال هذا
قلت له : أحسن أن يقول الشاعر :

آذَنْتَنَّا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثَاوِيَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

ومطلتُ الصوتَ (أى مدَّ الهمزة) ، ثم يقول مع ذلك :

مَلَّكَ الْمَنْذَرُ بِنُ مَاءِ السَّمَاءِ *

فأحسَّ حينئذ وقال : أهذا ... ؟ أين هذا من ذاك ؟ إن هذا طويل
وذاك قصير . فاستروح إلى قَصْرِ الحركة في (حاجبه) وأنها أقلُّ من الحرف
في (أسماء ، والسَّماءِ)

(١) الجرير : الحبل ؛ والقرمة : موضع الجلدة التي تقطع من فوق خطم البعير .
لتقع على موضع الخطام وليذل ؛ والجُرْفَةُ : أثر الجلدة التي تقطع من جسد البعير دون
أذنه من غير أن تبين . وقد ظن الشجرى أن ابن جنى يفتقد معنى البيت ويخطئه فيه

المحاكمة إلى الأعراب

وكان العلماء إذا اختلف ما بينهم في المناظرة وادعى كل منهم الفلج والظهور بالحجة والدليل، رجعوا في الحكم إلى منطق الأعراب من يصيبونهم من الفصحاء على أبواب الأمراء أو في المساجد أو في طرق السابلة ولم تكن المحاكمة إليهم مقصورة على القياس وما يحتاج إلى المنطق الصحيح في تعيين صحته فحسب، ولكنها كانت تكون أيضاً في معاني الألفاظ وما يدخله التصحيف، وخاصة أسماء الأماكن والبقاع وما يجري مجراها من هذه الجوامد التي يعرفها الرواة عن سماع ويعرفها الأعراب عن يقين وعيان.

قال أحمد بن يحيى : لقيني أبو محلم على باب أحمد بن سعيد بن مسلم ومعه أعرابي ، فقال : جئتكم بهذا الأعرابي لتعرفوا منه كذب الأصمعي ؛ أليس كان يقول في قوله :

« زَوْرَاءُ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ »

إن الديلم الأعداء ؟ فاسألوا هذا الأعرابي ؛ فسألناه فقال : هي حياض بالغور قد أوردتها إبلى غير مرة . والأمثلة من هذا كثيرة :

وأشهر ما عرف من محاكمتهم إلى الأعراب ، المسئلة الزنبورية التي اختلف فيها سيديويه البصري والكسائي الكوفي^(١) بحضرة الرشيد ، وقيل إنها

(١) أوردنا في فصل « فساد اللغة في البادية » صفحة ٢٥٢ أن الكسائي أخذ عن أعراب الحلبيات لما قدموا إلى بغداد ، وكانوا غير فصحاء ، فخلط في علمه . وقد نقلوا عن الأصمعي أن هؤلاء الأعراب كانوا ينزلون بقطربل (قرية من متنزعات بغداد اشتهرت بالخمر وأسباب اللهو) ، وأن الكسائي لما ناظر سيديويه استشهد =

كانت بين سيديويه والفراء بحضرة الرشيد ، أو بحضرة يحيى بن خالد البرمكى ؛
وذلك أن سيديويه قدم إلى بغداد ، وكان الكسائى يعلم الأمين ، وهو
يومئذ رأس الكوفيين ؛ فوفد سيديويه على يحيى بن خالد وابنيه جعفر
والفضل ، وعرض عليهم ما يذهب إليه من مناظرة الكسائى ؛ فسمعوا له فى
ذلك وأوصلوه إلى الرشيد ، فكان فيما سأله الكسائى : كيف تقول : ظننت
أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هى ، أو : إياها . . . ؟

فقال سيديويه : فإذا هو هى ؛ وأجاز الكسائى القولين : بالرفع والنصب
(لأن نصب الخبر المعركة بعد « إذا » لا يجيزه إلا الكوفيون ، ولم يأت عن
العرب فى سماع صحيح) .

ثم قال الكسائى : كيف تقول يا بصرى : خرجت فإذا زيد قائم ،
أو : قائماً ؟

فقال سيديويه : أقول : قائم ، ولا يجوز النصب

فقال الكسائى : أقول : قائم ؛ وقائماً .

فقال يحيى (أو الرشيد) : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بديكما ، فمن يحكم بينكما ؟

فقال له الكسائى : هذه العرب ببابك ، قد سمع منهم أهل البلدين ؛

فيحضرون ويُسالون .

== بلغتهم عليه . . . فقال أبو محمد اليزيدى :

كنا نقيس النحو فيما مضى	على لسان العرب الأول
فجاء أقوام يقيسونه	على لغى أشياخ قطرب
إن الكسائى وأصحابه	يرقون فى النحو إلى أسفل !

ونقل السيوطى هذا الخبر فى (بغية الوعاة) لكنه قال : إن الكسائى أخذ اللغة
عن أعراب الحطمة . . . وجاءت هذه اللفظة فى كتاب التصحيف للعسكرى : أعراب
الحميات ، والصواب ما ذكرناه

فجاءوا بالأعراب الذين كانوا بالبواب يومئذ ، وهم أبو فقحس ، وأبو دثار ،
وأبو الجراح ، وأبو ثروان ؛ فوافقوا الكسائي ؛ ويقال إنهم أُرْسُوا على
ذلك ، أو أنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد فنظروا إلى المنزلة ؛ ويقال
إنهم لم يزيدوا على أن قالوا في الموافقة : القول قول الكسائي ، ولم ينطقوا
بالنصب ، وأن سيديويه قال ليحيى : مُرُّهُمْ أَنْ يَنْطَقُوا بِذَلِكَ فَإِنَّ أَسْنَتَهُمْ
لَا تَطْوَع بِهِ (١)

وكان الأمراء الذين يتولون الأمصار البعيدة عن البلدين يستقدمون
إلى جهاتهم أعراباً من الفصحاء ؛ لتأديب أولادهم ، وليأخذ عنهم علماء
تلك الأمصار ، ثم ليرجعوا إليهم في بعض ما يختلفون فيه . ومن أشهر
أولئك الأمراء ، عبد الله بن طاهر ؛ فإنه لما ولي خراسان استقدم إليها
جماعة ، ذكروا من أسماهم : أبا العُمَيْشِل الأعرابي المتوفى سنة ٢٤٠ ، وعوسجة ؛
ولما ورد أبو سعيد اللخوي الضرير من بغداد على ابنه طاهر بن عبد الله ،
تأدب بهؤلاء الأعراب وأخذ عنهم .

ومنذ القرن الخامس فسدت سلائق الأعراب في الحضر والبادية ،
ولم يعد العلماء يركنون إليهم في شيء إلا الاستئناس ببعض ما يسمعون ،
وعزَّ الظفرُ بالفصيح منهم الذي يرجع إلى نَجْرِهِ ويتساند إلى سُلَيْقَتِهِ ؛ حتى

(١) سئل الأعلام الشنتمري نحوي أهل الأندلس عن هذه المسئلة في سنة ٤٧٦ ،
فأجاب بجواب مسهب أورده صاحب نفح الطيب في الجزء الثاني من كتابه ، وعقد له
هناك فصلاً برأسه .

وأورد صاحب الأغاني في ترجمة أبي محمد اليزيدي (في الجزء الثامن عشر) مناظرة
كانت بين اليزيدي والكسائي بحضرة المهدي ، ظفر فيها اليزيدي بشهادة أعرابي أيضاً .
ولذلك أمثلة أخرى أضربنا عن ذكرها اكتفاء بما مر .

صار لقب الأعرابي مما يَحْرُصُ عليه بعضُ الفصحاء من أهل العلم ، يدَّعونهُ
تميُّزاً به وإحياءً للسنة العربية ، كَأبي محمد الأعرابي النسابة اللغوي
المعروف بالأسود (وهو الذي كان يسند إلى أبي النداء كما مر) ، فإنه تلقب
بالأعرابي ، وكان يتعاطى تسويدَ لونه بالقطران ويَقْعِدُ في الشمس ليتحقق
تلقيبه بذلك !

وهذا الرجل هو آخرُ تاريخ الأعراب الفصحاء ، لا يُعرَفُ معه أعرابي ،
ولا يُعرَفُ بعده من ادَّعى الأعراية اللغوية ^(١)

بعض فصحاء الأعراب

وقد عقد ابن النديم في كتابه (الفهرست) فصلاً لأسماء أوائل الفصحاء
الذين أخذ عنهم الرواة ودارت أسماؤهم في كتب القوم وفي خطوط العلماء ؛
ولا يذهب عنك أن جميع الأعراب إنما كانوا في العراق ، وكان قليل منهم في
الحجاز ؛ لأن الرواية كانت قائمة بأهل هذين الصقعين ، وهم لا يقيمون لعلماء
الشام وزناً ، ولا يُوثَقون روايتهم إن لم تسكن من ناحيتهم ؛ ولهذا قلَّ أن
تجد لعلماء ذلك الشرق أعراباً معروفين يختصون بالأخذ عنهم . بيد أن
الجاحظ في بعض رسائله قد ذكر اسم عكيم بن عكيم الحبشي ، وقال فيه :
« كان أنصح من العجاج » ، وكان علماء أهل الشام يأخذون عنه كما أخذ علماء
أهل العراق عن المنتجع بن نهان ؛ وكان المنتجع سندياً وقع إلى البادية وهو
صبي فخرج أنصح من روبة » اه ، ولم نقف على اسم أعرابي انفرد أهل

(١) أما قبل ذلك فلم نقف على من ادَّعى الأعراية وبالغ في انتحالها غير أبي
خالد النيرى (وهو معاصر لأبي عبيدة والأصمعي) ، وكان يتبادى ويتعز ، قال
العسكري وأبو خالد : هذا هو الذي خرج إلى البادية فأقام أياماً يسيرة ثم رجع إلى
البصرة فأنكر الميازيب فقال : ما هذه الخراطيم التي لانعرفها في بلادنا . . . !

الشام بالأخذ عنه وحاكوا به أهل العراق ، غير عكيم هذا . والمنتجع بن نيهان كان في القرن الثاني .

وهذه أسماء المشهورين من أولئك الفصحاء ، عن ابن النديم وغيره :
الحشمي ، وكان راوية أهل الكوفة ؛ وأبو خيرة العدوي ؛ وأبو الدقيش ،
وكان من أصبح العرب ؛ وأبو مهدية الأعرابي ؛ وأبو المنتجع ؛ وأبو البيداء
الرياحي ، وراويته أبو عدنان ، وكان أبو البيداء حين نزل البصرة يعلم
الصبيان بأجرة ؛ وأبو طفيلة ؛ وأبو حياة بن لقيط ؛ والفقعسي محمد بن
عبد الملك راوية بني أسد وصاحب مفاخرها وأخبارها ، أدرك المنصور ،
وعنه أخذ العلماء مآثر بني أسد ؛ وعبد الله بن عمرو بن أبي صبح ، معاصر
للفقعسي ؛ وأبو مالك عمرو بن كركرة الأعرابي اللغوي صاحب النوادر ،
وكان يعلم في البادية ويورق في الحضر^(١) ؛ وأبو الجاموس ثور بن يزيد ،
وكان من أفصح الناس لساناً ، وهو الذي أخذ عنه ابن المقفع الفصاحة
وجرى في طريقته من البيان ؛ وأبو سوار الغنوي ؛ وأبو زياد الكلابي ،
قدم بغداد أيام المهدي فأقام بها أربعين سنة ؛ وأبو عرار العجلي ؛ وأبو
ثوابة الأسدي ؛ وأبو ضمزم الكلابي ؛ وعمرو بن عامر البهلي ، وقد أخذ
عنه الأصمعي ؛ وأبو شبل العقيلي ، وفد على الرشيد واتصل بالبرامكة ؛

(١) الغرض من التعليم في البادية ، إلقاء الأعراب بما يقيم لهم صلاتهم ويعرفهم
الضروري من أمر دينهم ؛ احتساباً لا لاجر . ومن أقدم من وقفنا على أسمائهم من
معلمي البادية : الحصين بن عبدة بن نعيم العدوي ، كان في منتصف القرن الأول ،
وكان يعلم أعراب بني عدي . وصناعة الوراق أو التوريق هي معاناة الانتساخ
والتصحيح والضبط ، وكان الوراقون من العلماء والأدباء ، ولذا كانت الكتب القديمة
آية في الصحة والضبط ، كما قال ذلك ابن خلدون .

وأبو ثروان العكلى ، وكان يعلم فى البادية ؛ وأبو فقحس ؛ وأبو دثار ؛
وأبو الجراح ؛ وهؤلاء الأربعة هم الذين حكموا بين سيبويه والكسائى كما
مر — وأبو العميشل ؛ وعوسجة ؛ وأبو مسهر الأعرابى ؛ وأبو المضرحى ؛
والحرمازى ؛ وأبو الهيثم ؛ وأبو المحبب الربعى ؛ وأبو صاعد الكلابى ؛ وأبو
أدهم الكلابى ؛ وأبو الصقر الكلابى ؛ وأبو الصعق العدوى ؛ والمفضل
العنبرى ؛ ويزيد بن كشوة ؛ وناهض بن ثومة الكلابى ، وكان شاعراً بدوياً
جافياً كأنه من الوحش ، وكان يقدم البصرة فى منتصف القرن الثالث
فيكتبون شعره ويأخذون عنه ؛ وأبو السمع الطائى ، وهو من أحضر فى
أيام المعتز ليؤخذ عنه .

ومن أشهر الأعرابيات اللواتى أخذ الرواة عنهن وهن قليلات : غنية
أم الهيثم الكلابية ، وكانت راوية أهل الكوفة ؛ وقريبة أم البهاول ؛ وغنية
أم الحمارس .

وفى ما قدمناه بلاغ ، وبعض ما دون الاستقصاء فى هذا الباب كفاية
الباب كله .

الوضع والصناعة

في الرواية

المراد بالموضوع والمصنوع : ما كان كذباً مُصمّماً أو صدقاً مشوباً ببعض التلبيس ؛ والصدق والكذب من أخلاق الناس ، تبعث على كليهما البواعث ، وهذا في رأى أهله متى صادف موضعه وتعلق بأسبابه ، كذلك في رأى أهله متى أصاب حقه وقرّ في نصابه ؛ وإن كان الصادق يرى أنه قد استبرأ لدينه وأمانته ، والكاذب يرى أنه قد حمل على ذمته مالا حيلة له في التفصى منه وأنه قد تابع هواه وأضله الله على علم . وإنما يدور هذا الأمر بين العلماء وأهل الرواية على الاستهتار بالغريب ، والولوع كلّ الولوع بالطرف والنوادر ؛ وعليهما يكون إقبال العامة ، وبهما تكون كثرة الاتباع ؛ وما زال هوى الناس في كل جيل معقوداً بأطراف الطرائف ، وإن فسدها العلم وأشهرت الكتب الصحيحة ، ومن كان ذلك شأنه لا يقف على فرق ما بين التصحيح والتصحييف ، والتوكيد والتوليد ؛ فهو يداخل الغث في السمين ، والممكن في الممتنع ، ويتعلق بأدنى سبب إلى ما يشبهه حقاً ثم يدفع عنه كل الدفع ، كما يدفع أهل الحق عن الحق ، ومن ثم لا تنهياً له الدلالة التي تقوم بأمره ، ولا الشهادة التي تقطع فيه ، إلا بعد أن يضرب حق ذلك بباطله ، ويموه بصفات حاله أمر عاطله ؛ وبين ذلك إلى أن يبلغ مبلغه ما يكون قد تورّك عليه وتكلف له وذهب فيه مذاهب البواطيل كلها ؛ ومن شوم الكذب أنه لا يستغنى منه شيء بنفسه إلا افتضح ، ولذا تحتاج الكذبة الواحدة في إثباتها إلى كذب كثير !

وضرب آخر من الرواة يرجع أمرهم في الوضع إلى التلبيس على الناس ؛
تعتاً وتكلفاً للأثرة ، أو مكابرة في إقامة الحجة وإنهاض الدليل ؛ فهؤلاء
يتقذرون من الكذب استغناء بأنفسهم وصوناً لأقذارهم ، ولكنهم يكدون
أنفسهم للمنافسة ، ويستكثرونها على الظهور والغلبة ؛ وتلك سورة تذهب
بالتحفظ ، وتصد عن التوقي ، وهيئات أن يكون الأمر فيها مقداراً عدلاً
مع تلك الرغبة الجائرة . ومن هذا بكى الكسائي وهو ما هو في علمه هذه
الأمة ، حتى قال فيه الشافعي : من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على
الكسائي . قال الفراء : دخلت عليه يوماً وكان يبكي ، فقلت له : ما يبكيك ؟
قال : هذا الملك يحيى بن خالد يوجه إليّ ليحضرنى فيسألني عن الشيء ، فإن
أبطأت في الجواب لحقني منه عتب ، وإن بادرت لم آمن من الزلل ! قال
الفراء : فقلت له : يا أبا الحسن ، من يعترض عليك ؟ قل ماشئت فأنت
الكسائي . . . ؟ فأخذ لسانه وقال : قطعه الله ! إذن إذا قلتُ مالا أعلم !
وبالجملة فإن آفة الرواية رقة الأمانة ؛ وللعلم طغيان لا يقوم له شيء إذا
كان سبب ذلك في طبع النفس ومذهبها ؛ ولذا جعلوا أهل العربية كأهل
الحديث ، فعدوا منهم أهل الأهواء وأهل السنة ، وسيمر بك تفصيل
لهذا المعنى .

وقد تناول الوضع مأثور اللغة والشعر والخبر ، ونحن قائلون في ثلاثها ،
ونجعل لكل فصل من القول بحسبه .

افتعال اللغة

قال الخليل بن أحمد : إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ، لإرادة اللبس والتعنيث .

وليس يخفى أنه لا سبيل إلى الوضع فيما يرجع من اللغة إلى الأقيسة المطردة ، وإن وضع من ذلك شيء لم يحز على العلماء ، وإنما الشأن في الغريب وما ينفرد به الراوية مما لا دليل على مثله إلا دعوى حامله ؛ فإن قوماً يفتعلون من ذلك أشياء : كعَيْدَشون اسم دُويبة ، وصَيْدَخون للصلافة ، والبُدُّ للصنم الذي لا يعبد ، والبَشُّ ، وضهيد ، وعَشَج ، وأمثالها^(١) يضعونها رغبة في الذكر بها ، وأن يكون عندهم من العلم ما ليس عند غيرهم ؛ والافتراء في اصطلاح الناس منبهة .

ومن هذه الأشياء ما يُقره الرواة إذا لم يجدوه مخالفاً لأبنية العرب ولم يعملوا على حامله سوءاً ولا كان ممن يتدينون بالكذب ، كبعض فرق الروافض فإن منهم من يضع الشعر ويضمُّنه شيئاً من الغريب ، ليقيم به حجة وأهية ، أو رأياً متداعياً ، كما ستعرفه .

وقد أفرد ابنُ جنى باباً في الخصائص لكلمات من الغريب لا يُعلم أحدٌ أتى بها إلا ابنُ أحرر الباهلي ؛ وثقات الرواة كانوا يتثبتون في مثل هذا ؛

(١) وعلى هذا القياس جرى القصاصون وبعض المتصوفة فيما وضعوه من الغريب الإسلامي (وهو غير الغريب المولد الذي من الكلام عليه في الباب الأول) كأسماء الملائكة والشياطين والسموات والأرضين ونحوها ، بما لا يعرف في كتاب ولا سنة صحيحة ، ومن بعض أسماء السموات : أزقلون ، وقيدوم ، وديغا ، ودقنا ، وكقولهم : إن أول من آمن من الجن ، هامة بن الهام بن لاقيس بن إبليس ؛ وأمثال لذلك كثيرة .

فينفرد الواحدُ بالكلمات القليلة ولكن مع شواهدِها من كلام العرب وهم لا يروونه مع ذلك على أنه من قول العرب الذي اجتمعت عليه : فإن هذا الضرب من الكلام المجمع عليه لا يكون إلا في المألوف ، وفي الذي يُسمَع من الفصحاء خاصة : وعلى ذلك قول أبي زيد : « لست أقول » قالت العرب ، إلا إذا سمعته من هؤلاء : بكر بن هوازن ، وبنى كلاب ، وبنى هلال ، أو من عالية السافلة أو سافلة العالية ^(١) ؛ وإلا لم أقل : قالت العرب ! » .

ولا يحىء بالغريب على أنه بسبيل من الكلام المجمع عليه إلا من أراد أن يستبد بشروط الرواية فيلبس على الناس أمرهم ، وهو يرمى بذلك إلى التزييد في علمه والتكثُر بالباطل والتنبُّل عند الناس ، وتراه إذا أورد الكلمة المفتعلة جعلها من سماعه وزينها بوجوه من الرواية ، آمناً أن تُردَّ عليه أو يدعى فيها مدَّع ؛ لأن البينة عليها منه ، والحكم فيها إليه ؛ إذ كان له سلفٌ صدق من الرواة الذين انفردوا بالغرائب والنوادر ، وقيل ذلك منهم وألحق بمادة اللغة ؛ ولهذا وأشباهه من العال كانوا يرجعون إلى الأعراب كما علمت . ولم يُعرَف أحد من الرواة كان يضع اللغة في القرن الأول ، ولا في القرن الثاني ، إلا ما يكون من الكلمات التي يكذب فيها الأعراب ^(٢) ، أو توضع إرادة اللبس والتعنيث ؛ وإلا ما يكون من خطأ بعضهم ومكابرتهم في

(١) يعنى عجز هوازن ؛ وأهل العالية : أهل المدينة ، ولغتهم ليست بتلك عند أبي زيد .

(٢) مما يروونه : أن رؤبة قال ليونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٣ وكان يسأله عن بعض الغريب : « حَتَامُ تَسْأَلُنْ عَنْ هَذِهِ الْخَزَعِبَلَاتِ وَأَزْخَرَفَهَا لَكَ ؟ أَمَا تَرَى الشَّيْبَ قَدْ بَلَغَ فِي لَحْيَتِكَ ؟ »

الاحتجاج له ، كما سيأتى مع نظائره فى الكلام على وضع الشعر .
وأول من رُمى بافتعال اللغة وأنه يعتمد الصنعة فيها ، محمد بن المستنير
المعروف بقطرب ، المتوفى سنة ٢٠٦ ، وكان يرى رأى المعتزلة النظامية ، فأخذ
عن النظام مذهبَه ؛ ولذا طرحوا لغته ولم يوثقوه فى الرواية ؛ قال يعقوب بن
السكيت : كتبت عنه قَمَطُراً (أى ملء صندوق) ، ثم تبيلت أنه يكذب فى
اللغة فلم أذكر عنه شيئاً .

واتهموا بالصنعة وتوليد الألفاظ ، ابن دريد صاحب الجهرة المتوفى سنة
٣٣١ ، لأنه كان مدمناً للخمر لا يكاد يفتر عن ذلك ؛ قال الأزهري اللغوي : وقد
سألت عنه إبراهيم بن عرفة (يعنى نفطويه) ، فلم يعبأ به ولم يوثقه فى روايته ^(١) .
وكذلك اتهموا أبا عمرو الزاهد المعروف بغلام ثعلب ، المتوفى سنة ٣٤٥
وكان واسع الحفظ جداً ، حتى قيل إنه أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة فى
اللغة ؛ وتلك لعمر الله مظنة ، وكان بعض أهل الأدب يطعنون عليه ويضربون
به الأمثال لوضعه وتلبيسه ؛ فيقولون : لو طار طائر فى الجوق قال : حدثنا ثعلب
عن ابن الأعرابي ، ويذكر فى معنى ذلك شيئاً ؛ ولكن أبا بكر بن الخطيب
(١) دفع بعض العلماء ذلك عن ابن دريد بما كان بينه وبين نفطويه من المنافرة
حتى قال ابن دريد يهجوهُ من أبيات :

أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخاً عليه !

يريد (النفط) ولفظ (ويه) وكان الصياح على الموتى بهذين اللفظين (واى وى)
وأول من صاح بذلك فى الإسلام ، أم عبد المجيد الثقفى صاحب ابن مناذر الشاعر
أيام الرشيد العباسى حين مات عبد المجيد ، وكان من أجمل الفتيان جمالاً ، وذلك فى
خبر ليس هذا موضعه .

والمحدثون يرون أن كلام الأقران بعضهم فى بعض لا يقدح فى العدالة ، وقد
جاراهم أهل الأدب حتى قالوا : « إن المعاصرة حجاب ،

جعل مَرَدَّ التهمة إلى سعة حفظه ، ثم أثبت هذا الحفظ فنفي التهمة وقال :
 رأيت جميع شيوخنا يوثقونه ويصدقونه ، وكان يُسأل عن الشيء الذي يقدر
 السائل أنه وضعه فيجيب عنه ، ثم يسأل عنه بعد سنة فيجيب بذلك الجواب ،
 ويروي أن جماعة من أهل بغداد اجتازوا على قنطرة الصراة وتذاكروا
 كذبه ، فقال بعضهم : أنا أصحفُ له الفنطرة وأسأله عنها فإنه يجيب بشيء
 آخر ؛ فلما صرنا بين يديه قال له : أيها الشيخ ، ما الفنطرة عند العرب ؟ فذكر
 شيئاً قد أنسيته ، فتضاحكنا وأتممنا المجلس ؛ فلما كان بعد شهر ذكرنا الحديث
 فوضعنا رجلاً غير ذلك فسأله فقال : ما الفنطرة ؟ قال : أليس قد سألت عن
 هذه المسألة منذ كذا وكذا فقلتُ هي كذا ؟ فما درينا من أي الأمرين نعجب
 من ذكائه : إن كان علماً فهو اتساعٌ طريف ، وإن كان كذباً في الحال فحفظه
 فلما سئل عنه ذكر الوقت والمسئلة فأجاب بذلك الجواب - فهو أطرف .
 وكان معز الدولة قد قلد شرطة بغداد غلاماً تركياً مملوكاً يعرف بخواجما ،
 فبلغ أبا عمرو هذا وكان يملئ كتاب (الياقوتة) ، فلما جازه قال : اكتبوا (ياقوتة
 خواجما) الخواج في أصل اللغة الجوع ؛ ثم فرع على هذا باباً باباً وأملأه ؛
 فاستعظم الناس كذبه وتبعوه . وله من مثل ذلك أشياء أضربنا عنها ؛ فإن بين
 العلم المستطيل والحفظ المتسع موضعاً لبسط اللسان إذا أراد قائل أن يقول .
 وأشهر من عُرف بافتعال اللغة في الإسلام قاطبة ؛ أبو العلاء صاعد ابن
 الحسن اللغوى البغدادي الذي ورد الأندلس في حدود سنة ٣٨٠ على المنصور
 ابن أبي عامر ؛ وكان يأخذ في طريق أبي عمرو الموميا إليه ؛ لأنه نشأ والألسنة
 لا تزال تحكي عنه ؛ ولذا نظروه في الأندلس في سرعة الجواب وقوة الاستحضار
 بأبي عمرو هذا في العراق ؛ وادعى في الأندلس علم الغريب ؛ وتنفق به عند

المنصور بن أبي عامر ، وعرض ماشاء من دعواه في الرواية والسماع من أئمة الرواة بالعراق ؛ لضعف ذلك في الأندلسيين .

قالوا : ودخل مرة على المنصور وفي يده كتاب ورد عليه من عامل له في بعض البلاد اسمه ميديمان بن يزيد يذكر فيه (القلب والتزييل) وهي أسماء عندهم لمعانة الأرض قبل الزرع ؛ فقال له المنصور : أبا العلاء ! قال : لبيك مولانا ! قال : هل رأيت فيما وقع إليك من الكتب كتاب (القوالب والزوالب) لميديمان ابن يزيد ؟ قال : إى والله يا مولانا ، رأيته ببغداد في نسخة لأبي بكر بن دريد بخط كراع النمل ، في جوانبها علامات الوضاع ؛ هكذا هكذا ! فقال له : « أما تستحي أبا العلاء ؟ هذا كتاب عاملي ببلد كذا الخ ، وإنما صنعت لك هذه الترجمة مولدة من هذه الألفاظ التي في هذا الكتاب ونسبته إلى عاملي لأختبرك ! » فجعل يحلف له أنه ما كذب وأنه أمر وافق . وله من هذا كثير .

وقال ابن بسام : إن المنصور أراه كتاب النوادر لأبي علي القالي ، فقال : إن أراد المنصور أمليت على كتاب دولته كتاباً أرفع منه وأجل ، لا أورد فيه خبراً مما أورده أبو علي ! فأذن له المنصور في ذلك وجلس بجامع مدينة الزاهرة على كتابه المترجم (بالفصوص) ، فلما أكمله أتبعه أدباء الوقت فلم تمر فيه كلمة صحيحة عندهم ولا خبر ثبت لديهم ؛ وسألوا المنصور في تجليد كرايس بياض تزال جديتها حتى توهم القدم ، ففعل ذلك وترجم عليه : « كتاب النسكت » ، تأليف أبي الغوث الصنعاني « فقرأ على صاعد حين رآه وجعل يقبله وقال : إى والله ، قرأته بالبلد الفلاني على الشيخ أبي فلان : فأخذه المنصور من يده خوفاً أن يفتحه وقال له : إن كنت قد قرأته كما تزعم فعلاًم يحتوى ؟ فقال : وأبيك لقد بعدت هدى به ولا أحفظ الآن منه شيئاً ؛ ولكنه

يحتوى على لغة منشورة لا يشوبها شعْر ولا خبر : فقال المنصور : أبعد الله
مثلك : فما رأيت أكذب منك ! وأمر بإخراجه وأن يُقَذَّفَ كتابُ
الفصوص في النهر^(١) .

وكان أبو صاعد هذا قوى البديهة في الشعر ، يضع لسانه منه حيث
يريد ، وهو صاحب البيت المشهور (بيت الخنفسار) الذي جرى في المتأخرين
مثلا مضروبًا في الكذب والوضع لما لا أصل له ، وذلك أن المنصور
قال له يوما . ما الخنفسار^(٢) ؟ فقال : حشيشة يُعَقَّدُ بها اللبن بيادية الأعراب ،
وفي ذلك يقول شاعرهم :

لقد عَقَدْتُ محبَّتُها بقلبي كما عَقَدَ الحليب الخنفسارُ

وتوفي صاعد سنة ٤١٧ .

ولمّا كان كل ذلك قبل أن تُجمع مفردات اللغة وتؤلفَ فيها الأمهاتُ
والأصول وتشيع في أيدي الناس : كالصحيح للجوهري ، والتهذيب
للأزهري ؛ ولم يوضع قبله كتاب أكبر ولا أصح منه ؛ وذلك في أواخر
القرن الرابع في المشرق ؛ لأن الرجوع في اللغة كان إلى الرجال ، وفيهم
من علمت ؛ أما بعد ذلك فلم يؤثر الافتعال شيئا في اللغة ، لسقوط الرواية
فيها إلا من الكتب ، كما أوْمانا إليه في محله ؛ وبهذا بطلت الصنعة وبطل
تاريخها اللغوى .

(١) قال ابن بسام : ما أظن أحدا يجترئ على مثل هذا ، وإنما صاعد اشترط
أن لا يأتي في (الفصوص) إلا بالغريب غير المشهور ، وأعانهم على نفسه بما كان
يتفق به من الكذب .

(٢) جاءت هذه الكلمة فيما بين أيدينا من الكتب بالباء ، ولكن المتأخرين
ينطقونها بالفاء .

وضع الشعر

والشعر هو عمود الرواية : عليه مدارها وبه اعتبارها ؛ وقد كانت منزلته من العرب ما هي ، إذ كان يتعلق بأنسابهم وأحسابهم وتاريخهم وما يجري مع ذلك ، حتى كأنه الحياة المعنوية لأولئك القوم المعنويين ، فلم يكن عَجَبًا أن يدور فيهم مع الشمس والرياح ، وأن تسخر له أسنتهم فينصرفوا إلى قوله وروايته ، حتى بلغ منهم مبالغه الذي نصفه لك في بابه إن شاء الله

وقد كان عند قدماء اليونان لبعض الأسباب المعنوية التي تشابهوا فيها هم والعرب ، رواة يتفرغون لنقل الشعر ويقومون في الناس على إنشاده ويروون قطعاً من التواريخ ، وهم يسمونهم (Rhapsodist) ؛ ومن أشهرهم في القديم رواة الإلياذة لهوميروس ؛ على أن الفرق بين العرب واليونان في ذلك كالفرق بين أمة كلها شعراء بالفطرة ، وأمة تميز الفطرة منها بعض شعراء .

ولم يكن من سبب في جاهلية العرب يبعثهم على وضع الشعر ونحلتهم غير قائل وإرساله في الرواية على هذا الوجه ؛ لأن شعراءهم متوافرون ، ولأنهم لا يطلبون بالشعر إلا المحامد والمعاير ، وقصارى ما يكون من ذلك أن يتزيد شاعرهم في المعنى ويكذب فيه إذا هو حاول غرضاً أو أراغ معنى بما تلك سبيله ، وعلى أن ذلك لا يكون إلا في الأخبار التي تلحق بالتاريخ ، لأن الشاعر موضع الثقة ، وهو مصدر رواية في العرب ، فإن أرسل القول أرسل معه التاريخ فيجريان معاً ؛ وذلك كالذي ادّعاه الأعشى في منافرة

عاقمة بن علاثة وعامر بن الطفيل ، فإنهما تنافرا إلى هرم بن قطبة في خبر مشهور ، فاحتال لهما حتى رضا بحكمه جميعا ؛ إذ كره أن يفضل أحدهما على الآخر وهما ابنا عم فيوقع بذلك عداوة بين الحيين ، فوصفهما بأنهما في المنزلة كركبتى البعير الأدرم : تقعان إلى الأرض معًا . ولكن الأعشى ادعى أنهما حكما هرمًا ، وأنه حكم لعامر على عاقمة ، وقال في ذلك بعض قصائده وأشاعها في العرب ، فلبس على الناس ؛ وإنما جاء هذا الإفك لأنه كان ممن ثار مع عامر ، وكان قبل ذلك حين رجع من عند قيس بن معد يكرب بما أعطاه ، طلب الجوار والخفرة من عاقمة فلم يكن عنده ما طلب ، وأجاره وخفّره عامر حتى أداه وماله إلى أهله . وهذا التزيّد هو الذى يسميه الرواة أكاذيب الشعراء . أما أن يكون في عرب الجاهلية من يصنع الشعر وينحله غيره على نحو ما كان في الإسلام ، فذلك مالا نعلمه ولا نظنه كان ألبتة ^(١)

ولما جاء الإسلام واندفع به العرب إلى الفتوح ، اشتغلوا عن الشعر بالجهاد والغزو حيناً من الزمن ، فلما راجعوا روايته بعد ذلك وقد أخذ منهم السيف والحيف وذهب كثير من الشعر وتاريخ الوقائع بذهاب روايته . صنعت القبائل الأشعار ونسبتها إلى غير أهلها ، تتكاثر بها وتعتاض بما فقدته ؛ وكان في العرب قوم آخرون قلت وقائعهم وأشعارهم ، فأرادوا أن يلحقوا

(١) إنما كان منهم عكس هذا ، وهو انتحال الرجل شعر غيره أو الاجتلاب منه أو نحو ذلك مما يأتى تفصيله في الكلام على سرقة الشعر . قال الراجز :

يا أيها الزاعم أنى أجتلب وأنى غير عضاهى أنتجب

كذبت ؛ إن شر ما قيل الكذب

والعضاه : شجر ، والانتجاب : نزع نجبه (بفتح الجيم) وهو لحاؤه أو قشر

عروقه .

بذوى الكثرة من ذلك ، وإنما العزة للكثير ؛ فقالوا على السن شعرائهم ما لم يقولوه وأخذوه عنهم الرواة .

وأول القبائل التي وضعت الشعر في الإسلام ، قریش ، وكانت أقل العرب شعراً وشعراء — لأسباب نذكرها في الكلام على الشعر — فإنها لما تعاضت واستتبت وكذب بعضها على بعض أول العهد بالإسلام حين كان منها المسلمون ومنها القاسطون ومنها دون ذلك ، وضعوا على حسان بن ثابت أشعاراً كثيرة لا تليق به ولا تجوز عليه ؛ وما نرى العرب إلا أخذت أخذها في ذلك من بعد .

ولما كانت الرواية العلمية في القرن الثاني وشمروا الرواة في طلب الشعر للشاهد والمثل ، استفاض الوضع في العرب وتفرغ قوم لذلك : كـمحمد بن عبد الملك الفقعسي راوية بني أسد الذي وضع للرواة أشعاراً كثيرة أدخلها في روايته عن قومه . وإن أشد ما كان يعضل بالرواة يومئذ أن يقول الرجل من ولد الشعراء في العرب عن لسان أبيه تكثيراً لشعره ؛ فإن هذا كان مما يشكل عليهم ، لأنهم لا يميزون أكثر الشعراء إلا بالنسبة ، وهي محمل الصدق والكذب ؛ أما الصنعة الشعرية فقلما تختلف في أشعار العرب اختلافاً يظهر لأوائك الرواة إلا في القليل من صنعة الفحول المتقدمين . وكان القوم إذا تعلقوا برجل من ولد الشعراء وألحوا عليه في السماع ورغبوا في شعر أبيه دونه ، فكثيراً ما يفعل بهم مثل ذلك ؛ ومن هؤلاء داود بن متعم بن نويرة الشاعر ، قال أبو عبيدة إنه قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدوى من الجلب والميرة ، قال : فأتيته أنا وابن نوح ، فسألناه عن شعر أبيه متعم ، وقتنا له بحاجته ؛ فلما نفذ شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ويصنعها لنا ،

وإذا كلام دون كلام متمم ، وإذا هو يحتذى على كلامه فيذكر المواضع التي ذكرها متمم ، والوقائع التي شهد بها ؛ فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله

شعر الشواهد

وهو النوع الذي يدخل فيه أكثر الموضوع ، لحاجة العلماء إلى الشواهد في تفسير الغريب ومسائل النحو ؛ وقد اشترط ذلك علماء المصرين (البصرة والكوفة) بعد أن قامت المناظرات بينهم في فروع النحو ومسائله ؛ وكانوا يستشهدون على ذلك بأشعار الطبقتين من الجاهليين والمختصرين ، ثم اختلفوا في الإسلاميين كجرير والفرزدق ، وأكثرهم على جواز الاستشهاد بأشعارهم ؛ وكان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن إسحاق ، والحسن البصري ، وعبد الله ابن شبرمة — يابحون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ، ويعدونهم من المولدين الذين لا يستشهد بكلامهم ، قال الأصمعي : جلست إلى أبي عمرو عشر حجج ما سمعته يحتج بببيت إسلامي . وأبو عمرو هذا كان يقول في شعر تلك الطبقة : لقد حسن هذا المولد حتى هممت أن أمر صديقاً بنا بروايته . . . ! وللعلماء كلام كثير في الطبقات التي يجوز الاستشهاد بأشعارها من أهل الحضر ، ولكن الثقات منهم مجمعون على أن ذلك لا يتجاوز نفراً من طبقة المحدثين عن ينتسبون في العرب ؛ ونقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج . وتوفي ابن هرمة بعد الحسين ومائة ، وهو من مختصرى الدولتين الأموية والعباسية ^(١) .

أما ما يذهب إليه بعضهم من أن سيديويه احتج بشعر بشار بن برد ،

(١) في رواية ابن قتيبة عن الأصمعي أنه قال : ساقه الشعراء ابن ميادة ، وابن هرمة ، ورؤية ، وحكم الحضري

في الخبر في ذلك أن سيديويه عاب أحرفاً على بشار ونسبه فيها إلى الغلط :
« كالوجل من الوجل وجمع نون (أى الحوت) على نينان ؛ فهجاه بشار ، قال
أبو حاتم : فتوقاه سيديويه بعد ذلك ، وكان إذا سئل عن شيء فأجاب عنه
بوجود له شاهداً من شعر بشار احتج به استكشافاً لشره ! (وتوفي بشار
سنة ١٦٨ وقد نيف على التسعين)

وشعر الشواهد في اصطلاح الرواة على ضربين : شواهد القرآن ،
وشواهد النحو ؛ أما الأولى فكثيرة ، وقد تقدم ما رويته من حفظ ابن
الأنباري فيها ، ولا يبالى الرواة في هذه الشواهد إلا باللفظ ، فيستشهدون
بكثير من كلام سفهاء العرب وأجلافهم ، ولا يأنفون أن يعدوا من ذلك
أشعارهم التي فيها ذكر الخنى والفحش ؛ لأنهم يريدون منها الألفاظ وهي
حروف طاهرة ؛ وقد روى أبو حاتم عن الجرمي أنه أتاه أبو عبيدة بن
الجرمي المثنى الراوية بشيء من كتابه في تفسير غريب القرآن الكريم ، قال
الجرمي فقلت له : عمن أخذت هذا يا أبا عبيدة ، فإن هذا تفسير خلاف
تفسير الفقهاء ؟ فقال : هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم ، فإن
شئت فخذ وإن شئت فذر !

وأما شواهد النحو فأوسع الناس حفظاً لها فيما وقفنا عليه : الأحمر النحوي
المتوفى سنة ٢٠٧ ، وهو مؤدب الأمين بن الرشيد ؛ قال ثعلب إنه كان يحفظ
أربعين ألف بيت شاهد في النحو سوى ما كان يحفظ من القصائد وأبيات
الغريب ؛ وأبو مسحل الأعرابي الذي أخذ عن الكسائي ، قالوا إنه روى عن
علي بن المبارك أربعين ألف بيت شاهد على النحو

وقد قلت شواهد النحو واللغة بعد ذهاب الرواة وعفاء مجالسهم ، حتى
(٢٤ — تاريخ)

صارت تشبه الآثار التاريخية في الضنّ بها والحرص عليها وتداولها كما هي ؛ لأن قيمتها في نفس الحالة التي هي عليها ؛ ومشأ ذلك من تناقل الكتب بالرواية والاقتصار على ما فيها مبالغة في تحقيق الإسناد العلوي ؛ ولم يشتهر أحد في المتأخرين بالإكثار من تلك الشواهد والاتساع في حفظها كابن مالك النحوي الشهير صاحب الألفية المتوفى سنة ٦٧٣ ، وكان قد أخذ العلم بنفسه وليس له في الانتهاء ما لغيره من العلماء ^(١) ، قال الذهبي في ترجمته : « وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحIRON فيه ويتعجبون من أين يأتي بها ... » وهذه العبارة وحدها كافية في الوصف التاريخي الذي نحن فيه

والكوفيون أكثر الناس وضعا لأشعار التي يستشهد بها ؛ لضعف « ذاهبهم وتعلقهم على الشواهد واعتبارهم منها أصولا يُقاس عليها ؛ مجازاة لما فيهم من الميل الطبيعي إلى التذوّد كما سنبينه ، قال الأندلسي في شرح المفصل : « والكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّأوا عليه ، بخلاف البصريين ، وأول من سنّ لهم هذه الطريقة شيخهم الكسائي ، قال ابن درستويه : كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه ، فأفسد النحو بذلك !

ولهذا وأشباهه اضطر الكوفيون إلى الوضع فيما لا يصبون له شاهداً إذا كانت العرب على خلافهم ؛ وتجد في شواهدهم من الشعر ما لا يُعرف قائله ؛ بل ربما استشهدوا بشرط بيت لا يُعرف شرطه الآخر ، كالشاهد الذي يحتجون

(١) قال أبو حيان : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة : يريد بذلك أنه يتوقى التعبير بأنه صحت على ما كان من أمر العلماء كما سبقت الإشارة إليه في موضعه.

به على جواز دخول اللام في خبر لسكن ، وهو قول القائل المجهول :

* ولسكني من حبها لعميد *

واستمروا على الوضع حتى بعد أن استبحرت الرواية في أواخر القرن الثالث ؛ قال المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ وهو من البصريين : قال لى أبو عكرمة الضبي : ما يساوى نحوك عند ابن قادم شيئاً ! (وابن قادم من الكوفيين) قلت : كيف ؟ قال : لأن له لغة بخلاف هذه ، وشواهد من الشعر عجيبة . فجعل ينشدني ويحدثني ويضحك ، فكان من ذلك أن قال لى : سمعته يقول : أرز ، ورُنز ؛ ثم أنشد :

قرباً يا صاح رُنزه واجعل الأصل لِرزه

واصفف القينات حقاً ليس فى القينات عزه

فقلت له : من يقول هذا ؟ قال : بعض العرب المتحضرة ، فقلت : بل بعض النبط المتقدرة . اهـ

ومن أجل هذا وأمثاله كان البصريون يغمزون على الكوفيين فيقولون : نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز والكواميخ ^(١) . على أن البصريين وإن ثبتوا فى أشعار الشواهد فقد وقع لهم أشياء من الموضوع وجازت عليهم ، وهذا سيبيويه الذى سُمى كتابه « قرآن النحو » وقيل فيه إن شواهد أصح الشواهد : سأل اللاحق : هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال فعل ^(٢) (الصفة) ؟ قال اللاحق : فوضعت له هذا البيت :

(١) حرش الضب : صاده ، واليربوع : دوية ، والشواريز : الألبان الثخينة ، والكواميخ : المخملات يشهى بها الطعام ؛ والمراد الأخذ عن أعراب البادية الجفاة وأعراب الأسواق الضعفاء

تحذيرُ أموراً لا تحذيرُ ، وآمنُ ما ليس مُنجيةً من الأعداء
وقال المبرد في الكامل^(١) : وقد روى سيديويه بيتين محمولين على الضرورة
وكلاهما مصنوع ، وليس أحد من النحويين المفتشين يحيز مثل هذا في
الضرورة . . . والبيت الأول :

هم القائلون الخيرَ والآمرونهُ إذا ما خشوا يوماً من الأمرِ مُعظماً
والثاني :

ولم يرَ تَفَقُّ والناسَ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً ، وأيدى الْمُعْتَفِينَ رِوَاهُةً
وقال الحرى : في كتاب سيديويه ألف وخمسون بيتاً ، سألته عنها
فعرف ألفاً ولم يعرف الخمسين^(٢) . أما شواهد اللغة والغريب فلم يحصها

(١) كان المبرد من أجل علماء البصريين ، وقد أفرد كتاباً في القدح في كتاب
سيديويه والغرض منه ، أما الكوفيون فإنهم لا يعدون كتاب سيديويه شيئاً . . .
(٢) ذكر العلامة اللغوي المرحوم الشيخ محمد محمود الشنقيطي نزيل مصر
المتوفى بها سنة ١٣٢٣ هـ في حماسته المطبوعة ، أنه علم واحداً من هذه الخمسين ، وهو
قول القائل :

• أفبعد كندة تمدحن قبيلاً •

قال : وهو لامرئ القيس ، من قصيدة أوردها هناك في ثمانية عشر بيتاً ، وذكر
أنه نقلها مع شرح ديوان امرئ القيس رواية أبي سهل بن خرابنداذ عن أبي جعفر
الكوفي ، ثم قال : ولـكون الديوان برواية الكوفيين خفي على البصريين وغيرهم
معرفة قائل الشاهد المذكور مع شهرته ومساابقة الناس إلى حفظ أشعاره .

قلنا : ولـكن الشيخ رحمه الله ذهب عنه ما روى عن يونس بن حبيب الضبي من
أن علماء البصرة كانوا يقدمون امرأ القيس ، وأن أهل الكوفة كانوا يقدمون الأعشى ،
وقد دفع البصريون أشعاراً لامرئ القيس وزهير وغيرهما مما انفرد بروايته
الكوفيون ، وأورد العسكري شيئاً من ذلك في كتابه التصحيف . والصحيح أن تلك
الآبيات موضوعة على امرئ القيس لنزولها عن طبقة وظهور الصنعة والتوليد فيها ،
ولا بد أن تكون الخمسون أو معظمها من هذا الطراز .

الرواة ، لأن مادتها أكثر شعر العرب ، ولأن اللغة لم تكن علماً برأسه .

شواهد أخرى

وهنا ضرب ثالث من الشواهد نشأ في القرن الثالث ، وهو ما يؤتده بعض المعتزلة والمتكلمين للاستشهاد به على مذاهبهم ، وكانت رواية الشعر فيهم يومئذ عامة ؛ قال ابن قتيبة في (التأويل) : وفسروا القرآن بأعجب تفسير يريدون أن يردوه إلى مذاهبهم ويحملوا التأويل على نحلهم ، فقال فريق منهم في قوله تعالى « وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ » : أى عليه ، وجاءوا على ذلك بشاهد لا يُعَرَف وهو قول الشاعر :

« لَا يُكْرِي عِلْمَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ » (*)

ونقل الجاحظ في الحيوان أنهم يدفعون أن الرجوم كانت حجة للنبي صلى الله عليه وسلم ، واحتجوا على ذلك بأن عرب الجاهلية رأت الرجوم ، ووضعوا أشعاراً في ذلك منها ما نسبوه لأوس بن حجر ، وهو قوله :

فَانْقَضَ كَالْدَرِيٍّ مَنْ مَتَحَدَّرَ كَمَعَ الْعَقِيقَةِ جُنْحَ لَيْلٍ مُظْلِمٍ

قال الجاحظ : نخبرني أبو اسحاق أن هذا البيت في أبيات آخر لأسامة

صاحب روح بن همام وهو الذي كان ولدها .

ونجّزئ من الكلام عن شعر الشواهد بهذا المقدار ؛ لأنه جماع الباب

كله على كثرة شواهد ، وتوفر فوائده .

وقد أثبتنا هذه الكلمات لهذه الفائدة ، ثم لنذكر المرحوم الشنقيطي ، فإنه آخر من ضمه التاريخ من يمكن أن يوصف ببعض صفات الرواة المتقدمين

(*) قلت : يَكْرِي (كرساً) بوزن (دحرج) : من توليد بعض

المتكلمين يزعم أنه بمعنى : علم

الرواة الوضاعون للشعر

وكان من الرواة قوم انفردوا بعلم قبائل العرب وأخبارها وأشعارها وما إليها، وغلب ذلك عليهم حتى لم تكن إليهم حاجة إلا فيه؛ وهؤلاء هم الذين فتقوا بالسنتهم هذه الفتوق في الأدب؛ وليس يخفى أن الحاجة وسيلة إلى الاختراع، وأن من كثرت إليه الحاجة في أمر من الأمور كان خليقاً أن يكون رأس هذا الأمر والغاية فيه، وهيئات هيئات لذلك إلا إذا استبدت بفته وأحكمه بأسره ووجد الناس عنده منه ما لا يجدون عند غيره. وقد كانت علوم أولئك النفر قاطبة تدور على الخبر والشعر، وليس في ذلك عندهم أكثر من الاستمتاع باللفظ الحسن والمعنى الطريف، مما لا يبنى عليه دين ولا يدخل الناس منه في حرج ولا يكون فيه من بعد إلا إفساد التاريخ العربي، وأهون بذلك ما دام هذا التاريخ قائماً بالتساويات والمفاخرات والمناشدات، وبكل ما نسخه الإسلام أو أنساه أو جاء بخير منه، وليست الغاية من أكثره إلا ضرباً من السمر ونوعاً من طهو الحديث، وقد تزيد فيه العرب أنفسهم وهم مصدر الرواية وقوة الرواة^(١). وهذا هو السبب في أنك لا تكاد تجد للجاهلية تاريخاً صحيحاً، ولا ترى فيما تتصفحها إلا التكاذب والمبالغات وما يتصل بها، لأن مثل هذا العلم قريب أسباب المظلمة لا يكف عنه يأس ولا يدفع دونه عي، ما دام قد تعاطاه أمثال أولئك الرواة من كل بصير بمذاهبه متحقق بمناقبه؛ ومن حذق شيئاً لم يصبر عن الزيادة منه.

فأما الأخباريون الوضاعون فستعرف أمرهم، وأما أهل الشعر فهم

(١) في مثل هذا يقول الرواة: إذا كانت الكلمة حسنة استمتعنا بها على قدر

ما فيها من الحسن!

يضعون منه ثلاثة أغراض : للشواهد على المعلوم — وقد مرّ الكلام عليها —
والشواهد على الأخبار ، والاتساع في الرواية

الشواهد على الأخبار

وقد نشأ هذا النوع من الاستشهاد بالشعر على التفسير والحديث وعلى كل ما قامت به الرواية في الصدر الأول ، حتى قرّ في أوهام الناس أن ما لا شاهد له من كلام العرب لا ثقة به كائن ما كان علياً أو خبراً ، وكانت الأمة لا تزال على إرث من الفطرة العربية في اعتبار الشعر وتمجيده والاهتزاز له ، ثم كان ذلك عامّاً في سواد الناس من الخلفاء فمن دونهم ، فلما كثرت القصاصون وأهل الأخبار اضطروا من أجل ذلك أن يصنعوا الشعر لما يفتقونه من الأساطير ، حتى يلائموا بين رقعتي الكلام ، وليحدروا تلك الأساطير من أقرب الطرق إلى أفئدة العوام ؛ فوضعوا من الشعر على آدم فمن دونه من الأنبياء وأولادهم وأقوامهم ؛ وأول من أفرط في ذلك محمد بن إسحاق بن يسار مولى آل مخرمة المتوفى سنة ١٥٠ ، وكان من علماء السير والمغازي^(١) ؛ فكان الناس يعملون له الأشعار فيحمل منها كل غشاء ، ويعقد قوافيها على الهواء ، وقد كتب في السيرة من أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط ، وأشعار النساء ، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود فكتب لهم أشعاراً كثيرة ، حتى صار فضيحة عند علماء السير ورواة الشعر ؛ وكان في عصره جماعة من القصاصين يأتون بمثل تلك الأشعار على وهنها وتداعوها ويعزونها إلى القدماء ، ثم يزعمون أنهم أخذوها من الصحف

(١) ولم يعرف قبل ابن إسحاق أحد وضع الشعر على أمم مختلفة ، وإنما كان قبله يزيد بن ربيعة بن مفرغ ، وهو في أيام يزيد بن معاوية ، وقد وضع أشعاراً نسبها إلى شمع من ملوك حمير وعمل له سيرة ، وسند ذكر ذلك في الكلام على التزييد في الأخبار

وَيَرَوْنَهَا الْأَمَمُ الْبَائِدَةُ وَغَيْرُهُمْ ؛ فَمَكَانَ رَاوِيَةِ ذَلِكَ الْعَصْرِ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ .
يَقُولُ : لَوْ كَانَ الشَّعْرُ مِثْلَ مَا وَضَعَ لَابْنُ إِسْحَاقَ وَمِثْلَ مَا يَرَوِي الصُّحُفِيُّونَ ،
مَا كَانَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ وَلَا كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عِلْمٍ

شعر الجن وأخبارها

وَالْقَصَاصُونَ إِنَّمَا قَلَدُوا فِي ذَلِكَ الْأَعْرَابَ أَيْضًا وَذَهَبُوا مَذَاهِبَهُمْ
فَلِلْأَعْرَابِ شَعْرٌ كَثِيرٌ يَزْعُمُونَهُ لِلْجِنِّ وَيَعْقِدُونَ لَهُ الْأَخْبَارَ ، وَقَدْ تَنَاقَلَهُ عَنْهُمْ
الرُّوَاةُ وَتَظَرُّ فَوَائِدُهُ فِي الْأَحَادِيثِ ، وَأَمْثَلُهُ كَثِيرَةٌ .

وَكَانَ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُتَكَلِّمُ ، مِنْ أَصْحَابِ الْجَا حِظِّ ، يَقُولُ فِي الَّذِي تَذَكَّرُ
الْأَعْرَابُ مِنْ عَزِيفِ الْجَنَّتَانِ وَتَغَوُّلِ الْغِيلَانِ : « أَصْلُ هَذَا الْأَمْرِ وَابْتِدَاؤُهُ
أَنَّ الْقَوْمَ لَمَّا نَزَلُوا بِبِلَادِ الْوَحْشِ عَمِلَتْ فِيهِمُ الْوَحْشَةُ ، وَمِنْ أَنْفَرَدَ وَطَالَ
مَقَامُهُ فِي الْفَلَاةِ وَالْخَلَاءِ وَالْبَعْدِ مِنَ الْإِنْسِ ، اسْتَوْحَشَ ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ قَلَّةِ
الْإِشْتَغَالِ وَالْمَذَاكِرِينَ ؛ وَالْوَحْدَةِ لَا تَقْطَعُ أَيَّامَهُمْ إِلَّا بِالْمَنَى وَبِالتَّفْكِيرِ ؛ وَالفكر
رَبْمَا كَانَ مِنْ أَسْبَابِ الْوَسْوَسةِ ، وَقَدْ ابْتُلِيَ بِذَلِكَ غَيْرُ خَاسِبٍ . . . وَخَبَّرَنِي
الْأَعْمَشُ أَنَّهُ فَكَرَ فِي مَسْئَلَةٍ فَأَنْكَرَ أَهْلُهُ عَقْلَهُ حَتَّى حَمَّوْهُ (مِنْ الْحُمَةِ) وَدَاوَوْهُ ؛
وَقَدْ عَرَضَ ذَلِكَ لِكَثِيرٍ ، مِنَ الْهِنْدِ ؛ وَإِذَا اسْتَوْحَشَ الْإِنْسَانُ مِثْلُ لَهُ الشَّيْءُ
الصَّغِيرِ فِي صُورَةِ الْكَبِيرِ وَارْتَابَ وَتَفَرَّقَ ذَهْنُهُ وَانْتَقَضَتْ أَخْلَاطُهُ ، فَيَرَى
مَا لَا يُرَى وَيَسْمَعُ مَا لَا يُسْمَعُ ، وَيَتَوَهَّمُ عَلَى الشَّيْءِ الصَّغِيرِ الْحَقِيرِ أَنَّهُ عَظِيمٌ جَلِيلٌ ؛
ثُمَّ جَعَلُوا مَا تَصَوَّرَهُمْ مِنْ ذَلِكَ شَعْرًا تَنَاشَدُوهُ ، وَأَحَادِيثَ تَوَارِثُوهَا ؛ فَازْدَادُوا
بِذَلِكَ إِيمَانًا وَنَشَأَ عَلَيْهِ النَّاشِئُ وَرَبَّى بِهِ الطِّفْلُ ، فَصَارَ أَحَدُهُمْ حِينَ يَتَوَسَّطُ
الْفَيَافِي وَتَشْتَمَلُ عَلَيْهِ الْغَيْطَانُ فِي اللَّيَالِي الْخَنَادِسِ ، فَعِنْدَ أَوَّلِ وَحْشَةٍ أَوْ فَرْعَةٍ

وعند صياح بوم ومجاوبة صدى ، تجده وقد رأى كل باطل وتوهم كل زور ،
وربما كان في الجنس وأصل الطبيعة نفاجا كذاباً وصاحب تشنيع وتهويل ،
فيقول في ذلك من الشعر على حسب هذه الصفة ، فعند ذلك يقول : رأيت
الخيالان ، وكنت السعلاة ؛ ثم يتجاوز ذلك إلى أن يقول : قتلتها ! ثم يتجاوز
ذلك إلى أن يقول : رافقتها ! ثم يتجاوز ذلك إلى أن يقول : تزوجتها ...
ومما زادهم في هذا الباب وأغراهم به ومدّ لهم فيه ، أنهم ليس يلقون بهذه
الأشعار وبهذه الأخبار إلا أعرابياً مثلهم ، وإلا غيباً لم يأخذ نفسه قط
بتمييز ما يوجب التكذيب أو التصديق أو الشك ، ولم يسلك سبيل التوقف
والثبوت في هذه الأجناس قط ؛ وأما أن يلقوا رواية شعر أو صاحب خبر ،
فالرواة عندهم كلما كان الأعرابي أكذب في شعره كان أظرف عندهم ، وصارت
روايته أغلب ومضاحيك حديثه أكثر ،

والأمر قريب مما قاله أبو إسحاق ؛ فإن أخبار الجن لا تعرف إلا عن
رجل من الأعراب أو رجل من الرواة الذين يقصّون للعامة وأشباه العامة ،
وقد يأتي القليل من ذلك عن الراوية الثقة يريد به الإغراب في حديث إن
جاء به ، وشعر إن أنشده ، ليدير الكلام على روعة تؤكّد معناه وتجعله
طريفاً غريباً ؛ فكأنه يستعين على بيان غرضه بضرب من التخيل ، كما يستعين
الكاتب أو الشاعر بمثل من المجاز

ولقد أفرط رواة الإسلام من أهل الأخبار في مزاعمهم عن الجن ،
ونسبوا إليها كل غريب وكل عظيم ، لأنها مظنة كل ذلك في أوهامهم ؛ وقفّوا
على آثارهم جماعة من المتصوفة ، حتى عينوا أول من أسلم من الجن ، وهو
بزعمهم (هامة بن الهام بن لاقيس بن إبليس ...) وأول نبي أرسل إلى الجن .

فما قالوا (عامر بن عمير بن الجان) فقتلوه وقتلوا بعده ٨٠٠ نبي !
والغرائب من هذا النمط كثيرة ، وما نراها استفاضت في الإسلام إلا
بعد ما ذكره جهلة المفسرين وأهل القصص عن تكلموا في تفسير ماورد في
القرآن الكريم من الإشارة إلى الجن ، أو ما جاء من ذلك في الحديث الشريف
أو ما يشبه ذلك ^(١) ، ولا بد لكل كلام عندهم من شعر يُستشهد به على ما عرفت ،
ولا أبلغ في ذلك ولا ادعى إلى الرضى من شعر الجن أنفسهم ؛ وقد سبقهم إلى
بعضه الأعراب ؛ فلم يبق إلا أن ينفخوا عنه تلك اللآلئ الأعرابية ، ويرققوا
حواشيه ، ويلائموا بينه وبين ما هم بسبيله من العلوم القديمة التي ادعى غيرهم
من أهل الكتاب أن بعضها إلهي نزل من السماء ، وادعوا هم أن سائرها
بشيطاني خرج من الأرض

على أن نادرة النوارد من ذلك في التاريخ العربي كله ؛ إنما هو ما جاء
به أبو السري سهل بن أبي غالب الخزرجي الشاعر الملقب الذي كان في أواخر
القرن الثاني ؛ فإنه نشأ بسجستان ، ثم ادعى رضاع الجن وأنه صار إليهم ،
ووضع كتابا ذكر فيه أمر الجن وحكمتهم وأنسابهم وأشعارهم ، وزعم أنه بايعهم
للأمين بن هرون الرشيد بالعهد ، فقربه الرشيد وابنه الأمين وزبيدة أم الأمين ،
وبلغ معهم وأفاد منهم ؛ ثم جعل يتنقّى عندهم بما يضعه من الشعر الجيد على
السنة الجن والشياطين والسعالى ، وقال له الرشيد : إن كنت رأيت ما ذكرت
فقد رأيت عجبا ، وإن كنت مارأيتَه فقد وضعت أدبا !

(١) من تفسير مقاتل بن سليمان في غزوة بدر وهي أفضل غزوات رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، أنه لم يجتمع جمع قط منذ كانت الدنيا أكثر من يوم بدر ، وذلك أن
إبليس جاء بنفسه وحضره الشياطين وحضره كفار الجن كلهم . . . وتسعون من
مؤمني الجن وألف من الملائكة . . . الخ فتأمل

ولكل ما أومأنا إليه في هذا الفصل أمثلة كثيرة من الشعر والخبر ،
أضربنا عنها خوف الإطالة بما لا طائل تحته ، ولو كان فيها شيء غير إنسي
لجئنا به . . . أما ما يتعلق بزعمهم في شياطين الشعراء فقد أمسكنا الكلام
عنه إلى باب ، فإن له ثمة موضعاً .

الاتساع في الرواية

وهو سبب من أسباب الوضع ، يقصد به فحول الرواة أن يتسعوا في
روايتهم فيستأثروا بما لا يُحسِّن غيرهم من أبوابها ؛ ولذا يضعون على فحول
الشعراء قصائد لم يقولوها ، ويزيدون في قصائدهم التي تعرف لهم ، ويدخلون
من شعر الرجل في شعر غيره ؛ هوى و تعثُّتاً ؛ ورأس هذا الأمر حماد الراوية
الكوفي المتوفى سنة ١٥٥ ، وقد لقب بالراوية لهذا الاتساع . قال المفضل
الضبي : سُلِّط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً ! فقل
له : وكيف ذلك ، أيخطئ في روايته أم يلحن ؟ قال : ليته كان ذلك ؛ فإن
أهل العلم يردون مَنْ أخطأ إلى الصواب ، ولكنه رجل عالم بلغات العرب
وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم ؛ فلا يزال يقول الشعر يشبه به
مذهب رجل ويدخله في شعره ، ويُحمِّل ذلك عنه في الآفاق ، فتختلط
أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد ؛ وأين ذلك ^(١) ؟

(١) من ذلك أن حماداً أقدم على بلال بن أبي بردة بالبصرة وعنده ذو الرمة ،
فأنشده حماد شعراً مدحه به ، فقال بلال لذي الرمة : كيف ترى هذا الشعر ؟ قال :
جيد وليس له ! قال : فمن يقوله ؟ قال : لا أدري إلا أنه لم يقله ، فلما قضى بلال
حوادث حماد وأجازه ، قال له : إن لي إليك حاجة . قال : هي مقضية ! فقال : أنت
قلت ذلك الشعر ؟ قال : لا ، قال : فمن يقوله ؟ قال : بعض شعراء الجاهلية ، وهو
شعر قديم وما يرويه غيري ! قال : فمن أين علم ذو الرمة أنه ليس من قولك ؟ قال :
عرفت كلام أهل الجاهلية من كلام أهل الإسلام .

وكان حماد أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها ، فلا جرم أنه كان رأس الوضاعين لما يُقْتَضَى لصنعة الجمع الذي يراد به الاتساع والاستثثار من الزيادة في شعر المقلّ حتى يكثر ، ونسبة ما يكون للخامل من الشعراء إلى المشهور حتى يُروى شعره ، ونحو ذلك

وكان حماد يضع من الشعر ليقربه إلى بعض الأمراء زلفى ، كالذي حدثوا به عن يونس ، قال : قدم حماد البصرة على بلال بن أبي بردة ، فقال : ما أطرفتني شيئاً ! فعاد إليه فأنشده القصيدة التي في شعر الخطيئة مديح أبي موسى ، فقال : ويحك ! يمدح الخطيئة أبا موسى ولا أعلم به ، وأنا أروى شعر الخطيئة ؟ ولكن دعها تذهب في الناس ^(١) ! وكان أبو موسى جند بلال ! لأن أبا بردة ابنه .

وأخذ في مذهب حماد خلف الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ ، وهو أول من أحدث السماع بالبصرة فيما سمعه من حماد كما مر ؛ وقد سلك في البصريين مذهب حماد في الكوفيين ؛ غير أن أكثر ما وضعه من الشعر إنما خص به أهل الكوفة فرووه عنه ؛ وكان خلف أفرس الناس بيت شعر ، وأعلمهم بمذاهب الشعراء ومعانيها ، وأبصرهم بوجوه الاختلاف بين ما يتميز به شاعر وشاعر ؛ فإذا عمد إلى المحاكاة فيما يضعه أشبه كل شعر يقوله بشعر

(١) يريد أبا موسى الأشعري ، والقصيدة مثبتة في ديوان الخطيئة ، وهي أربعة عشر بيتاً ، مطلعها :

هل تعرف الدار مذ عامين أو عام دار لهند بجزع الحزج فالدام
والبصير بالشعر ومذاهبه إذا قرأ شعر الخطيئة أخرج هذه القصيدة منه ، لأنها تقليد ومقاربة ، وإن كان المدائني قد صحح أنها للخطيئة في أبي موسى ، ونفى أن يكون حماد نحلها الخطيئة تقرباً إلى بلال ؛ فإن نفس الشاعر أصدق في نسبة كلامه من السنة الرواة .

الذى يَصْنَعُ عليه ؛ حتى لا يتميز منه ، وحتى لا يكون من الفرق بينهما إلا فرق التعدد الطبيعي الذى لا يُدْرَك فى الجوهر الواحد ، كالفرق بين الروح والروح . وكان نفاذه فى ذلك سريعاً بمقدار ما أوتى من سرعة البديهة ودقة الحس البينى ، حتى ضربوا به المثل ؛ وهو فى باب معانى الشعر ومذاهب الشعراء معلّم أهل البصرة جميعاً ، لا يُصدرون الرأى فى شعر دونه ، حتى إن مروان بن أبى حفصة لما مدح المهدي بشعره السائر الذى أوله

« طرقتك زائرة فحى خيالها »

أراد أن يعرضه على نقاد البصرة ، فدخل المسجد الجامع فتصفّح الحلق ، فلم ير حلقةً أعظم من حلقة يونس النحوى ، فجلس إليه فعرّفه خبره ، ثم استأذنه أن يُسمعه ، فقال يونس : يا ابن أخى ، إن هنا خلفاً ، ولا يمكن أحدنا أن يسمع شعراً حتى يحضر ؛ فإذا حضر فأسمعه .

وقد وضع خلف قصائد عدة على فحول الشعراء ، ذكروا منها قصيدة الشنفرى ^(١) المشهورة بلامية العرب التى أولها :

أقيموا بنى أمى صُـدُورَ مَـطِيّكم فإنى إلى قوم سـوَاكم لَأَمِيلُ
وما أشبه أن تكون هذه القصيدة أو أكثرها كذلك . وقال الأصمعى : سمعت خلفاً يقول : أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التى فيها :

خيلٌ صِيَّامٌ وخيلٌ غيرُ صائمةٍ تحت العجاج ، وأخرى تغلّك اللجج
وهو من أبيات الشواهد ؛ وله قصائد أخرى نص على بعضها العلماء

(١) الشنفرى : شاعر جاهلى من بنى الحرث بن ريعة ، وهو من لصوص العرب ؛ وصاحبه فى التلصص : ابن أخته تأبط شرا ، وعمرو بن براق ؛ وكان الثلاثة أعدى العدائين فى العرب ، لا تلاحقهم الخيل إذا عدوا ، وقد وضع خلف على تأبط شراً أيضاً قصيدة مشهورة زعم أنه رثى بها خاله ، والله أعلم

ويعتبرونها أنها مصنوعة ، وقد وضع على شعراء عبد القيس شعراً كثيراً ؛ وقال الجاحظ إنه هو الذي أورد على الناس نسيب الأعراب ، وهذا النسيب من أرق الشعر قاطبة وما أحراه أن يكون مصنوعاً !

ثم قالوا إن خلفاً نسيك في آخر أيامه فخرج إلى أهل الكوفة فعترفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس ، فقالوا له : أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة ! فبقيت الأشعار على حالها ؛ إذ كان الأمر قد مضى لوجهه ، وهكذا لا يملك الإنسان من آخرة الكذب ما يملك من أولاه .

وإنما امتاز أهل الكوفة بكثرة الشعر والاتساع في روايته ، لأن ذلك ميراث فيهم منذ نزلها العرب ، حتى إن علياً كرم الله وجهه لما رجع بهم من قتال الخوارج على أن يستعدوا لقتال أهل الشام ، ثم تخاذلوا عنه — لم ير أباع في ذمهم من صفة التشاغل بالشعر ، فقال في خطبته حين خطبهم : « إذا تركتكم عدتم إلى مجالسكم حلقاً عزين (جماعات) ، تضربون الأمثال ، وتناشدون الأشعار ؛ تربت أيديكم ، وقد نسيتم الحرب واستعدادها ، وأصبحت قلوبكم فارغة من ذكرها ، وشغلتموها بالأباطيل والأضاليل ... » وكان الشعر عِلماً أهل الكوفة حين كانت العربية علم أهل البصرة ؛ لأن العربية لم تسكن عند أوائك إلا بآخرة كما سنبينه بعد ، وللكوفيين رواية قديمة في الشعر ، وكان الخثعمي راوياً لهم فيه قبل حماد ، ومعه أبو البلاد الكوفي ، وهما في خلافة عبد الملك بن مروان ، ولم يشتهروا برواية الشعر إلا في أيامهما .

بيد أن حماداً جعل لامتياز الكوفيين بالشعر أصلاً تاريخياً ؛ فزعم أن

النعمان بن المنذر أمر فُدِسِخَتْ له أشعارُ العرب في الكراريس ، ثم دفنها في قصره الأبيض ، فلما كان المختار بن أبي عبيد الثقفي ^(١) قيل له إن تحت القصر كنزاً ، فاحتفره فأخرج تلك الأشعار ، قال : **فإن تهم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة ...**

ولما اشتغل هؤلاء الكوفيون بعلم العربية ، وكان في طبعهم الشذوذ كما ستعرفه ، سهّل عليهم قبول الشواذ ، ولم يتخرجوا من الصنعة للاستشهاد ؛ لأن الصنعة من شذوذ الرواية أيضاً ؛ فزاد ذلك في الشعر عندهم ؛ ومن أشهر رواة بعد حماد ، خالد بن كلثوم الكلبي ، وله صنعة في الأشعار المدونة على القبائل ، وقد ألف فيها كتاباً ؛ وأبو عمرو الشيباني المتوفى سنة ٢٠٦ وقد جاوز المائة بعقد ، وعنه أخذت درأين أشعار القبائل كلها ، وقد جمع نيفاً وثمانين قبيلة

وليس في الرواة جميعاً من يُداني حماداً وخلفاً في الصنعة وإحكامها ؛ فهما طبقة في التاريخ كله ؛ وإنما يكون لغيرهما البيت الواحد والآيات القليلة مما لا تفتضح صنعته ، يضعونه لتوجيه الحجة وتزيين الخبر ونحو ذلك ؛ ومن هؤلاء أبو عمرو بن العلاء ، قال : **ما زدت في شعر العرب إلا بيتاً واحداً ؛ يعني ما يُروى الأعشى من قوله ؛**
وأنكرتني ، وما كان الذي نسكت من الحوادث إلا الشيب والصلعاً ^(٢)

(١) وثب المختار بالكوفة سنة ٦٦ في سلطان ابن الزبير وأخرج منها عامله ، فوجه إليه ابن الزبير أخاه مصعباً فقتله سنة ٦٧ ، وكان يزعم أن جبرائيل عليه السلام يأتيه ؛ وهو من رموس الفتن التي نجمت في الإسلام . والكوفة قد بنيت بظاهر الحيرة ، وكانت مقراً للنعمان بن المنذر .

(٢) هذه رواية أبي الطيب اللغوي ، ينسب فيها وضع البيت لأبي عمرو ، —

وهو من أبيات الشواهد — ومنهم الأصمى ، وأبو عبيدة ، واللاحق ؛
وقطرب ، وغيرهم .

وقد يجد الرواة للشاعر الأبيات الحسنة في المعنى الجيد وهي تحتل
الزيادة ، فيصنعون عليها ويولدون حتى تبلغ قصيدة ، كأبيات الطيرة للبحارث
ابن حنزة ، وهي أربعة أبيات ولكنهم جعلوها قصيدة طويلة ؛ قال أبو عبيدة :
أنشدنيها عمرو ، وليست إلا هذه الأبيات وسائر القصيدة مصنوع مولد ،
وتلك قوله :

يا أيها المزعج ثم انثنى لا يثنيك الحادي ولا الشاحج
ولا قعيد أعضب قرنه هاج له من مربع هائج
بيننا الفتى يسهى ويسهى له تاح له من أمره خالج
يترك ما رقق من عيشه (يعيش منه *) هائج هائج (١)
وقد يزيدون في القصيدة ويبعدون بآخرها متى وجدوا لذلك باعثاً ،
كقصيدة أبي طالب التي قالها في النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي مشهورة ، أولها :
= ولكن صاحب العقد الفريد نقل أن حماداً كان يقول : ما من شاعر إلا وقد حققت
في شعره أبياتاً فجازت عنه ، إلا الأعشى ، أعشى بكر ، فاني لم أزد في شعره قط غير
بيت . قيل له : وما البيت ؟ فقال :

« وأنكرتني وما كان الذي نسكرت » الخ

ورواية أبي الطيب أوثق وأصح

قلت : هذه رواية المؤلف ، والذي في اللسان : (يعيش فيه)

(١) الحادي مقلوب الحائد ، وهو في الطيرة ما استقبلك من تجاهك من الطير
والوحش ، والسائح ما ولاك ميامنه ، والبارح ما ولاك مياسره ، والقعيد الذي
يأتيك من خلفك ، والشاحج الغراب المسن الذي غلط صوته ، وهو من شر
ما يتطيرون به ، كالثور الأعضب ، وهو المكسور القرن ، وترقيق المسال : إصلاحه
والقيام عليه حتى ينمو

خليلى ما أذنى لأول عاذل بصغوان فى حق ولا عند باطل
قال ابن سلام : زاد الناس فى قصيدة أبى طالب وطولات بحيث لا يُدرى
أين منهاها ، وقد سألت الأصمعى عنها فقلت صحيحة ، فقال أدرى أين
منهاها ؟ قلت لا ، قلنا : وإنما طوّلت هذه القصيدة معارضة للطوال
المعروفة (بالملقات) حتى لا يكون من شعر الجاهلية ما هو خير مما قاله
عم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولكن فى أصلها أبياتاً هاشمية تنى بكثير
من الطوال .

ولما كان علم العرب كله فى البصرة والكوفة بعد أن نشأت الرواية ،
لم يكن الناس يأنهون لما يظهر فى غيرهما ؛ فكانت تسقط أخبار الوضاعين
فى الأمصار لذلك ، إلا قليلاً يأتى عن بعض علماء البلدين ، كالذى ذكره
الأصمعى ، قال : أقيمت بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة ، إلا
مصحفة أو مصنوعة ؛ وكان بها ابن دأب يضع الشعر وأحاديث السمر وكلاماً
ينسبه إلى العرب ، فسقط وذهب علمه وخفيت روايته ؛ وهو عيسى بن
يزيد ، يكنى أبا الوليد ، وكان شاعراً وعلمه بالأخبار أكثر .

ولما فشا أمر الصنعة فى الشعر ، جعل المتأخرون يضعون القصيد
والرجز وينسبونه لمن اشتهروا بالوضع من المتقدمين ، كحلف ؛ أو بالاتساع
فى الرواية ، كالأصمعى ؛ لأن من أجاز على الناس أجاز الناس عليه ، وما
من ظالم إلا سيبلى بأظلم ، وأخذ القصاص أيضاً فى هذه الناحية ، فصنعوا
الأخبار الكثيرة وأسندوها إلى علماء الأنساب والأخباريين ؛ ليعطوها
بذلك معنى التاريخ الذى تثبته الرواية .

ضرب من الوضع

وضرب آخر من الوضع سنه الأدباء فيما يتكفون له من الشعر والرسائل والخطب^(١) ، إذا عرضوا ذلك يطلبون فيه رأى النقاد وأهل البصر بالكلام ، وأن يعرفوا موقع ما يأتون به من الاستحسان ، وبلغ تجرد الهوى في الحكم عليه . قال الجاحظ يُزَيَّنُ هذه الطريقة : فإن أردت أن تتكلف هذه الصناعة ، وتُنسب إلى هذا الأدب ، فقرضت قصيدة أو حبرت خطبة أو ألقت رسالة ؛ فأياك أن تدعوك ثقتك بنفسك ، وعجبك بشرة عقلك ، إلى أن تنتحلّه وتدعيه ؛ ولكن اعرضه على العلماء في عرض رسائل أو أشعار أو خطب ؛ فإن رأيت الأسماع تصغى له ، والعيون تحدج إليه ، ورأيت من يطلبه ويستحسنه ؛ فانتحلّه ، قلنا : واعلمهم لا يطلبونه ولا يستحسنونه فيخرج عندهم مخرج المتروك وينتفى منه قائله ولا ينفيه ؛ فعسى أن يكون فيمن سمعه من يحفظه مدخولا ، أو يرويه منحولا ، ويجريه مع سائر القصيدة أو الخطبة أو الرسالة — إن كان في شيء من ذلك — على أنه بعضه ، أو يحفظ نسبه إن كان في كلام متفرق ؛ ويكون ذلك مسبباً

(١) لم تتناول الرواية من المنشور غير الخطب ، لأن الرسائل لم تكن في الجاهلية ، ولا كان ما يصنعه الإسلاميون منها مما له متعاق في غرض من أغراض الرواية إلا عند الأخباريين (المؤرخين) ، ولهذا لم يكن الوضع في المنشور إلا على الخطباء خاصة ؛ وأكثر ما يكون الوضع من ذلك في الكلام المغمور أهله الذي لا يدور على الألسنة وإن كان سرّاً شريفاً ، لأن جميع القائلين لم يرزقوا الحظ في ذلك على السواء ، وقد قال الجاحظ : ما علمت أنه كان في الخطباء أحد أجود خطباً من خالد بن صفوان وشبيب بن شبة ، للذي يحفظ الناس ويدور على ألسنتهم من كلاهما ، وما علمنا أن أحداً ولد لها حرفاً واحداً . اهـ

وضعه ، ثم يمر في الأفواه فتصقله ، ويبقى الزمان بعد ذلك لمن ينقله ؛
ولا شك عندنا أن مثل هذا في تاريخ الوضع قولٌ ومذهب .

التعليق على الكتب

وههنا نوع من الرواية الموضوعية كان يذهب إليه بعض المتأخرين ؛ وذلك
أن الواحد منهم ربما ألحق الأبيات للشاعر المتأخر ببعض العرب ويعلق ذلك
على كتاب عنده ، أو ينحل الشاعر أبياتاً لغيره ثم يدرجها في ديوان شعره ، على
أن يكون هذا مما يُكادُ به لذلك الشاعر ، حسداً له ، ونفاسة عليه ، أو
عبثاً يلهو به من يفعل ذلك ، أو لسبب مما يجرى هذا المجرى ، وقد اختلف العلماء
في أشباه من هذا الجنس ، قال المعري في كتاب (عبث الوليد) : وحكى بعض الكتاب
أنه رأى كتاباً قديماً قد كُتب على ظهره : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ثعلب :
* مَنِ الْجَاذِرُ فِي زِيِّ الرَّعَائِبِ ^(١) *

وذكر خمسة أبيات من أول هذه القصيدة ، وهذا كذب قبيح وافتراء
بين ، وإنما فعله مُفَرِّطُ الحسد ، قليلُ الخبرة بمظان الصواب ، غرضه أن يلبس
على الجهال . وقد رويت أبياتُ أبي عباد (البحتري) التي في صفة الذئب
لبعض العرب ، ويجب أن يكون ذلك كذباً مثل ما تقدم . وقد نسبوا
الأبيات التي في صفة الذئب إلى عبد الله بن أنيس صاحب النبي صلى الله
عليه وسلم وهو من بني لبرك راشد بن وبرة ، ولا ريب أن ذلك باطل .
والشواهد من هذا النوع غير قليلة .

الشوارد

ومن الشعر نطف قليلة تقع في البيتين والثلاثة ؛ ويسمى بالرواق بالشوارد ؛

(١) مطلع قصيدة للمثنوي في كافور .

لأنهم لا يعرفون نسبتها ، بل يروونها على أنها مرسلة لا أرباب لها ، وهي نادرة في الشعر ، لأنهم لا يحفلون بما جهلوا نسبتته كما مر في موضعه ؛ بيد أنه متى كانت الأبيات لا شاهد فيها وكانت جيدة حسنة السبك رصينة المعنى طليئة العبارة ، عدوها من الشوارد لتجوز من هذا الباب إلى الرواية ؛ فمن ذلك ما رواه أبو عبيدة ؛ قال : من الشوارد التي لا أرباب لها قول بعضهم :

إن يغدروا أو يفجروا أو يبخلوا لم يحفلوا
يغدوا عليك مُرجا ين كأنهم لم يفعلوا
كأبي براقش كل يوم لم لونه يتبدل

اختلاف الروايات في الشعر

وقد كان العرب يفتش بعضهم شعر بعض ، ويجري كل منهم في النطق على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية ؛ فمن ثم يقع الاختلاف الصرفي واللغوي الذي نراه في بعض الروايات ، وقد يغير العربي فيما يتمثله من الشعر كلمة بأخرى يراها أليق بموضعها وأثبت في معناها ، أو تكون الكلمة قد أصابت هوى في نفسه ؛ لأنهم إنما يتمثلون الشعر لغير الغرض اللغوي الذي قامت به الرواية ؛ وذلك كقول أبي ذؤيب الهذلي

دعاني إليها القلب ؛ إني لأمره مطيع ، فما أدرى أرشد طلائها
وهي رواية أبي عمرو بن العلاء ، وليكن الأصمعي رواه على نقيض هذا المعنى فقال : (عصاني إليها القلب ...) البيت . وظاهر أن هذا التناقض في الرواية لا يكون من الشاعر ، وإنما هو تفاوت في الاستحسان لا غير وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف

ولا يبالون أمره ؛ لأنهم يريدون لغة الشعر ، والشعر متى جاء عن أعرابي كان حجة ؛ لأن لسان العربي لا يطوع بغير الصواب ، ولهذا تختلف الروايات في بعض الآيات وهي في الأصل غير مختلفة

ومن أسباب الاختلاف ، أن الشعراء في الصدر الأول كانوا يعتمدون على الحفظ ، وليكنهم لا يثبتون من شعرهم كل لفظ بعينه ، بل ربما أنشد الرجل منهم أبياتاً فتروى عنه ، ثم تأتي الأيام فينسى بعض ألفاظها ؛ فلا يكون إلا أن يضع غيرها ثم يشهد الآيات على وجه آخر ، فتروى أيضاً ؛ ومن ثم تجتمع الروايتان في شعره أو الروايات المختلفة ؛ ولهذا قال ذوالرمة لعيسى بن عمر الثقفي : اكتب شعري ، فالكتاب أحب إليّ من الحفظ ؛ لأن الأعرابي ينسى الكلمة قد سهر في طلبها ليلته فيضع في موضعها كلمة في وزنها ثم يشدها الناس ، والكتاب لا ينسى ولا يُبدّل كلاماً بكلام !

ومن الرواة من كان يغيّر في ألفاظ بعض الآيات لتوجيه حجته وإنهاض دليله ، فيروى عنه البيت على وجهه المغيّر ؛ وذلك فاش بينهم ، وخاصة في رواية الكوفيين ، ومنهم من كان يغيّر في الدواوين المكتوبة ليُعذر بها عند الخلاف ويقيم منها الحجة على الرواية الصحيحة ؛ فيكون ذلك سبباً في الاختلاف .

ولا تفس ما ينشأ عن التصحيف في الكلمات المتشابهة ؛ فإنه من بعض أسباب الاختلاف أيضاً ، وشواهد كثيرة في كتاب التصحيف للعسكري ، وهذا وذاك غير ما يكون من تزيّد بعض الرواة في الشعر حتى يخرج إلى الوضع والصنعة كما مر في محله ، ثم يحىء غيره فينقص أو يزيد ويقدم أو يؤخر ، ويعقبهما ثالث فيصيب أبياتاً حسنة على روى تلك القصيدة فيدسها

فيها ويرويها على أنها منها ، ثم يأتي رابع فيرى اختلاف النسبتين في القصيدة الواحدة فيسقطهما جميعاً وينحلها شاعراً آخر ، وهكذا ؛ وما استجمع كل ذلك الاختلاف هذه القصيدة التي أولها :

تقول ابنة العبي : قد شبت بعدنا وكل امرئ بعد الشباب يشيب
ومنها شاهد النحاة المشهور : « لعل أبي المغوار منك قريب » * وهي
مرثية رواها القالي في أماليه ، وقال : قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن بن
دريد هذه القصيدة في شعر كعب الغنوي ... إلى أن قال : وبعضهم يروي
هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوي ، وبعضهم يرويها بأسرها لسهم
الغنوي ، وبعضهم يروي شيئاً منها لسهم ، وزاد أحمد بن يحيى عن أبي العالية
في أولها بيتين . قال : وهؤلاء كلهم مختلفون في تقديم الأبيات وتأخيرها
وزيادة الأبيات ونقصانها وفي تغيير الحروف في متن البيت وعجزه و صدره ، ثم قال :
والمرثي بهذه القصيدة يكنى أبا المغوار ، واسمه هُرم ، وبعضهم يقول اسمه
شبيب ، ويحتج بيت روي في هذه القصيدة : « أقام وخلي الظاعنين شبيب »
وهذا البيت مصنوع والأول (كأنه أصح) ...

هذا ، وقد بقي الكلام في انتحال الشعر ورواة الشعراء وشياطينهم وعمل
أشعارهم وتدوينها وما إلى ذلك ، وكله مما يمكن أن يتصل نسبه بما نحن فيه
من أمر الرواية ، ولكنه بباب الشعر أقرب مشاكلة وأدنى اتصالاً ، فأنزلناه
ثمة في مراتبه ، وألحقناه بتلك المطالب لفائدة طالبيه .

* قلت : يستشهدون به على استعمال (لعل) حرف جر ، وقد سها المؤلف عن
إثبات ذلك في لغات العرب .

التزيد في الأخبار

وهذا أوسع أبواب الوضع في الرواية ؛ لأنك إذا اعتبرت اللغة والشعر ووجدتهما في حكم الدائم الثابت المدونة ، بما حاطتهما الرواة من التثبت والتفتيش كما مر ؛ ولأن اللغة كانت لساناً فطرياً في قوم معروفين لقيمهم أهل الرواية وشافههم بها ، وكان الشعر إنما يُطلب أكثره للفظه ولم يأخذوه عن المحدثين ، فهو في حكم اللغة من هذه الجهة ؛ وأما الأخبار التي تأتي عن العرب وغيرهم فإنما يريدون ببعضها التاريخ ؛ وبأكثرها السمر والمناذمة والاستعانة على حشو علوم أخرى ، كالنسب والتفسير والحديث وما إليها . ولم يُعَنَّ العلماء بالتثبت في شيء من الخبر إلا ما نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مما يدخل في السنين ؛ فقد حصّوا كل ذلك وميزوا حقيقته ونقص رديته وخلصوا إلى الحقيقة فيسه بكل حجة ، أما ما عداه فكان أمره بحسب القائلين عليه ؛ منهم من تثبت واستبصر ورأى أنه يبرأ من العهدة ويتخرج من التبعة بإسناد كل خبر وبيان طريقه في الرواية ؛ وهم مشاهير الرواة .

ومنهم من لم يبالٍ معروف ذلك من مجهوله ، وصحيحه من مدخوله ؛ فكان يكذب ويصدق الناس ، ويأتي بالأخبار المتنافية المتناكرة ، ويضع التهاويل والباطيل والأضاليل ، والناس مقبلون عليه ، منصرفون بوجوه الرغبة إليه ؛ وهؤلاء هم أكثر القصاص

ومنهم قوم جعلوا الأخبار عليهم فتميزوا بها ودونوا فيها الكتب الكثيرة المفضنة ، فهم يكذبون مبالغة في الإغراق ، ورغبة في الاجتلاب والحشد ؛ لأن ذلك لا يطرد لهم إلا بالتزيد ؛ وهؤلاء هم الذين كتبوا في تاريخ العرب

وأخبارهم وأسماءهم ومناقبهم ومثالبهم وأيامهم في الجاهلية ونحو ذلك ؛ وقد سموهم (الإخباريين) ، لأنهم لم يكونوا يعرفون من معنى (التاريخ والمؤرخ) إلا التوقيت — وسيأتي الكلام على الإخباريين في فصل الرواة — ولم يتسعوا في ذلك الاتساع كله إلا في أطراف القرن الثاني ، حين استفحل أمر الشعوبية فوضع القوم على العرب شيئاً كثيراً من المناقب والأخبار ؛ ردأكبرهم عليهم أهل الرواية من المحققين وكذبوهم فيه وأغفلوا روايته عنهم ؛ وعن هذا الموضوع خبر المعلقات المشهورة كما سيمر بك في بابها .

والرواة إنما قلدوا العرب في صنعة الأخبار والتزيد فيها ، كما قلدوهم في وضع الشعر ؛ لأن العرب كانوا يكذبون بعضهم على بعض في المثالب ، ويتزيدون في المناقب ، وكانوا يتناقلون أخباراً من تاريخ الأوائل والباسائد عن خالطوهم من الأمم ، على ما في أكثرها من الوهن والكذب ، وهي لا تدور فيهم حتى يكون قد داخلها الكثير من مثل ذلك ؛ وشبهة الشيء مُتَجَذِبٌ إليه .

ولبعضهم نوع من التاريخ الوضعي يسميه الرواة (تكاذيب الأعراب) (وأضاحيك الأعراب) وهو هو الخرافات أو « الميثولوجيا » — والكلام عليه موضع .

ومن وراء ذلك أمر الهجائين والفتاحشين ومن أشربوا للفتنة ومردوا على النفاق والفاهم ، ومادة هذا الأمر مجبولة بالكذب . فلما جاء الإخباريون بعد الإسلام أخذوا تلك الأخبار وجعلوها علمهم ، وولدوا منها واحتدوا مثالها ؛ لأن كل ما هو بسبيل التاريخ مما خرج عن أمر الدين ، فهو عندهم

في سبيل الحكاية والتلفيق وما يُبتغى من القصص ؛ ولولا اعتبارهم هذا لما بقيت الآداب العربية خالية إلى اليوم من كتاب واحد يُوثق به في تاريخ العرب أو تاريخ آدابهم ؛ وقد أشرنا إلى هذا المعنى غير مرة .

وروى الجاحظ أن بعضهم قال لأحد الرواة : إنك تكذب في الحديث ! فقال : وما عليك إذا كان الذي أزيد فيه أحسن منه ؟ فوالله ما ينفعك صدقه ولا يضرك كذبه !

بخ بخ ! وما يدور الأمر إلا على لفظ جيد ومعنى حسن . . . !
هذه هي طريقتهم بعينها قبل أن تنضج العلوم وتنضج الرؤية ؛ كمخض الماء : لا يؤتى غير الماء ؛ وقد ورثوها عن العرب أنفسهم ؛ لأن العرب أمة في حكم الفرد ؛ والفرد منها في حكم الأمة ؛ إذ كان كل واحد منهم إنما ينهض بعينه ولا يحمل إلا رأسه يطرحه كيف أراد ، وتلك طبيعة أرضهم لا يجمعهم ولا يفرقهم إلا منفعة الفرد ومضرته . ومعلوم أن تاريخ العرب لا ينفع صدقه أحداً ولا يضر كذبه أحداً ، إذا جعلنا مصداق النفع والضرر ما يتبينه المرء في خاصة نفسه بما يُحس منه أثر النفع أو الضرر ؛ وهل الأمر إذا رجعنا إلى هذه القاعدة إلا كما يقول الله سبحانه وتعالى : « تلك أمة قد

خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون »
هذا ، وإن أكثر ما وُضع من الأخبار لغير التصنيف إنما كان يُراد به الملوك ومن في حكمهم ، أو العامة ومن في وزنهم ؛ فأما الملوك فإن الرواة كانوا يعرفون أنهم لا يستقصون ، فيصنعون لهم الأخبار يُزلفونها إلى هوى أنفسهم ويديرون الكلام فيها على أغراضهم ، يأخذون في تلك الفنون ، استعانة على السمر ، وتكثيراً للأحاديث . وكل من عُرف من الرواة بأنه صاحب سمر كان

ذلك غمزة في علمه ، ومذهباً للكلام فيه ، كشرقي بن القطامي مؤدب المهدي ؛
فإنهم جعلوا السمر علمته ، وكان يجري في مذهب ابن دأب الشاعر الإخباري
الذي كان بالمدينة ، كما جرى خلف الآخر في مذهب حماد .

وأول من عرف من ملوك الإسلام بالرغبة في السمر والتعلق بأهل
الأخبار - وإن كان ذلك لمعنى سياسي - معاوية بن أبي سفيان ؛ فقد كان
داهياً نقاباً في أموره ^(١) : يستبين من رأيه في كل مُشكلٍ طريقاً تهيجته ،
ويُفرِّق له في كل مُعضل عن سبب إلى النفاذ صحيح ؛ فكان يتطلب الأخبار
يستعين بها على استيضاح الشبهات ، ويرجع منها إلى القدوة في المعضلات ؛
فيقال إنه كان إذا انفتل من صلاة الفجر جالس للقاص حتى يفرغ من قصصه ،
ثم يضطرب في أموره سائر نهاره ، حتى إذا صلى العشاء الآخرة جالس لمؤامرة
حاشيته فيما أرادوا ، صدرأ من ليلتهم ، ويستمر إلى ثلث الليل في أخبار العرب
وأيامها ، والعجم وملوكها وسياستها لرعيتهما ، وسائر ملوك الأمم وحروبها
ومكايدها ، وما إلى ذلك ؛ وقد أسلفنا أنه استقدم عبيد بن شربة الجرهمي
اللسابة الإخباري من اليمن خصيصاً لبعض أغراضه تلك .

وأما العامة فكلمها كان الراوية أو المحدث أو القاص أموق كان عندهم
أنفق ، وإذا كان مستهتراً بالغرائب كان عندهم أوثق ، وإذا ساء خلقه وكثر
غضبه واشتد حدّة وعسرة في الحديث وشغب ولوى شدقه لمن يراجعه ،
تهاقوا عليه ؛ وهذا أمرهم بعد التابعين لأصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما سيجيء .

(١) عرف معاوية بالدهاء منذ عرف ، حتى روى أن عمر بن الخطاب رضى الله
عنه قال لجلسائه : تذكرون كسرى وقيصر ودهاهما وعندكم معاوية !

وقد كان الأعمش المحدث (توفي سنة ١٤٨) يقلب الفرو ويلبسه حتى يكون صوفه إلى خارج ، ويطرح على عاتقه منديل الخوان مكان الرداء ؛ وسأله رجل مرة عن إسناد حديث ، فأخذ بحلقه وأسنده إلى الحائط وقال : هذا إسناد . . . والأعمش هو القائل فيمن كانوا يسمعون منه : والله لا يأتون أحداً إلا حملوه على الكذب !

القصاص

وهم الذين يقصون على الناس ، ويكون من عليهم التفسير والاثرو والخبر عن الأمم البائدة وغيرهم ؛ ينقلون ذلك تعليماً وموعظة ؛ وكانوا في القرن الأول يقدمونهم في بعض حروب بني أمية ليُقَصُّوا على المقاتلة أخبار الشهداء وفضائلهم وما وعدوا به في الجنة مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، وليُحْمَسُوهم بذلك قبل مباشرة القتال ، حتى لا تهجزهم رهبة ولا يملكهم فزع ولا ترد وجوههم آمال الحياة ؛ وهو وجه من الحيلة في السياسة وحسن النظر في التدبير ؛ وكان ذلك دأب الحجاج الثقفي أمير العراقيين لبني أمية ، في حروبه ووقائعهم ؛ لأن أكثر من قاتلهم كانوا من المستميتين ديانة أو حمية ، كالخوارج والناقمين عليه وعلى بني أمية من العرب ، وأخبارهم مشهورة .

أما قبل هذه الدولة فكانت الموعظة في الحروب والتذكير بما يصدق الله من وعده للمجاهدين في إعلاء كلمته — شأناً من شؤون القواد ، يخطبون بذلك على الناس ولا يتجاوزون به آيات من القرآن وُجُلا من الحديث ووكلمات لهم بين ذلك .

ولم يكن القصص في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر

وعمر رضى الله عنهما : لا اجتماع كلمة المسلمين ، ولتقرب العهد من الرسالة ؛ وإنما أحدثت القصص في زمن معاوية ، حين كانت الفتنة بين الصحابة رضى الله عنهم ، وكانت مقصورة على الموضة الحسنة والتذكير وما إلى ذلك ؛ وأول من قص من الصحابة ، الأسود بن سريح ، وكان يقول في قصصه إذا ذكر الموت وخاطب الميت :

فإن تنج منها تنج من ذى عظمة إلا فاني لا إخالك ناجيا
ثم كان أول من قص من التابعين بمكة ، عبيد بن عمير الليثي ؛ وقد جلس إليه عبد الله بن عمر وسمع منه ، فكان ذلك داعية إلى إقبال الناس ورغبتهم في استماع القصص ؛ لمكان ابن عمر من الدين والورع ؛ وقد أقرته كذلك عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ولم تنكر عليه ، فحدث عطاء قال : دخلت أنا وعبيد ابن عمير عليها ، فقالت : من هذا ؟ فقال : أنا عبيد بن عمير ؛ فقالت رضى الله عنها : قاص أهل مكة ؟ قال نعم ؛ قالت : خفف ، فإن الذكر ثقیل .
وقد مرّ بك آنفاً أن معاوية اتخذ قاصاً كان يجلس إليه متى انفصل من صلاة الفجر ؛ فلا غرو أن يتابعه أهل الشام على ذلك ويكثر القصص فيهم ؛ ولعل هذا من دهاء معاوية في السياسة .

ثم صار القصص مما يلقى في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة واتخذت له حلقة كحلقات الدروس ؛ وأول من لزم ذلك فيه ، مسلم بن جندب الهذلي ، وهو إمام أهل المدينة وقارئهم ، وفيه يقول عمر بن عبد العزيز :
مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ غَضًّا فَلْيَسْمَعْ قِرَاءَةَ مُسْلِمِ بْنِ جَنْدَبٍ ؛ ثم كان أول من اتخذ مثل تلك الحلقة في مسجد البصرة ، جعفر بن الحسن .
ولم يكن القصص في القرن الأول مردولاً ، ولا كانوا يرون به بأساً ؛

لأن فنونه إنما ترجع إلى القرآن والحديث ، ولم يكن يشوبه شيء إلا ما كانوا يسمونه (بالعلم الأول) ، وهو ما يتعلق بأخبار الأمم السالفة ، وأكثره يأخذونه عن أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، وعن أسلم منهم ، وبعض هؤلاء كان غزير العلم واسع الخيلة في قصص الأولين ، كعبد الله بن سلام الذي أسلم عند هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وكعب الأحبار الذي أسلم في خلافة عمر وتوفي سنة ٣٢ ؛ وعن هذين الرجلين - وهب بن منبه المتوفي سنة ١١٤ - أخذوا سواد قصصهم بما يتعلق بأخبار الأمم وأحوال الأنبياء والنذر الأولى وما يجري مع ذلك ؛ وكان وهب من الأبناء (أبناء الفرس) ، لأن جده جاء إلى اليمن فيمن بعثهم كسرى حين استنجدوه على الحبشة ، وقد أخذ آباؤه عن اليمن أخبار اليهود ، وأخذوا عن الحبشة أخبار النصارى ، ثم كان وهب يعرف اليونانية أيضاً ، فأتسع بذلك علمه ، حتى قالوا في بعض ما نقلوه عنه : إنه قرأ من كتب الله اثنين وسبعين كتاباً ، وهو أول من صنف قصص الأنبياء في الإسلام .

ومن أخذوا عنهم أيضاً ، طاووس بن كيسان التابعي ، وهو من الأبناء ، وتوفي سنة ١٠٦ ثم ورث الرواية عنه ابنه عبد الله بن طاووس .
ولما كان القرن الثاني وانتهى عصر كبار القصاص من التابعين ، ورأسهم الحسن البصري المتوفي سنة ١١٠ ^(١) - وكان رضى الله عنه مفهناً

(١) كانت أم الحسن تقص للنساء أيضاً ، ولعلها أول امرأة فعلت ذلك في الإسلام ، ودخل عليها يوماً وفي يدها كراثة تأكلها ؛ فقال لها : يا أمه ، ألقى هذه البقلة الخبيثة من يدك ؛ فقالت : يا بني ، إنك شيخ قد كبرت وخرفت ؛ قال : يا أمه ، أينما أكبر ... ؟

وكان الحسن أفصح الناس وأعلمهم وأزهدهم ، ولما مات بالبصرة ، تبع =

ثقة في كل ما يتعاطاه من العلوم - نشأت بعده الطبقة التي أخذت عنها العامة وقد اضطربت الفتن وكثر الكلام وفشت الأكاذيب في الحديث وفي أخبار العرب وفي الشعر ، فصار هم القاص أن يجيء بالغرائب ، ويكثر من الرقائق ؛ لأن أهل العلم انصرفوا إلى حلقات الرواية ، ولم يبق في حلقات القصص إلا العامة وأشباههم ؛ وقد علمت مذعبيهم والشأن فيما ينفق عندهم ؛ فمن ثم ساءت المقالة فيهم ، وصار القاص عند أهل العلم أحق بمخرقا لا يعرفونه بغير ذلك ، إلا قليلا ممن استوعبوا وتبينوا وجروا في مذهب الرواة (وهو نقل الكذب الذي لا بأس به وإسناده إلى أهله) وامتازوا مع ذلك بالفصاحة والبيان . ويبدأ تاريخ هؤلاء بعد الحسن البصري ، موسى بن سيار الأسواري ، قال الجاحظ : وكان من أعاجيب الدنيا ، كانت فصاحته بالفارسية في وزن فصاحته بالعربية ، وكان يجلس في مجلسه المشهور فيقعده العرب عن يمينه والفرس عن يساره ، فيقرأ الآية من كتاب الله ويفسرهما للعرب بالعربية ، ثم يحول وجهه إلى الفرس فيفسرهما لهم بالفارسية ، فلا يذرى بأى لسان هو أبين ، واللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبتهما ، إلا ما ذكروا من لسان موسى بن سيار ؛ ولم يكن في هذه الأمة بعد أبي موسى الأشعري أقرأ في محراب من موسى بن سيار ، ثم عثمان بن سعيد بن أسعد ، ثم يونس النحوي ، ثم المعلى .

قال : ثم قص في مسجده (بالبصرة) أبو علي الأسواري ابن فائد .

== الناس كلهم جنازته واشتغلوا به بعد صلاة الجمعة فلم تقيم صلاة العصر بالجامع ، قال حميد : ولا أعلم أنها تركت منذ كان الإسلام إلا يومئذ ، لأنهم تبعوا كلهم الجنازة حتى لم يبق بالمسجد من يصلي العصر !

ستاً وثلاثين سنة ، وابتدأ لهم في تفسير سورة البقرة ، فاختتم القرآن حتى مات ؛ لأنه كان حافظاً للسير ولوجوه التأويلات ، فكان ربما يفسر آية واحدة في عدة أسابيع ، كأن تكون الآية قد ذكر فيها يوم بدر ، وكان هو يحفظ مما يحوز أن يلحق في ذلك من الأحاديث الكثيرة ، وكان يقص في فنون كثيرة من القصص ويجعل للقرآن نصيباً من ذلك ؛ وكان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به ، وخصاله المحمودة كثيرة

ثم قص من بعده القاسم بن يحيى ، وهو أبو العباس الضرير ، ولم يُذكر في القصاص مثله . وكان يقص معهما وبعدهما ملك بن عبد الحميد المكفوف ؛ فأما صالح المري فإنه كان يُكنى أبا بشر ، وكان صحيح الكلام رقيق المجلس ، قال الجاحظ : فذكر أصحابنا أن سفيان بن حبيب لما دخل البصرة وتوارى عند مرحوم العطار (من أصحاب الحديث ، كان في أواخر القرن الثاني) قال له مرحوم : هل لك أن تأتي قاصصاً عندنا فتتفرج بالخروج والنظر إلى الناس والاستماع منه ؟ فأناه على تكثيره ، لأنه ظنه كبعض من يبالغه شأنه ، فلما أتاه وسمع منطقه وسمع تلاوته للقرآن ، وسمعه يقول : حدثنا سعيد عن قتادة ، وحدث قتادة عن الحسن — رأى بياناً لم يحتسبه ، ومذهباً لم يكن يدانيه ، فأقبل سفيان على مرحوم ، فقال : ليس هذا قاصصاً ، هذا نذير !

ولما نهضت العلوم في القرن الثالث ، ذهب القصاص وخلفهم الوعاظ من المتصوفة والزهاد ؛ إذ كان اسم القاص قد أصبح لقباً عامياً مبتدلاً ، وأكثر المتصدرين في الوعظ إنما يكونون من أهل الحديث والمتسعين في العلوم ؛ ولا حاجة إلى الكلام عنهم ، ولم يزد المتصوفة في الأخبار إلا ما يزعمون أنهم احتووه بعلم خاص ، والله أعلم بغيبه .

الرَّوَاةُ

فرغنا من القول في الرواية ونشأتها وتأريخها والوجوه التي تقلبت عليها ،
وبقي الكلام على الرواة وعلومهم وما تحققوا به من المذاهب وما تميزت به
طوائفهم عند أهل المقابلة والتنظير ، ثم ما يُدْخِلُ ذلك من معانٍ حين
تعرض ، وأغراض حين تتوافتل لتورد بها الفائدة مَوْرَدَها ويصدر الأدب
مصدره ، وهو مَنْزَع لا تنكر أن المتناول إليه هو المقصّر عنه ، وأن
المبتدئ فيه هو المنتهى منه ؛ وذلك لأن رواتنا وإن قدح بعضهم في بعض
جرحا وتعديلا ، وتوسعوا في مذاهب النقد تعريضا وتطويلا ، إلا أنهم لم
يدونوا شيئا لمن بعدهم كما دون أهل الحديث ، بل اكتفوا بأن هذا الأمر
كان منهم على المشاهدة والعيان ، أو قريبا منهما بالسند والسمع ؛ فآلقوا لنا
بذلك الشغل الطويل ، والعناء الوبيل ؛ ولو أنهم دونوا الطبقات وميزوها
وفصلوا مراتبها وساقوا أخبار الرجال ، على نحو ما فعل نقاد الحديث ، وهم
كما قالوا : « عيار هذا الشأن ، وأساس هذا البنيان » — لقد كانوا أحسنوا
لأهل التاريخ الإحسان كله .

ولشد ما كانوا يتحوربون (عفا الله عنهم) فيما يهيجن به بعضهم بعضا بما
يسبق من الظنة إلى أحدهم ويتوجه من الشبهة عليه ، فلا يحبون أن يشبتوا
من ذلك شيئا ؛ لأنه جهاد لا يراد به وجه الله كما هو الشأن في الحديث ؛
فكان الأمر بينهم مقصوراً على المناقضات والمنافسات ، بيد أن كل طبقة
منهم كانت تحكى عن سابقتها أشياء مما تناقلته ، حتى انتهى جماع ذلك إلى مدونتي
كتب الطبقات ، وإلى المتناظرين في تصنيف السكتب التي وضعوها للكلام

في علماء المصنفين ، وإلى المصنفين في اللغة من متأخري الرواة الذين تعقبوا
السابقين وتبعوا ما نقل عنهم ، كالأزهري صاحب التهذيب وغيره ؛ فرأى
كل أولئك أن القليل الذي تأدّى إليهم لا يعطى من حكم النقد المباح
ما كان له في زمنه ، فيعتبر من الكلام المعفو عنه الذي بعثت عليه المعاصرة
كما أجراه أهله ، فلا يبقى له شأن متى وضح الحق وظهر وجه الصواب
وتمهدت به العلوم - بل رأوا فيه مادة لما كانوا بسبيله ، ورأوا أن التاريخ
قد أحال تلك المناقضات بعد أن طوى أشخاصها ونقض عنها رهج الحفيظة
ووهج الأنفاس ؛ فحرصوا عليها ودونوها ، ولولا ذلك لعفا هذا الموضع
من التاريخ .

وأول من صنف في طبقات القوم ، أبو العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ ؛
فإنه وضع كتاباً في علماء البصريين ، وكان بصرياً ؛ ثم صنف أبو الطيب
اللاغوي المتوفى سنة ٣٣٨ (وقيل بعد الحسين) كتابه مراتب النحويين ، جمع
فيه البصريين والكوفيين ، ثم اطرده التصنيف بعد ذلك ، فوضع السيرافي
المتوفى سنة ٣٦٨ كتابه في طبقات النحاة البصريين ، وصنف أبو بكر
الزبيدي الأندلسي المتوفى سنة ٣٧٩ طبقات النحاة وميز فيه البصريين من
الكوفيين ، ثم ظهرت بعد ذلك كتب كثيرة لا حاجة إلى الكلام عنها ؛
لأننا إنما نريد أن نعين تأريخ التسوين فيما تناول أحوال الرواة ومناقضاتهم ؛
ولم يكتب من ذلك شيء قبل القرن الثالث ، ولا نعلم أنه كتب منه شيء
قبل الذي أورده الجاحظ في تضاعيف كتبه ، وهو قد توفى سنة ٢٥٥ ،
فليس غيره أولى بأن يكون أول من اقتحم هذا الباب من الكتابة ، وإن
كان ما أورده قليلاً لا تحفل به ولا قدر له في جانب ما تناولناه من كتب
(٢٦ - تاريخ)

الطبقات على اختلافها وكتب أخرى ، كالتنذيب للأزهري ، والتصحيح للعسكري ، والخصائص لابن جني ، وقد كسر فيه باباً على ما يكون من قدح أكابر الأدباء بعضهم في بعض وتكذيب بعضهم بعضاً .

ولقد انتقد كثير من جلة العلماء — وخاصة علماء الأصول — إهمال الرواة والقائمين باللغة والنحو أن يبحثوا عن أحوال هذه العلوم ويفحصوا عن جرح رواتها وتعديلاتهم ، واعتذر بعضهم من ذلك بأنهم أهملوه ولم يجاروا فيه رواية الأثر لأن الدواعي كانت متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة التي تحمل الواضعين على الوضع . قال : وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف . ولذلك اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة ، فإن شهرتها وتداولها يمنع من ذلك مع ضعف الداعية إليه . وقد رد السيوطي على أصحاب هذه الأقوال بما زعمه (الجواب الحق) ولم يزد على أن احتج بما أجاء في كتب الطبقات . . . !

البصرة والكوفة

وقبل أن نمضي فيما أخذنا فيه ، نسوق هذه الكلمات الموجزة في تاريخ هذين المصيرين العظيمين اللذين خرج منهما علم العرب ، واللذين يرجع إليهما سند العربية في سائر الأمصار .

أما البصرة فقد اتخذها المسلمون مصراً حين كانوا يغزون من قبيل البحرين ليشتتوا فيه ثم ليلوذوا به إذا رجعوا من غزوهم ، وأول من مضرها عتبة بن غزوان بن ياسر ، وذلك في سنة أربع عشرة للهجرة ، في خلافة عمر بن الخطاب ؛ وهي أقرب إلى البوادي الصريحة من الكوفة ، تكاد تقابل في وضعها سُرة البادية التي ضربت فيها القبائل العربية القصيحة :

ولذا نصح أعرابها وتميز أهلها بالصحيح ، وكانت مثابة الجفافة الخالص من أعراب البادية ؛ وقد كان فيها المربد ، وهو عكاظ الإسلام ، يقوم فيه الخطباء ويتنافر الأشراف ويتناقض الشعراء ؛ ومن ثم ضربوا المثل بأدب البصريين ، وجعلوا هذا الأدب فيهم بمنزلة ما اختصت به الأمم طبيعة من الميراث التاريخي ، كحكمة اليونانيين ، وصناعة أهل الصين ، وما إليهما .

وأما الكوفة فكان تمصيرها بعد البصرة ستة أشهر ، على قول ، وبعام أو عامين على قول آخر^(١) ؛ واتخذها المسلمون مضراً حين كانوا يغزون من قبيل فارس ، وأكثر أهلها من عرب اليمن ، وكان يطرأ عليها ضعاف الأعراب مما فوق البادية الصريحة ؛ ولذا لانت جوانب ألسنتهم وضعفت فصاحتهم وكان الميل إلى الشاذ متأصلاً فيهم طبيعة ؛ فأسرع الفساد في ألسنتهم قبل أن يفسد مثل ذلك في البصريين ؛ وأعظم ما اشتهرت به الكوفة ، ميل أهلها إلى الطاعة ديانةً ، دون البصرة التي اشتهر أهلها في التاريخ بالنزوع إلى الشقاق والعصيان وبالعصبية العربية ؛ ولذا كانت الكوفة مثلاً مضروباً في فقه أهلها ، كما ضربوا البصرة مثلاً في الأدب ، وكما ضربوا المثل بالمدينة في القراءة ، وبمكة في المناسك^(٢) ؛ وبظاهر الكوفة كانت منازل

(١) وبثلاثة أعوام في قول ابن قتيبة ؛ وهذا الاختلاف يشبه أن يكون منهم إغفالا لتاريخ الكوفة وغضاً من شأنها ، إن لم يكن مثلاً من سوء العناية بكل ما هو من التاريخ (الذي لا دين له) .

(٢) لم يعرف بمكة ولا بالمدينة أحد من أئمة العربية أو من يتصدر للرواية ، وكل ما قاله أبو الطيب اللغوي في علمائهما : أنه كان بالمدينة على الملقب بالجل ، وضع كتاباً في النحو لم يكن شيئاً ؛ وأما مكة فكان بها رجل من الموالي يقال له ابن قسطنطين ، =

النعمان بن المنذر ، والحيرة ، والخسورنق ، والسدير ، وما هناك من القصور
والمتنزهات ؛ وكل ذلك غير طيبى فى تاريخ الفصاحة العربية .

ولما مُصرت بغداد وجعلها المنصور ثانى الخلفاء العباسيين مدينة — وكان
قد اختطها قبله أخوه أبو العباس السفّاح وشرع فى عمارتها سنة ١٤٥ ونزلها
سنة ١٤٩ ، وكانت قرب الكوفة — وهى ماهى ، حاضرة الدنيا ومدينة
الإسلام ومظهر أئمة الخلافة وجلال الملك — كان علماء الكوفة أسرع
الناس إليها ؛ فأكرم العباسيون لقاءهم ، وبسطوا لهم بالعطاء ؛ غير أن ذلك
لم يزدهم إلا ضعفاً وشذوذاً ، حتى عيّرهم البصريون بأنهم يأخذون عن باعة
الكروام يخ كما تقدم فى موضعه .

أما بغداد نفسها فلم يعتدّ البصريون بأحد من علمائها ، ولا يرونها مدينة
علم ، وإنما هى عندهم مدينة مُلك ، وما فيها من العلم فنقول إليها ومجلوب
للخلفاء وأتباعهم ؛ قال أبو حاتم : أهل بغداد حشرو عسكر الخليفة ، لم يكن
بها من يؤثق به فى كلام العرب ، ولا من تُرتضى روايته ؛ فإن ادعى أحد
منهم شيئاً رأيتُه مُخَلَطاً صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة ^(٢) .

== شدا شيئاً من النحو ووضع كتاباً لا يساوى شيئاً ؛ ولم يجد الأصمعى بالمدينة من الرواة
إلا ابن دأب الذى ذكرناه فى الوضاعين

(١) توفى أبو حاتم سنة ٢٥٥ ، وقال الأصمعى وقد توفى سنة ٢١٥ : خرجت
إلى بغداد وما فيها أحد يحسن شيئاً من العلم ، لقد جنّنى قوم يسألوننى عن الجعطرى
فأخبرتهم أنه المسكتل ، قالوا : وما المسكتل ؟ قلت : هو المعضل ! قالوا . وما المعضل ؟
وكان بقربى بقال ضخم ، فقلت : هو مثل ذلك البقال ! فرووا عني . . . !

عنايتهم بالرواة

وكان الرواة مَحَطَّ الأعباء في الرحلة ، وإليهم المرجع في الغريب والشعر والخبر والنسب ، وقد انفردوا بالقيام على هذه العلوم أيام بني أمية ، والدولة يومئذ دولة العرب ، وهم لا يزالون حيال آبائهم وعلى إرث منهم ؛ فلم يكن إلا أن تنفق سوق الرواة ، ويُقبل في الدهر أمرهم ، وينبئ في الناس شأنهم ، ويجد كل واحد منهم ما يجده الحظيظ في بضاعته ، والمحتاج إليه في صناعته ؛ ولم يأت ذلك من قبيل الخلفاء وحدهم ، ولكن الشأن كان في أهل الأمصار من الأمراء فمن دونهم ؛ فإنهم صرفوا إلى الرواة وجوه المطالب ، وقصروا عليهم الرغبات ؛ لأنهم الوصلة بينهم وبين أوليتهم من العرب ، بما يقصون من أخبارهم ، ويروون من أشعارهم ، وينقلون من آثارهم ؛ وبهذه وما إليها كانت تلتئم أطراف المجالس ، وتتفصل جهات الأحاديث ، وتنشعب مذاهب السمر ؛ وفوق ذلك فإن أكثر الرواة جمعوا إلى علومهم تلك رواية الحديث وتفسير غريبه والفتيا في مُشْتَبِه القرآن والقول في السير ونحوها ، وهي من أغراض الناس جميعاً .

أما الخلفاء من لدن معاوية إلى عبد الملك بن مروان ، فهؤلاء اقتصروا على أهل الشعر والنسب والخبر ؛ لأن أمر اللغة لم يكن بدأ في أيامهم ، ولأن ذلك كان هو علم العرب يومئذ ؛ وكان أمعارية يرمى إلى اجتذابهم حوله وتأليف قلوبهم عليه ، وإلى التخذيل عن أهل الحق في الخلافة من رجال هاشم وفتيان قريش ؛ وكان يأتي كل مأتى لاتظام أمر الملك والدولة ، حتى لو عرف أنه يستكثر بالزنج لوطاً الحيلة إليهم - فبالغ في إيثار الشعر والنسب ومبرة أهلها

والإفضال عليهم ، حتى تحدث الناس بذلك ، فأرسل في ألسنتهم رسائله السياسية من حيث لا يدرون ؛ وكان يحث على رواية الشعر ، ويتنقص من لا يروي منه ، حتى إنه كتب إلى زياد (الذي ادعى أبانسفيا) في إشخاص ابنه عبيد الله ، وقد علم أنه يتورع عن الشعر ، فأوفده زياد إليه . وأقبل معاوية يسأله ، فما سأله عن شيء إلا أنفذه ، حتى سأله عن الشعر ، فلم يعرف منه شيئاً ، فقال : ما منعك من روايته ؟ قال كرهت أن أجمع كلام الله وكلام الشيطان في صدري ! فقال معاوية : اعزب والله ؛ لقد وضعت رجلي في الركاب يوم صفين مراراً ما يمنعني من الانزمام إلا أبيات ابن الإطابة سحيت يقول :

أبت لي همتي وأبي بلاءي وأخذني الحمد بالثمن الربيع -
وإعطائي على الإعدام مالى وإقدامي على البطل المشيع -
وقولي كلمة جشأت وجاشت : مكانك تحمدي أو تستريحي

ولا نرى هذا إلا من دهاء معاوية وحذقه في سياسة الأمور ومدارستها ؛ وإلا فمتى كان الإقرار بالنقيصة من سياسة الملوك إذا لم تمكن قد استبطنت غرضاً من الأغراض لا ينكشف حتى يحيلها إلى محمودة .

وقد رمى خلفاؤه من قوسه ونزعوا في وتره ، وهو كان يبتصرهم ؛ حتى كان لا يقطع أمراً دون يزيد ابنه ، ويريه أنه إنما يفرع إلى رأيه فيما يلزم حتى يستخرج أقصى ما عنده ويعركه بالخلافة قبل أن يصير خليفة .

وقال أبو الحسن المدائني : كانت بنو أمية لا تقبل الراوية إلا أن يكون راوية للرائي ، قيل : ولم ذاك ؟ قال : لأنها تدل على مكارم الأخلاق ... فدعا الله عن أبي الحسن : ما كان أحسن ظنه حتى اعتبر السياسة بالعلم !

ولقد سُئل أعرابي : ما بال المرائي أجود أشعاركم ؟ قال : لأننا نقول وأكبادنا
تُحترق ! وإنما كان بنو أمية رجالَ مَرزأة وحروب وفنٍ عربية : ولم
يقيم أمرهم إلا بدعوى المطالبة بدم عثمان : فكان همُّهم أن لا ترقأ الدمعة
ولا تطفأ اللوعة ، وأن تبقى في القلوب معان رقيقة تهيجها المرائي فتندفع
بها المعاني الغليظة في قلوب المُقارلة والمستنزفة من العامة ، وهم قوة الدعوة ، ومن
قلوبهم قوت السياسة ، وقد استقام لهم بذلك عمود من الأمر كان مائلاً ،
وحقَّ كان فيما ظنَّه غيرهم باطلاً .

ولما استُخلفَ عبدُ الملك بن مروان ، أخذ بسنة معاوية ، واقتدى به
في إحكام السياسة وحسن التأتى للأمر ، وكانت القلوب المضطربة قد استقرت
أو كادت ، والأعناق المائلة قد استقامت بعد أن مادت ؛ فبسط عبدُ الملك
بره للرواة ، وألان لهم جانبه ؛ وكان لا يجالسهم من الناس غير ذى علم وأدب ،
وهو الذى قال فيه الشعبي : « ماذا كرتُ أحداً إلا وجدت لى الفضل عليه ،
إلا عبد الملك ، فإنى ماذا كرتُه حديثاً إلا زادنى فيه ، ولا شعراً إلا زادنى
فيه ! » ولهذا اجتمع إليه الشعراء وعلماؤ الأخبار ورواة الناس ، وضربوا
إليه آباط الإبل شرقاً وغرباً ، حتى حفلت بهم مجالسه ، وازدهت أيامه ؛
وكان يذاكرهم ويحدثهم وينوّه بهم ويدنى مجالسهم ؛ ومن أجله أطلق الأدباءُ
على دولة بنى أمية قَوْلهم : الدولة « المروانية » على جهة التغليب ، لأن مَنْ
بعده أخذوا في طريقته واتبعوا أثره وزادوا عليه بمقدار ما اتسع في أيامهم ،
حتى كانوا ربما اختلفوا وهم بالشام في بيت من الشعر أو خبر أو يوم من
أيام العرب ، فيُبردون فيه بريداً إلى العراق .

وحدث أدباء البصرة أنهم كانوا يرون كل يوم راكباً من ناحية بنى مروان

مروان يُنيخ على باب قتادة بن دعامة السدوسي الراوية (وكان أجمع الناس ، توفي سنة ١١٧) يسأله عن خبر أو نسب أو شعر ، وربما سار هذا الراكب بالكلمة عن قتادة فأبلغها بالشام ثم عاد يسأله عن معنى في نفس جوابه ، حتى يكون الجواب مما يحسن السكوت عليه ؛ وهذا لعمري أبلغ علمُ الملوك !

وقد بحث هشام بن عبد الملك في أشخاص حماد الراوية من الكوفة ، لبيت خطر بباله لا يعرف صاحبه ، وهو قول عدى بن زيد :

وَدَعَوْا بِالصَّبُوحِ يَوْمًا فجاءت قينةٌ في يمينها إبريقُ

وقطع حمادُ طريقه إلى دمشق في اثنتي عشرة ليلة ، ليذكر له صاحب

البيت وسائر القصيدة

وما كان الناس يومئذ — وهم على دين ملوكهم — بأقل رغبة في الرواة والعلماء والمتوسمين بالأدب ؛ وخاصة بعد أن توطد أمر الرواية حتى قال عمرو بن العلاء : لو أمكنتُ الناس من نفسى ما تركوا لي طوبة . . . يصف تدافعهم وازدحامهم عليه

أما العباسيون وأمراء دولتهم ، وهم أهل العلوم والحكمة والأدب ، فوالله إن كان أحدهم يرى الراوية عنده كأنه ديوان من أبلغ الشعر ، مدحه خالص له من دون الناس ، وإنشأه دأثر في السنة الناس جميعاً ؛ لأنهم رأوا آثار بني أمية وأرادوا أن يطمسوا عليها ويُنسوا الناس أخبارهم ولا يدعوا للرواة باباً من الذكرى ، وصار الناس يومئذ أوفر ما كانوا إقبالا على مجالس الرواة ، وأشد ما كانوا حاجة إليها ، لشيوع العلوم وتنافس الخاصة فيها ؛ حتى لا يشك من يقف على تاريخ الرواة أنهم كانوا في أمصارهم كأنهم

خلفاء الدولة العظمى التي تَعْنُو لها الدولُ كافة وهي دولةُ التاريخ
ولقد كان الرشيد يُجْلِسُ الكسائيَّ ومحمد بن الحسن علي كرسيين بحضرة
ويأمرهما أن لا ينزعجا لهضته ، وكان يطارح الرواة ويناشدهم ويذاكرهم ؛
ولما رأهم يَقْصُرُونَ الروايةَ على أشعار الجاهليين والمُخَضَّرِمين عن يحتج بهم
في العربية ، اتخذ له مُنْشِدًا يَرُوِي أشعارَ المحدثين خاصة ويُنْشِدهاها ، وهو
محمد الراوية المعروف بالبيدق (لقب بذلك لِقَصْرِهِ) وكان إنشاده يُطرب
كما يطرب الغناء ، ولم يُرَوْ مثلُ ذلك عن أحد قبل الرشيد .

أما المأمون فناهيك من خليفة عالم ، وهو لم يزل منذ دخل العراق يرأسل
الأصمعيَّ في أن يجيئه (من البصرة) ، وكان لا ينفك يَعدُّ أصحابه به في مجالسه
ويقول : كأنكم بالأصمعي قد طلع . ولكن الأصمعي احتج بضعف وكبر
وعمل ، ولم يجب إلى ذلك ، فكان المأمون يجمع المسائل ويُنفذها إليه بالبصرة
ثم ينتظر جوابها

ولما كان أبو عبيدة مع عبيد الله بن طاهر ، ألف كتاب غريب
الحديث وعرضه عليه ، فاستحسنه ابن طاهر وقال : إن عقلا بعث
صاحبَه على عملٍ مثل هذا الكتاب ، لحقيق أن لا يخرج عنا إلى طلب المعاش ،
فأجرى له عشرة آلاف درهم في كل شهر ، ولزمه بعد ذلك ، فوجه إليه
أبو دلف « يستهديه أبا عبيدة مدة شهرين » ، فأنفذه إليه ابن طاهر ، فلما
انسلخ الشهر ان أراد الانصراف فوصله أبو دلف بثلاثين ألف درهم ، فردّها
وقال : أنا في جنبه رجل ما يُخَوِّجني إلى صلة غيره ، ولا آخذ ما فيه على نقص ؛
فلما عاد إلى ابن طاهر وصَّلهُ بثلاثين ألف دينار ، فعوضه من كل درهم ديناراً ؛
والأمثلة من ذلك مستفيضة لا تطيل باستقصائها ، وما من كتاب في

الأدب والمحاضرة إلا وأنت واجدٌ فيه شيئاً منها ومن أخبار الملوك والأمراء
ومجالسهم مع الرواة

وكان آخر خليفة جرى على هذه السنة العربية من مجالسة الندماء
وتقريب العلماء ، هو الراضى بالله المتوفى سنة ٣٢٩ (وبويع سنة ٣٢٢)
وهو كذلك آخر خليفة كانت مراتبه وجوائزها وخدمته وحجابه تجري على
قواعد الخلفاء المتقدمين ، وكانت الرواية يومئذ قد بدأت آخرتها أيضاً ، بيد
أن الأمراء الذين استبدوا بالأمصار الإسلامية بعد ذلك ، كآل بويه ، وآل
حمدان ، وغيرهم ، لم يألوا جهداً في إحياء تلك السنة والإفضال على العلماء ،
إلا أن هؤلاء كانوا غير الرواة كما بسطناه في موضعه : ولذا نجتزئ
بما أوردنا ؛ فإن أكبر غرضنا من هذا الفصل أن نخلص إلى الكلام على
موضع الرواة من أنفسهم ؛ ولم يكن لذلك سبيل إلا من الكلام على
موضعهم من الناس

علوم الرواة

واعلم أن من طريقتنا في هذا الباب أن لا نُعَدَّ من الرواة كل من اقتنى
علمًا من علومهم ، أو قبَس أدبًا من آدابهم ، وإن جاء ذلك على شرط الرواية
وأدبها ؛ فلو أننا عَدَدْنَا من أمثال هؤلاء لكان لنا منهم باب واسع (في الترادف
التاريخي) يهجن نسق الكتاب ويُزري على سبكه ، ويتنزل منه منزلة الجملة
التي تجمع مترادفات لفظة بعينها أو أكثر هذه المترادفات ، وكان في كلمة منها
أو كلمتين البلاغة كلها ؛ فلما كثرت وتقطع بها نسق المعنى ذهب آخرها
بفضل أولها ولم يُغن أولها عن آخرها شيئًا - إنما نذكر من الرواة الأفراد
الذين ذهبوا بآثر العلوم ، وكانوا مشيخة الأجيال ، وانقادت لهم أئمة
الأسانيد ، واتخذ التاريخ منهم أقطاب رحاه ؛ وقل من هؤلاء من لا يجمع علوم
الرواية كلها أو أكثرها بحسب ما يكون منها في عصره ، من النسب ، والخبر ،
والشعر ، والعربية ، واللغة ؛ بيد أنهم قد تفاوتوا في مقادير الإحسان من
ذلك كله ؛ فطائفة غلب عليها النسب ، وأخرى ذهبت بهزية الشعر ، وثالثة
انفردت بعلم الأخبار ، وهلم جرا ؛ وسنصرف الكلام في هذا الفصل إلى
التنظير بين رجال هذه الطبقات على ما أعينناك من طريقتنا ؛ فإن فيها غناء
وكفاية .

النسب

أما رواية النسب فقد كانت عامة في العرب ، وكانوا ينسبون حتى
الخيل والإبل والكلاب ، ما كرم عليهم من هذه الأجناس (كما نسبت
طائفة من الإسلاميين الحمائم) .

والنسب يستتبع رواية أخبار العرب وما فيه شاهد على التاريخ من أشعارها : فكان كل أرائك علم النسابين ، وقد اجتمع من رؤسائهم في القرن الأول : عبيد بن ثمرية الجرهمي ، وانفرد باتساعه في رواية الأخبار المتقدمة وما يسمونه بالعلم الأول إلى مبدأ الخليقة ، عزها وعجمها ، وبالْحِكْمَة والخطابة والرياسة ، وقد ذكرنا أمره مع معاوية في محله . ودغفل بن حنظلة ، وأبو الشطاح اللخمي ، وقد جمع بينهما معارفة وتناظرا في فنون كثيرة ، جاءا في جميعها بالنادر الغريب ، حتى صارت مناظرتهما مثلاً يُضْرَب لكل ما يجري بين اثنين من الكلام البديع الذي يتدفق بالحكمة والبيان ، وكان دغفل أوسع أهل زمانه رواية في أنساب العرب خاصة ، وأخبارها وعلومها في الجاهلية ، كالأنواء وغيرها : وقد تصادر مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه على حديث في النسب ، ودغفل يومئذ غلامٌ قد بَقَلَ وجهه ، فكان أمره مع أبي بكر كما قال :

صَادَفَ دَرُّهُ السَّيْلَ دَرُّاً يَدْفَعُهُ يَهْمِيضُهُ حِيناً وَحِيناً يَصْدَعُهُ ١

ثم النخار بن أوس ، وهو دون أصحابه يجري في قص النسب على طريقة الكهان من السجع والتشبيه ؛ لفضلي في بيانه وبسطه في لسانه ، وكانت له حكمة تزين ذلك ؛ دخل على معاوية أول عهده به فازدراه ، وكان عليه عبادة خَلَقَة ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن العبادة لا تكلمك ، وإنما يكلمك مَنْ فِيهَا ١

ويجري في هذه الطريقة عبد الله بن عبد الحجر ، وهو ممن وفدوا على معاوية أيضاً .

وهؤلاء ومن كان في طبقتهم : كزيد بن السكيس النخري ، وابن لسان

الحميرة ، وصحار العبدى ، والمختار العدوى ، وصبح الطائى ، وميجور بن غيلان
الضبي ، هم رؤساء الفسابين ، وإليهم تلتهى الرواية ، وكلُّ عليهم مقصورٌ على
الجاهلية وطرفٍ من الإسلام .

وامتاز فى أواخر هذه الطبقة ، صمصمةُ بن صوحان ، وكانت الرواية
عنه بعد الإسلام فى أخبار العرب خاصة ، وكان ابن عباس على سعة حفظه
كثيراً ما يسأله ويذاكره ، وقد لقبه بباقر علم العرب .

واشتهر من قريش أربعة بأنهم رواةُ الناس للأشعار وعلمائهم بالأنساب
والأخبار ؛ وكل ما كان قرشياً فهو عند العرب طبقة متميزة ؛ والأربعة هم :
مخرمة بن نوفل بن وهيب بن عبد مناف ، وأبو الجهم بن حذيفة ، وحويطب
ابن عبد العزى ، وعقيل بن أبى طالب .

وكانت قريش فى الجاهلية دون غيرها من العرب تُعاقب شعراءها
القليلين إذا هجا بعضهم بعضاً ؛ أما النسابون فكانوا يحمقون منهم من يروى
المثالب ويقع فى أعراض الناس ؛ لأن ذلك هو الهجاء المنشور ؛ وهم يريدون
بهذا الإضرار أن يسقطوا شأن الراوية إذا شاعت له قالةُ السوء ، حتى
تخرج قبيلته مما يلحق بها انتسابه إليها واكتسابه على نفسه ، أو تذهب
الأحدوثة عنه بصدق الأحاديث منه اتقاءً للذم بالذم . وقد كان عقيل
واحداً الأربعة فى ذكر مثالب الناس ، فعادوه لذلك وقالوا فيه وتحققوه ،
وسمعت ذلك منهم دهماء الناس فألف فيه بعضُ أعدائه الأحاديث وقرنوه
فيها إلى الحمقى والمغمورين ، فجعلوه بجانب أخيه على بن أبى طالب ، كعتبة بن
أبى سفيان بجانب أخيه معاوية ، ومعاوية بن مروان بجانب أخيه عبد الملك ؛
وإنما كان عقيل رجلاً قد كفَّ بصره ، وله بعدُ لسانه ونسبه وأدبه وجوابه ،

فلما فَضَّلَ نُظْرَاهُ بِهِذِهِ الْخُصَالِ ، صَارَ لِسَانُهُ بِهَا أَطْوَلَ ، وَصَارَ هُوَ بِذَلِكَ أَجْرًا وَأَشَدَّ صَوْلَةً .

تلك هي الطبقة الأولى وما امتازت به ، أما الطبقة الثانية فهي التي أخذت عن هؤلاء ، ونشأت منتصف القرن الأول ، وكان أهلها مبدأ الرواية في الإسلام ، وهم يتناولون أخبار العرب وأنسابهم وما حدث في الإسلام إلى العهد الذي هم فيه ، ويضمّون إلى ذلك أنساب الصحابة وطبقاتهم ؛ وأشهرهم في أخبار العرب : قتادة بن دعامة السدوسي المتوفى سنة ١١٧ ، والشعبي نديم عبد الملك بن مروان ، وهو مُفَسِّنٌ يمتاز عن سائر الرواة بذلك ، حتى كانوا في القرن الثاني يلقبون من يجمع بين الفقه والحديث والشعر وأيام الناس والأنساب ونحوها « بشعبي زمانه » ، ومن أطلقوا عليه هذا اللقب ، القاسم ابن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل ، وكان على قضاء الكوفة ^(١) - ، ثم قتيبة بن مسلم ، وهو يمتاز بمعرفة أحوال الشعراء وأخبارهم ، والبصر بأشعارهم ومذاهبهم فيها ؛ والنضر بن شميل الحِمَيرِي ، وخالد بن سلمة الخزومي ، وكانا أعلم أهل زمانهما بأنساب العرب ومغازيها ، وهما اللذان وضعّا كتاب المثالب كما مر في موضعه ؛ والزهرى عالم الشام والحجاز ، وقد تقدم الكلام عليه . ومن هذه الطبقة عبد الرحمن بن هرم بن الأعرج المتوفى سنة ١١٧ ، وهو أحد من يُنسب إليه وضع العربية ، وقد امتاز من سائر طبقاته بعلم أنساب قريش وأصولهم ، والتغلغل في ذلك إلى

(١) ونقل الجاحظ أن عبد الله بن شبرمة كان فقيهاً عالماً قاضياً ، وكان راوية شاعراً ، وكان خطيباً ناسباً ، وكان حاضر الجواب مفوهاً ، ثم قال : وكان لاجتماع هذه الخصال فيه يشبه بالشعبي .

أعماق بعيدة^(١)؛ وروى أن مالكا بن أنس رضى الله عنه كان يختلف إليه في هذا العلم ، وكان يرى أنه علم لم ينته للناس .

وأما الطبقة الثالثة فهي التي كانت في القرن الثاني ؛ وهي مصدر الرواية العامة في الإسلام ؛ لأن شروط الرواية لم تعرف إلا في عهدهما ؛ وتمتاز هذه الطبقة بغلبة الأخبار عليها ، وبكثرة الوضع على العرب في المناقب والمثالب ، وبانتحال بعضهم مذاهب من الفتنة في الدين ؛ وقل منهم من لم يكن أكبر عليه الأخبار ؛ ولهذا نذكركم فيما يلي ، ولم يعد لعلم الأنساب من بعدهم الشأن الذي كان له ، وإنما صار يُروى على أنه بعض علوم العرب

الخبر والإخباريون

وصار الخبر بعد الإسلام في طائفتين من الرواة : الأولى تروى أخبار العرب وتغلب عليها ، والثانية تغلب عليها أخبار الفتوح الإسلامية وأحوال الدولة . ومن رموس الطائفة الأولى محمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير المتوفى سنة ١٤٦ ، وكان أعلم القوم بالنسب ، وهو كوفي أجمعوا على تركه واتهموه بالكذب والرفض وزيفوا كلامه عن أصل العرب والعريسة وما جرى هذا المجرى ؛ لسكثرة ما يضح منه كذبا وزورا ، وعنه أخذ ابنه هشام بن الكلبي النسابة صاحب الجهرة والكتب الكثيرة في أخبار العرب وأحوالها ومناقبها وأخبار الأوائل والأمم البائدة والأحاديث والأسمار ونحوها ، وتوفي

(١) أبعد رواة الإسلام في كل ما يتعلق بأنساب قريش وفضائلها ، لمكان النبي صلى الله عليه وسلم منها ، حتى نقل القاضي عياض في الشفاء أن ابن الكلبي كتب للنبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة أم : فكان ابن الكلبي ينفذ في تاريخ الجاهلية إلى ما لا يقل عن عشرة آلاف سنة . . . وإنما زعم الرجل ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : ليس في آباء من لدن آدم سفاح .

سنة ٢٠٤ ، وهو أول من افترى خبر كتابة القصائد السبع (المعلقات) وتعليقها على الكعبة - كما سيأتى فى بابها - وقد اتهم العلماء كما اتهموا أباه بالرقتن وتركوا حديثه لذلك ولما ظهر من كذبه ؛ وشييل بن عروة الضبي^(١) ، وكان رواية نسباً شاعراً عالماً بالغريب ، قالوا : وكان سبعين سنة رافضياً ، ثم صار بعد ذلك خارجياً ؛ ومجالد بن سعيد بن عمير ؛ وهو يروى عن الشعبي ؛ وقد توفى سنة ١٤٤ ؛ والشرقي بن القطامي ؛ وهو من رواة الغريب واللغة والشعر ؛ وكان يكذب للرجل فى الكلمة ثم يحدث بها الناس فى المسجد على أنها من عليه الذى يرويه ؛ وعبد الله بن عياش الهمداني ؛ وراويته الهيثم بن عدى ؛ وكل أفراد هذه الطبقة يتقاربون ، إلا ما كان من هشام بن الكلبي ؛ فإنه أوسعهم علماً وأمدهم رواية وأكثرهم تأليفاً ؛ حتى ليصح أن يعتبر بمفرده فى وزن الطبقة كلها ؛ ويمتاز معه أبو اليقظان النسابة المتوفى سنة ١٩٠ ؛ فإنه يشارك طبقة فى علومها وينفرد بالاتساع فى أنساب الإسلاميين وأخبارهم من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم .

وأما الطائفة الثانية وهم الذين غلب عليهم لقب الإخباريين لامتيازهم بالاتساع فى أخبار الفتوح الإسلامية ؛ فقد انفرد منهم ثلاثة بأنواع من المعرفة قلما يساويهم أحد فيها : أبو مخنف الأزدي ، بأمر العراق وفتوحها وأخبارها ؛ وأبو الحسن المدائني ، بأمر خراسان والهند وفارس (توفى سنة ٢١٥) ؛ والواقدي ، بالحجاز والسيرة النبوية (توفى سنة ٣٠٧) ، ويشتركون مع غيرهم فى فتوح الشام وأخبارها

(١) وفى المعارف لابن قتيبة أنه ابن عروة ، وذلك تحريف من النساخ ، وشييل هذا معدود من الفصحاء عند الرواة ؛ ومن النسابين الرواة عند الناس ؛ ومن الخطباء العلماء عند الخوارج

ولقد عُرِفَ كثيرون بعلم السيرة والأحداث والفتوح ولا نعرفهم
يبتازون بشيء عمن ذكرناهم ؛ فإن ثلاثتهم بالغوا في الاستيعاب والاستقصاء
إلى ما لا يَلْحَقُ بهم فيه أحد ؛ ومن أولئك : محمد بن سعد كاتب الواقدي ،
وأحمد بن الحارث صاحب أبي الحسن المدايني ، وعبد المنعم بن إدريس المتوفى
سنة ٢٢٨ وقد بلغ المئة ، ونصر بن مزاحم ، وإسحاق بن بشير ، وسيف بن عمرو
الأسدي ، ومحمد بن إسحاق صاحب السيرة ، وأبو إسحاق الفزاري ؛ وكلهم
من أصحاب السير والأحداث .

ومن جاء بعدهم من أصحاب الأخبار العربية والإسلامية : محمد بن سلام
الجبلي ، والزبير بن بكار ، وعمر بن شبة ، وابن الأثير ؛ وكلهم في القرن
الثالث ؛ والفضل بن الجواب ، وتوفي سنة ٣٠٥ .

وانفرد في القرن الرابع رجلان من الإخباريين الرواة المصنفين :
أحدهما محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٧٨ ، وليس لأحد في الإسلام
أكثر ولا أمتع من تصانيفه في الشعر والشعراء - وسنشير إليه في باب
الشعر - والثاني أبو الفرج الأصبهاني المتوفى سنة ٣٥٦ ؛ وهو صاحب كتاب
الآغانى وغيره من الكتب الكثيرة في الأخبار والآداب مما لا يدانيه فيه أحد
وكان في القرن الثالث رجل من الإخباريين هو طبقة وحده في الإسلام ،
وهو محمد بن عبيد الله العتيبي المتوفى سنة ٢٢٨ ، وكان من ولد عتبة بن أبي سفيان
أخى معاوية ، وقد انفرد برواية أخبار بني أمية خاصة ، وليس له في غيرها
يُدُّ ؛ وكان يرويها عن آبائه ، وهم يروونها عن سعد القصير ، وسعد هذا
هو مولى بني أمية ؛ قتله ابن الزبير بمكة .

وهذا الذي أوردناه من القول في الإخباريين لا يداخله الكلام على

المؤرخين في الإسلام : فإن فصل ما بين الفريقين أن الذين ذكرناهم كانوا مادة المؤرخين : لأنهم تميزوا بأنواع من الرواية جمع منها المؤرخون ما جمعه . ولكل قول موضع ومقام معلوم .

رواة العرب

وهؤلاء قوم كانوا في البادية بمنزلة الرواة في الحضر ، من حيث هم مصادر العلم والقائمون عليه ، فيتحققون بعلم الأخبار والآثار والأنساب والأشعار . وكان الرواة يأخذون عنهم ويسمّونهم علماء البادية ، وهم منهم في هذه العلوم كالأعراب الفصحاء في اللغة ، وكانت أسمائهم دائرة في أفواه الرواة ، بيد أن العلماء الذين دونوا الأخبار وصنّفوا الكتب اكتفوا بنسبة الكلام إلى صدور الرواة ممن نقلوا عن علماء البادية : كالأصمعي ، وأبي عبيدة ، وابن الكلبي وغيرهم ، دون هؤلاء العلماء ؛ لتحقق الرواة بالأمانة والضبط ، ولأنهم لا يقدرّون الألفاظ بمعانيها التاريخية ؛ ولهذا لم نقف إلا على القليل من أسماء القوم ، وعلى أن هذا القليل إنما جاء في عرض كلام مما يتعلق بالسمر ويدخل في باب الحكاية . . . وقد رأينا في الفهرست لابن النديم أن لابن دريد كتاباً سماه (رواة العرب) ولا ندرى من خبره شيئاً .

فمن هؤلاء الرواة : المسور العنزي ؛ وسمك بن حرب ؛ ومنهم ثمم من علماء بني عدى : زرعة بن أذبول ، وابنه سليمان ، وأبو قيس ، وتميم العدوي ؛ وكلهم في أواخر القرن الأول ؛ ومنهم أبو بردة ، وأبو الزعرا ، وأبو فراس ؛ وأبو سريرة ، والأغطش ؛ وكانوا في القرن الثاني ، وأدركهم أبو عبيدة وطبقته وأخذوا عنهم .

ولا بد أن تكون منهم طائفة من عدوهم في فصحاء الأعراب ،
ولكنهم لم يترجموهم ولم يُنبِّهوا عليهم ولم يذكروا ما أخذوه عنهم إن كان
لغة أو خبراً أو نسباً أو شعراً ؛ كـ محمد بن عبد الملك الفقهسي ؛ فإنه معبود
من فصحاء الأعراب ، وقد ذكرناه ثمة ، وهو مع ذلك راوية بني أسد
وصاحب مفاخرها وأخبارها ، وعنه أخذها العلماء ، والله أعلم

الشعر

والشعر كان عمود الرواية ؛ فلا بد منه لكل راوية ، وإنما يتفاضلون
فيه من جهتين : الاتساع في الرواية ، وأكثر ما يكون فيمن لم تقتطعه
العلوم التي يفتن فيها علماء الرواة : كالنسب ، والخبر ، والعربية ، والقراءة ،
والحديث ؛ ومن هذا الاتساع ينشأ الوضع ، وقد مكنا القول فيه من قبل .
والجهة الثانية معرفة تفسيره والبصر بمعانيه ، وهي التي نرعى إلى الكلام
عليها في هذا الفصل :

كان صدور الرواة إنما يطلبون الشعر للشاهد والمثل ، وهما غرضان أكثر
ما تؤديهما الألفاظ دون المعاني ؛ ولما كانت الألفاظ عربية صريحة ينبغي
أن تؤخذ بالتسليم ولا وجه لتقليبها ونقدها والتورك عليها — انصرف
أكثرهم عن البحث في الشعر والتصفح على معانيه ، فاقصر العلم به على رواية
اللفظ كما هو وما يقتضي لها من فهم المعنى كما هو ؛ وبذلك بقي الشعر أيضاً
كما هو ...

ومن شعر العرب نوع مما يُقال على المشاهدة ، فيستخرج الشاعر المعنى
الغريب من شيء رآه ويكون في اللفظ إبهام لا يتبين معه أصل المعنى ، وهذا

النوع إن لم يفسره شاعره أو من أخذته عنه ، ذهب العلم بحقيقة معناه واضطربت فيه الظنون : ونوع آخر يتعلق بالعادات التي كانت للعرب في جاهليتها ، ولا بد لتفسيره من المعرفة بها ، وبما كان خاصاً منها بقبيلة الشاعر إن كان من ذلك شيء : ونوع ثالث يتعلق بعلوم العرب التي أخذتها عن الأمم واعتبرتها علوماً صحيحة واعتبرها ممن جاء بعدهم من الخرافات والتكاذيب ، ويسمى الرواة كل ذلك في الشعر بأبيات المعاني ، لأنها أشياء خارجة عن غرضهم اللفظي الذي أو مانا إليه : والعلم بتلك الأبيات وتفسيرها أكثر ما يكون عند الشعراء والرثاء من العرب الذين نشئوا في البادية كما نشأ أصحاب المعاني ، أو الذين رروا الشعر عن نشأ فيها وأقاموا بالأمصار : كالخطيئة ، وجري ، والفرزدق ، والكميت ، وغيرهم ؛ لأنها طرّف من صناعتهم ، ولأن الشعر كان لا يزال على بداوته وإن ضعف شيئاً قليلاً . وسيأتي الكلام على هذا النوع مفصلاً في باب الشعر .

أما الرواة فقد انصرفوا عن هذا وأشباهه ، وكانوا يرون المعاني على مقادير أصحابها من الشعراء في أوهاهم ، فالمعنى الذي يكون لامرئ القيس يكون كامرئ القيس في اعتباره وإجلاله وتحميه أن يتلقى بالرد والمواجهة ، ولذا فشا الغلط بينهم في تفسير الشعر ، وأخذ منه التصحيف كل مأخذ ؛ ولقد سئل أبو عمرو بن العلاء عن معنى قول امرئ القيس (ومر تفسيره عن الكميت) :

نَطَعْنُهُمْ سُلُكِي وَخُلُوجَةً كَرَّكَ لَامَسَيْنِ عَلَى نَابِلِ

فقال : ذهب من يُحْسِنُهُ . وقال الأصمعي : سألت أبا عمرو عن قوله (أي الشاعر) :

زعموا أن كلَّ مَنْ حَضَرَ الْعَيْ رَمُوالِ لنا ، وأنَّ الولاءُ
فقال : مات الذين يعرفون هذا ؛ وإنما يَعْنِي شعراء العرب لا الرواة .
وكان أبو عمرو نفسه يقول : العلماء بالشعر أقل من السكبريت الأحمر .
فلما أخذ الخلفاء وأمراؤهم يطارحون الرواة ويذاكرونهم في المعاني ،
وذلك حين استبحر العلم في الدولة العباسية ، وكانت قد انحرفت طريقة الشعر
بما ذهب إليه المحدثون : كبشار بن برد ، ومسلم ، وأبي نواس ، وغيرهم ؛
إذ جعلوا يغيثون على المعاني ويتلومون على حَوْك الشعر وسبكها ، وأقبل
الناس أيضاً يفتشون على المعاني وقلَّتْ عنايتهم بالألفاظ — انتبه بعض الرواة
إلى هذه الجهة من الشعر ، وأعطوها قسطها من العناية ، فنبغت منهم طبقة لم
يُعَرَفْ غيرها ، ولم تبلغ مع ذلك إلا في معاني أشعار العرب ومَنْ يُسْتَشْهَدُ
بقولهم دون المولدين ؛ وهؤلاء كان شعرهم أدقَّ معاني وأبعد أغراضاً ؛
وقد انفرد يومئذ بعلم الشعر على الإطلاق — أغراضه ومعانيه ومذاهب النقد
فيه — أهلُ الطبع والبلاغة من أدباء الكتاب الذين صرّفوا القول في فنونه
واندفعوا إلى مَضائيقه وحُزونه ؛ قال الجاحظ : طلبت علم الشعر عند الأصمعي
فوجدته لا يعرف إلا غريبه (الألفاظ والمعاني الغريبة) ، فسألته الأخفش
فلم يعرف إلا إعرابه ، فسألت أبا عبيدة رأيته لا ينفذ إلا فيما اتصل
بالأخبار ؛ ولم أظفر بما أردت إلا عند أدباء الكتاب ، كالحسن بن
وهب وغيره .

أما الطبقة التي أومأنا إليها فرجالها ثلاثة : خلف الأحمر ، والأصمعي ؛
وجههم بن خلف المازني ؛ وهو معاصرهما ؛ وكانوا ثلاثتهم يتقاربون في ذلك ،
وامتاز خلف بقول الشعر وإحسانه وإجادته حتى لا ينزل عن الطبقة التي

يقارنه بها ، ومن ثم كان يَنْحَلُّ الشعراء المتقدمين : ذهاباً بنفسه واعتداداً بما تطوَّع له ؛ وكان أيضاً أعلم الرواة بالشعر ومعانيه ومذاهب الشعراء فيه ، ثم هو معلَّم الأصمعي ومُعَلِّم أهل البصرة ، وقد أجمعوا على أنه أفرس الناس ببیت شعر ، وكان علماءهم لا يتكلمون في الشعر ونقائده مالم يكن حاضراً ؛ ولا يراجعونه في قولٍ إن قال وفي رأيٍ إن رأى ؛ ولكن الأصمعي فاته بمعرفة النحو مع مقارنته له في المعاني وصدقته في الرواية ؛ ولذا فضّلوه عليه ؛ وكان للأصمعي ذهن ثاقب وطبع صحيح ؛ فما لبث في آخر عهده أن صار أبعدَ نظراً في الشعر من أستاذه وأوسع رواية فيه ؛ حتى كان الرشيد يسميه شيطان الشعر ؛ وقال ابن الأعرابي : شهدت الأصمعي وقد أنشد نحواً من مائتي بيت ما فيها بيت عرفناه .

وأما جهم بن خلف المازني فهو يقارب الأصمعي وخلفاً ، وينفرد دونهما بسعة علمه في عادات العرب وحقائق أوصافها ؛ ولذا كان كثير الشعر في الحشرات والجوارح من الطير ونحوها ؛ إلى ما يتصل بذلك من معاني البادية التي لا ينفذ في حقائقها إلا العربي القح وإلا البدوي الجافي .

ولم يساو هذه الطبقة أحدٌ ممن جاء بعدهم من الرواة ، إلا ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ ؛ وكان أحفظ الناس وأوسعهم علماً وأقدرهم على الشعر وأبصرهم بمذاهبه ؛ ولذلك نظّروه بخلاف ، وقالوا : ما ازدرحم العلم والشعر في صدر أحد ازدرحمهما في صدر خلفٍ الآخر وابنِ دُرَيْدٍ ، ولو كان الأصمعي يجمع إلى علمه وروايته القدرة على الشعر وصوغه لكان نادرة التاريخ العربي كله بلا امتراء .

وقد وقفنا للجاحظ على فصل نادر يصف به رُواة عصره في معرفتهم

بِالشعر وبَصَرِهِمْ بِمَعَانِيهِ وَمَا تَلْتَمِسُ مِنْ أَغْرَاضِهِ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ، وَانْصِرَافِ
النَّاسِ يَوْمَئِذٍ إِلَى حَقِيقَةِ الشَّعْرِ وَالتَّفْتِيشِ عَلَى دِقَائِقِهِ مِمَّا هُوَ مِنْ تَحْضِ
الْبَلَاغَةِ وَصَمِيمِ الْفَصَاحَةِ ، ثُمَّ مَا تَدْرَجُوا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ ؛ وَنَحْنُ نُرِيدُ كَلَامَهُ
تَوْفِيَةً لِفَائِدَةِ هَذَا الْفَصْلِ ، وَلَكِنَّا نَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْجَاحِظَ يَتَحَامَلُ عَلَى مَنْ
أَدْرَكَ مِنَ الرِّوَاةِ الَّذِينَ كَانَ إِلَيْهِمْ أَمْرُ اللُّغَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُوثِّقُوهُ ، بَلْ ذَمُّوهُ
وَهَجَّنُوا كُتُبَهُ وَتَنَقَّضُوا رِوَايَتَهُ ، وَسَنَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ بَعْدَ .

قَالَ الْجَاحِظُ : قَدْ أَدْرَكَتْ رِوَاةَ الْمَسْجُودِيِّينَ وَالْمَرْبُودِيِّينَ ؛ وَمَنْ لَمْ يَرَوْ
أَشْعَارَ الْمَجَانِينِ (كَمَجْنُونِ بْنِ جَعْدَةَ ، وَمَجْنُونِ بْنِ عَامِرٍ ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْعَشَاقِ)
وَلِصُورِ الْأَعْرَابِ ، وَنَسِيبِ الْأَعْرَابِ ، وَالْأَرْجَازِ الْأَعْرَابِيَةِ الْقَصَارِ ،
وَأَشْعَارِ الْيَهُودِ ، وَالْأَشْعَارِ الْمُنْصَفَةِ — فَإِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَعُدُّونَهُ مِنَ الرِّوَاةِ ؛ ثُمَّ
اسْتَبْرَدُوا ذَلِكَ كُلَّهُ وَوَقَفُوا عَلَى قِصَارِ الْإِحَادِيثِ وَالْقِصَائِدِ وَالْفَقْرِ وَالتَّفْ
مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ؛ وَلَقَدْ شَهِدْتُهُمْ وَمَا هُمْ عَلَى شَيْءٍ أَحْرَصَ مِنْهُمْ عَلَى نَسِيبِ عَبَّاسِ
ابْنِ الْأَحْنَفِ ؛ فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أُورِدَ عَلَيْهِمْ خَلْفُ الْأَحْمَرِ نَسِيبَ الْأَعْرَابِ ،
فَصَارَ زَهْدُهُمْ فِي نَسِيبِ الْعَبَّاسِ بِقَدْرِ رَغْبَتِهِمْ فِي نَسِيبِ الْأَعْرَابِ ، ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ
مِنْذُ سُدِّيَّاتٍ وَمَا يَرَوْنَ عَنْدهُمْ نَسِيبَ الْأَعْرَابِ إِلَّا حَدَثُ السَّنِ قَدْ ابْتَدَأَ
فِي طَلَبِ الشَّعْرِ ، أَوْ فَتْيَانِيَّ مَتَغَزَلٍ ؛ وَقَدْ جَالَسْتُ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيَّ
وَبُيُحْيَى بْنَ تَخِيمٍ وَأَبِي مَالِكٍ عَمْرُو بْنُ كَرَكْرَةَ مَعَ مَنْ جَالَسْتُ مِنْ رِوَاةِ
الْبَغْدَادِيِّينَ ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ قَصَدَ إِلَى شَعْرِ فِي النَّسِيبِ فَأَنْشَدَهُ ؛ وَكَانَ
خَلْفَ يَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ ، وَلَمْ أَرْ غَايَةَ النُّحَوِيِّينَ إِلَّا كُلَّ شَعْرِ فِيهِ إِعْرَابٌ ، وَلَمْ
أَرْ غَايَةَ رِوَاةِ الْأَشْعَارِ إِلَّا كُلَّ شَعْرِ فِيهِ غَرِيبٌ أَوْ مَعْنَى صَعْبٌ يَحْتَاجُ إِلَى
الْإِسْتِخْرَاجِ ، وَلَمْ أَرْ غَايَةَ رِوَاةِ الْأَخْبَارِ إِلَّا كُلَّ شَعْرِ فِيهِ الشَّاهِدُ وَالْمَثَلُ ،

ورأيت عامتهم - فقد طالت مشاهدتي لهم - لا يقفون على الألفاظ المتخيرة والمعاني المنتخبة ، وعلى الألفاظ العذبة والمخارج السهلة والديباجة الكريمة ، وعلى الطبع المتمكن ، وعلى السبك الجيد ، وعلى كل كلام له ماء ورواق ، وعلى المعاني التي إن صارت في الصدور عمرتها وأصلحتها من الفساد القديم ، وفتحت لسان باب البلاغة ، ودلت الأقلام على مدافن الألفاظ ، وأشارت إلى حسان المعاني . ورأيت البصر بهذا الجوهر من الكلام في رواة الكتاب أعم ، وعلى السنة حذاق الشعراء أظهر ؛ ولقد رأيت أبا عمرو الشيباني يكتب أشعاراً من أفواه جلسائه ليدخلها في باب التحفظ والتذاكر ، وربما خيل إلى أن أبناء أولئك الشعراء لا يستطيعون أبداً أن يقولوا شعراً جيداً ، لمكان إغراقهم في أوائك الآباء ، ولولا أن أكون عيباً ثم للعلماء خاصة ، لصورت لك في هذا الكتاب بعض ما سمعت من أبي عبيدة ، ومن هو أبعد في وهمك من أبي عبيدة . اهـ

العربية واللغة

ونريد بالعربية النحو ؛ والكلام فيه سابغ الذيل ؛ إذ يتناول تاريخه وأهله ومذاهبهم فيه ومن انفرد منهم ببعض المذاهب ومن شارك ، إلى ما بداخل ذلك ويلتحق به ؛ وهو فن من التاريخ لا صلة له بما نحن في سبيله الآن ، إلا من جهة استتباعه للشعر واللغة ، ومن جهة أنه كان مثار الخلاف بين الطائفتين العظيمتين من البصريين والكوفيين ، منذ تجاروا الكلام في مسائله ؛ وقد تقدم لنا صدر من القول في الجهة الأولى ، ونحن نردفه بفصل موجز عن الجهة الثانية ، ثم نمسك سائر ما يتعلق بهذا النحو إلى موضعه من باب العلوم إن شاء الله .

وأما اللغة فقد أجمعوا على أنه لا معول في روايتها على أهل الكوفة ،
أما أهل البصرة فقالوا إن منهم أصحاب الأهواء ، إلا أربعة ، فانهم كانوا
أصحاب سنة ، وهم : أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن
حبيب ، والأصمعي ؛ وهم يريدون بذلك التثبت والتحري وتوثيق الرواية
والأمانة في النقل والآداء ؛ لأن هؤلاء الأربعة كانوا أركان الرواية في
اللغة والعربية . ورأيانهم ذكروا أئمة اللغة الذين امتازوا دون سائر الرواة
في الإسلام بما حفظوه منها ، فقالوا : إن الأصمعي كان يحفظ ثلث اللغة ،
وكان الخليل بن أحمد يحفظ نصف اللغة ^(١) ، وكان أبو فيد مؤرج السدوسي
(من تلامذة الخليل) يحفظ الثلثين ، وكان أبو مالك عمرو بن كركرة
الأعرجي يحفظ اللغة كلها ؛ قالوا : وكان الغالب على أبي مالك حفظ الغريب
والنادر (وهي حقيقة المراد باللغة كما شرحناه في موضعه) .

وجاءت هذه الرواية من وجه آخر بأن الأصمعي يجب في ثلث اللغة ؛
وأبو عبيدة في نصفها ، وأبو زيد الأنصاري في ثلثها ، وأبو مالك الأعرجي
فيها كلها ؛ وإنما يريدون توسعهم في الرواية والفُشيا ، لأن الأصمعي كان
يُضيق ولا يُجَوِّز إلا أصح اللغات ويلج في دفع ما سواه ، وكان شديد التأله :

(١) امتاز الخليل عن سائر الرواة في الإسلام بشدة العقل وتقوب الفراسة ودقة
الفطنة والاستنباط ، فهو مدون اللغة ، وواضع العروض ، ومستخرج المعنى ، ومتمم
النحو ، حتى قالوا فيه : إنه أذكى العرب وأجمعهم ، كما أن ابن المقفع أذكى العجم
وأجمعهم ، وقد نفس عليه الجاحظ هذه الصفات ، فذمه في كتاب الحيوان بما لا يذم
به مثل الخليل ؛ إذ قال : إنه « غره من نفسه حين أحسن في النحو والعروض ، فظن
أنه يحسن الكلام وتأليف اللحن » ، فكُتِبَ فيهما كتابين لا يشين بهما ولا يدل
عليهما إلا المرة المحترقة ، ولا يؤدي إلى مثل ذلك إلا خذلان من الله ، وهذا من
تعنت الجاحظ .

لا يفسر شيئاً من القرآن ولا شيئاً من اللغة له نظير واشتقاق في القرآن ، وكذلك كان يتخرج في الحديث ، ثم كان لا يفسر شعراً يوافق تفسيره شيئاً من القرآن ، ولا ينشد من الشعر ما كان فيه ذكر الأنواء ولا يفسره ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا ذكرت النجوم فأمسكوا » . ولم يكن ينشد أو يفسر شعراً يكون فيه هجاء ^(١) ؛ ومن ثم فاته أبو عبيدة وأبو زيد ؛ ولما وضع أبو عبيدة كتاب المجاز في القرآن ^(٢) ، وقع الأصمعي فيه وعاب عليه تأليف هذا الكتاب ، وقال : يفسر القرآن برأيه ! فسأل أبو عبيدة عن مجلس الأصمعي في أي يوم هو ؛ ثم قصد إليه وجلس عنده وحادثه ، ثم قال

(١) كان الرواة المتورعون يرون الشعر من عمل الشيطان وهو عبث لا ثواب فيه ، ولم يكونوا يطلبونه إلا لأنه وسيلة الثواب ، إذ يتوصل به إلى اللغة والعريية ، وهما إنما يرادان للقيام بهما على فهم كتاب الله وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ وأول من تخرج في ذلك من الرواة ، أبو عمرو بن العلاء ؛ فكان إذا دخل رمضان لا ينشد بيتاً حتى ينقضي ، ولما تقرأ خلف الأحمر وزهد في آخر أيامه ، كف عن الشعر فلم يتكلم فيه ، وقد بذلوا له مالا كثيراً ليتكلم في بيت منه فأبى ؛ أما قبل أبي عمرو فكان لا يتأثم من إنشاد الشعر إلا الغلاة في الزهد والنسك ، ولقد روى الأصمعي هذا الورع المتخرج أنه قيل لسعيد بن المسيب (من التابعين) : ههنا قوم نسك يعييون إنشاد الشعر ؛ فقال : نسكوا نسكاً أعجمياً !

(٢) وضع أبو عبيدة هذا الكتاب حين قدم بغداد على الفضل بن الربيع بعد أن تقدم الفضل إلى إسحاق الموصلي في إقدامه ، وكان سبب وضعه أن بعض الكتاب سأله في مجلسه عن قوله تعالى : « طلعها كأنه رؤوس الشياطين » ، وقال : إنما يقع الوعد والإيعاد بما قد عرف مثله ، وهذا لم يعرف ؛ فقال أبو عبيدة : إنما كلم الله تعالى العرب على قدر كلامهم ، أما سمعت قول امرئ القيس : (ومسنونة زرق كانياب أغوال) ؟ وهم لم يروا الغول قط ، ولكنهم لما كان أمر الغول يهولهم أوعدوا به . ثم انتبه أبو عبيدة إلى مثل هذا في القرآن فلما رجع إلى البصرة عمل كتابه .

الله : يا أبا سعيد ، ما تقول في الخبز ؟ قال : هو الذي تخبزه وتأكله . فقال :
فسرت كتاب الله برأيك ؛ قال الله تعالى : « إني أراني أحمل فوق رأسي
خبزاً » ؛ فقال له الأصمعي : هذا شيء بان لي فقلته ولم أفسره برأبي ؛
فقال أبو عبيدة : وهذا الذي تخببه علينا كآه شيء بان لنا فقلناه ولم نفسره
برأينا . . .

بيد أن الأصمعي امتاز في رواة اللغة بالشعر ومعانيه ، وانفرد أبو زيد
دون الثلاثة بالنحو وشواهد ؛ وهو الذي يعنيه سيبويه إذ قال في كتابه :
« وحدثني من أثق بعربيته . . . »^(١) وفاتهم أبو مالك بالغريب والنوادر ؛
أما أبو عبيدة فإنه استبد بهم جميعاً في العلم بأيام العرب وأخبارهم وعلومهم ،
وكان يقول : ما التقي فرسان في جاهلية ولا إسلام إلا عرفتهما وعرفتُ
فارسِيَهُمَا ؛ وقال فيه الجاحظ : ليس في الأرض خارجي ولا إجماعي أعلم
بجميع العلوم من أبي عبيدة !

وكان أبو زيد وأبو عبيدة يخالفان الأصمعي ويناويانه كما يناويهما ؛
فكلهم كان يطعن على صاحبه بأنه قليل الرواية ، وكانت اللغة متنازعة بينهم ،
فيتفق الصاحبان وينفرد الأصمعي وحده بالخلاف ، والكوفيون لا يرون
فيهم ولا في الناس أعلم باللغة من الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ ، وكان من رءوسهم
وقالوا فيه : إنه لولاه لما كانت اللغة ؛ لأنه حصلها وضبطها ، ولولاه لسقطت
العربية ؛ لأنها كانت تُتنازع ويدعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس على مقادير
عقولهم وقرائنهم فتذهب .

(١) وكل ما في كتاب سيبويه : وقال الكوفي كذا ، فإنما يعني به أبا جعفر
الرواسي شيخ نحاة الكوفة وأستاذ الكسائي والفراء .

ثم انتهى علم اللغة في البصريين إلى ابن دريد ، وهو خاتمة روايتهم وآخر ثقاتهم ، لم تُفتح بعدد صفحة في التاريخ لما يسمى بصرياً أو كوفيّاً من هذا العلم . ولما دُوّنت كتب الأئمة في اللغة وتناقلها روايتها بالأسانيد ، كثر فيها التزيّد ، وركب النساخ منها عبثاً كثيراً ، إلى أن جاء الأزهرى المتوفى سنة ٣٧٠ ، وهو صاحب كتاب التهذيب : ففقد كتبهم ، وتأمل نوادرهم ، وانظر في الكلام المصحّف ، والألفاظ المزالة عن وجهها أو المحرفة عن معناها ، وما أُدخل في الكلام مما هو ليس من لغات العرب ، وما اشتملت عليه الكتب التي أفسدها الوراقون وغيرها المصحفون : واعتبر كل ذلك اعتباراً ناقد يتصفح على الرواة ويطلب مواضع الثقة فيما يروى عنهم ؛ ثم إنه بعد أن أمعن في ذلك واستقصى ، قال : إنه وجد عظم ما روى لابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني وأبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي — معروفاً في الكتب التي رواها الثقات عنهم والنوادر المحفوظة لهم ، نفص بالثقة هؤلاء دون سائر الرواة .

ولما عدّ في مقدمة كتابه التهذيب ثقات الرواة ، وهم أولئك الذين عرفتهم ، ووصفهم بالإتقان والتبريز وثقتهم ، قال : فلذا كرر بعقب ذكرهم أقواماً اتسموا بسمّة المعرفة وعلم اللغة ، وألقوا كتباً أودعوها الصحيح والسقيم ، وحشّوها بالملزّال المفسد والمصحف المغير ، الذي لا يتميز ما يصح منه إلا عند الثقة المبرز ، والعالم الفطن ؛ وعدّ من هؤلاء : الليث بن المظفر الذي نحل الخليل تأليف كتاب العين^(١) ، وقطرباً ، وقال : كان متهماً في رأيه

(١) في هذا الكتاب ونسبته إلى الخليل كلام كثير لم نجد له متسعاً في هذه الباب ، فأرجأناه إلى باب العلوم حيث نقول في علم اللغة وتدوينه

وروايت عن العرب : والجاحظ وقال فيه : إن أهل المعرفة بلغات العرب ذموة ، وعن الصدوق دفعوه : ثم ابن قتبية وابن دريد .

البصريون والكوفيون

وهما الطائفتان اللتان عَصَب بهما طلاب العربية ، وقد تضافرتا جميعا على استخراج هذه العلوم بعد أن كانت السابقة فيها للبصريين بما أصالوا وفرعوا ؛ وكان في هؤلاء غريزة التحقيق والتحصيل دون الكوفيين ، فَبَغَتْ لذلك إحدى الطائفتين على الأخرى نقاسة وحسداً ، ثم استطار الجدل بينهم فوقعوا من المناظرة في أمر مستدير ، وتباين ما بين الفئتين إلا حيث تتصلان في الكلام لتدفع إحداهما الأخرى . ومن ثم جعل الكوفيون يسمُّون بخصومهم^(١) ، فينتقصونهم ليعد ذلك منهم قدرة على الكمال ، ويعيبون الرجال ليكونوا هم وحدهم الرجال ؛ أما البصريون فكانوا يرون أن أصحابهم لو ركبوا في نصاب رجل واحد ما بلغوا أن يعدلوا أضعف رجل في البصرة ، وقد رموهم في باب الكذب بقمص الحناجر ؛ والأخذ عن كل برٍّ في الرواية وفاجر ؛ وجعلوهم من علماء الأسواق ، وتلامذة الأوراق ، ولشد ما اندرَّعوا جميعاً بعضهم على بعض بمثل هذا الكلام ؛ وقاموا في المناظرة كل مقام ؛ على أن العلم منذ وجد إنما تخلص حقائقه بالجدال ؛ فرحم الله الغالب فيه والمغلوب .

أولية العربية في الكوفة

وقد رأينا المتوسمين بالأدب لا يميزون عهد الكوفيين من عهد البصريين ، ولا يدرون متى اشتغل الكوفيون بالمذاهب المقصورة عليهم ، والحدود

(١) تقرأ به : إذا طلب المروءة بنقصه

المنسوبة إليهم ؛ بل يحسبون أن أول بصرى من النجاة وُجد معه أول نحوى من الكوفيين ؛ وذلك جهل فاحش بتاريخ الرواية والجهة المتقدمة فى الرواة . ونحن لم نقف على كلام لأحد فى أولية العربية بالكوفة ، بيد أن ذلك لم يقعد بنا عن التبع والاسترواح ، كسائر ما نستفرغ الهم فيه من أصول هذا الكتاب وفصوله .

والذى ثبت لنا أن أولية العربية إنما كانت فى البصرة ؛ لأن أبا الأسود الدؤلى قد نزل بها وأخذ عنه جماعة هناك ، فكان كل أصحابه الذين شققوا العربية بعده بصريين ، ثم انتقل النحو إلى الكوفة ، وكانت الرواية فيها مقصورة على الشعر وما يتصل به من النسب والخبر ، كشأنها من أول العهد بالإسلام ؛ ومن أقدم روايتهم الخثعمى ، وقد أومأنا إليه من قبل ، ومنهم ثم من أعليهم ، أبو البلاد الكوفى ، وكان أعمى جيد اللسان ، وهو فى زمن عبد الملك بن مروان ، فلا بد أن تكون نشأته فى منتصف القرن الأول ؛ ثم ظهر بعده حماد الراوية ، وهو لحانة لا يُذكر فى العربية ؛ ولكن أول من عُرف بالنحو من الكوفيين إنما هو شيبان بن عبد الرحمن التميمى النحوى المتوفى سنة ١٦٤ ، وكان بصرياً ثقة ، غير أنه انتقل إلى الكوفة وسكن بها زماناً ، وهو من تلامذة أبي عمرو بن العلاء ؛ وظهر معه معاذ الهراء واضع التصريف ، وقد عُمر طويلاً حتى قارب المائة ، وتوفى سنة ١٨٧ ، ثم نجم رأس علماء الكوفيين وأستاذهم وأول من ألف منهم كتاباً فى العربية ، وهو أبو جعفر الرؤاسى ، وكان معاذ الهراء عمه فأخذ عنه ، ثم أخذ عن عيسى ابن عمر من تلامذة أبي الأسود ، وعن هذين (معاذ والرؤاسى) أخذ على ابن حمزة الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ ، وهو الذى رسم للكوفيين الحدود

التي عملوا عليها وخالفوا بها البصريين ؛ وكان فيهم كالخليل بن أحمد في أوائله .
ثم استفاض نحو الكوفيين من بعده ، وتوسع فيه تلميذه الفراء حين
ألف كتاب (الحدود) ، وكان المأمون أمره أن يؤلف ما يجمع به أصول
النحو وما سمع من العرب ، وأمر أن تُفرد له حجرة من حجر الدار (دار
الحكمة) ، ووكّل به من يكفيه كلّ حاجته حتى لا يتعلّق قلبه ولا تشوّق
نفسه إلى شيء ، وحتى إنهم كانوا يؤذّنونه في حجرة به بأوقات الصلوات
(تأمل وترحم على ملوك العلماء) وصيّره الورّاقين ، وألزمه الأمانة
والمنفقين ، فكان الوراقون يكتبون وهو يُتملى حتى صنف الحدود ^(١)

وفي الكسائي وتلميذه يقول ابن الأنباري (وهو من الكوفيين أيضاً) :
لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء ،
لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ؛ إذ انتهت العلوم إليهما ، وكان يقال :
الفراء أمير المؤمنين في النحو .

ومن لدُن الكسائي غلبَ أهلُ الكوفة على بغداد ، لخدمتهم الخلفاء
وتقديمهم إياهم كما علمت ، فغلبوا بذلك البصريين على أمرهم ، ورغب الناس
من يومئذ في الروايات الشاذة ، وتفاخروا بالنوادر ، وتباهوا بالترخيصات ،
وتركوا الأصول واعتمدوا على الفروع ؛ ومن ذلك بدأ اختلاط المذاهب
الذي عدّه البصريون اختلاطاً للعلم ؛ لأن مذاهب الكوفيين ليست عندهم
من العلم الصريح .

(١) هذا تفسير ما مر من قولهم : لولا الفراء لما كانت اللغة ١

مذاهب الطائفتين

وقد انفرد كل من البصريين والكوفيين بمذاهب في العربية استخرجوها من كلام العرب أو وضعوها محاكاة لكلامهم ، كالذي كان يصنعه علماء الكوفة ؛ وليس من عالم إلا وقد أخذ بمذاهب هؤلاء أو أولئك أو خلط بين المذهبين — كما ستفصله في باب النحو ونذكر أهله إن شاء الله — بيد أن البصريين كانوا يأنفون أن يرووا عن الكوفيين لضعفهم وتعلقهم بالشاذ وارتفاعهم عن البوادي الفصيحة ، وكانوا لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة في العربية ، لأنهم غير خالص ؛ وكما تركوا عربيتهم تركوا شعرهم ، لا لأنه فاسد كله ، ولكن لمجيئه على مذاهبهم ؛ قالوا : وأول من أحدث السماع في البصرة خلط الأحرار ، وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية فسمع منه الشعر ، ثم تابعه البصريون فأخذوا عن حماد بعد ذلك ، لانفراده بروايات من الشعر ؛ فإنه هو الذي أخذ عنه كل شعر امرئ القيس ، إلا شيئاً أخذوه عن أبي عمرو ابن العلاء ، ومع ذلك كان البصريون لا يرون حماداً ثقة ولا مأموناً ، لأنه كوفي وكفى !

أما في النحو واللغة فلا يعلم أحد من علماء البصريين أخذ شيئاً منهما عن أحد من أهل الكوفة ، ولا روى عنهم شيئاً من الشعر أيضاً ؛ لأن الذين أخذوا عن حماد إنما كانوا يطلبون الشعر ليرووه شعراً لا ليقيموا منه الشواهد ، ولا يُعرف في تاريخ البصريين من روى الشعر عن الكوفيين للشاهد ، إلا أبا زيد الأنصاري ، فإنه روى عن المفضل الضبي ؛ لثقته في الشعر وتحريه ؛ إذ لم يكن للكوفيين رواية يذكر بإزاء علماء البصرة إلا المفضل هذا ؛ وهو أوثق من روى الشعر منهم ؛ وقد اختص به دون العربية واللغة ؛ ولذلك آمنوا بجانبه

وكان الكوفيون يأخذون عن أهل البصرة ، وما من أحد من أساتذتهم
إلا وقد تلمذ لبصري ، ولكنهم كانوا يتهيزون بروايتهم : حتى لم يكن فيهم
أحد أشبه برواية البصريين إلا ابن الأعرابي (توفي سنة ٢٣٦) وهو
من أخذوا عن الكسائي : ولم ير أحد في علم الشعر واللغة كان أغزر منه ؛
وكذلك لا يُعرف أحد في رواية المصريين كان أشدَّ عصبية من ابن الأعرابي
هذا ، قال أبو عمرو الطوسي : كان يدع ما يعرف ويركب الخطأ ويقوم في العصبية
عليه . . . وكان يضع من أبي تمام ، فجئته يوما ومعى أرجوزته

« وعاذل عدلته في عدله »

فقرأتها عليه « على أنها لبعض شعراء هذيل » ، فقال : لا تبرح والله حتى أكتبها ،
فأملتتها عليه فسكرتها بخطه ، فلما فرغ قلت : هذا الذي تعيبه أبو تمام ! فخرقها
وقال : ولذا يظهر عليها أثر التكلف . . .

على أن مثل هذه العصبية إنما تقدر بسببها ، وقد كان الأصمعي راوية
البصريين ، يتعصب على أبي النجم الراجز بالعشيرة ؛ لعداوة ما بين ربيعة
وقيس ، حتى حملته العصبية على أن صرح ببغضه وتبع سقطاته ، وبينهما أكثر
من نصف قرن ؛ وقال علي بن حمزة في كتاب التنبيهات ^(١) : إنه كان شديد

(١) هو علي بن حمزة البصري اللغوي المتوفى سنة ٣٧٥ ، وعنده نزل المتنبي حين
ورد بغداد ، وقد كانت له عناية لا تعرف لغيره (وغير معاصره صاحب التهذيب) في
التبعية على أئمة اللغة وتصحيح كتبهم ، ولسكنه انفراد عن الأزهري بتدوين ذلك ؛ فصنف
الرد على رواية بعض ما في نواذر أبي زياد الكلابي الأعرابي ، ونواذر أبي عمرو الشيباني
وما في كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري ، وما في الكامل للبرد ، وما في الفصيح
لشعاب ؛ وما في الغريب المصنف لأبي عبيد ، وما في إصلاح المنطق لابن السكيت ،
وما في المقصور والمدود لابن ولاد النحوي المصري ؛ وسمى مجموع هذه الردود
(التنبيهات على أغلاط الرواة) وهو في المكتبة الخديوية وردوده كما قال : فيها كلمة
مصحفة ، وأخرى محرفة ، وتفسير غير صحيح ، وتأويل غير صحيح ، وإعراب غير ملبح الخ

العصبة على جماعة من الشعراء لعلل . . . فعلة ذى الرمة اعتقاده العدل ،
وكان الأصمعي جبرياً ، وقيل لأبي عثمان المازني : لم قلت روايتك عن
الأصمعي ؟ قال : رميت عنده بالقدر والميل إلى مذهب الاعتزال : ثم ذكر
قصة أنه جاءه يوماً فاستدرجه الأصمعي إلى الإقرار بعقيدته ليغري به العامة ،
وقال في آخرها : ثم أطبق (يعنى الأصمعي) نعليه وقال : نعم القناع للقدرى .
فأقلت غشيانه بعد ذلك . قال : وكان الأصمعي لهذه العلة يكثر الأخذ على
ذى الرمة ويعترضه مخطئاً أيضاً .

ولا يزال يكون مثل ذلك في العلماء الذين يجعلون العلم وراء العقيدة ؛
فهم إذا انتحلوا مذهباً يميزهم في طائفة من الأضداد ، ذهب ربحهم بهذا
التضاد فصرفوا العلم إلى جانب الهوى فيه ، وجعلوا ألسنتهم من وراء ما يذهبون
إليه ، يحوطونه ويدرعونه عنه ويبغون الغوائل بمن يعترضه دافعاً أو مدافعاً
ولا بد في التسبب لذلك من ضغن على يروونه حالاً لا بيناً ، فإن كان فيه
مكروه من النفاسة والتخذيل فسكرامة تحليل ، لأنه في الله أو في الحق الذي
هو من الله ؛ والضغن متى كانت له سبيل في العلم كان أمداً في الصدور ،
وأرسخ في القلوب ، لما يكون معه من خاصة النظر التي تسكتفه بأشعة النفس
فتجعله كأنه من أخلاط الطبيعة في التركيب وإن كان من أغلاطها ، وتظهره
في أشعتها مظهر السحاب الذي يرتفع بقطرات الماء وإن كان بعد ذلك سبب
انحطاطها ؛ فرحم الله القوم ، فإن لهم وجوهاً من المعذرة ، تنظر فيها عيون
المغفرة ، وإن الحسنات يذهبن السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين

وبعد ، فهذا مجمل من أمر الرواية والرواة ، ولولا أني حبست من نفس المقال ،
وعدت بالقلم عن انتجاع الغيث إلى البلال . لأمضيت البحث لطيفته ، وتركت الخاطر
على سجيته ، ولكنها قصبة من جناح قدار ، وأثارة من علم صار من الإهمال إلى
ما صار ، وإن هو إلا بساط كان منشوراً فطوى ، وحديث قيل ثم روى .

تصدير

- ١ مقدمة الطبعة الأولى للمؤلف
- ٦ كلمة في هذا التأليف
- نهج المؤلف . أثر المستشرقين في تبويب هذا الفن . خطأ تبويب الأدب على التاريخ الزمني . ذهاب الكثير من أصول التاريخ الأدبي . صلة الأدب بالدين والسياسة والعلم . آداب اللغة العربية كلها عصر واحد . نهج المؤلفين في تاريخ آداب العرب ، ونهج المستشرقين . تعليق الحواشي وتلخيص المتن علماء لا يعلمون . مذهب الضم ومذهب التفريق
- ١٦ نمط الكتاب وأبوابه
- مراجع المؤلف ، وأسلوبه . الأمثلة والمختارات . تحقيق الروايات . أبواب الكتاب
- ٢٠ الفصل الأول : الأدب تاريخ الكلمة
- الأدب والمأدبة . الخلق والتهذيب . علم المؤدبين . فنون الأدب . قال ابن خلدون . الأدب والرواية . وقال ابن عبد ربه . مجلس ابن عباس . علم العرب . حرفة الأدب . التكسب بالشعر . الأدب وفنون المنادمة . الآداب الرفيعة . أدب النديم . الأدباء : العلماء والمعلمون . الأدباء : الشعراء والكتاب .
- ٢٨ المؤدبون
- المؤدبون والمعلمون . أصحاب العلوم وأصحاب البيان . جريدة المؤدبين
- ٣١ علوم الأدب وكتبه
- الشعر . اللغة والنحو . قال ابن الأنباري . وقال الزمخشري . وفي نفح الطيب . كتب الأدب . قال ابن خلدون
- ٣٤ الفصل الثاني : العرب
- ٣٥ بلاد العرب : أقسام العربية
- ٣٦ أصل العرب : الشعوب السامية

- ٣٨ طبقات العرب - العرب البائدة - القحطانية - الإسماعيلية
- ٤٣ العرب والأعراب : أصل كلمة (عرب)
- ٤٥ الباب الأول : أصل اللغات
المذهب التوفيقى . المذهب الوضعى . منطق الحيوان ، الدلالة بالإشارة . الصوت
- ٤٧ المواضعة على الألفاظ
صوت الطبيعة . ألفاظ الإحساس . تنوع مخارج الحروف . بدء اختراع اللغة . تطورها . أمثلة من لغات الشعوب المنحطة . الكتابة العصورية
- ٥٥ تفرع اللغات
اللغة الأولى . أصول اللغات : الآرى ، والسامى ، والطورانى .
- ٥٨ علوم اللغات
- ٦١ اللغة العامة : وأصلها العربى فيما يقال
لغة محي الدين ابن العربى . محاولة تيمور لذك . الأسبرانتو
- ٦٤ اللغات السامية
- ٦٦ الأصل السامى : حركات الإعراب فى اللغات . المشابهة بين فروع السامية
- ٦٨ أصل العربية : الدولة المعينية . الدولة السبئية . الدولة الحيرية . الأحباش
- ٧٢ مجانسة العربية لأخواتها
صنيع الأفعال . الألفاظ الطبيعية . الضمائر . العدنانية والقحطانية . العرب واليهود
- ٧٥ اللسان العربى فى الشمال
النبط . التدمريون . خطوط آرامية
- ٧٩ تهذيب اللغة الأول
أقوال العلماء فى تهذيب اللغة . الإسماعيلية والقرشية . لفظ (يعرب)
- ٨٣ انتشار القبائل العربية : والتهذيب الثانى
تفرق القبائل وتنوع اللهجات . أخذ العرب بعضهم عن بعض

- ٨٥ الدور الثالث : في تهذيب اللغة
عمل قريش . أثر السكبة والتجارة . رحلة الشتاء والصيف
- ٨٧ أسواق العرب
أسماء الأسواق ومواسمها . الدخيل في أسواق البياعات
- ٨٨ عكاظ
خرافة المعلقات السبع . منطق قريش . سوق المربد . الوحدة اللغوية
- ٩١ الأسباب اللسانية
امتنياز اللسان العربي . الثقل والخفة . جمع اللغة وضبط قواعدها
- ٩٣ أمثلة من هذه الأسباب
الاتباع . الفعل مع الضمير . في إسناد الفعل المضعف . المضعف إذا بني للمجهول . الواو المضمومة في أول الكلمة . والواو المفتوحة إدغام الهاء في الحاء . من نواذر الإدغام (لغات إلى العامية المعروفة) مراتب الثقل . الاستقلال والمتابعة
- ٩٧ مواقع الحروف اللسانية
أكثر الحروف العربية استعمالاً . حروف لا تأتلف في كلمة . سر التأليف في أبنية الكلام
- ٩٩ عدة أبلية الكلام
طريقة الخليل بن أحمد . المهمل والمستعمل . أنواع المهمل . عناية العرب بالإحصاء واستقراء النظائر . أسرار الحروف ومعانيها . صيغ الكلام في العربية وصيغ العبرانية والسريانية
- ١٠١ أوزان الأفعال في اللغات الثلاث
- ١٠٣ مناطق العرب : الحروف العربية
ترتيب الحروف في الأولوية باعتبار مخارجها . ترتيب الأبجدية العربية . كتاب (العين) . تاريخ الحركات
- ١٠٦ الحروف المتفرعة
- ١٠٦ المستحصنة منها

- ١٠٨ لغات في التخفيف
١٠٩ الإمالة
١١١ المضارعة بين الحروف
١١٣ الحروف المستهجنة
١١٦ صفات الحروف ومخارجها
١١٦ الصفات
١٢٠ المخارج
١٢٣ اختلاف لغات العرب
١٢٤ قبائل العرب
١٢٦ أفصح القبائل
معنى الفصيح . الأرحاء . الجمرات . أثر العزلة والمخالطة . القبائل الفصيحة .
فصاحة النبي . كتابة المصحف . قال الأزهري
١٣٠ معنى اختلاف اللغات
تباين اللهجات وتنوع المنطق . اختلاف دلالة اللفظ . لغة الآحاد . تدرج
القبائل في سبيل الوحدة اللغوية . معنى كلمة (لغات) . نسبة اللغات إلى أصحابها
١٣٣ تحقيق معنى اللغات في الاصطلاح
إغفال القدماء تدوين اللغات . الاعتبار الديني . اللغات هي الشواذ
والنادر و . . .
١٣٧ أمثلة اختلاف اللغات
النوع الأول : لغات منسوبة ملقبة
الكشكشة . الكسكسة . الشاشنة . العننة . الفحفة . العجمجة . الوتم . الوكم
الوهم . الاستنطاء . التلثة . القطعة . اللخلخانية . الطمطمانية
١٤١ النوع الثاني : لغات منسوبة غير ملقبة
إبداء الباء جيماً . إبدال تاء الجمع هاء . إبدال الياء ألفاً . إبدال الهمزة

هاء . اسم المفعول من الثلاثي المعتل بالياء . ألف المقصور . المضاف لياء المتكلم . إبدال الالف ياء في الوقف . أو واو أو . أو همزة . حذف نون (من) الجارة والالف من (على) الجارة . أو لا لك قومي . حذف التون من اللذين واللتين في الرفع . أو تشديدها . (ذو) الطائفة الوقف بالسكون على المنصوب المذون ، أو قلب التوين حرفاً ليناً . أو تضعيف الحرف الأخير . قلب الياء الساكنة ألفاً بعد الفتح . إلزام المثني الالف . إبدال الحاء هاء . إبدال الهاء فاء . أو نوناً . علامة الإنكار في الاستفهام

١٤١/ النوع الثالث : لغات في تغيير الحركات

هلم . كسر الفاء من فاعيل وفعل . كسر لام الجر مع الضمير . ضم هاء الغائب في لديه وعليه . . . ضم هاء التنبيه . كسر ياء المتكلم المضافة إلى جمع المذكر . حكاية العلم وحكاية النكرة . منون أنتم ؟ المعاقبة بين الباء والواو . غزيت ، غزوت « إسكان عين المتحرك الثلاثي . تسكين ضمير الجر المتصل

١٥٤ النوع الرابع : لغات غير منسوبة ولا ملقبة

إبدال بعض أواخر الكلمات المجرورة ياء . ألفاظ ينطق فيها بلغتين مع أمن التصحيف . الكاف والجيم . لغات في « لعل » . لغات في « عند » . « لدن » و « الذي » وغيرها . لغات في « هو » و « هي » . لغات « لا جرم » . هاء التأنيث تاء في الوقف

١٥٨ النوع الخامس : لغات في لغة العرب

١٦٠ عيوب المنطق العربي

التممة والفأفة وأخواتها . لغات العرب واللهجات العامية المعروفة . رأى في ميراث أهل العامية من لغات القبائل . مناقشة هذا الرأي . العامية لا ترجع إلى قاعدة مضبوطة . أثر التقليد في اللغات العامية . مثال من اختلاف اللغات العامية في كلمة « عليه »

١٦٤ البقايا الأثرية في اللغة

الألفاظ ومدلولاتها : زوال مدلولات بعض الألفاظ التطوير في معاني الألفاظ . لاتين العربية : الغريب والمنكر والمتروك والمات . أسماء الشهور

العربية المباشرة . ومن المباشرة لغات في التصريف . المباشرة من أسماء العادات .
بتطور الحضارة . ضمير المعظم نفسه

١٦٩ نمو العربية : وطرق الوضع فيها

سعة اللغة العربية . سبيل اللغات إلى الفناء . اللغة صورة الأمة الناطقة بها .

١٧١ طرق الوضع : استمداد اللغة

١٧٢ الارتجال : المناسبة بين اللفظ والمعنى . معاني الأصوات

١٧٣ الاشتقاق

الاشتقاق هو الوضع الثاني . أصالة المقاطع الثنائية في حروف العربية .
وتسلسل اللغة منها . رأى ابن جني في المناسبة بين الألفاظ والمعاني . أمثلة لبيان .
هذه المناسبة . أسرار الوضع

١٧٨ المجاز

المجاز هو الوضع الأخير في اللغة . تنوع الحقيقة الواحدة إلى أجزاء .
المجاز من مظاهر تمدن اللغوى . الوضع بالمجاز هو اشتقاق معنوى . صور من .
التوسع في اللغة بالمجاز . كلمة ومعانيها . ك ف ف ، رأى : اللغة كلها حقيقة !

١٨٤ أنواع النمو في اللغة

١٨٤ الإبدال

نوع الإبدال . ترادف الألفاظ المتقاربة على المعاني المتقاربة

١٨٦ القلب

١٨٧ النحت

آراء في النحت . أحرف المضارعة . أصل باء الجر في اللغات السامية

١٨٩ المترادف

آراء في المترادف . الفروق اللغوية بين المترادفات . لا ترادف في اللغة .
ولكنها أسماء وصفات . المترادف الجملي والمترادف اللفظي . أكثر العلماء على .
إثبات المترادف مطلقاً . مناقشة هذه الآراء . أسباب المترادف . المترادف .
نوعان . أمثلة وإحصاء . النوع الثاني من المترادف . تأليف العلماء في المترادف .

- ١٩٤ المشترك
- ١٩٥ المشجر والمسلسل
- ١٩٧ الأضداد
- ٢٠٢ الدخيل
- أسباب الدخيل . تصرف العرب في الدخيل . أمارة الدخيل . حروف .
لا تجتمع في كلام العرب . اللغات التي دخل منها على كلام العرب . دخيل له
رديف في لغة العرب
- ٢٠٧ الدخيل في الإسلام
في أيام العباسيين . دار الحكمة والكتب المترجمة . ترجمة الأعلام .
الكتب التي وضعت في الدخيل
- ٢١٠ المولد
- ٢١١ الألفاظ الإسلامية
مصطلحات أهل الفنون . النقل المجازي في الجاهلية . كلمات عربية كرهوا
النطق بها في الإسلام
- ٢١٣ أمثلة المولد وكتبه
- ٢١٥ الغريب المولد : من توليد المفسرين
- ٢١٦ تمدن العرب اللغوي : فلسفة الفصل
شروط التمدن الاجتماعي
- ٢٢٠ بعض وجوه التمدن
مراعاة النسب اللفظي بين الحروف . عناية العرب بالألفاظ دون المعاني .
مناقشة هذا الرأي ، الاقتصاد اللغوي . حركات الإعراب . حركات التصريف .
حركات الفروق التي تنوع المعاني . تصرف العرب في حروف المعاني . المبني
للسجول . المجرد والمزيد . صيغة المفاعلة ، عذوبة لغة العرب ، التثنية والجمع
بأنواعه
- ٢٢٦ أسرار النظام اللغوي

٢٢٦ نظام الألفاظ بالمعاني

ابن جني ، الألفاظ المتقاربة للمعاني المتقاربة ، أنواع هذا التقارب ، تصوير اللفظ على هيئة المعنى ، مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث . تشبيه أصوات الحروف بالأحداث المعبر عنها الخ . حكاية الأصوات

٢٣١ نظام المعاني بالألفاظ

الألفاظ المعبرة عن المعاني الطبيعية في مختلف مراتبها ، مراتب الحب ، معاني السرور والغضب وما إليها ، فقه اللغة للثعالبي ، تحديد أجزاء المعاني بالاصطلاحات العلمية في هرم اللغات

٢٣٣ نظام القرينة

سنن العرب . ألفاظ لمعان تعينها القرينة ، قاتله الله ، ، الجمع في موضع التثنية ونحوه . المشاكلة والاتباع ، القلب

٢٣٩ اللغة العامية

اللحن وأوليته ، الإعراب في مناطق العرب ورأى العلماء في أمره خرفشة النحاة ، النحو والعروض في العرب العاربة ، لحن في الجاهلية . أسباب شيوع اللحن ، أمثلة من لحن كتاب الدواوين .

٢٤٤ انتشار اللحن

وضع النحو ، النحو علم الموالي ، أول لحن سمع بالبادية ، اللحن في الدولة مروانية ، اللحنون البلغاء ، أبناء الأمراء في البادية ، الوليد بن عبد الملك في الدولة العباسية ، غناء الملاحين ، أغاني الشعب ، المتعجبون اللحنون من الرواة والنحويين ، عامية أهل الأندلس

٢٥١ فساد اللغة في البادية

قال ابن جني ، أعراب الحليات ، لحن الحجازيين ، أعراب عكاد

٢٥٤ طبائع الأعراب

الأعراب الفصحاء لا يعرفون النحو وعال الأعراب ، امتحان الأعراب أمثلة من ذلك ، لحن الفرزدق ، لغة الأعراب ولغة العامة ، قال الجاحظ

٢٥٨ العامية في العرب

لم يكن للعرب فصيح وعامى ، سكان الريف من عرب الجاهلية ، فصاحة
الأعراب بمقدار بعدهم عن بلاد العجم ، مخالطة السوق في الأمصار شر من
مخالطة العجم

٢٦١ شيوع اللغة العامية وفساد العربية

أول العامية اللحن ، اللحن في المدينة ، تأثير الأمصار المفتوحة في لغة
العرب ، السوق ، السكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة ، اللحن في لسان الخاصة .
فصاحة العامية في عهد الأمويين ، الدولة العباسية الخراسانية ، قال ابن خلدون
عامية المغرب والاندلس ، الاعتبار الديني في حفظ اللغة

٢٦٥ لهجات العامية وأسباب اختلافها

تاريخ التطور في عامية الشعوب ، من قواعد العامية في شرق الاندلس
وراثه المنطق ، علل الوراثة وطبيعة الإقليم ، الإعراق في العجمة ، قال ابن
رشيقي ، العربية في الاندلس ، ضعف اللسان ورخاوته ، مخالطة الأعاجم ،
اختلاف أهل الأمصار في التأثر بالمخالطة ، فرنسية أهل الجزائر ، عامية البدو
أنساب بقايا العرب في الأمصار ، أثر الفصحى في تهذيب ألسنة المتعلمين

٢٧٧ الباب الثاني : الرواية والرواية

٢٧٨ الأصل التاريخي في الرواية

الباعث على توسع العرب في الحفظ ، أكثر محفوظهم في المعاني النفسية
محفوظ اليونان ، الكتابة والحافظة ، الشاعر لسان قومه ، رواية الجاهلية

٢٨٠ الرواية بعد الإسلام

بدء علم الرواية ، شروط الاستناد ، التثبت في النقل ، أبو هريرة ، الرواية
على عهد عثمان ، الأحزاب والشيعة ، القصص وأهل الأخبار ، الزنادقة ، أول
من كذب على النبي

٢٨٤ تدوين الحديث

صنيع عمر بن عبد العزيز ، كتابة الحديث ، الصدور أوثق من السكتب .
أول من قرر شروط الرواية ، أول من جمع الحديث ، كتاب الموطأ ،
ترتيب الحديث في التدوين

٢٨٧ الإسناد في الحديث

سببه . تعدد طرق الرواية لتفرق الرواة في الأمصار ، التبسيط في فنون الرواية .

٢٨٩ اتصال الرواية بالأدب

أحفظ الصحابة الأنساب ، أرواهم للشعر . ابن عباس . الإسناد في رواية الأدب .

٢٩١ أولية التدوين في الأدب

صحيفة أبي الأسود الدؤلي ، أول ما دُون في الأخبار . كتاب زياد ابن أبيه ، أول التأليف في السير ، وهب بن منبه ، ابن إسحاق ، كتاب العين في اللغة ، الأنساب وآيام العرب ، أول الكتب المسندة في الحديث ، كتب أبي عمرو بن العلاء ، الحافظ الزهري

٢٩٥ تاريخ الإسناد في الأدب

إسناد نصر بن عاصم الإسناد في المغازي ، طبقة حماد وأبي عمرو غريب الحديث :
بدء الإسناد في الأدب ، ليس في رواية الأدب سند يتصل بالجاهلية

٢٩٩ فائدة الإسناد إلى الرواة

٣٠٠ حفظ الأسانيد في الحديث

شيء من مصطلح الحديث . التخصص في الرواية . حفاظ الأسانيد نادرة ١

٣٠٣ حفظ الأسانيد في الأدب

فرق ما بين الإسناد في رواية الحديث والإسناد في رواية الأدب

٣٠٥ أصل التصحيف

الرواية عن الكتب . النقط والشكل . الصحفيون . ضعف الإسناد في
الأدب . أبو محمد الأعرابي

٣٠٨ إسناد الكتب

شرط الصحة في إسناد الكتب السماع . موفق الدين النجوى . ابن
القطاع الصقلي . مقامات الحريري . أول من أدخل كتب اللغة والنحو إلى مصر

٣١١ الحفظ في الإسلام

نوابغ الحفاظ في التاريخ . الأسباب الدينية في العرب . اختلاف قوة

الحافظة . مشقة الكتابة وأثرها في تقوية الحافظة . بدء تاريخ الحفاظ . ابن عباس صاحب السبعين الأولى . حديث عن أصحاب المساء الشعبي . نوارذ عن الحفاظ . حماد . الأصمعي . أبو محلم الشيباني . بندار بن عبد الحميد . بانت سعاد . ابن الأنباري . حفظ الكتب . نادرة . الفيروز آبادي . أثر الحفظ في التأليف . سنة يجب أن تعود !

٣٢٤ علم الرواية

مصطلح الحديث . أول من قرر شروط الرواية . أول من صنف . رواية الأدب . ما شرطوه في ناقل اللغة .

٣٢٦ تقاسيم الرواية

٣٢٧ وظائف الحفاظ في اللغة

الإملاء . الإفتاء في اللغة . الرواية والتعليم . رواية الأكابر عن الأصاغر ! مراتب هذه الوظائف

٣٣١ طرق الأخذ والتحمل

السمع . القراءة على الشيخ . السماع على الشيخ بقراءة غيره . الإجازة . الإجازات و(الشهادات) . نموذج من الإجازات . المكاتبة . الوجادة .

٣٣٤ رواية اللغة

تاريخ لفظي : اللغة واللغوى

وفود العرب على النبي . تفسير القرآن وغريب الحديث . ابن عباس ونافع ابن الأزرق . في وضع النحو . أبو الأسود . الخليل بن أحمد واصله (علم اللغة) .

٣٣٩ الأخذ عن العرب

علم العرب والقائمون عليه . تتبع اللغات والسماع من العرب . تجريد القياس . ضعف اللغة في الحضر . طبقات الرواة

٣٤٣ الرحلة إلى البادية

بين البصريين والكوفيين . بدء الرحلات إلى البادية . الاقتداء بأصحاب الحديث . تحصيل الشواذ والنوارذ . القبائل التي أخذت عنها اللغة . قبائل مشكوك في خلوص عريبتها . أقدم من رحل إلى البادية . رواة الطبقة الرابعة ، انتهاء الرحلة إلى البادية .

٣٤٦ فصحاء الاعراب

تكلف البلغاء محاكاة الاعراب . طروق الاعراب على الحضر . أول الطارئين منهم . إذا تحضر الاعرابي فسدت لغته . الاعرابي لا ينطق الخطأ ولا يتأتى له ، ولا ينطق بغير لحن قومه ، ولا يفهمه . مثال

٣٥١ المحاكاة إلى الاعراب

تصحیح القياس وضبط الالفاظ وتحقيق المعاني . المسئلة الزبورية . الاعراب في مجالس الامراء . فساد لسان الاعراب في القرن الخامس

٣٥٤ بعض فصحاء الاعراب

٣٥٧ الوضع والصنعة في الرواية

الصدق والكذب . اسباب الوضع . الكسائي يبي

٣٥٩ افتعال اللغة

كلمات من الغريب . قطرب . ابن دريد . بين نفطويه وابن دريد . غلام ثعلب . نادرة . أبو العلاء صاعد بن الحسن البغدادي . نوادر حديث الخنفشار

٣٦٥ وضع الشعر

رواة الشعر في اليونان . وضع الشعر في الجاهلية . الأعشى . وضع الشعر وسرقة الشعر . البواعث على وضع الشعر في الإسلام : المباهاة والمكاثرة . الشعر المحمول على حسان بن ثابت . شعر الشواهد . رواية الأبناء عن الآباء

٣٦٨ شعر الشواهد

آخر من يستشهد بشعرهم . بين سيديويه وبشار . شواهد القرآن وشواهد النحو . شواهد ابن مالك . شواهد الكوفيين . الشواهد في كتاب سيديويه .

٣٧٣ شواهد أخرى : شواهد يفتعلها المعتزلة .

٣٧٤ الرواة الوضاعون للشعر : السمر ولهو الحديث

٣٧٥ الشواهد على الاخبار

٣٧٦ شعر الجن وأخبارها

رأى في تعليل دعوى الاعراب عن شعر الجن . أول من أسلم من

الجن ! — أنبياء الجن . في غزوة بدر . رضيع الجن !

٣٧٩ الاتساع في الرواية

حماد الراوية ، خلف الأحمر ، لامية العرب ، اعتراف خلف ، الكوفيون .
في رأى على بن أبي طالب ، أصل امتياز الكوفيين في الرواية ! عمرو بن العلاء ،
بعض البواعث على الوضع ، قصيدة أبي طالب في النبي ، المعانيات وقصيدة
أبي طالب ، ابن دأب قاص المدينة ، متأخرو الرواة

٣٨٦ ضرب من الوضع

نسبة الشعر لغير قائله لاستخلاص الحكم عليه بغير هوى ، رواية النثر

٣٨٧ التعليق على الكتب

٣٨٧ الشوارد

٣٨٨ اختلاف الروايات في الشعر

أسباب هذا الاختلاف : هوى النفس ، الاعتماد على الحفظ ، توجيه الحجة
التصحيح ، تزيد الرواة ، مثال

٣٩١ التزيد في الأخبار

البواعث عليه ، مذهب الشعوبية ، تكذيب الأعراب (الميثولوجيا) .
القصص على عهد معاوية

٣٩٥ القصص

القصص في جيش بني أمية ، أول من قص من التابعين ، دروس القصص
في المساجد ، أخبار الأمم السالفة ، عبد الله بن سلام وكعب الأخبار ووهب
ابن منبه ، الحسن البصري وأمه ، القصص العامة ، الوعاظ بعد القصص

٤٠٠ الرواة : رأى الرواة بعضهم في بعض ، كتب الطبقات

٤٠٢ البصرة والكوفة

٤٠٥ عنايتهم بالرواة

الرواة في عهد بني أمية . معاوية وعبيد الله بن زياد ، احتفالهم بشعر
المراثي في الدولة مروانية ، في الدولة العباسية ، في مجلس الرشيد . بين
الأصمعي والمأمون ، نادرة !

- ٤١١ علوم الرواة
- ٤١١ النسب : رواية النسب . قريش وشعراء المهجاء ، عقيل بن أبي طالب
- ٤١٤ الطبقة الثانية من رواية النسب
- ٤١٥ الخبر والإخباريون
- أخبار العرب وأخبار الفتوح ، ابن الكلبي ، الطبقة الثالثة من
الإخباريين
- ٤١٨ رواية العرب
- ٤١٩ الشعر : الغرض من رواية الشعر ، أنواع ثلاثة ، أبيات المعاني ، احتفال الرواة
بلفظ الشعر دون معناه ، العناية بالمعاني في عهد العباسيين ، أدباء الكتاب .
رأى الجاحظ في رواية عصره
- ٤٢٤ العربية واللغة
- رواة اللغة ومراتبهم وما يتميز به بعضهم عن بعض . قال الأزهري
- ٤٢٩ البصريون والكوفيون
- ٤٢٩ أولية العربية في الكوفة : رواية الكوفيين ، وعلمائهم : الكسائي الفراء والمأمون
- ٤٣٣ مذاهب الطائفتين
- ابن الأعرابي الكوفي وعصبية ، الأصمعي البصري وعصبية ، خاتمة ؟

